ثورة يوليو

إيجابياتها وسلبياتها

بعد نصف قرن

دراسة تاريخية

يكتبها

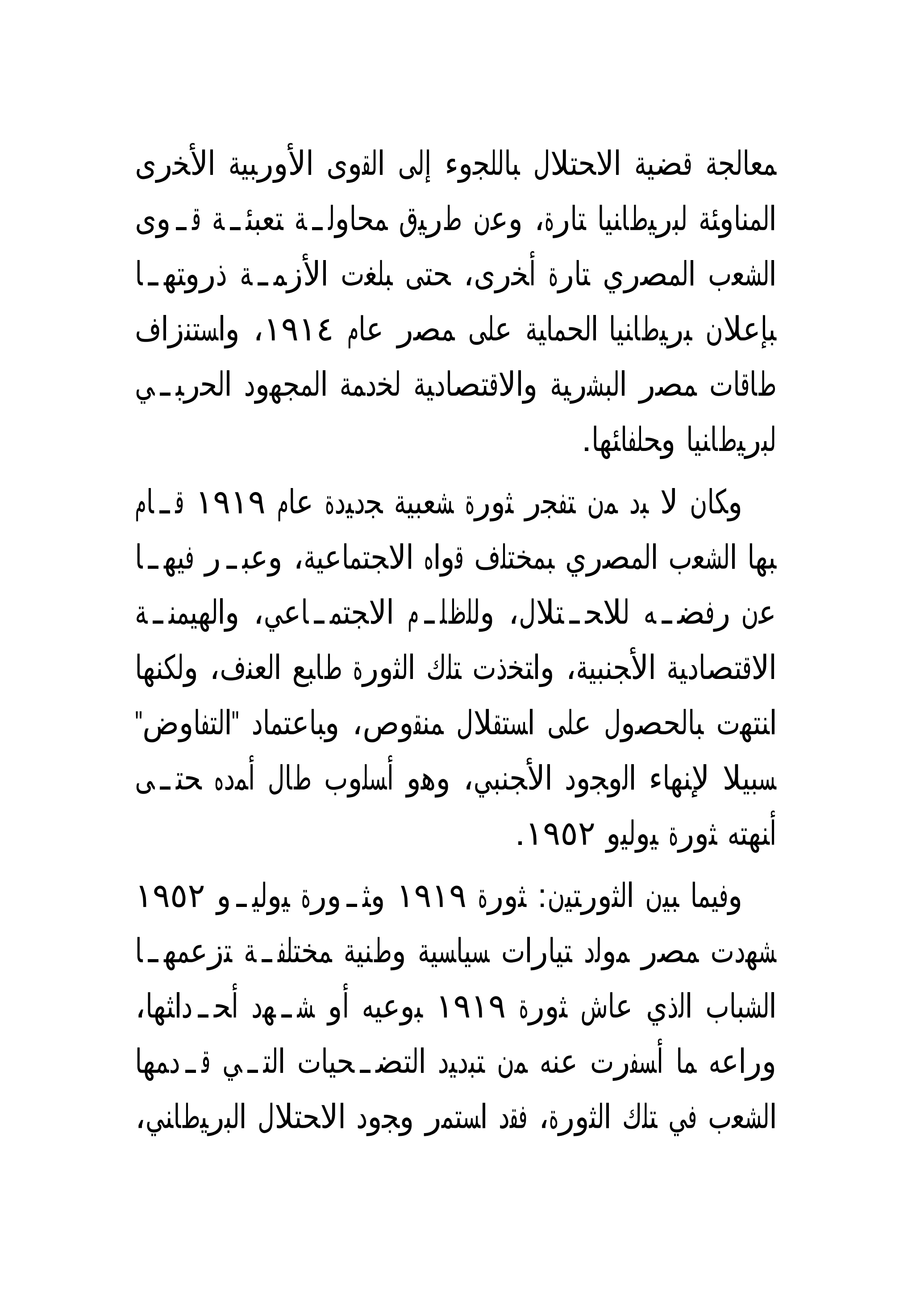
د. رءوف عباس

فهرس

مُقدِّمة

تلعب الثورات الكبرى – في حياة الأمم – دورا فعالا في تغيير النظام القائم الذي يعاني أزمة شديدة تتطلب أن يستبدل به نظام جديد يحقق ما عجز عنه النظام القديم. كان هذا شأن الثورة العرابية أولى الثورات الوطنية في تاريخ مصر الحديث التي قامت لمواجهة أزمة عجز النظام القائم في مصر – في سبعينيات القرن التاسع عشر – عن مواجهة التدخل الأجنبي والتمايز الاجتماعي، لعب العسكر فيها دور الحليف للأعيان والمثقفين أصحاب المصلحة في التغيير، ولكن تيار القوى الاستعمارية كان – عندئذ – في عنفوانه، فلم تنجح الثورة في تحقيق هدفها. ووقعت مصر بين براثن الاحتلال البريطاني.

وظلت مصر طوال سنوات الاحتلال تتطلع إلى تحقيق ما عجزت الثورة العرابية عن تحقيقه، فتتخلص من الاحتلال الأجنبي الجاثم على صدرها، وتسعى لتخليص الاقتصاد المصري من السيطرة الأجنبية. فكانت جهود الحزب الوطني بزعامة مصطفى كامل ومحمد فريد من بعده ترمي إلى


معالجة قضية الاحتلال باللجوء إلى القوى الأوربية الأخرى المناوئة لبريطانيا تارة، وعن طريق محاولـة تعبئـة قـوى الشعب المصري تارة أخرى، حتى بلغت الأزمـة ذروتهـا بإعلان بريطانيا الحماية على مصر عام ١٩١٤، واستنزاف طاقات مصر البشرية والاقتصادية لخدمة المجهود الحربـي لبريطانيا وحلفائها.

وكان لا بد من تفجر ثورة شعبية جديدة عام ١٩١٩ قـام بها الشعب المصري بمختلف قواه الاجتماعية، وعبـر فيهـا عن رفضـه للاحـتلال، وللظلـم الاجتمـاعي، والهيمنـة الاقتصادية الأجنبية، واتخذت تلك الثورة طابع العنف، ولكنها انتهت بالحصول على استقلال منقوص، وباعتماد "التفاوض" سبيلا لإنهاء الوجود الأجنبي، وهو أسلوب طال أمده حتـى أنهته ثورة يوليو ١٩٥٢.

وفيما بين الثورتين: ثورة ١٩١٩ وثـورة يوليـو ١٩٥٢ شهدت مصر مولد تيارات سياسية وطنية مختلفـة تزعمهـا الشباب الذي عاش ثورة ١٩١٩ بوعيه أو شـهد أحـداثها، وراعه ما أسفرت عنه من تبديد التضـحيات التـي قـدمها الشعب في تلك الثورة، فقد استمر وجود الاحتلال البريطاني،

واستمر الاقتصاد المصري رهينة في يد الأجانب رغم المحاولة الرائدة التي قام بها طلعت حرب لبناء اقتصاد وطني من خلال مشروع بنك مصر، فقد كان الهيكل القانوني الذي يعطي مساحة واسعة لرأس المال الأجنبي (فيما عرف بالامتيازات الأجنبية) يقف سدا منيعا في طريق بناء اقتصاد وطني، ولعب كبار الملاك الزراعيين دورا سلبيا في المجالين السياسي والاقتصادي بحكم ارتباط مصالحهم كمنتجين للقطن مع تلك البنية التي أرسى قواعدها دستور ١٩٢٣م.

كانت تلك التيارات السياسية الجديدة التي قادها الشباب تطرح بدائل للنظام السياسي القائم وللنموذج "الليبرالي" الذي كان قائما، وبهرهم نجاح الاشتراكية في روسيا وقيام الاتحاد السوفيتي، فرأوا فيه النموذج الأمثل لحل "القضية المصرية" بمختلف أبعادها، وبهر بعضهم الآخر نجاح النموذج "الفاشي" – عندئذ – في إيطاليا ثم ألمانيا (فيما بعد) فرأوا فيه النموذج الأمثل للتخلص مما تعانيه مصر في مزيج من الأفكار السلفية داخل إطار فاشي.

ولعبت تلك الحركات (الجديدة) دورا فعالا على الساحة السياسية كان نصيبها فيه الهامش وليس المركز، وزاد دورها اتساعا عندما بلغت أزمة المجتمع المصري درجة كبيرة من الحدة في الأربعينيات ووصلت الذروة مع مطلع عقد الخمسينيات، فأثبت أسلوب "التفاوض" لحل القضية المصرية فشله، وفرض الشعب الكفاح المسلح فرضا، وكان ما كان من حريق القاهرة (٢٦ يناير ١٩٥٢) وفرض الأحكام العرفية واحتدام أزمة النظام القائم.

في هذا الإطار قام الجيش بحركة ٢٣ يوليو بقيادة الضباط الأحرار، وطرحت الحركة المطالب الأساسية للحركة الوطنية المصرية من مختلف أبعادها: السياسية والاقتصادية، وهي مطالب ثورية، جعلت من الحركة "العسكرية" ثورة سعت لتحقيق المطالب الوطنية التي تبنتها طليعة ثورية قادت التغيير على مدى عقد كامل من الزمان، حتى أقامت نظامها الجديد.

واليوم بعد ما يزيد على نصف القرن من قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ لا تزال أطروحاتها السياسية والاجتماعية ماثلة في الأذهان، تبدو صورتها وردية عند البعض، وقاتمة مظلمة

عند البعض الآخر، على نحو مـا عبـرت عنـه الكتابـات المختلفة التي أخرجتها المطابع في العقود الثلاثة الأخيـرة، وكان لذلك أثره على جيلين من المصـريين تفـتح وعـيهم السياسي بعد انقضاء الثورة، وشغلتهم التساؤلات حولها.

من هنا جاءت فكرة هذا الكتاب الذي أعـددناه بأسـلوب راعينا فيه توجيه الخطاب إلى الشباب، وقدمنا فيـه رؤيـة موضوعية مستندة إلى الوثائق التاريخيـة لأهـم المحطـات الأساسية في مسيرة الثورة حتى يقف على حقيقتهـا أولئـك الذين اصطكت آذانهم بما سمعوه من لغط حول تلك الثـورة الكبرى التي جاءت نتاجا للنضال الوطني. ولا يعني ذلك أننا نسعى لتقديم النقيض، فنفرط في إطلاق البخور ودق الطبول لتلك الثورة، ولكننا حرصنا أن نقدم نظرات نقدية هنا وهناك في مختلف جوانب هذه الدراسة التـي ترمـي إلـى طـرح الحقائق مهما كانت، وختمنا الكتاب بإلقاء نظرة موضـوعية على ما لتلك الثورة وما عليها.

أما الدراسة التفصيلية الموسعة لتاريخ ثورة يوليو فهـدف نسعى إلى تحقيقه في مقبل الأيام.

وا والوطن العزيز من وراء القصد.

رءوف عباس

مغزى الثورة

كانت الثورات دائما تمثل نقاط تحول مهمة في مسيرة تاريخ الأمم التي تقع فيها مثل تلك الثورات، التي تنحي جانبا النظام القديم، وتفتح الباب على مصراعيه أمام تطورات تختلف درجة إيقاعها، تنقل بلادها إلى مرحلة جديدة من مراحل تطورها. والثورات في سعيها إلى تغيير الواقع القائم في بلادها إلى ما تراه واقعا أفضل تتخذ من الإجراءات ما يضر بالطبقات والشرائح الاجتماعية المسيطرة المسئولة عن أزمة النظام القديم، وما ينفع الطبقات والشرائح الاجتماعية التي تعرضت للظلم والاستبداد والاستغلال من وجهة نظر دعاة النظام الجديد. وتتفاوت تلك الإجراءات من بلد الآخر، ومن ثورة لأخرى، قد تصل إلى حد التصفية الجسدية في البعض، وقد تكتفي باجتثاث جذور مصالح الطبقات القديمة واقتلاع أنيابها وأظفارها في البعض الآخر من البلاد التي تقع فيها تلك الثورات الكبرى.

لذلك كان للثورات الكبرى دائما من يرون فيها نكبة أصابت البلاد والعباد، وشوهت تاريخها، ومن يرون فيها

نعمة هبطت على البلاد وخلصت أهلها من نير الاستبعاد. ويظل الجدل دائما بين هؤلاء وأولئك رغم مرور العقود وتعاقب القرون. ويكفي مثالا لذلك الثورة الفرنسية التي وقعت في نهاية العقد قبل الأخير من القرن الثامن عشر، فلازالت المطابع تدور في فرنسا وغيرها من دول أوربا لتخرج كتبا عن تلك الثورة، تعيد النظر في تقييمها، وفي تقييم رموزها، وما ترتب عليها من تطورات، ولا زال يختلف المختلفون في تقييم الثورة الفرنسية باختلاف مواقعهم الطبقية والفكرية، ومهما اختلفوا أو اتفقوا، فالهدف دائما، لأن الثورة، بعد لعب دورها، تصبح جزء أصيلا من تاريخ البلاد، ولا يمكن كتابة تاريخ موضوعي للبلاد دون دراسة الثورة، والوقوف على الدوافع التي جعلت الثورة حدثا ضروريا، وما حققت من تطورات، وتقييم تلك التطورات لا غنى عنه لفهم الظروف التي وجهت مسار التاريخ، واستخلاص الدروس المستفادة منها. ومن هنا يكمن مغزى هذا الكتاب عن ثورة يوليو، فليس الهدف من هذه الدراسة دق الطبول أو إطلاق البخور لثورة يوليو، وليس الهدف تركيز الأضواء على سلبياتها، وتقبيح ما قدمته لمصر والأمة

العربية من أعمال، وإنما الهدف إلقاء الضـوء علـى هـذه الظاهرة المهمة في تاريخ أمتنا التماسا للدروس المستفادة من نجاحاتها وإخفاقهـا، وسـعيا وراء محاولـة تقييمهـا بعـد ما أصبحت في ذمة التاريخ.

وصاحب هذه الدراسة من أبناء جيل من المصريين الذين تفتح وعيهم السياسي قبل أن يبلغوا الحلم، فهـو مـن أبنـاء الجيل الذي ولد مع بداية الحرب العالمية الثانية، وكان فـي العاشرة من عمره عندما وقعت نكبة فلسطين عـام ١٩٤٨، فلم يتح له أن يتمتع بما تمتع به الأطفال في كل بقاع العـالم من لهو ومرح وحلم بمستقبل وردي، بل شغله منـذ نعومـة أظفاره ما لا يخطر ببال الأطفال في مثل عمره، شغل ذلـك الجيل الذي ينتمي إليه صاحب هذه الدراسة بـالهم القـومي. وكانت أحلام اليقظة عنده مختلفة عن أحلام اليقظة عند غيره من الأطفال في غير مصر والبلاد العربية من أصحاب مثل تلك الأحلام. كان أول مطلب نطارد به آباءنا أن نرتدي حلة ضابط، وكانت ألعابنا الجماعية مع أقراننا ليس لعبة العسكر واللصوص، كما يشيع في مختلف بلاد العالم، بل لعبة العرب واليهود، وكنا لا نجد من أقراننا من يقبل متطوعا أن يلعـب

دور الصهاينة، ونضطر دائما إلى الاقتراع باستخدام قطعـة من العملة المصرية، فمن كان من حظه صورة الملك لعـب دور الجندي العربي، ومن كان من حظه الكتابة على الوجـه الآخر للعملة يلعب دور اليهود الصهاينة.

كانت صدورنا الصغيرة معبأة بهموم مـا حـدث عـام ١٩٤٨، هموم النكبة، وكنا رغم طفولتنا نتـابع مـا يتابعـه الكبار، الفساد والخيانة، وصفقة الأسلحة الفاسدة، ونردد فـي أحاديثنا قصة أبطال الفالوجا، وبطولة محمد نجيب واللـواء صادق (الضبع الأسود) وغيرهم من المقاتلين الذين خـانهم النظام العربي، وجعلهم يعودون بخفي حنين. وكأننا نريد أن نقنع أنفسنا بمقولة شاعرنا العربي:

لا تلم كفي إذا السيف نبا

صح مني العزم والدهر أبى

غير أن عقولنا نحن أطفال ١٩٤٨ لم تقبل حكم الـدهر، وانتظرت بل تمنت أن يكون لها دور في الـتخلص مـن ذل الهزيمة، وإعادة الوطن السليب إلى أصحابه، وأذكر أننا كنا نسمع من أساتذتنا في المدرسة الابتدائية قصصا لم يكن لهـا صلة بالمقرر الدراسي، قصص صلاح الدين الأيوبي محرر

القدس، وأحمد عرابي الضابط الفلاح الذي حاول تحرير مصر من الهيمنة الأجنبية، وكنا نقبل على قراءة كتب التاريخ الحافلة بنماذج البطولة في مكتبة المدرسة.

وهكذا تفتح الوعي السياسي لجيل من الأطفال العرب قبل الأوان، وأخذ يهتم بالأحداث التي تدور على مسرح السياسة في بلاده وغيرها من البلاد العربية: الانقلابات العسكرية في سوريا، ثورة "الماوماو" ضد الإنجليز في كينيا، حركة مصدق في إيران، أخبار الفساد السياسي التي تناولتها الصحف المصرية، حركة الكفاح المسلح ضد الوجود البريطاني في قناة السويس بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ عام ١٩٥١. وشارك جيلنا في المظاهرات العارمة التي اتجهت إلى ميدان عابدين عام ١٩٥١، تهتف ضد الملك وتطالبه بالعودة إلى مدينة "قوله" التي جاء منها جده محمد علي، وتعيره بحادث زواج أخته فتحية من مسيحي مصري بتشجيع من الملكة نازلي أمام الملك فاروق وهروب ثلاثتهم إلى أمريكا حيث تم الزواج (الأم، وفتحية، والزوج رياض)، فكان الهتاف الشهير: " يا فاروق يا ويكا ... هات أمك وأختك من أمريكا".

فقد العرش هيبته، وفقد رصيده عند الشعب، وعند جيلنـا الذي ولد مع بداية الحرب العالمية الثانية، كما فقـد الساسـة رصيدهم من الشعبية (وخاصة الوفد)، بسبب الضوابط التـي وضعت للحد من حركة الكفاح المسلح ضد الإنجليـز فـي القناة. وجاء اعتداء الإنجليز على جنود وضباط الشرطة في مقر محافظة الإسكندرية في ٢٥ يناير ١٩٥٢ ليكشف مـدى استهانة الإنجليز بالمصريين، وسبقتها حوادث كفـر عبـده وغيرها من الحوادث التي بينت للمصريين زيف الاسـتقلال الموهوم الذي قيل إن مصر حصلت عليه عام ١٩٣٦. وجاء حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ لتبلغ المأسـاة الوطنيـة ذروتها، بينما كان الملك يحتفل بسبوع ولده الطفل أحمد فؤاد بوليمة دعا لها جميع ضباط القوات المسلحة. وعنـدما أمـر الملك بنزول الجيش إلى العاصمة لإقرار الأمن، كان قلـب القاهرة قد احترق، وكانت قلوب المصريين تكاد تشتعل هـي الأخرى لما أصاب الكرامة الوطنية من جرح غائر على يـد الإنجليز، زاده ألما سلوك الملك المعاد للتيار الوطني، وعجز الأحزاب السياسية عن مواكبة الآمال الشعبية فـي تحريـر الوطن من الوجود الأجنبي وتحقيق العدل الاجتماعي.

وأخيرا، تحرك الجيش ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، فاسـتولى على القيادة العامة للقوات المسلحة، وأحكم سـيطرته علـى العاصمة، وخرجت الجماهير عن بكرة أبيها للتعبيـر عـن تأييدها لحركة الجيش وللبيان الذي أذيع باسم اللـواء محمـد نجيب متحدثا عن دوافع "حركة الجيش "، وعلى رأسها وضع حد للفساد السياسي وتحقيق العدل الاجتماعي. وقـد انـزعج قادة الحركة من ذلك الخروج الكثيف إلـى الشـارع الـذي عبرت فيه الجماهير عن تأييدها، فطالبوا الجماهير بـالتزام "السكينة والهدوء" حتى لا تتاح الفرصة لبعض عملاء عهـد الفساد، فيرتكبون من الأعمال ما يضر بمصـلحة الـوطن، وما يشوه حركة الجيش، فاستجابت الجماهير للنداء، كان هذا مؤشرا على ميلاد علاقة تواصل بين الجماهير وأولئك الثوار المجهولين (حتى ذلك الحين) والذين لم يبرز منهم سوى اسم اللواء محمد نجيب.

وقد حرص ضباط الحركة على تقديم أنفسهم للجمـاهير، وطرح تصورهم لحل مشكلات مصر من خـلال المبـادئ الستة الشهيرة التي وردت في بياناتهم، مـن خـلال تنظـيم لقاءات في مختلف أحياء القـاهرة والإسـكندرية وعواصـم

الأقاليم، حيث كانت تقام سرادقات يلقى فيها بعـض ضـباط الحركة أو "الضباط الأحرار" من أعضاء مجلس قيادة الثورة خطبا يشرحون فيها دوافعهم للقيـام بالحركـة، وبرنـامجهم السياسي ويذكر صاحب هذه الدراسة واحدا من هذه اللقاءات أقيم بحي شبرا بالقاهرة حضرة الصاغ (الرائد) صلاح سالم وبصحبته الشيخ أحمد حسن البـاقوري، وزيـر الأوقـاف وعضو الإخوان المسلمين الذي استقال من مكتب الإرشـاد ليتولى الوزارة.

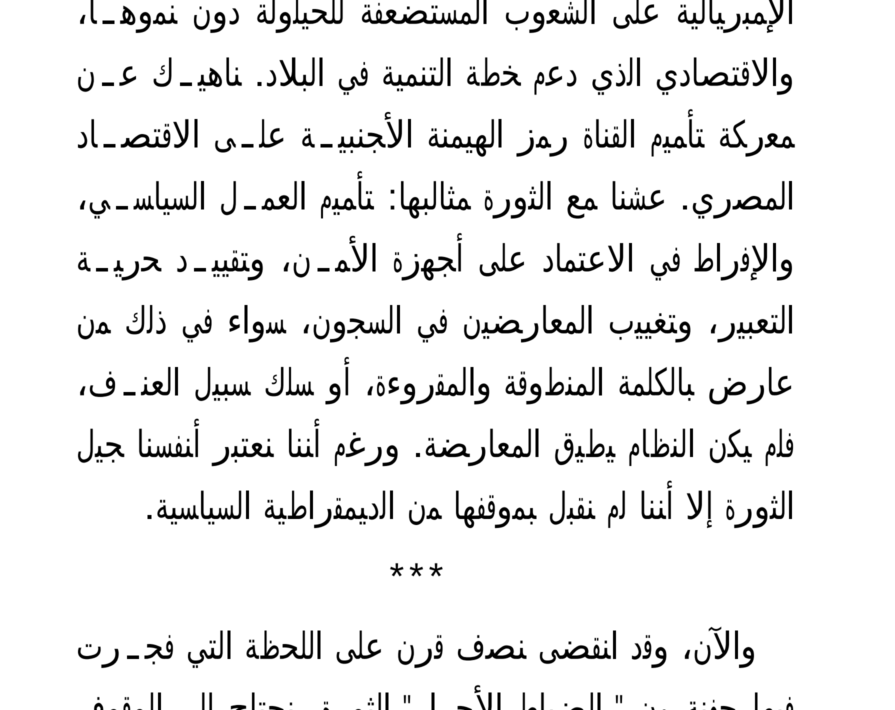
كان صاحب الدراسة في الثالثة عشرة من عمره، يتـأجج الحماس في صدره بنفس الدرجة التي كان عليها في صدور أبناء جيله، ذلك الجيل الذي أنضجته الحوادث قبـل الأوان، وذكر صلاح سالم في خطابه أنـه كـان عضـوا بمجلـس عسكري لمحاكمة بعض المذنبين من الجنود، وعرضت على المجلس قضية جندي فر من الميدان زمن الحـرب، وقـال صلاح سالم إنه أنب ذلك الجندي لفراره من المعركة، وسأله: " ألم يكن من واجبك الدفاع عن الوطن؟".

فأجابه الجندي و " ماذا لدى في هذا الوطن حتـى أدافـع عنه؟!" استطرد صلاح سالم قائلا إن " الحركـة المباركـة"

قامت لتجعل لكل مواطن نصيبا في وطنه، ولتعيد هذا الوطن لأصحابه بعدما أصبح نهبا للغرباء والفاسدين، ولمس هذا الكلام وترا حساسا في نفوس السامعين الذين أضناهم الشعور بالاغتراب في وطن ذهبت كل خيراته للأجانب، ولحفنة من كبار ملاك الأراضي الزراعية. وزاد التحام الجماهير مع الحركة عندما تم طرد الملك بعد إرغامه على التنازل عن العرش، ثم إعلان الجمهورية بعد عام من قيام الثورة.

ولكن الإجراءات التي اتخذتها الثورة لتصفية النظام القديم وسعت دائرة العداء للثورة، وجاء صراع السلطة الذي أسفر عن إزاحة محمد نجيب ليفقد الضباط الشبان ما كسبوه من شعبية، فقد استقر في أذهان الجماهير أن نجيبا قد لقي جزاء سنمار، وتحمل جمال عبد الناصر وحده وزر التخلص من نجيب وضرب المطالبين بالديمقراطية، ولم ينل بعض القبول عند المصريين إلا في (١٩٥٥) عندما برز دوره في قيادة الحركة المعادية للأحلاف الشهيرة مع السوفييت ثم جاء العدوان الثلاثي (١٩٥٦) ليكرس زعامة عبد الناصر لحركة التحرر الوطني في الوطن العربي.

عشنا مع ثورة يوليو انتصاراتها، قيام الجمهورية العربية المتحدة، ونصرة ثورة اليمن، كما عشنا معها كبواتها: الانفصال وتبدد أمل الوحدة، وهزيمة ١٩٦٧. عشنا معها معركة " الديمقراطية الاجتماعية" التي حققت قدرا من عدالة توزيع الناتج القومي على الجماهير، وملحمة السد العالي ببعديها: السياسي الذي أطاح بكل القيود التي فرضتها



الإمبريالية على الشعوب المستضعفة للحيلولة دون نموها، والاقتصادي الذي دعم خطة التنمية في البلاد. ناهيك عن معركة تأميم القناة رمز الهيمنة الأجنبية على الاقتصاد المصري. عشنا مع الثورة مثالبها: تأميم العمل السياسي، والإفراط في الاعتماد على أجهزة الأمن، وتقييد حرية التعبير، وتغييب المعارضين في السجون، سواء في ذلك من عارض بالكلمة المنطوقة والمقروءة، أو سلك سبيل العنف، فلم يكن النظام يطيق المعارضة. ورغم أننا نعتبر أنفسنا جيل الثورة إلا أننا لم نقبل بموقفها من الديمقراطية السياسية.

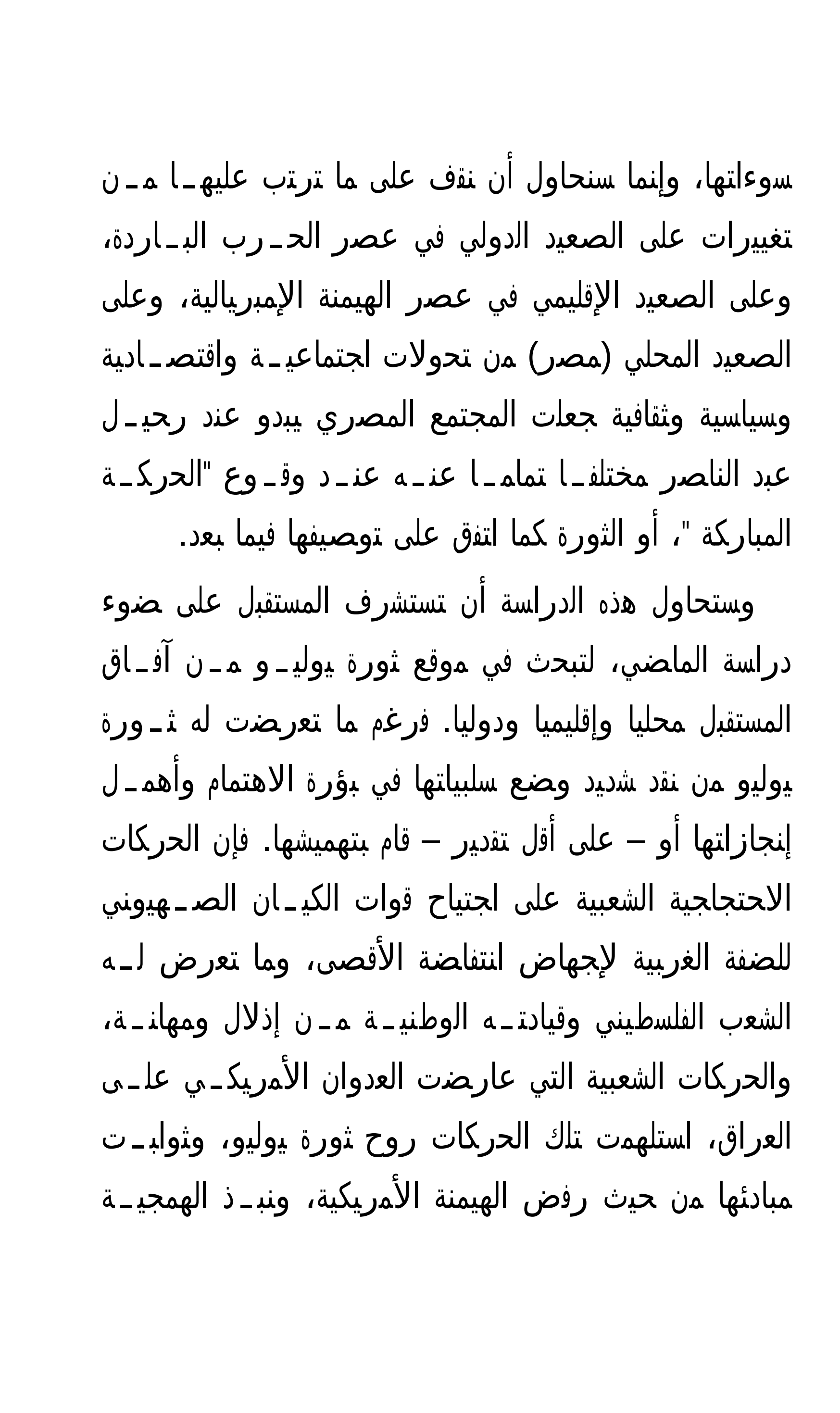
***

والآن، وقد انقضى نصف قرن على اللحظة التي فجرت فيها حفنة من " الضباط الأحرار" الثورة، نحتاج إلى الوقوف

أمام ذلك الحدث الجلل الذي عبر عن تطلعات الأمة العربيـة وشعوب العالم الثالث في عصر الحرب الباردة، وساهم فـي تصفية آخر معاقل الاستعمار فـي الـوطن العربـي ودول الجوار الأفريقي، وضرب المثل على قدرة الشعوب الصغيرة على تحقيق أهداف التنمية دون إراقة ماء الوجه.

هذه الظواهر تقتضي منا التعرف على الظـروف التـي قادت مصر إلى الثورة، وقضية تنظيم الضباط الأحرار، كما يرويها بعض الضباط في مذكراتهم، وموقف القوى الغربيـة من دول المنطقة كمـا عبـرت عنـه الوثـائق البريطانيـة والأمريكية التي أصبحت متاحة لاطلاع البـاحثين، مقارنـة ببعض ما أتيح لنا الاطلاع عليه من شهادات من شاركوا في صنع حوادث تلك الأيام.

ولن نقتصر في هذه الدراسة على رواية ما حـدث، بـل نسعى إلى تقييم ما قدمته الثورة من أعمال توضع في خانـة الإنجازات، وما وقعت فيه من سلبيات توضـع فـي خانـة الإخفاقات، بقدر من الموضوعية تمليه ضرورة اسـتخلاص الدروس المستفادة من تلك التجربة الخصبة، فليس الهدف من هذه الدراسة التأريخ للثـورة، وتعديـد مناقبهـا أو رصـد



سوءاتها، وإنما سنحاول أن نقف على ما ترتب عليها من تغييرات على الصعيد الدولي في عصر الحرب الباردة، وعلى الصعيد الإقليمي في عصر الهيمنة الإمبريالية، وعلى الصعيد المحلي (مصر) من تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية جعلت المجتمع المصري يبدو عند رحيل عبد الناصر مختلفا تماما عنه عند وقوع "الحركة المباركة "، أو الثورة كما اتفق على توصيفها فيما بعد.

وستحاول هذه الدراسة أن تستشرف المستقبل على ضوء دراسة الماضي، لتبحث في موقع ثورة يوليو من آفاق المستقبل محليا وإقليميا ودوليا. فرغم ما تعرضت له ثورة يوليو من نقد شديد وضع سلبياتها في بؤرة الاهتمام وأهمل إنجازاتها أو – على أقل تقدير – قام بتهميشها. فإن الحركات الاحتجاجية الشعبية على اجتياح قوات الكيان الصهيوني للضفة الغربية لإجهاض انتفاضة الأقصى، وما تعرض له الشعب الفلسطيني وقيادته الوطنية من إذلال ومهانة، والحركات الشعبية التي عارضت العدوان الأمريكي على العراق، استلهمت تلك الحركات روح ثورة يوليو، وثوابت مبادئها من حيث رفض الهيمنة الأمريكية، ونبذ الهمجية

الإسرائيلية والتمسك بالعزة القومية، ولعل ذلك يفسر انتشـار صور جمال عبد الناصر التي رفعتها المظاهرات الاحتجاجية الشعبية من المنامة (البحرين) شرقا إلى نواكشوط (موريتانيا) غربا، وهذه ظاهرة حيرت المراقبين الغربيين، ولعلهـا لـم تلفت نظر العرب.

لقد كانت ثورة يوليو رمزا لإرادة التحرر الـوطني عنـد شعوب العالم الثالث التي قدرت دورها ودور قائدها جمـال عبد الناصر، وخاصة في آسيا وأفريقيا وأمريكـا اللاتينيـة. ويكفي أن نسترجع أقوال نيلسون مانديلا زعيم حركة التحرر الوطني بجنوب أفريقيا، وأقوال غيره من زعمـاء أفريقيـا وآسيا، لندرك مدى ما مثلته ثورة يوليو عند الشعوب التـي قادها أولئك الزعماء.

وعلى الجانب الآخر نجد العديد من الفضائيات العربية قد أولت اهتمامها في الشهور الأخيرة لرسم صـورة مغـايرة لثورة يوليو وقيادتها، واضعة بعض الحوادث التـي كانـت لثورة يوليو موقفا منها تحت المجهر لتبدو أكبر من حجمها. ولا تذكر لثورة يوليو إلا صفحات الصراع علـى السـلطة: عبد الناصر ومحمد نجيب، عبد الناصر وبعـض أعضـاء

مجلس قيادة الثورة، عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر، فتم اختزال كل تاريخ ثورة يوليو في تلك الصراعات. هـذا بالإضافة إلى تجاوزات أجهزة الأمن التـي اعتمـد عليهـا النظام، والبكاء على أطلال الديمقراطية التي عصـفت بهـا ثورة يوليو، إلى غير ذلك من سلبيات لا تـرى الفضـائيات العربية ثورة يوليو إلا من خلالها.

وشيوع مثل هذه الظاهرة في هذا الوقت بالذات في عالمنا العربي، لا يتضمن أي قدر من التلقائية والعفوية، بل هو في رأي صاحب هذه الدراسة، تعبير عن حالة الانزعاج التـي أصابت بعض الأوساط العربية من بعث روح ثورة يوليو في المظاهرات التي عمت الشارع العربي مـن المحـيط إلـى الخليج تأييدا لانتفاضة الأقصى، مستلهمة ثورة يوليو، رافعة شعارها، وخاصة أن الجماهير التـي خرجـت فـي تلـك المظاهرات الحاشدة كانت تعبر – تلقائيا – عن ضمير الأمة العربية، ولم تكن في الغالب جماهير منظمة فـي حركـات سياسية أو منظمات حزبية تمتد جذورها إلى ثورة يوليو.

لذلك ستهتم هذه الدراسة في البحث فيما بقي من رصـيد يوليو، خصما وإضافة في حساب تاريخ أمتنا العربية وفـي

حساب تاريخ حركة التحرر الوطني العالمية، وذلك من خلال تتبع مدى تأثير ثورة يوليو في آفاق المستقبل محليا، وإقليميا، ودوليا. وسنحاول الإجابة على السؤال الاستفزازي الذي يطيب للبعض أن يطرحه بقدر كبير من تصنع البراءة: ترى، ماذا بقي من ثورة يوليو؟

ونظرة إلى الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) بحثا عن الكتب التي نشرت بمختلف لغات العالم: اليابانية والكورية والصينية والفارسية من لغات شعوب الشرق، والإنجليزية والفرنسية والألمانية والإيطالية، من كتب عن ثورة يوليو وقادتها، ودورها في تاريخ العالم الثالث، سوف تقدم رقما كبيرا لعدد الدراسات والكتب وأطروحات الماجستير والدكتوراه التي تناولت ثورة يوليو من بعض جوانبها، أو تناولتها بصورة إجمالية، أو قدمت ترجمة لعبد الناصر.

هذه الوفرة الملحوظة في الأعمال المنشورة عن ثورة يوليو بمختلف لغات العالم، خير دليل على أن تلك الثورة بما تمثله من مبادئ وسياسات، كانت علامة بارزة في تاريخ العالم في عصر من أخطر عصور تاريخه الحديث.

ولما كانت هذه الظاهرة المهمة من صنع واقعنا؛ وكتبـت بعض صفحات تاريخها بدماء مناضلينا، وجب علينا أن نمعن النظر في مسيرتها، ونعتبر بها. وهـو مـا سـتحاول هـذه الدراسة أن تقدمه للقارئ الكريم.

الطريق إلى الثورة

كان قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ نتاجا طبيعيا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عاشتها مصر، منذ انتهت ثورة مارس ١٩١٩ بحصول مصر على درجة من الاستقلال الذاتي، ظلت بريطانيا تتمتع في ظله بوجودها العسكري في مصر، وبهيمنتها على أداة الحكم من خلال ممثلها السياسي في مصر. وحاولت القوى السياسية المصرية التخلص من هذا الوضع الخطير عن طريق مفاوضات متصلة الحلقات مع بريطانيا، لم تنجح في تحقيق الاستقلال الوطني المنشود. كما عجزت القوى السياسية عن التوصل إلى علاج للمسألة الاجتماعية التي كانت قد بلغت درجة التفاقم عند نهاية الحرب الأولى، وازدادت حدة نتيجة الكساد الاقتصادي العالمي في الثلاثينيات، وأزمة الحرب العالمية الثانية، وانعكس ذلك كله على حركة الجماهير المصرية التي تطلعت إلى نظام سياسي جديد يحقق الاستقلال الوطني والعدالة الاجتماعية معا. وعبرت بعض جماعات الرفض السياسي والاجتماعي عن تلك التطلعات بصورة أو بأخرى.

وبعبارة أخرى، كان قيام ثورة ٢٣ يوليـو ١٩٥٢ نهايـة طريق طويل، سارت عليه مصر في ظل النظـام السياسـي الذي أقامه دستور ١٩٢٣ ذو الملامح الليبرالية، فـي إطـار التبعية الاقتصادية والسياسـية لبريطانيـا، وبقيـادة نخبـة اجتماعية معينة تمثلت في كبار ملاك الأراضي الزراعيـة. فكانت أزمة النظام السياسي، وتفاقم المسـألة الاجتماعيـة، وقيام جماعات الرفض السياسي، علامـات واضـحة علـى الطريق إلى الثورة.

أزمة النظام السياسي

لقد جاءت ثورة ١٩١٩ مفاجأة للنخبة الاجتماعيـة التـي تصدت لقيادة العمل السياسي، وكان لأحداثها التـي اتسـمت بدرجة عالية من العنف، وما صاحبها من اعتداء الجمـاهير على ممتلكات كبار الملاك أثر واضح فـي موقـف غالبيـة أعضاء "الوفد" من حيث التلهف على التوصل إلى اتفاق مـع الإنجليز يحقق قدرا من الاستقلال، يساعد على تهدئة ثـورة الجماهير، وخاصة أن ما كان معروضا عليهم هـو صـيغة الاستقلال الذاتي التي كانوا يطمحون إليهـا قبـل الحـرب العظمى وبعدها، ومن ثم تمسك النخبة السياسـية بأسـلوب

المفاوضة سبيلا لتحقيق الاستقلال الوطني، ونبـذها لفكـرة الكفاح المسلح التي تنطوي على قدر كبير مـن المخـاطرة بمصالحها الاقتصادية والسياسية، فقد يترتب علـى القبـول بفكرة الكفاح المسلح إفساح مجال أرحـب أمـام الجمـاهير الشعبية للتعبير عن مصالحها، ولعب دور ملموس في الحياة السياسية. وعندما قبل الوفد بمبدأ الكفاح المسلح عام ١٩٥١، كان ذلك استجابة لضغوط شعبية لا سبيل لمقاومتها، واتخذت من جانب حكومة الوفد طابع المناورة السياسية المحسـوبة، وعندما جاء الكفاح المسلح بنتائج على عكس حسابات النخبة السياسية، سعى كل أطرافها (بما في ذلك الوفد) إلى البحـث عن سبيل لإجهاض حركة الكفاح المسلح في قناة السويس.

لقد انعكست ظروف نشأة وتطور النخبة الاجتماعية التي قادت العمل السياسي في مصر قبل ثورة ١٩٥٢، على درجة نضج وعيها الاجتماعي والسياسي، وكان لذلك أثـره علـى خياراتها عند وضع أسس النظام السياسي الذي صاغته فـي دستور ١٩٢٣، فجاء تعبيرا عن مصالحها، ولم يأت تجسيدا لمصالح الجماهير الشعبية التي لعبت الدور الرئيسي في ثورة ١٩١٩، وعبر عن نوع من التوازن السياسي، لعبت فيه قوى

القصر والإنجليز وكبار ملاك الأراضي الزراعية الدور الأكبر، ومن ثم النظام السياسي الذي أرسى هذا الدستور دعائمه، تعبيرا عن هذا التوازن وتأكيدا لاستمراره.

وقد أعدت الدستور لجنة إدارية شكلها الملك فؤاد، ولم يعهد به إلى جمعية وطنية تأسيسية منتخبة، وصدر بمرسوم ملكي على شكل منحة من الملك للشعب، ومن ثم كان من حق الملك أن يسترد ما منح وقتما شاء، وهو ما حدث بالفعل في الانقلابات الدستورية الشهيرة التي وقعت جميعا في عهد الملك فؤاد.

ورغم ما اكتسبه الدستور من ملامح ليبرالية من حيث تأكيد الحريات الفردية، والنص على أن الأمة مصدر السلطات، وأن يكون الحكم نيابيا، كان للملك حق إصدار مراسيم لها قوة القانون، كما أعطى الملك صلاحيات وسلطات واسعة أدت إلى إضعاف التجربة النيابية والإضرار بالدستور. وانعكس ذلك على ممارسات الحكومات الممالئة للقصر التي قامت بتزييف الانتخابات، ونادرا ما كانت نتيجة الانتخابات تعبر تعبيرا صادقا عن الإرادة الحرة للناخب، وعن الواقع السياسي القائم.

وهكذا كانت الديمقراطية الليبرالية التي عرفتها مصر في ظل دستور ١٩٢٣، ديمقراطية وهمية، وكان الحكم – في حقيقة الأمر – بيد القصر، تمارسه نخبة محدودة من الشريحة العليا للبورجوازية المصرية، ربطتها بالقصر روابط التحالف والمصالح المشتركة، ويتضح ذلك عندما نقارن عدد السنوات التي حكم فيها "الوفد" باعتباره حزب الأغلبية البرلمانية، ففي الفترة الواقعة بين ١٩٢٤ - ١٩٥٢ حكم القصر ما يقرب من ١٩ عاما، بينما حكم الوفد أقل من ثماني سنوات، وحكم مؤتلفا مع "حزب الأحرار الدستوريين" مدة عامين.

ومن الغريب أن "الوفد" الذي كان المدافع الأول عن الديمقراطية في مصر خلال تلك الحقبة، لم يأخذ بالديمقراطية في تنظيمه، فصلاحيات "الزعيم" تفوق صلاحيات القيادة كلها، وقراراته لا تقبل الجدل. ولذلك لم تكن تنظيمات "الوفد" على درجة من القوة والثورية تمكنها من الدخول في معارك طويلة الأمد مع القصر أو الإنجليز، وإنما كانت أداتها الرئيسية تنظيم المظاهرات والإضرابات ذات الطابع الوقتي المحدود. واعتمد "الوفد" على إثارة المشاعر الوطنية

للجماهير التي ارتبطت به، أكثر من اعتماده على قوة التنظيم الحزبي في تعبئة الجماهير.

ولم ينفرد "الوفد" بظاهرة ضعف البنـاء التنظيمـي دون غيره من الأحزاب الليبرالية الأخرى، فقد شاركته في ذلـك أحزاب الأقلية التي خرجت من تحت عباءته، فغالبا ما كـان رئيس الحزب هو الذي يتولى تعيين أعضاء القيـادة، وقـد يطلب إلى الجمعية العمومية للحزب تزكية ذلك التعيين، وقد لا يحتاج إلى ذلك. ولم تكن لتلك الأحزاب – مـن الناحيـة الفعلية – مستويات قاعدية تغذي التنظيمات القيادية بالكوادر. وكان الانضمام إلى القيادة دون المرور بالعضوية القاعديـة أمرا واردا عند جميع الأحزاب (بما فيها الوفد)، ممـا أتـاح لبعض الشخصيات فرصة الانتقال من قيادة حزب إلى آخـر أربع مرات خلال ثلاث سنوات!!

ولعل ذلك يفسر السهولة التي استطاع بها مجلـس قيـادة ثورة يوليو التخلص من هذه الأحزاب بقـرار الحـل الـذي صدر في يناير ١٩٥٣، فلم تتحرك الجماهير للدفاع عن تلك الأحزاب (بما في ذلك الوفـد) لغيـاب القواعـد الحزبيـة الجماهيرية في تنظيماتها، ولعدم اهتمامها بتربيـة الكـوادر،

ولعجزها عن طرح البرامج التي تقدم حلولا لمشاكل الجماهير، بينما لقيت ثورة يوليو معارضة التنظيمات الأيديولوجية التي كانت لها قواعدها الجماهيرية (الشيوعيين والإخوان المسلمين).

وكانت حجة الأحزاب السياسية في إغفال وضع البرامج التي تعالج المسألة الاجتماعية، الحاجة إلى التركيز على قضية الاستقلال الوطني باعتبارها الجديرة بالأولوية، أما ما عداها من قضايا فتستطيع الانتظار إلى ما بعد تحقيق الاستقلال. وحتى هذه المهمة العاجلة أصبحت موضع مزايدات بين الأحزاب كلما دارت المفاوضات مع الإنجليز حولها. فإذا لم يكن الوفد طرفا فيها، هاجم خصومه واتهمهم بالتفريط في حقوق الوطن.

واشتركت تلك الأحزاب – أيضا – في ظاهرة محاباة الأنصار عند الوصول إلى السلطة بإسناد المناصب إليهم، وترقية البعض ترقية استثنائية، مما كان له انعكاس على موقف الرأي العام من السلطة، وما تردد كثيرا عن مسألة نزاهة الحكم.

وهكذا يتضح للقارئ جوانب أزمة النظام السياسي الـذي أقامه دستور ١٩٢٣، فكان نظاما اسـتبداديا يلـبس مسـوح الليبرالية، وكان الملك فيه (وليس الأمة) مصدر السـلطات، التي شاركه فيها الإنجليز من خلال وجود جـيش الاحـتلال على أرض مصر، ومن خلال ما كفله تصريح ٢٨ فبرايـر ١٩٢٢ للإنجليز من حق التدخل في شئون مصـر الدفاعيـة والتشريعية في إطار التحفظات الأربعة الشهيرة، ثـم مـن خلال ما تمتعت به " الحليفة بريطانيا العظمى" مـن مزايـا وفرتها لها معاهدة ١٩٣٦ بعد إبرامها.

وفي ظل ذلك النظام السياسي خلـت سـاحة البرلمـان والحكومة لنخبة كبار الملاك الزراعيين وأصحاب الأعمال، فعملوا من خلال الهيئتين على رعاية مصـالحهم وحـدها، ووقفوا سدا منيعا في وجه دعوات الإصلاح التي روج لهـا بعض من تميزوا ببعد النظر من مثقفـي نفـس الشـريحة الاجتماعية، ورأوا أن معالجة الفقر والجهل والمرض (ثالوث المسألة الاجتماعية عندئذ) لا يخدم مصالحهم، مما أدى إلـى استفحال مظاهر الرفض الاجتماعي الذي قوبل بالقمع الشديد من جانب السلطة.

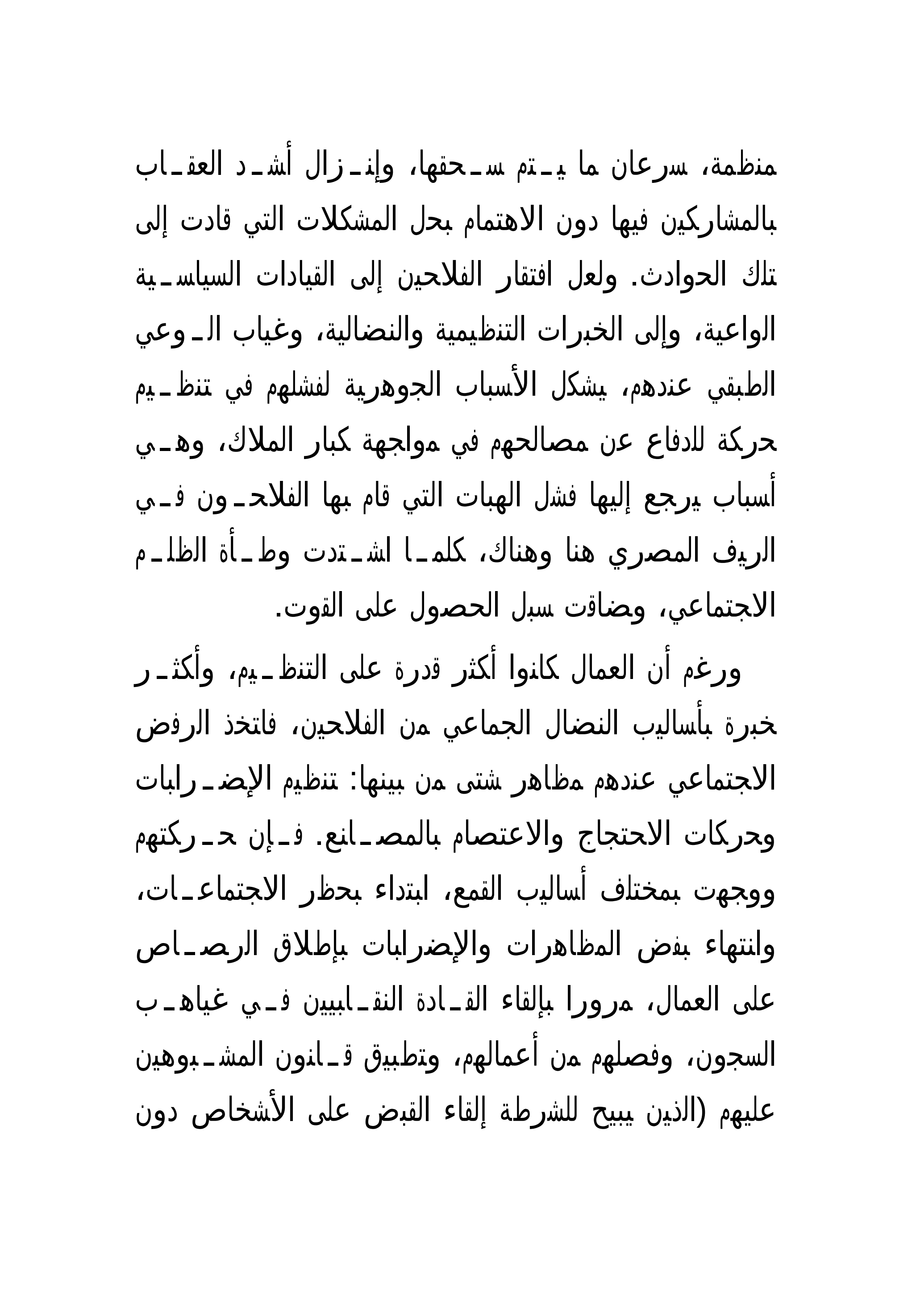
تفاقم المسألة الاجتماعية

واحتدمت المسألة الاجتماعية احتداما شديدا، نتيجة تركز الملكيات الزراعية في أيدي نصف بالمائة من جملة عدد ملاك الأراضي، مع وجود قاعدة عريضة تضم نحو ٨٠% من سكان الريف كانوا من الفلاحين المعدمين. فاتسعت الفجوة بين الغنى والفقر بدون أن تطرح السياسات الاجتماعية التي تعالج مضاعفات هذه الظاهرة التي كانت بالغة القسوة، ولا أدل على ذلك من استمرار هبوط متوسط الدخل القومي للفرد، وذهاب ٦١% من الدخل القومي إلى جيوب شريحة النصف بالمائة من الملاك عام ١٩٤٥، بينما كان متوسط أجر الفلاح في العام لا يزيد عن أربعة عشر جنيها وفق إحصاءات ١٩٥٠، بينما كان أجر العامل الصناعي لا يزيد على خمسة وثلاثين جنيها في العام. وكانت تلك الأجور المتدنية لا تكفي إلا لسد نصف ما تحتاجه أسرة مكونة من زوجين وأربعة أطفال (وهو متوسط حجم الأسرة عندئذ) من طعام وكساء فقط وفق الأسعار الرسمية وليس أسعار السوق السوداء، أي أن السواد الأعظم من المصريين

(الفلاحين والعمال) كانوا يعيشون دون الحد الأدنى للكفـاف بمقدار النصف تقريبا.

ورغم قتامة الصورة التي كانت عليها المسألة الاجتماعية في مصر عندئذ، فإن الحكومـات لـم تعـرف السياسـات الاجتماعية، لأن أداة الحكم في مصر كـان جهـاز تسـلط واستبداد لا جهاز رعاية وخدمات. والحكام – على اخـتلاف مواقعهم – كانوا من كبار الملاك الزراعيين الذين اسـتفادوا من ظاهرة تركيز ملكية أداة الإنتاج الزراعي (الأرض) فـي أيدي القلة. وهم رغم توافر الوعي الطبقي لديهم – بصـورة غريزية – كانوا يفتقرون إلى الوعي الاجتماعي فعدم القدرة على تبين مخاطر استفحال ظاهرة الفقر على مصالحهم، ومع ما قد تؤدي إليه مـن اضـطرابات تعصـف بالاسـتقرار الاجتماعي، وتهدد بقاء النظام الذي استفادت منه تلك الطبقة الاجتماعية المتسلطة.

ولا عجب أن تشهد الحقبة الواقعة بين ثـورتي ١٩١٩ و ١٩٥٢ بعض مظاهر الرفض الاجتماعي من جانب الطبقات المسحوقة، فإن ضغوط الحياة كانت تدفعهم إلى التمرد علـى واقعهم الاجتماعي التعس في صورة هبات تلقائية عفوية غير



منظمة، سرعان ما يتم سحقها، وإنزال أشد العقاب بالمشاركين فيها دون الاهتمام بحل المشكلات التي قادت إلى تلك الحوادث. ولعل افتقار الفلاحين إلى القيادات السياسية الواعية، وإلى الخبرات التنظيمية والنضالية، وغياب الوعي الطبقي عندهم، يشكل الأسباب الجوهرية لفشلهم في تنظيم حركة للدفاع عن مصالحهم في مواجهة كبار الملاك، وهي أسباب يرجع إليها فشل الهبات التي قام بها الفلاحون في الريف المصري هنا وهناك، كلما اشتدت وطأة الظلم الاجتماعي، وضاقت سبل الحصول على القوت.

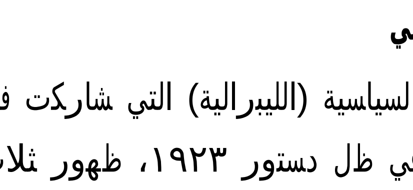
ورغم أن العمال كانوا أكثر قدرة على التنظيم، وأكثر خبرة بأساليب النضال الجماعي من الفلاحين، فاتخذ الرفض الاجتماعي عندهم مظاهر شتى من بينها: تنظيم الإضرابات وحركات الاحتجاج والاعتصام بالمصانع. فإن حركتهم ووجهت بمختلف أساليب القمع، ابتداء بحظر الاجتماعات، وانتهاء بفض المظاهرات والإضرابات بإطلاق الرصاص على العمال، مرورا بإلقاء القادة النقابيين في غياهب السجون، وفصلهم من أعمالهم، وتطبيق قانون المشبوهين عليهم (الذين يبيح للشرطة إلقاء القبض على الأشخاص دون

توجيه اتهام)، ومحاولة استئناس حركتهم بإخضاعهم لسيطرة حزب الحكومة.

ولم يـأت الإحسـاس بخطـورة المسـألة الاجتماعيـة، وبضرورة البحث عن حلول لها من جانب أحـزاب النخبـة الاجتماعية الحاكمة، وإنما جاء من جانب بعـض الهيئـات السياسية ذات الطابع الأيديولوجي التي ظهرت خلال الفترة، ولم تشارك في السلطة، ولكنهـا طرحـت بـرامج وأفكـار اجتماعية تضمنت الدعوة للتوزيع العادل للثروات، والأخـذ بالإصلاح الزراعي، وتحسين أحوال معيشة الفلاحين بتزويد القرى بمياه الشرب النقية، والدعوة إلـى الاهتمـام بعـلاج الأمراض، ورعاية الأمومة والطفولة، والاهتمـام بـالتعليم الأساسي الإلزامي، وإصدار تشريعات العمل التـي تضـمن للعامل أجرا يتناسب مع تكاليف المعيشة الفعلية، إلـى غيـر ذلك من دعوات إصلاحية لم تلق استجابة مـن الحكومـات المتعاقبة سوى باتخاذ بعض القرارات الشكلية التي لا تخـدم سياسات معينة، كقرارات ردم البرك والمستنقعات (التي لـم تنفذ بصورة جدية)، وإدخال التعليم الإلزامي علـى نطـاق ضيق وتقديم بعض الخدمات الصحية المحدودة. وهكذا كانت

المسألة الاجتماعية خطوة واسعة في الطريق إلى ثورة يوليو ١٩٥٢.

جماعات الرفض السياسي



واكب ظهور الأحزاب السياسية (الليبرالية) التي شاركت في الحياة النيابية والسلطة في ظل دستور ١٩٢٣، ظهور ثلاث من الحركات السياسية ذات التوجهات الأيديولوجية، لعبت أدوارا متفاوتة على الساحة السياسية قبل ثورة يوليو ١٩٥٢، وظلت اثنتان منها تمارسان نشاطا متباينا في الحجم والتأثير بعد الثورة، وإن كان ذلك خارج إطار الشرعية السياسية.

ويرجع ظهور تلك الحركات إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية، ويأتي في مقدمة العوامل الداخلية الشعور بالإحباط الذي عانى منه شباب ثورة ١٩١٩، فبعد كل ما قدموه من تضحيات وشهداء من أجل تحقيق الاستقلال التام، جاء تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، ليسلب الاستقلال مضمونه الحقيقي بالإبقاء على جيش الاحتلال البريطاني في مصر وبالتحفظات الأربعة الشهيرة التي لم تغير شيئا من جوهر الهيمنة البريطانية على مصر. كما أن الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي عاشته مصر خلال الحرب

الأولى لم يتغير بعد الثورة، فاستمر الأجانب يتمتعون بخيرات البلاد، ويعيشون في وضع ممتاز، بينما ظل المصريون غرباء في بلادهم، فالاستقلال المنشود أصبح سرابا على مائدة المفاوضات، والعدل الاجتماعي كان حلما بعيد المنال.

ومن ثم شغل الشباب المصري المتعلم من أبناء الطبقة الوسطى مستقبل وطنه، انطلاقا من رفض النظام السياسي الذي أقامه دستور ١٩٢٣. وراح يبحث لبلاده عن طريق آخر للنهضة، فتعددت اجتهاداته في الاختيار بين نماذج مختلفة أفرزتها توجهات أيديولوجية متباينة، بعضها يضرب بجذوره في تراث الماضي الإسلامي، وبعضها الآخر يستلهم بعض النماذج التي عرفت طريقها إلى التطبيق في الغرب.

ورغم اختلاف توجهات كل جماعة من أبناء ذلك الجيل من شباب مصر، فقد اتفقوا جميعا في رفض ما أسفرت عنه ثورة ١٩١٩ من نتائج سياسية واجتماعية، والسعي للبحث عن بديل للنظام السياسي الذي صاغه دستور ١٩٢٣. وخاصة أن قيادة العمل السياسي (الوفد وغيره من

الأحزاب)، أغفلت تقديم برنامج نهضوي، واكتفت بالسعي لاستكمال الاستقلال الوطني عن طريق التفاوض.

أما العوامل الخارجية التي هيأت المناخ الملائم لظهور الحركات السياسية ذات التوجهات الأيديولوجية في مصر، فتتمثل في متغيرات الحرب العالمية الأولى في الدائرة القريبة نسبيا من مصر. وتأتي ثورة أكتوبر ١٩١٧ في روسيا في مقدمة تلك المتغيرات التي كان لها صداها في مصر. فانكب بعض الشباب المصري المتعلم على دراسة الفكر الاشتراكي بغية التعرف عليه، في محاولة للبحث عن علاج لما تعانيه مصر من أمراض اجتماعية، وساهموا – فيما بعد – في تأسيس "الحزب الاشتراكي المصري".

وتمثل التغير الثاني في استيلاء الفاشيين على السلطة في إيطاليا عام ١٩٢٢، وما ترتب على ذلك من علو المد الفاشي في أوربا حتى بلغ ذروته بوصول النازيين إلى السلطة في ألمانيا عام ١٩٣٣، فخلب التطرف القومي الذي تميزت به الفاشية لب فريق من الشباب المصري الذي أعجب بما حققته الفاشية في بلادها من إنجازات اقتصادية براقة، وما

صاحب تنظيمها الحزبي من ميليشات شبه عسكرية، فأقاموا تنظيما سياسيا استلهم أفكار الفاشية وممارساتها السياسية.

أما التغير الثالث، فتمثل في إلغاء الخلافة الإسلامية على يد مصطفى كمال عام ١٩٢٤ (الذي لقب بأتاتورك أي أبي الترك)، وما تمخض عن هذا الإلغاء من نتائج في العالم الإسلامي عامة ومصر خاصة – تأرجحت بين مشاعر الجزع، والدعوة إلى إحياء الخلافة عند البعض،ومشاعر الارتياح والدعوة إلى العلمانية عند البعض الآخر. وما ترتب على ذلك من ردود أفعال من جانب فريق من الشباب رأى السلامة في التمسك بتراث السلف، وصياغة النظام الاجتماعي على هديه.

ونتيجة تفاعل العوامل الداخلية والخارجية مع بعضها البعض، ظهرت تباعا في مصر حركات ثلاث هي: الحركة الاشتراكية، والإخوان المسلون، ومصر الفتاة، على يد شباب الطبقة الوسطى الصغيرة، واتخذت هذه الحركات قواعدها بين تلك الشريحة الاجتماعية (مع بعض الاستثناءات بالنسبة للحركة الاشتراكية على وجه الخصوص)، ولا يتسع المقام هنا لرصد إطار كل حركة من تلك الحركات من حيث

التوجهات الأيديولوجية والبرامج السياسية التـي طرحتهـا، وبنائها التنظيمي، ودورها على الساحة السياسـية، اكتفـاء بإلقاء نظرة عامة على السمات الرئيسية لها.

فقد اتفقت الحركات الثلاث في استنادها إلى أبناء الطبقـة الوسطى الصغيرة بالدرجة الأولى، وخاصـة الشـباب مـن الطلاب والمثقفين والمهنيين والتجار ومتوسـطي المـلاك، وجاء انتماء أفراد من الطبقـة الوسـطى الكبيـرة محـض استثناء، كما كان انتماء الطبقة العاملة إليهـا محـدودا جـدا لا يتجاوز بعض أفراد قلائل، وحتى الجماعات الماركسـية كان وجود العمال في تنظيمها محـدودا مقارنـة بـالوجود الكثيف لأبناء الطبقة الوسطى الصغيرة.

وتجاوزت الحركات الأيديولوجية الثلاث الإطار الضـيق للعمل السياسي كما حددته الأحزاب التقليدية (الليبرالية)، وهو التركيز على استكمال الاستقلال الوطني بأسلوب التفـاوض، وإهمال المسألة الاجتماعية، فحاولت تلك الحركات التمـاس مشروع نهضوي، يرتكز على التحرر الوطني ومن ثم كـان موقفها موقف الرفض لتلك الأحزاب ولأسلوب عملها، وعدم

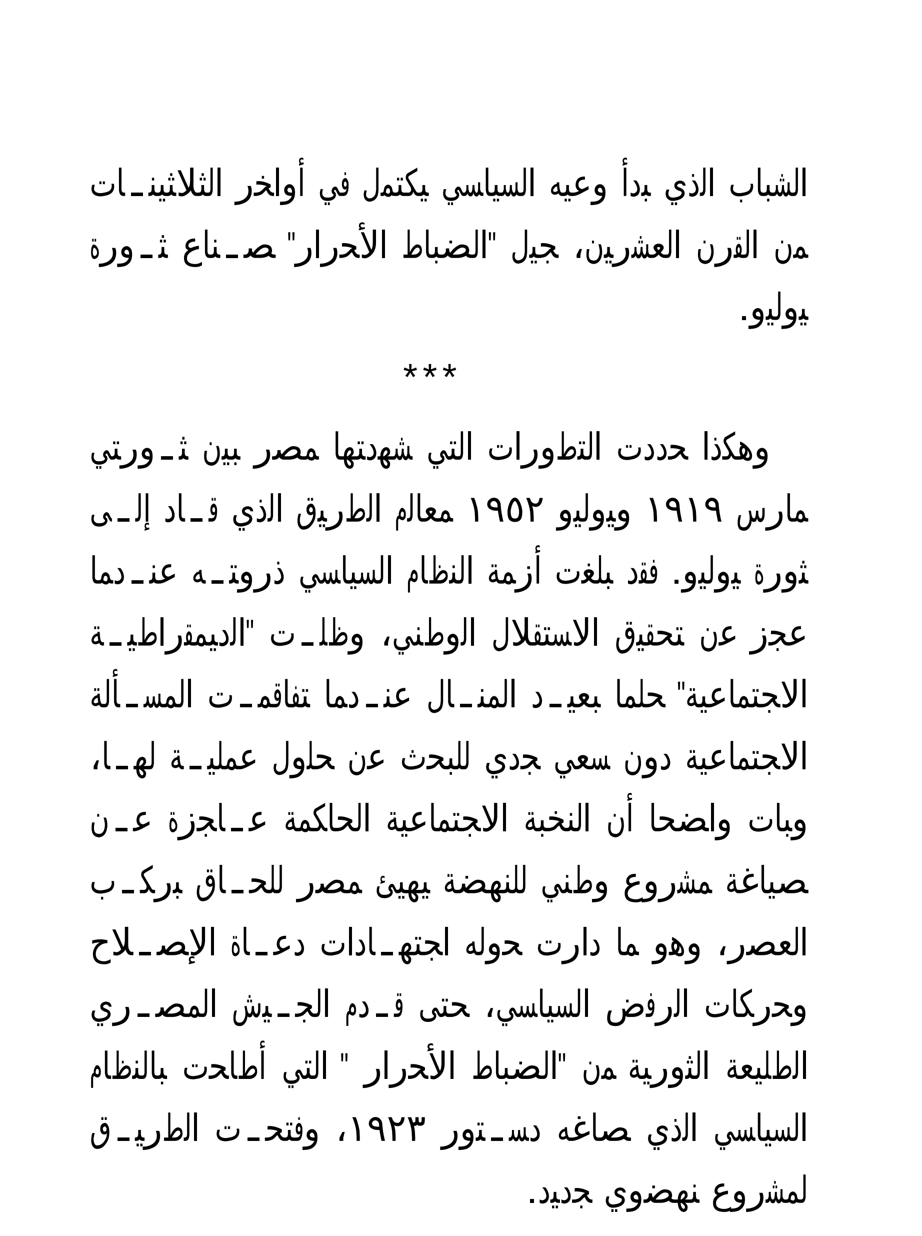
الرضا بما أسفرت عنه ثورة ١٩١٩ مـن نتـائج لا تخـدم مصالح وتطلعات الجماهير المصرية.

ونظرة إلى بداية تلك الحركات تؤكد لنا ذلـك، فالحركـة الاشتراكية تبدأ مع بداية الأخذ بمبدأ التفاوض، ومـع بدايـة أولى حلقاته، وذلك تعبيـرا عـن رفـض أسـلوب النخبـة الاجتماعية في معالجة القضية الوطنية، وطرحـا لمشـروع سياسي بديل أبعد مدى، وأكثر مراعـاة للواقـع المصـري، وحركة الإخوان المسلمين تبدأ مع اختفاء الخلافة الإسلامية، ورحيل سعد زغلول واختفاء شخصيته الكارزميـة، لتبحـث عن صيغة لإحياء الخلافة وإقامة حكومة إسلامية، ولتطـرح بديلا دينيا إسلاميا للتجربة الليبرالية، في محاولـة لتقـويض أسسها العلمانية (بغض النظر عن مدى النجاح والفشل فـي طرح هذا الإطار) وحركة مصر الفتاة تبدأ مع كبوة التجربة الليبرالية في إطار الأزمة الاقتصادية العالمية التي طحنـت الطبقات الكادحة طحنا، وخاصة العمال والفلاحين والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى.

وإذا كانت الحركات الثلاث قد اتفقت جميعا في عدم تمثلها للأطر المرجعية التي استمدت منها أفكارها، وعدم توصـلها

إلى صيغة رصينة لمشروع نهضوي يـتلاءم مـع الواقـع المصري الاقتصادي والاجتماعي، فمرد ذلك إلى أن قادتهـا كانوا شبابا بلغوا الحلم وشيكا، ولم تتوافر لـديهم الخبـرات النظرية والتنظيمية الضرورية لإقامة مثل هذه الحركات على أسس قويمة. واسـتلهموا أيـديولوجيات أفرزتهـا ظـروف مجتمعات يختلف واقعها عن واقع المجتمع المصري، فتنـو بها دون التعمق في دراسـتها، ومـن ثـم كـان التنـاقض والغموض الذي حفلت به برامجها، وحتـى أولئـك الـذين استلهموا تراث السلف لم يسلموا من ذلك، فعـاش الإخـوان المسلمون عالة على الأفكار السلفية المطروحة من قبل فـي ظروف تباينت تماما عن ظروف المجتمع المصري عندئـذ، فكانوا يسيرون عكس حركة المجتمع.

وقد لعبت تلك الحركات التي انطلقت من رفض النظـام السياسي الذي أقامه دستور ١٩٢٣ – على اختلاف توجهاتها – دورا مهما في صياغة الأفكار والمبادئ الأساسـية التـي تبنتها ثورة يوليو ١٩٥٢ وعملت على تطبيقها، بفضـل مـا قدمته تلك الحركات للتراث السياسي المصري من مساهمات فكرية كان لها أثرها (رغم تواضعها) في صياغة أفكار جيل



الشباب الذي بدأ وعيه السياسي يكتمل في أواخر الثلاثينات من القرن العشرين، جيل "الضباط الأحرار" صناع ثورة يوليو.

***

وهكذا حددت التطورات التي شهدتها مصر بين ثورتي مارس ١٩١٩ ويوليو ١٩٥٢ معالم الطريق الذي قاد إلى ثورة يوليو. فقد بلغت أزمة النظام السياسي ذروته عندما عجز عن تحقيق الاستقلال الوطني، وظلت "الديمقراطية الاجتماعية" حلما بعيد المنال عندما تفاقمت المسألة الاجتماعية دون سعي جدي للبحث عن حلول عملية لها، وبات واضحا أن النخبة الاجتماعية الحاكمة عاجزة عن صياغة مشروع وطني للنهضة يهيئ مصر للحاق بركب العصر، وهو ما دارت حوله اجتهادات دعاة الإصلاح وحركات الرفض السياسي، حتى قدم الجيش المصري الطليعة الثورية من "الضباط الأحرار " التي أطاحت بالنظام السياسي الذي صاغه دستور ١٩٢٣، وفتحت الطريق لمشروع نهضوي جديد.

الضباط الأحرار

كان الجيش المصري أول الجيوش الحديثة التي تكونت في الإقليم، وجاء تكوينه في إطار المشروع السياسي الطموح لمحمد علي باشا (١٨٩٥ – ١٨٤٨) الذي كان يهدف إلى تكوين أداة عسكرية حديثة تعينه للعب دور المدافع عن الدولة العثمانية ضد الأطماع الأجنبية، فيتقاضى مقابل ذلك مكسبا سياسيا من السلطان، أو يفرض – بهذه القوة العسكرية – وجوده على السلطان، فيقطع هذا الإقليم التابع للدولة العثمانية.

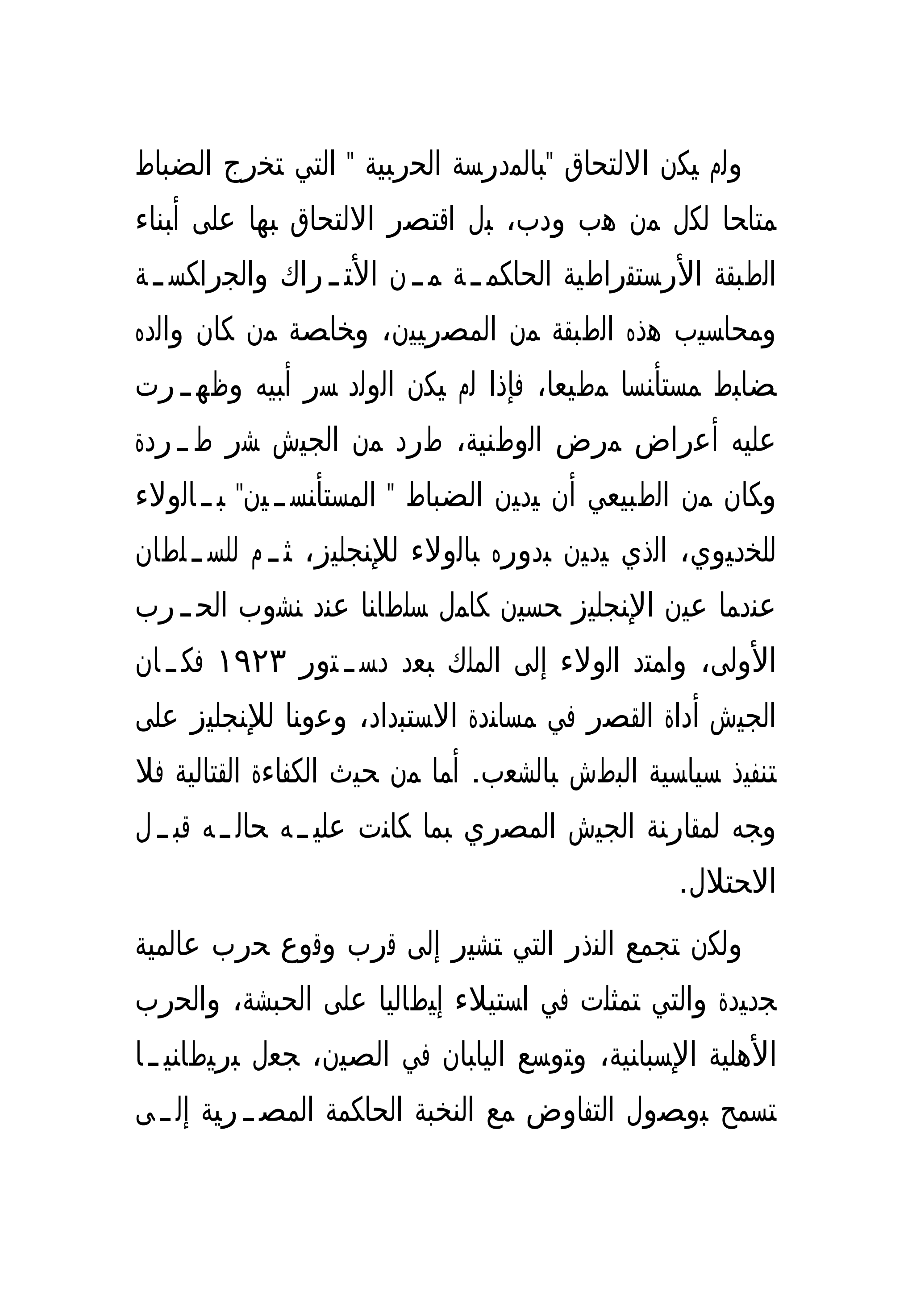
واستعان محمد علي في بناء الجيش الحديث بالخبرة العسكرية الفرنسية، واضطر أن يقبل مبدأ تجنيد المصريين في الجيش، ولكنه فضل أن يكون الضباط من المماليك الجراكسة، ولكنه سمح لبعض الجنود المصريين الذين يبلون بلاء حسنا بالترقي إلى رتب الضباط حتى رتبة اليوزباشي (النقيب)، غير أن حالات الترقية الاستثنائية للجنود الفلاحين ظلت محدودة.

وإذا كان توسع محمد علي في الشام، ومحاربته للسلطان التي جعلت قواته تتقدم حتى تصل على بعد نحو المائة ميـل من استانبول (عاصمة الدولة العثمانية) قـد جعلـت الـدول الأوربية الكبرى تتدخل لتعيده من حيث أتى، وتحجم قواتـه إلى نحو العشر، وتجعل حكمه قاصرا على مصر وتوابعهـا (أي السودان)، فإن تلك التجربة جعلت الفلاح المصري يبرز قدراته القتالية في الجيش الحديث في وقت قصير، كان لـه أعمق الأثر في بعث الثقة في نفوس من خدموا في الجـيش من الفلاحين (رغم أن هناك من تهربوا من التجنيد بمختلـف السبل).

ورغم الإنقاص الكبير لعدد الجـيش، ظـل المصـريون وحدهم عصب الخدمة العسكرية كجنود وصف ضباط حتـى جاء محمد سعيد باشا ففتح أمامهم باب الترقـي إلـى رتـب الضباط حتى رتبة الأميرالاي (العميد)، ومن بين من ترقـوا تحت حكم سعيد (الذي استمر من ١٨٥٤ – ١٨٦٣) أحمـد عرابي وزملاؤه من الضباط الذين قاموا بالثورة المصـرية عام ١٨٨١ – ١٨٨٢ ضد التدخل الأجنبي من ناحية والتمييز في الترقي بين الضباط الجراكسة والمصريين مـن ناحيـة

أخرى، وهي الثورة التي عرفت في التاريخ باسم "الثورة العرابية "، كنوع من الحط من شأنها باعتبارها حركة فرد وليس حركة شعب.

وجاء الاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢ على أثر هزيمة الثورة في مواجهة غير متكافئة، لعبت الخيانة دورا مهما في تحقيقها. وكان تسريح الجيش المصري في مقدمة عمل الإنجليز عشية الاحتلال، ثم تم تكوين جيش أصغر حجما وأقل كفاءة من الفلاحين المجندين (مع التوسع في الإعفاءات من التجنيد لكل قادر على دفع بدل نقدي)، فكانت الخدمة العسكرية في عهد الاحتلال قاصرة على الفقراء من الفلاحين، وتولى الإنجليز قيادة الجيش المصري، فأصبح القائد العام (السردار) إنجليزيا، وكذلك ضباط الأركان، أما صغار الضباط فكانوا من المصريين، وغالبا كانوا يسرحون أو يحالون إلى الاستيداع قبل الوصول إلى رتبة البكباشي (المقدم) أما الضباط الذين تبدو عليهم علامات الوطنية فكان مصيرهم الطرد من الجيش، وبذلك أصبح الجيش المصري جيشا "أليفا" يعمل في خدمة أهداف الاحتلال.



ولم يكن الالتحاق "بالمدرسة الحربية " التي تخرج الضباط متاحا لكل من هب ودب، بل اقتصر الالتحاق بها على أبناء الطبقة الأرستقراطية الحاكمة من الأتراك والجراكسة ومحاسيب هذه الطبقة من المصريين، وخاصة من كان والده ضابط مستأنسا مطيعا، فإذا لم يكن الولد سر أبيه وظهرت عليه أعراض مرض الوطنية، طرد من الجيش شر طردة وكان من الطبيعي أن يدين الضباط " المستأنسين" بالولاء للخديوي، الذي يدين بدوره بالولاء للإنجليز، ثم للسلطان عندما عين الإنجليز حسين كامل سلطانا عند نشوب الحرب الأولى، وامتد الولاء إلى الملك بعد دستور ١٩٢٣ فكان الجيش أداة القصر في مساندة الاستبداد، وعونا للإنجليز على تنفيذ سياسية البطش بالشعب. أما من حيث الكفاءة القتالية فلا وجه لمقارنة الجيش المصري بما كانت عليه حاله قبل الاحتلال.

ولكن تجمع النذر التي تشير إلى قرب وقوع حرب عالمية جديدة والتي تمثلت في استيلاء إيطاليا على الحبشة، والحرب الأهلية الإسبانية، وتوسع اليابان في الصين، جعل بريطانيا تسمح بوصول التفاوض مع النخبة الحاكمة المصرية إلى

توقيع معاهدة التحالف (عام ١٩٣٦)، التي اقتضت أن يزيـد عدد فرقة الجيش المصري بدرجة كافيـة تؤهلـه لمسـاندة المجهود الحربي لبريطانيا في حالة وقوع حرب عالمية، وإن كانت المعاهدة قد نصت على ضرورة وجود بعثة عسـكرية بريطانية تتولى تدريب الجيش المصـري وتشـرف علـى تزويده بالعتاد.

وهكذا اضطرت بريطانيا أن تسمح لحكومة الوفد بقبـول دفعة كبيرة من الطلاب الراغبين فـي الالتحـاق بالمدرسـة الحربية من حملة شهادة الكفاءة أو شهادة التوجيهية، ولم يكن الوقت يسمح بالتدقيق في هوية أولئك الطـلاب وانتمـاءاتهم السياسية والفكرية، فكان من نتيجة ذلك أن التحق بالمدرسـة العسكرية العديد من أبناء الشرائح الدنيا من الطبقة الوسـطى من أمثال جمال عبد الناصر وأنور السادات، وغيرهما ممن التحقوا بالمدرسة العسكرية عام ١٩٣٦ وعام ١٩٣٧ علـى وجه الخصوص، ومن بين هؤلاء تكونت التنظيمات السـرية الوطنية للضباط خلال الحرب العالمية الثانية.

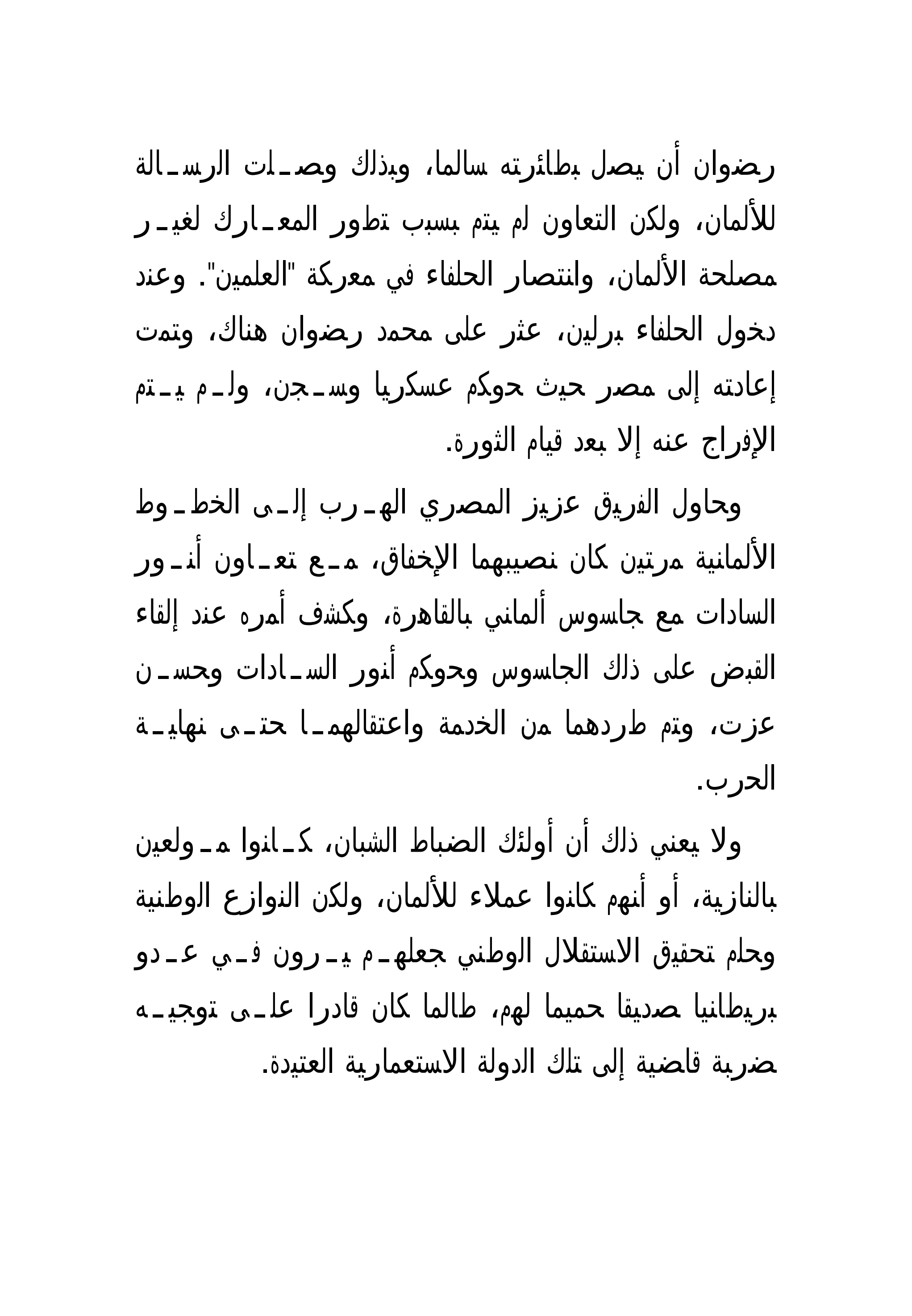
الحرب العالمية الثانية:

فضلت مصر تجنب ويلات الحرب، فرفضت الحكومة المصرية (التي كانت تعبر عن موقف الملك فاروق ورجال القصر) أن تعلن اشتراك مصر في الحرب، ولذلك لم يشترك الجيش المصري في عمليات حربية خارج حدود مصر. وفشلت محاولة الإنجليز في احتواء الجيش المصري، كما رأت القيادة البريطانية (اعتمادا على تقارير البعثة البريطانية عن موقف شباب الضباط) عدم إشراك الجيش المصري في عمليات عسكرية، وهي لا تطمئن إلى ولائه لها، وخاصة أن رئيس أركان حرب الجيش المصري (الفريق عزيز المصري) كان له سجل حافل بالعمل السياسي في " جمعية العهد " التي ضمت الضباط العرب في الجيش العثماني وعملت من أجل استقلال البلاد العربية، وكان معروفا بميله نحو الألمان، ولذلك طلب الإنجليز إبعاده من الجيش، فتم لهم ما أرادوا عندما أعطت الحكومة المصرية للفريق عزيز المصري إجازة مفتوحة.

وقد اشترك الطيارون المصريون في خطة الدفاع عن القاهرة مع أسراب الطائرات البريطانية، ولكن ذلك لم يستمر

إلا لفترة محدودة لعدم ثقة القيادة البريطانية في التعاون مع سلاح الطيران المصري. وكان للإنجليز عذرهم في ذلك، فقد تشكل أول تنظيم سري ضم ضباط الطيران عام ١٩٣٩/ ١٩٤٠، ضم عبد اللطيف البغدادي، وحسن إبراهيم وحسين ذو الفقار صبري، وعبد المنعم عبد الرءوف، ووجيه أباظة وأحمد سعودي، وحسن عزت، وقد انضم إليه – فيما بعد – أنور السادات (الضابط بسلاح الإشارة) بتزكية من حسن عزت. وقد اتجه هذا التنظيم السري إلى محاولة الاتصال بالألمان الذين كانوا قد وصلوا إلى ليبيا، لتنسيق التعاون معهم ضد الإنجليز، ظنا منه أن الألمان سيقدرون لهم هذا التعاون بعد الانتصار على الإنجليز، فيساعدون مصر في الحصول على الاستقلال.

واختار ضباط هذا التنظيم أحمد سعودي ليطير بطائرة حربية بريطانية إلى المواقع الألمانية حاملا مجموعة من الخرائط تحدد مواقع القوات البريطانية، ولكن الألمان اسقطوا الطائرة ظنا منهم أنها جاءت لقصفهم، ودفع سعودي حياته ثمنا لهذه المحاولة. ولكن ذلك لم يمنع التنظيم من تكرار المحاولة (بنجاح هذه المرة) فاستطاع المساعد الطيار محمد



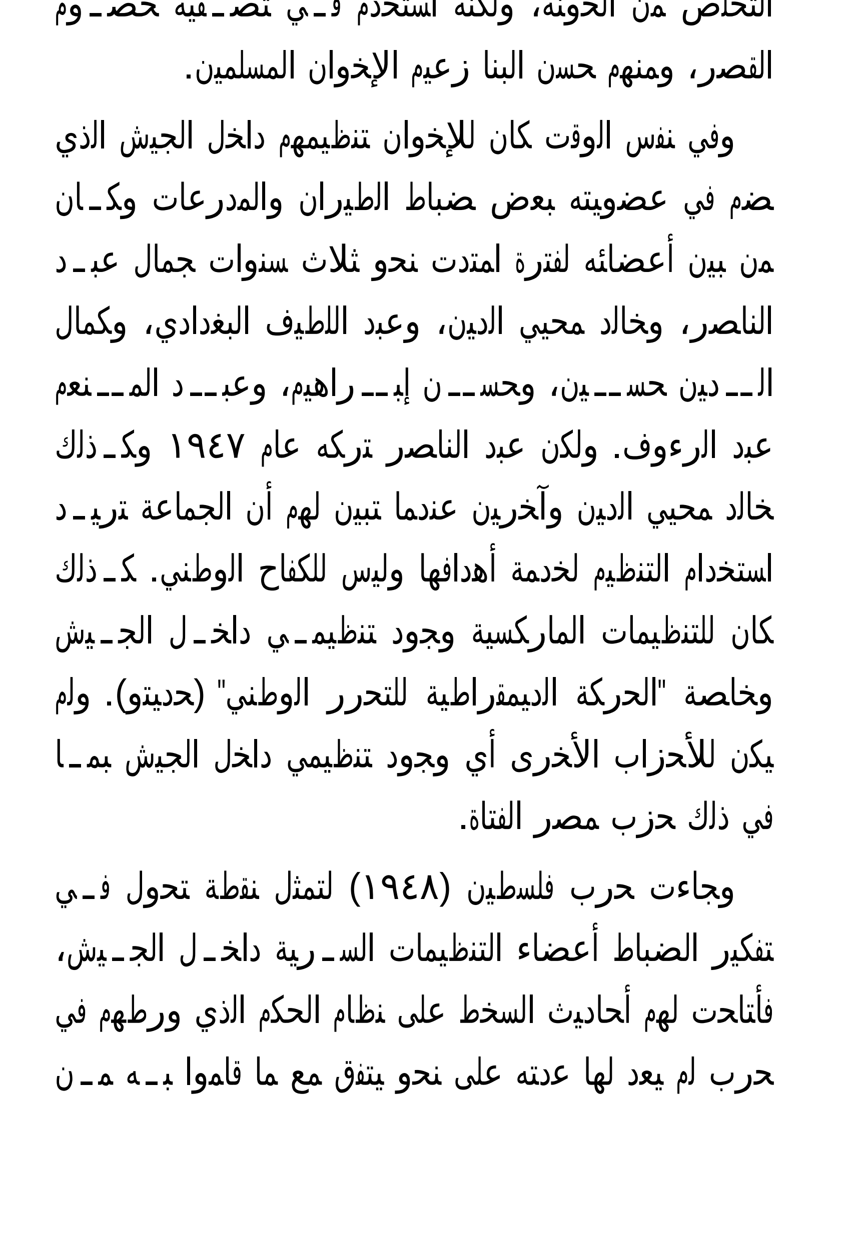
رضوان أن يصل بطائرته سالما، وبذلك وصـلت الرسـالة للألمان، ولكن التعاون لم يتم بسبب تطور المعـارك لغيـر مصلحة الألمان، وانتصار الحلفاء في معركة "العلمين". وعند دخول الحلفاء برلين، عثر على محمد رضوان هناك، وتمت إعادته إلى مصر حيث حوكم عسكريا وسـجن، ولـم يـتم الإفراج عنه إلا بعد قيام الثورة.

وحاول الفريق عزيز المصري الهـرب إلـى الخطـوط الألمانية مرتين كان نصيبهما الإخفاق، مـع تعـاون أنـور السادات مع جاسوس ألماني بالقاهرة، وكشف أمره عند إلقاء القبض على ذلك الجاسوس وحوكم أنور السـادات وحسـن عزت، وتم طردهما من الخدمة واعتقالهمـا حتـى نهايـة الحرب.

ولا يعني ذلك أن أولئك الضباط الشبان، كـانوا مـولعين بالنازية، أو أنهم كانوا عملاء للألمان، ولكن النوازع الوطنية وحلم تحقيق الاستقلال الوطني جعلهـم يـرون فـي عـدو بريطانيا صديقا حميما لهم، طالما كان قادرا علـى توجيـه ضربة قاضية إلى تلك الدولة الاستعمارية العتيدة.

وعندما وقع حادث ٤ فبرايـر ١٩٤٢ حـين حاصـرت الدبابات البريطانية قصر عابدين، وهددوا الملك، وأرغمـوه على تكليف مصطفى النحاس باشا (زعـيم الوفـد) بتـأليف الوزارة، أحس الضباط الوطنيون بأن كرامة مصر كلها قـد امتهنت، وأعلنوا تأييدهم للملك إلى حد محاولة محمد نجيـب الاستقالة احتجاجا على ذلك، ولكن أبلغه الديوان الملكي تقدير الملك وطلبه العدول عن الاسـتقالة، واعتبـرت التنظيمـات السرية بالجيش النحاس خائنا، وقاموا بمحاولة اغتياله أكثـر من مرة، ولكنه نجا من الاغتيال.

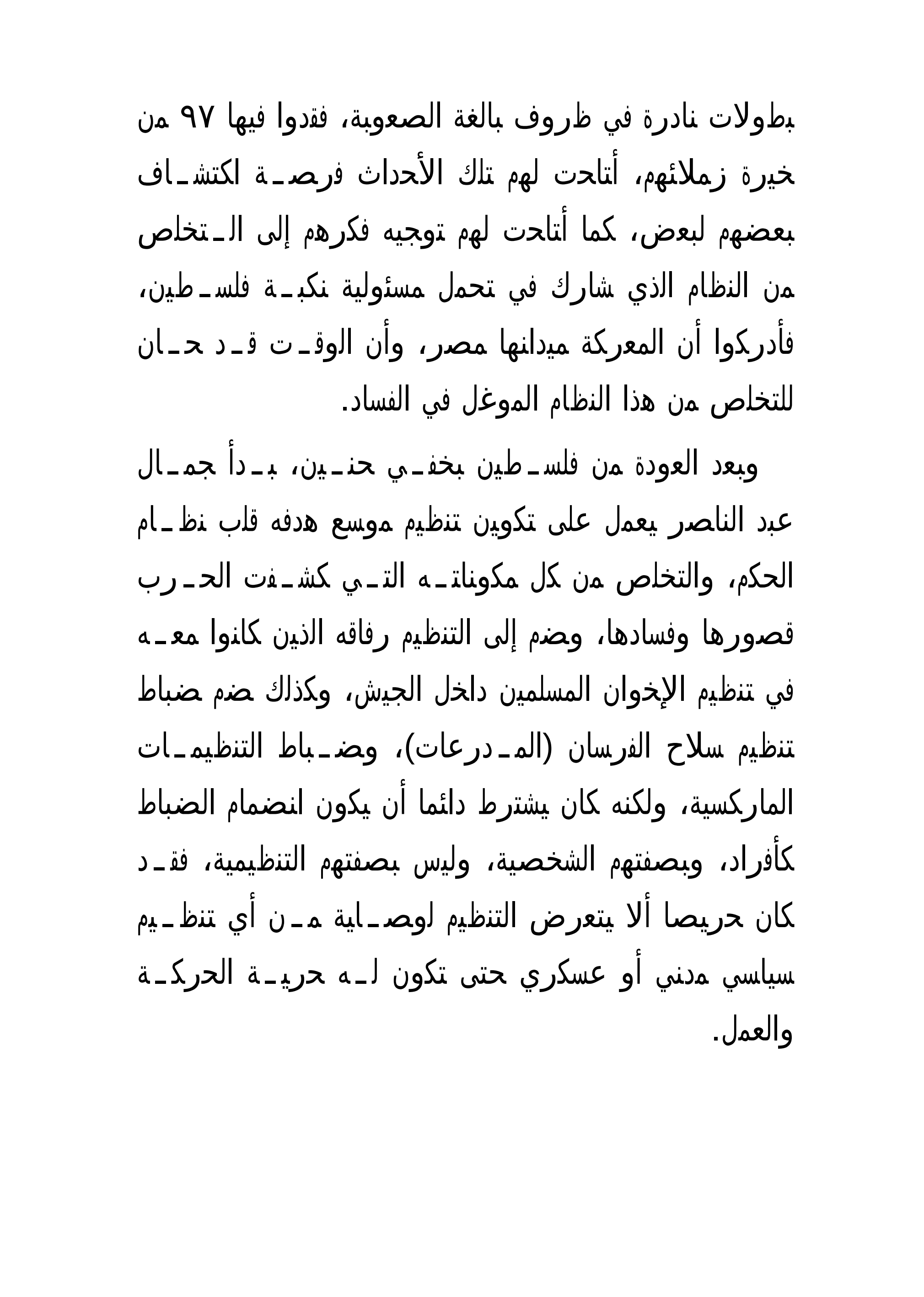
لقد برز داخل الجيش المصري بعد الحرب العالمية الثانية عدد من التنظيمات السرية التي كانت لا تعرف عن بعضـها البعض شيئا بحكم طبيعة العمل السري، ومتطلبات الأمـن، وكان هدفها جميعا تخليص البلـد مـن الإنجليـز والخونـة المتعاونين معهم. وقد تزامنت تلك التنظيمات داخل الجـيش في الأربعينيات، ويمكن حصرها في ثلاثة اتجاهات: أولهـا اتجاه اتخذ من اغتيال جنود الاحتلال وضباطه، ومن يـرى فيهم عملاء للإنجليز أسلوبا للنضال، وتحول بعض هـؤلاء للعمل مع القصر في تنظيم "الحرس الحديدي" الذي كان عليه



التخلص من الخونة، ولكنه استخدم في تصفية خصوم القصر، ومنهم حسن البنا زعيم الإخوان المسلمين.

وفي نفس الوقت كان للإخوان تنظيمهم داخل الجيش الذي ضم في عضويته بعض ضباط الطيران والمدرعات وكان من بين أعضائه لفترة امتدت نحو ثلاث سنوات جمال عبد الناصر، وخالد محيي الدين، وعبد اللطيف البغدادي، وكمال الدين حسين، وحسن إبراهيم، وعبد المنعم عبد الرءوف. ولكن عبد الناصر تركه عام ١٩٤٧ وكذلك خالد محيي الدين وآخرين عندما تبين لهم أن الجماعة تريد استخدام التنظيم لخدمة أهدافها وليس للكفاح الوطني. كذلك كان للتنظيمات الماركسية وجود تنظيمي داخل الجيش وخاصة "الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني" (حديتو). ولم يكن للأحزاب الأخرى أي وجود تنظيمي داخل الجيش بما في ذلك حزب مصر الفتاة.

وجاءت حرب فلسطين (١٩٤٨) لتمثل نقطة تحول في تفكير الضباط أعضاء التنظيمات السرية داخل الجيش، فأتاحت لهم أحاديث السخط على نظام الحكم الذي ورطهم في حرب لم يعد لها عدته على نحو يتفق مع ما قاموا به من



بطولات نادرة في ظروف بالغة الصعوبة، فقدوا فيها ٩٧ من خيرة زملائهم، أتاحت لهم تلك الأحداث فرصة اكتشاف بعضهم لبعض، كما أتاحت لهم توجيه فكرهم إلى التخلص من النظام الذي شارك في تحمل مسئولية نكبة فلسطين، فأدركوا أن المعركة ميدانها مصر، وأن الوقت قد حان للتخلص من هذا النظام الموغل في الفساد.

وبعد العودة من فلسطين بخفي حنين، بدأ جمال عبد الناصر يعمل على تكوين تنظيم موسع هدفه قلب نظام الحكم، والتخلص من كل مكوناته التي كشفت الحرب قصورها وفسادها، وضم إلى التنظيم رفاقه الذين كانوا معه في تنظيم الإخوان المسلمين داخل الجيش، وكذلك ضم ضباط تنظيم سلاح الفرسان (المدرعات)، وضباط التنظيمات الماركسية، ولكنه كان يشترط دائما أن يكون انضمام الضباط كأفراد، وبصفتهم الشخصية، وليس بصفتهم التنظيمية، فقد كان حريصا ألا يتعرض التنظيم لوصاية من أي تنظيم سياسي مدني أو عسكري حتى تكون له حرية الحركة والعمل.

وهكـذا شـكل تنظـيم ضـباط الجـيش الـذي كونـه عبد الناصر جبهة وطنية واسعة، ضمت ضباطا من اتجاهات فكرية وسياسية متنوعة، كان لبعضهم صلات تنظيمية سابقة عسكرية أو مدنية، وكان بعضهم الآخر لا يرتبط بتنظيمـات معينة، جمعهم جميعا هذا التنظيم السري العنقودي الذي أقامه جمال عبد الناصر عام ١٩٤٩ بمهارة فائقة في الأمن، فكانت كل خلية لا يعرف أعضاؤها إلا اسم الضابط الذي ضـمهم إلى الخلية، ولا يعرف هذا الضابط بدوره إلا الضابط الـذي ينقل إليه تعليمات قيادة التنظيم، وبلغ من دقـة الاحتياطـات الأمنية أن الكثير من الضباط اكتشفوا ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أن زملاءهم أعضاء في التنظيم رغم أنهم رفاق سلاح لمـدة طويلة ولكن أحدا منهم لم يبح لزميله بعضويته للتنظيم.

ولم يكتمل الشـكل التنظيمـي لتنظـيم ضـباط الجـيش إلا مع مطلع عام ١٩٥٠ (على حد قول أحمـد حمـروش)، وبدأت منشورات التنظيم التي طبعت ووزعت سـرا تحمـل اسم "الضباط الأحرار" منذ فبراير ١٩٥٠، وبـذلك أصـبح للتنظيم هوية محددة تميزه عن التنظيمـات السـابقة. وقـد اختارت مجموعة الضباط التي شاركت عبد الناصر تأسـيس

التنظيم، وأطلقت على نفسها اسم "اللجنة التأسيسية" جمال عبد الناصر رئيسا لها. وكانت اللجنة تضم جمال عبد الناصر، وحسن إبراهيم، وخالد محيي الدين، وكمال الدين حسين، وعبد المنعم عبد الرءوف ثم ضمت إلى عضويتها صلاح سالم وعبد الحكيم عامر، وعبد اللطيف البغدادي، وأنور السادات، وجمال سالم.

وترجع صلة عبد الناصر بمحمد نجيب إلى حرب فلسطين، وقد تعرف عليه عن طريق عبد الحكيم عامر، وقد حرص أعضاء اللجنة التأسيسية على أن تكون الصلة فردية مع نجيب وليست صلة تنظيمية حتى لا تؤدي الصلة به إلى كشف التنظيم. ولم يشرك التنظيم محمد نجيب في مخططاته إلا قبل قيام الثورة بأسبوعين في بعض الشهادات، وبشهرين في شهادات أخرى، بعدما استقر رأيهم على اختياره رئيسا للحركة وقبوله ذلك عندما عرض عليه من عبد الناصر وعبد الحكيم عامر.

وقد تواتر صدور منشورات "الضباط الأحرار" التي كانت توزع بالبريد على ضباط الجيش وبعض الشخصيات السياسية، ووصل بعضها إلى داخل القصر الملكي، وكان

عبد الناصر يتولى تحرير بعضها، كما كان خالد محيي الدين وبعض الضباط اليساريين يتولون تحريـر بعضـها أيضـا، وشاركهم في ذلك القاضي أحمد فؤاد الذي كان مسئول تنظيم الجيش داخل حديتو، وبذلك أصبح اسم "الضـباط الأحـرار" يتردد في الجيش سرا وعلنـا، وعرفـت بوجـوده القـوى السياسية المختلفة التي تلقت منشوراته، كما علمت بوجـوده المخابرات الحربية والبوليس السياسي بوزارة الداخلية، ولكن لم تستطع تلك الأجهزة التوصل إلى خيط يقودها إلى معرفـة أعضاء التنظيم الذين كانوا يزدادون عددا.

ولم يكتف التنظيم باستخدام المنشـورات كسـلاح لنشـر أفكاره والتعبير عن مواقفه من الأحداث السياسية التي تمـر بها البلاد، بل اتصل بعض الضباط (بصـفتهم الشخصـية) ببعض رجال السياسة مثل فؤاد سراج الدين وزير الداخليـة وسكرتير عام الوفد، وقد كان سراج الدين شديد الحرص في حديثه مع الضابط الذي زاره، وخاصة عندما ذكـر لـه أن ضباط الجيش على استعداد لمساندة الوفد لو قام الملك بطرده من الحكم. وكان من الطبيعي أن يتحفظ سراج الـدين فـي حديثه مع الضابط خشية أن يكون الحـديث كمينـا سياسـيا

يهدف إلى توريطه وحزبه في صدام مع القصر، كذلك اتصل بعض الضباط بأقطاب البرلمان وخاصة عندما أثيرت قضية الأسلحة الفاسدة. كانت هذه عملية استطلاع منظمة حددها التنظيم وقائده؛ لمعرفة حقيقة اتجاهات الساسة.

كذلك شارك التنظيم في حركة الكفاح المسلح في قناة السويس مشاركة فعالة بتدريب المتطوعين ومدهم بالسلاح الذي أمكن تدبيره من مخازن الجيش، وقد تم ذلك كله في شكل جهود فردية تطوعية، وليس باسم التنظيم. كما خطط التنظيم لنسف إحدى ناقلات البترول الإنجليزية أثناء عبورها قناة السويس، حتى يتم تعطيل الملاحة بالقناة وبذلك يتنبه الرأي العام العالمي إلى أن وجود الإنجليز في قاعدة قناة السويس لا يوفر أمن إمداد الغرب بالبترول كما يدعي الإنجليز، ولكن المحاولة باءت بالفشل لأسباب خارجة عن إرادة رجال التنظيم.

وأراد "الضباط الأحرار" الاستفادة من ظروف الحشد الوطني نتيجة الكفاح المسلح، فأرادوا اختبار مدى التفاف ضباط الجيش حولهم، فقرروا خوض انتخابات نادي الضباط. واختارت اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار اللواء

محمد نجيب ليدخل الانتخابات كمرشح لرئاسة النادي. وأراد الملك أن يفرض رجله الأميرالاي (العميد) حسـين سـري عامر رئيسا للنادي دون إجراء الانتخابات فرفض الضـباط ذلك، وجاءت نتيجة الانتخاب فوزا ساحقا للضباط الأحـرار، وصفعة مدوية للقصر (٣ يناير ١٩٥٢) فقد اختيـر اللـواء محمد نجيب رئيسا للنادي بأغلبية كبيرة؛ على حين حصـل منافسوه على القليل من الأصوات، ونجح الضباط الأحـرار الذين رشحوا أنفسهم لعضوية مجلس إدارة النـادي (زكريـا محيي الدين، وحسن إبراهيم، وإبـراهيم عـاطف، ورشـاد مهنا)، وبعد الانتخابات بأيام حاول بعض الضباط الأحـرار اغتيال حسين سري عامر، وهي التجربة التي سجلها (فيمـا بعد) جمال عبد الناصر في كتابه " فلسفة الثورة" عندما أدرك أن الاغتيال لا يحقق هدفا طالما استمر الحكم الفاسد قائما.

على كل، كشفت معركة انتخابات نادي الضـباط، التـي كانت تحديا تاما للملـك عـن هويـة الضـباط الأحـرار، فلا بد أن يكونوا هم أولئك الذين دعموا ترشيح محمد نجيب واستطاعوا كسب مقاعد لهم في مجلس الإدارة. وبدأت دوائر

القصر، والمخابرات الحربية، وأجهزة المخابرات الأجنبيـة تنشط لجمع المعلومات عنهم.

وعندما وقع حريق القاهرة في ٢٦ ينـاير ١٩٥٢، وتـم نزول الجيش إلى القاهرة لحفظ الأمن، فكر بعض الضـباط الأحرار في إمكانية انتهاز فرصة وجود الجيش في الشوارع للقيام بانقلاب عسكري، ولكنهم وضعوا في اعتبارهم الوضع السياسي القائم عندئذ، واحتمال تـدخل القـوات البريطانيـة لضرب الانقلاب مما قد يؤدي إلى كارثة وطنية، ولذلك عدل قادة التنظيم عن الفكرة وجـاء بـبعض شـهادات الضـباط الأحرار (فيما بعد) أن محمد نجيب هو الذي نصـح جمـال عبد الناصر بصرف النظر عن القيام بالحركـة فـي تلـك الظروف.

كان تنظيم "الضباط الأحرار" قد عقد النية علـى القيـام بالانقلاب عام ١٩٥٥، ولكن ظروف انتخابات نادي الضباط وحريق القاهرة جعلتهم يقررون تحديد تاريخ مبكـر للقيـام بالحركة، ولكن جاء قرار الملك بحـل مجلـس إدارة نـادي الضباط في ١٦ يوليو ١٩٥٢، وصدور قرار بنقـل اللـواء محمد نجيب قائدا للمنطقة الجنوبية في منقباد (بالصعيد) جعل

تنظيم الضباط الأحرار يحدد الخامس من أغسـطس ١٩٥٢ موعدا للقيام بالحركة، ولكن عندما علم اللواء محمد نجيب أن الملك بصدد إصدار قرار باعتقال ١٢ ضابطا تحوم الشبهات حول انتمائهم للضباط الأحرار، نصح عبد الناصر بـالتبكير بموعد الانقلاب ليصبح ليلـة ٢١ – ٢٢ يوليـو. غيـر أن عبد الناصر أجل الموعد ليلة واحدة بسبب الحاجة إلى توفير بعض المعدات اللازمة للحركة التي وقعـت بالفعـل ليلـة ٢٢ – ٢٣ يوليو، وقدر لها النجاح.

***

ومن الجدير بالذكر أن شهادات الضباط الأحـرار التـي قدموها إلى لجنة تسجيل تاريخ الثـورة (١٩٧٦ – ١٩٧٨) تضاربت فيها الأقوال حول تأسيس تنظيم الضباط الأحـرار، كل يريد أن يعزي الفضل إلى الاتجاه الـذي كـان يمثلـه، فالضباط الأربعة الـذين أسسـوا تنظـيم سـلاح الفرسـان (المدرعات) وهم مصطفى نصير، وعبد الحميد كفافي، وسعد عبد الحفيظ، وجمال منصور، ينسبون لأنفسهم فضل السـبق في إقامة التنظيم عام ١٩٤٥، وأن الآخرين انضموا إليهم بما فيهم جمال عبد الناصر وأنهم قدموا عبد الناصر عليهم بحكم

رتبته العسكرية، بينما يروي خالد محيي الدين أنهم هم الذين طلبوا ضم تنظيمهم إلى تنظيم عبد الناصر فأصـر الأخيـر على أن ينضموا فرادى، فقبلوا هذا الشرط.

كذلك يدعي الضباط الإخوان أنهم أصحاب تنظيم الضباط الأحرار، وأن الصاغ (الرائد) محمود لبيب مسـئول تنظـيم الضباط بالإخوان هو الذي أطلق عام ١٩٤٤ على التنظـيم اسم "الضباط الأحرار" للتمويه على أجهزة الأمن، وأن عبـد الناصر استولى على التنظيم بعدما عرف من لبيـب أسـماء أعضاء التنظيم قبل وفاة لبيب، وأنه استطاع بذلك أن يسيطر على التنظيم. ويزعم عبد المنعم عبد الرءوف أنه قاوم رغبة عبد الناصر في التوسع في التنظيم وضم الضباط الـوطنيين إليـه بغـض النظـر عـن تـوجههم السياسـي؛ ولكـن عبد الرءوف اعترض بحجة وجوب التزام من ينضم للتنظيم بالقواعد الإسلامية، وأن عدم سماع عبد الناصـر للنصـيحة جر النكبات على الثورة بسبب عدم التزام رجالهـا بالتقاليـد الإسلامية.

وأخيرا، هناك رواية أنور السادات الذي أكد الجميع تأخره الدائم في الانضمام إلى التنظيم، وتلميح البعض مـنهم إلـى

صلاته بالقصر وخاصة تنظيم "الحرس الحديـدي"، ويـذكر خالد محيي الدين أنه حذر عبد الناصر منه فقال "ربنا يستر" وأكد حاجته إليه لاتصاله بالقصر. وهذه المعلومـات تجمـع عليها جميع الشهادات. ولكن للسادات رأي آخر ذكـره فـي "البحث عن الذات" في وقت لا يستطيع فيه أحد أن يتصـدى له، فزعم أنه أسس التنظيم في منقباد عام ١٩٣٨ بالاشتراك مع عبد الناصر، وأنه عندما نقل عبد الناصر إلى السـودان أصبح هو رئيسا للتنظيم. وعند هذا الحد من الرواية ينسـب السادات لنفسه ما قام به تنظيم الطيران للاتصال بالألمـان، وأنه عندما دخل السجن عام ١٩٤٢ "كلاف" عبد الناصر بقيادة التنظيم. ويبدو أنه خجل من مطالبة عبد الناصر بأن يعيد إليه التنظيم بعد خروجه من السجن!!

وطبعا ترجع روايات الضباط الأحرار من أعضاء تنظيم الفرسان (المدرعات) أو الإخوان المسلمين إلى الخلافات التي وقعت بينهم وبين عبد الناصر في بداية الثورة عندما تخيلوا أنهم بحكم العدد (نحو سبعين ضابطا) إنما يشكلون الجمعيـة العمومية للتنظيم التي يجب أن يرجع إليهـا "مجلـس قيـادة الثورة" في كل صغيرة وكبيرة، مما أدى إلى محاكمة بعضهم

ونقل الآخرين إلى وظائف مدنية خارج الجيش. أما الإخوان فموقفهم معروف من عبد الناصر ولذلك نجد تبريرا لادعائهم أنه سرق تنظيم الإخوان ونسبه لنفسه، فالحركات الســرية لا تعمل بهذه الطريقة.

تبقــى حقيقــة ملموســة لا مــراء فيهــا، أن جمــال عبد الناصر نجح في إقامة تنظيم كبير عنقودي، باغـت بـه النظام وجعل من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ يوم الطوفان الذي أغرق النظام القديم.

الثورة

رغم أن الوثائق البريطانية منذ مطلع عام ١٩٥٢ تعكس قلق بريطانيا على الأوضاع الداخلية في مصر وحرص السفارة البريطانية بالقاهرة على رصد الواقع المصري سياسيا واقتصاديا من خلال تقارير دورية تركز على حالة عدم الاستقرار التي سادت منذ إقالة حكومة الوفد عشية حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢، إلا أن أحدا من خبراء الخارجية البريطانية لم يتوقع سقوط النظام الملكي في مصر على يد حركة يقوم بها الجيش.

ففي آخر تقرير "تقدير موقف" أعدته السفارة البريطانية قبل ثورة يوليو وأرسلته إلى الخارجية البريطانية في ١٣ يوليو ١٩٥٢ أي قبل قيام الثورة بعشرة أيام فقط قدم القائم بالأعمال البريطاني كروزويل تصور خبراء السفارة البريطانية بمصر لتطور الأوضاع السياسية الداخلية في البلاد في الشهور الثلاثة التالية (يوليو – أغسطس – سبتمبر ١٩٥٢) وهو تقرير طريف يبين إلى أي مدى كانت أحداث

الثورة مفاجئة بالنسبة للإنجليز الذين كانوا يضعون أيديهم على نبض الحياة السياسية في مصر.

يقول التقرير إن نوايا الملك هي مفتاح الموقف كله، فمنذ ٢٦ يناير لدينا الدليل الكامل على أنه على استعداد للتخلص من أي وزارة تمارس سياسة تتعارض مع أهدافه الخاصة ولهذا السبب يصعب تحديد السياسة التي سوف تتبعها وزارة حسين سري باشا الذي تولى السلطة في ٢ يوليو فمهما كانت أفكار حسين سري فإنه لن يتم تنفيذها إلا إذا تطابقت مع أهداف الملك.

وذهب التقرير إلى أن الملك فاروق أراد بإسقاط وزارة نجيب الهلالي ومجيء سري إلى الحكم الحيلولة دون عودة الوفد إلى السلطة، واستمرار العمل بالأحكام العرفية، مع بذل الوعود بالقضاء على الفساد، وإصلاح قانون الانتخاب، دون الإقدام على عمل حقيقي في هذا الاتجاه، ومحاولة التوصل إلى حل المسألة المصرية يعطي القصر ووزارته رصيدا سياسيا في مواجهة الوفد. وفي حالة اضطرار الملك إلى إجراء الانتخابات في أكتوبر ١٩٥٢ فإن عليه أن يعقد صفقة

مع الوفد تحقق نوعا من التـوازن بـين أهـداف الطـرفين واستبعد التقرير اتجاه الملك إلى تعطيل الدستور.

وبعد استعراض لتصريحات سري باشا عن توليه الوزارة والصعاب السياسية التي تواجهها، انتهى التقرير إلى النتـائج التالية:

١- أن التطورات السياسية على مدى الشـهور الثلاثـة (يوليو – أغسطس – سبتمبر ١٩٥٢) سوف تـرتبط بإرادة الملك ومصالحه الشخصية).

٢- أن الملك سوف يعمل على تفادي عودة الوفد للحكـم بقدر الإمكان دون أن يورط نفسه في صراع علنـي مع الوفد لإبقاء "خط الرجعة" مفتوحا إذا اضـطرته الظروف إلى التعاون مع الوفد والسماح له بـالعودة إلى الحكم.

٣- أن حكومة سري ضعيفة ولا مفر لها مـن مداهنـة الملك حتى تستمر في السلطة ولا تستطيع أن تتبنى خطة للإصلاح أو الدخول في مواجهة مع الوفد.

٤- أن الحركات المتطرفة قد لا تظهر نيتها في القيـام بأعمال فورية لأن الحكومة ستعمل علـى صـرف

الأنظار عن الأحوال الداخلية بإثارة الانتبـاه إلـى المشاكل الدولية، غير أن التوتر السياسـي سـوف يزداد مع الفشل في معالجة الأوضـاع الاقتصـادية المتدهورة.

٥- أن سري باشا سيعمل على التوصل إلى تسوية مـع الإنجليز بتأييد من الملك، ومحاولة حث الأمريكـان على الضغط على الإنجليز للتوصل إلى مثـل هـذه التسوية لكسب تأييد المعتدلين وسد الطريـق أمـام المتطرفين.

٦- أن حكومة سرى ضعيفة وأنه في حالة عجزها عـن التوصل إلى نتائج سريعة علـى صـعيد العلاقـات المصرية البريطانية وإلى حل للمشاكل الاقتصـادية فإن ذلك سوف يؤدي إلى سـقوطها بعـد شـهرين أو ثلاثة على الأكثر.

ورغم أن إدراك الإنجليز للمأزق السياسي في مصـر إلا أنه يتضح من هذا التقرير أن السفارة البريطانية كانت تتوقع استمرار اللعبة السياسية التي بدأت عشية ٢٦ ينـاير ١٩٥٢ بنفس قواعدها حتى سـبتمبر علـى أقـل تقـدير، وتنبـأت

باحتمالات عودة الوفد إلى الحكم في حالة إجراء انتخابـات حرة في أكتوبر.

وقد أخفقت هذه الحسابات تماما، فلم يكد يصل هذا التقرير إلى لندن (٢٢ يوليو) حتى استقالت وزارة حسين سري باشا وشكل أحمد نجيب الهلالي باشا وزارته الثانية التي لم تعمر أكثر من ٢٤ ساعة، فقد وقعت الثورة مساء نفس اليوم الذي حلفت فيه الوزارة اليمين الدستورية أمام الملك.

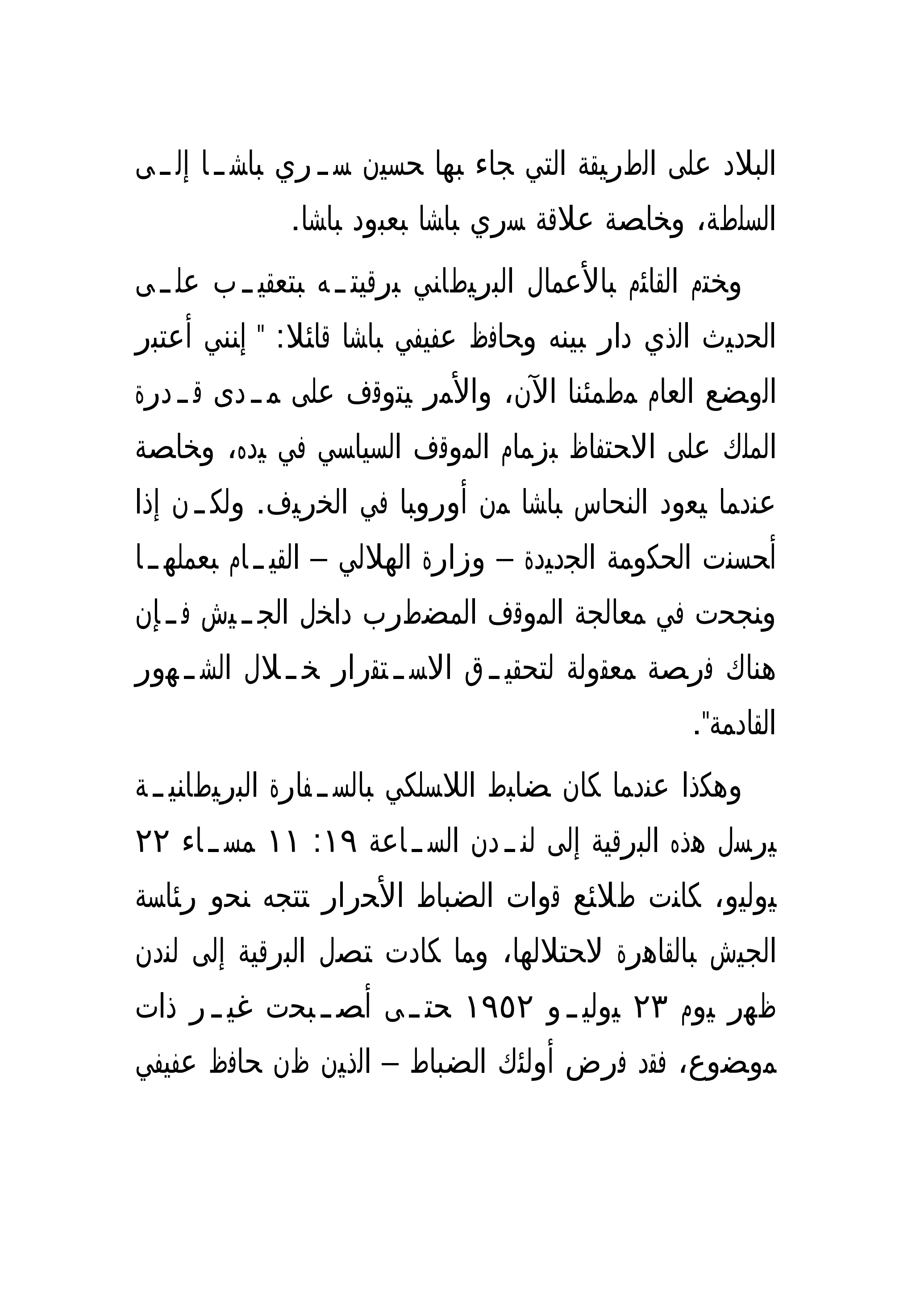
وفي دوائر القصر الملكي كان الأمـل – فـي اسـتمرار الأوضاع على ما هي عليه – كبيـرا، فقـد قابـل المسـتر كروزويل القائم بالأعمال البريطاني – حافظ عفيفـي باشـا رئيس الديوان الملكي مساء ٢٢ يوليو ١٩٥٢ ونقل مـا دار في المقابلة إلى وزارة الخارجية البريطانية في برقية أرسلها الساعة الحادية عشرة مساء نفس اليوم، ذكر فيها أن حـافظ عفيفي قال له:

"إنني الآن أكثر ثقة بالمستقبل مما كنت عليه منذ شـهور مضت، فقد عاد نجيب الهلالي إلى الحكم وفق شروطه، وإن الحكومة الجديدة ستستمر في الحكم لفترة طويلة، وقـد قبـل الملك الحد من التدخل المتزايد للقصر في عمـل الحكومـة،

وأنه غاضب على إلياس أندراوس وكريم ثابت وأصبح يدرك مساوئهما، وأن الحكومة الجديدة (وزارة الهلالـي) سـتكون حكومة حقيقية..".

وأكد حافظ عفيفي للقائم بالأعمال البريطاني أنه "على ثقة أن التذمر داخل الجيش سيتم القضاء عليه خلال عشرة أيام، وأبدي ثقته في إسماعيل شيرين وزير الحربية الذي رشـحه بنفسه للهلالي لأنه يعرفه من طفولته، فهـو ذكـي وأنسـب الناس للتعامل مع الضباط الصغار الساخطين الذين يفهم جيدا وجهة نظرهم، وأن النية متجهة إلى إحالة كل مـن اللـواء سري عامر مدير سلاح الحدود واللواء محمد نجيـب إلـى التقاعد، ورغم أن حيدر باشا قد أثبت عجزه عـن معالجـة الموقف فإنه سيبقى في منصبه إلى حين، وأن محمد نجيـب ليس ضابطا جيدا، وأنه يعتقد أن تركه في منصـبه الحـالي بالقاهرة سوف يثير المتاعب".

ورأى حافظ عفيفي أن الضباط الشبان سوف يهدءون إذا منحوا بعض الترقيات، ولكن كروزويل لفت نظره إلـى أن تذمر هؤلاء الضباط ليس إلا تعبيرا عن السخط العـام فـي



البلاد على الطريقة التي جاء بها حسين سري باشا إلى السلطة، وخاصة علاقة سري باشا بعبود باشا.

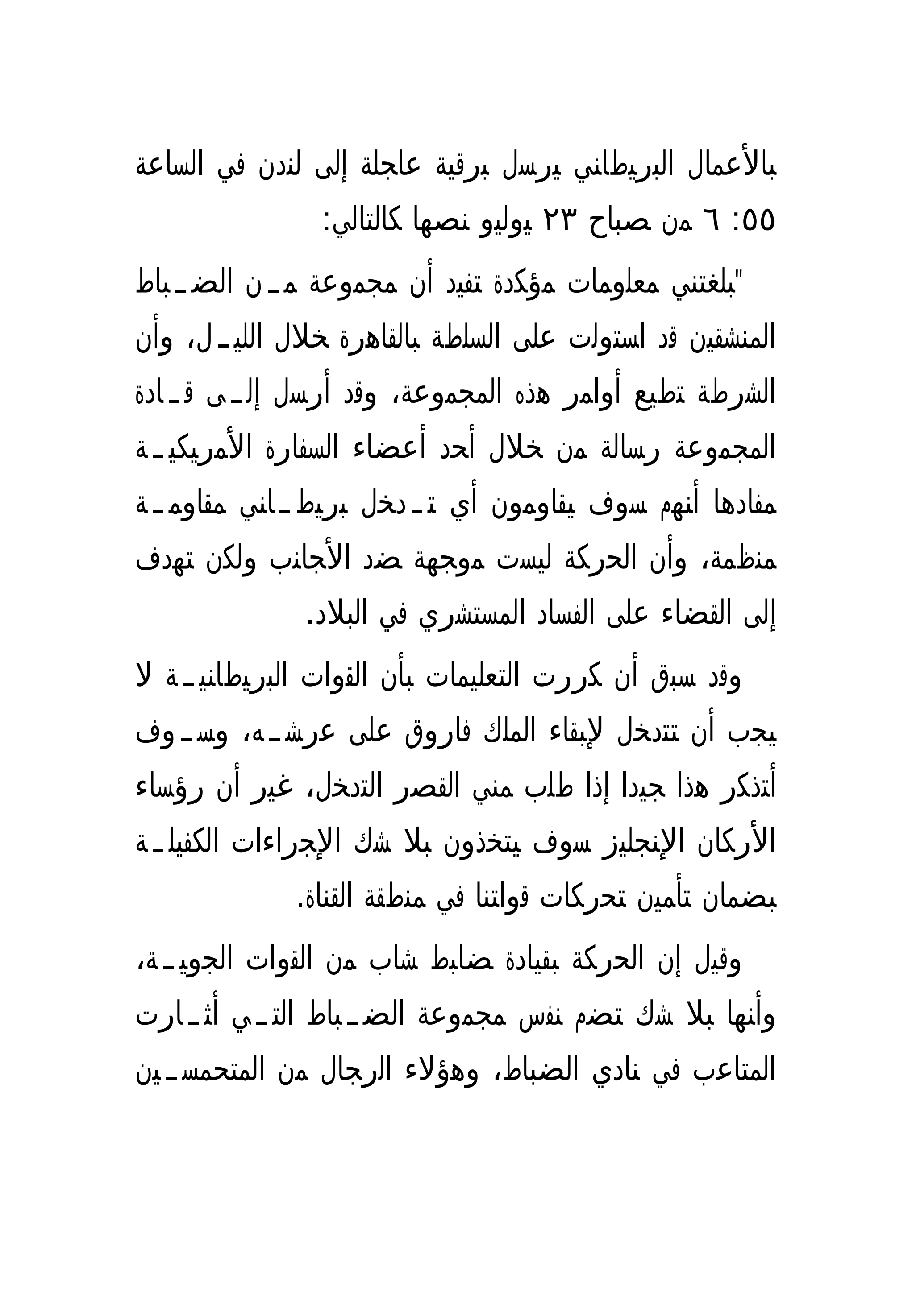
وختم القائم بالأعمال البريطاني برقيته بتعقيب على الحديث الذي دار بينه وحافظ عفيفي باشا قائلا: " إنني أعتبر الوضع العام مطمئنا الآن، والأمر يتوقف على مدى قدرة الملك على الاحتفاظ بزمام الموقف السياسي في يده، وخاصة عندما يعود النحاس باشا من أوروبا في الخريف. ولكن إذا أحسنت الحكومة الجديدة – وزارة الهلالي – القيام بعملها ونجحت في معالجة الموقف المضطرب داخل الجيش فإن هناك فرصة معقولة لتحقيق الاستقرار خلال الشهور القادمة".

وهكذا عندما كان ضابط اللاسلكي بالسفارة البريطانية يرسل هذه البرقية إلى لندن الساعة ١٩: ١١ مساء ٢٢ يوليو، كانت طلائع قوات الضباط الأحرار تتجه نحو رئاسة الجيش بالقاهرة لاحتلالها، وما كادت تصل البرقية إلى لندن ظهر يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى أصبحت غير ذات موضوع، فقد فرض أولئك الضباط – الذين ظن حافظ عفيفي

أن بعض الترقيات سوف تفرغ طاقاتهم الثوريـة – واقعـا جديدا، وقلبوا رأسا على عقب الحسابات.. كل الحسابات.

ولما كان من الثابت أن أنباء قيام الضباط الأحرار بحركة ما قد تسربت إلى الملك فيما بين الساعة التاسـعة والسـاعة العاشــرة مــن مســاء ٢٢ يوليــو ١٩٥٢ (مــذكرات عبد اللطيف البغدادي وجمال حماد) مما دعا قائد الجيش إلى عقد مؤتمر عاجل لكبار الضباط بمقر رئاسة الجيش بكوبري القبة وهو ما سهل للثوار القبض على قيادات الجيش دفعـة واحدة عند احتلال قواتهم لمقر الرئاسة، فإن البرقية سـالفة الذكر تقطع بأن نبأ الحركة لم يصـل إلـى مسـامع الملـك وإلا وجدنا له انعكاسا في حديث حافظ عفيفي مع كروزويل، ويبدو أن المعلومات التي أبلغـت لحيـدر باشـا بصـورة أو بأخرى قد ظلت سرية، تعاملـت معهـا القيـادة دون أن يوضع الملك في الصورة.

ومهما كان الأمر، فإن عجلة التاريخ تحركت فـي نفـس الوقت الذي كانت فيه السفارة البريطانيـة ترسـل البرقيـة السابقة إلى لندن، وبعد ثمان سـاعات فقـط، كـان القـائم



بالأعمال البريطاني يرسل برقية عاجلة إلى لندن في الساعة ٦:٥٥ من صباح ٢٣ يوليو نصها كالتالي:

"بلغتني معلومات مؤكدة تفيد أن مجموعة مـن الضـباط المنشقين قد استولت على السلطة بالقاهرة خلال الليـل، وأن الشرطة تطيع أوامر هذه المجموعة، وقد أرسل إلـى قـادة المجموعة رسالة من خلال أحد أعضاء السفارة الأمريكيـة مفادها أنهم سوف يقاومون أي تـدخل بريطـاني مقاومـة منظمة، وأن الحركة ليست موجهة ضد الأجانب ولكن تهدف إلى القضاء على الفساد المستشري في البلاد.

وقد سبق أن كررت التعليمات بأن القوات البريطانيـة لا يجب أن تتدخل لإبقاء الملك فاروق على عرشـه، وسـوف أتذكر هذا جيدا إذا طلب مني القصر التدخل، غير أن رؤساء الأركان الإنجليز سوف يتخذون بلا شك الإجراءات الكفيلـة بضمان تأمين تحركات قواتنا في منطقة القناة.

وقيل إن الحركة بقيادة ضابط شاب من القوات الجويـة، وأنها بلا شك تضم نفس مجموعة الضـباط التـي أثـارت المتاعب في نادي الضباط، وهؤلاء الرجال من المتحمسـين

للوفد، ومن الواضح أن الوضع سيزداد خطورة بعد عـودة قادة الوفد من فرنسا.

ولا أستطيع أن أحدد في الوقت الحاضر مدى قـوة هـذا التمرد، ولكن لما كان اللواء نجيب منضما إلى الحركة فمـن الممكن أن تكون كل القوات بالقـاهرة مشـتركة بـالتمرد.. وسوف أبرق لكم فور حصولي على معلومات أخرى".

لقد أعلنت هذه البرقية الوثيقة نبأ الطوفان الـذي اجتـاح حقبة تاريخية بدأت بثورة ١٩١٩، وأرسى قواعدها دسـتور ١٩٢٣، وحفلت بالصراع بين قوى ثلاث: الوفـد والقصـر والإنجليز حتى توقيع معاهدة ١٩٣٦ ثم بدأت تظهـر قـوى سياسية جديدة أنبتتها الحركة الوطنية، عندما عجز الوفد عن تحقيق الأماني الوطنية. فاشتد عود حركة الإخوان المسلمين ونزلت ميدان العمل السياسي رسـميا عـام ١٩٣٩ وكـذلك حركة مصر الفتاة، وازداد نشاط الجماعات الماركسية منـذ سنوات الحرب العالمية الثانية، وأصبحت الحركة السياسـية المصرية تدور حول محورين: التحرر الـوطني، والعـدل الاجتماعي، وكلاهما كان مفقودا، فجاء طوفـان ٢٣ يوليـو

ليجتاح الساحة السياسية المصرية وليفـرض واقعـا جديـدا نستطيع أن نتبينه بين سطور الوثيقة السابقة.

فلم تعد السفارة البريطانية صانعة للأحداث، بل أصـبحت تستمد معلوماتها من جهة أخرى، من السفارة الأمريكية.

ومن ثم المعلومات الخاطئة حول الشخصية التـي قـادت الثورة وحول التوجه السياسي للمجموعة التي قادت الثـورة. كانت المفاجأة مهولة، فقد بنيـت الحسـابات علـى أسـاس استمرارية الوضع السياسي القائم، وعلقت الآمال على وزارة نجيب الهلالي، وارتاح بال رئيس الديوان الملكي الذي أعلن للقائم بالأعمال البريطاني اطمئنانه للوضع قبل الثورة بساعة واحدة، وأنه يعتزم السفر إلى أوروبا لقضاء إجازة صـيف، فإذا بالضباط الأحرار يعصفون بكل هذه الآمـال ويفتحـون صفحة جديدة من تاريخ مصر المعاصر.

كانت أول برقية خرجت من السفارة البريطانية بالقـاهرة تحمل نبأ الحركة إلى لندن في السابعة إلا خمس دقائق مـن صباح ٢٣ يوليو، ثم تلتها برقية أخرى في الحاديـة عشـرة بالغة الخطورة، فقد تلقى المستر كافري – السفير الأمريكـي – مكالمات تليفونية عديدة من الملك فـاروق منـذ السـاعة

الثامنة صباحا، أبدى فيها فزعه مما حدث، وطالب بتدخل أجنبي لحماية عرشه، محاولا بذلك تكرار ما فعله عمه الخديو توفيق قبل سبعين عاما، ومعرضا مصر للخطر. وقد طلب فاروق من كافري أن يتوسط لدى الإنجليز للتدخل، ولكنه لم يقل ذلك صراحة، بل جاء ضمنا في معرض الحديث.

ونظرا لوجود السفير البريطاني السير رالف ستيفنسون بإنجلترا لقضاء إجازته السنوية، كان على كروزويل – القائم بالأعمال – التصرف في هذه الظروف الدقيقة على مسئوليته الخاصة انتظارا لتعليمات صريحة من حكومته، وفي إطار الموقف البريطاني السابق الذي يرى أن مساندة فاروق في الاحتفاظ بعرشه لا تخدم مصالح بريطانيا، ولنر معا ما قاله كروزويل للسفير الأمريكي ردا على طلب الملك فاروق:

"يمكنك أن تخبر الملك بما يلي:

١- أن حكومة صاحبة الجلالة قد أحيطت علما بالأحداث وكذلك قيادة الأركان البريطانية.

٢- أن وجهة نظري الشخصية أن ما حدث مسألة داخلية صرفة، ولا أظن أن حكومة صاحبة الجلالة

ترغب في أن تستخدم قواتها لهذا الغرض (يقصد التدخل).

٣- أنني سوف أبلغ رسالته للندن".

وسأل القائم بالأعمال البريطاني السفير الأمريكي عما إذا كانت هذه الإجابة قد تدفع الملك إلى الهرب من البلاد، فأجاب كافري بأن الملك يعاني من الذعر الشديد، وأنه قد نصحه بالهدوء والتماسك، فطلب كروزويل من كافري أن ينقل إلى الملك نفس النصيحة عن لسانه.

وأضاف كروزويل – في برقيته – أن رجال الحركة لم يعلنوا بعد مطالبهم من الملك، وأن الملك قد يخرج من هذه الأزمة "ملكا دستوريا" لو التزم الهدوء. وذكر أن الملك يفكر في استخدام البحرية المصرية ضد الحركة.

وكان الملك قد اتفق مع كافري السفير الأمريكي على أن يتم الاتصال بين السراي والسفارة الأمريكية من خلال مندوب من السراي خشية تعرض الاتصال التليفوني للاعتراض أو التصنت.

لقد اتخذ كروزويل قرار عدم التـدخل علـى مسـئوليته الشخصية انتظارا لتعليمات حكومته التـي وصـلته علـى مرحلتين:

الأولى: في صورة برقية عاجلة وافقت فيهـا الخارجيـة البريطانية على وجهة نظر القـائم بالأعمـال البريطـاني، وطلبت منه أن ينصح الملك بأن يكون علـى اتصـال مـع حكومته وأن يصل إلى اتفاق مع اللواء محمد نجيب.

أما المرحلة الثانية: فقد اتخذت صـورة برقيـة مطولـة تضمنت ما تم التوصل إليه من خلال اجتمـاع بالخارجيـة البريطانية استغرق نحو خمس ساعات في محاولة للبحث عن سياسة لمواجهة الموقف على شكل إطار لتعليمـات محـددة يتحرك بمقتضاها القائم بالأعمال البريطـاني فـي مصـر، ووصلت مساء ٢٣ يوليو جاء فيها:

"يبدو أنه من الأفضل تجنب قيام دكتاتورية عسكرية فـي مصر بقدر الإمكان، وأن الحل الأمثل بالنسبة للملك فـاروق هو الخروج من هذه الأزمة كملك دستوري (يترك للـوزارة أمر الحكم والتوصل لاتفاق معنا إن أمكن) ولذلك يجب عليه أن يتخلص من حالة الخوف التي تنتابه الآن حتـى يمكـن

تحقيق ذلك، وأن عليه أن يطهر القصر من العناصر السـيئة بقدر الإمكان وفي مقدمتهم إلياس أندراوس وكـريم ثابـت. ويجب أن يؤيد الملك كل تسوية يتم التوصل إليها فيما بـين اللواء نجيب والحكومة بغض النظر عن شـخص رئيسـها، على ألا يكون ذلك مقدمة لعودة الوفد إلى الحكم، وفي حالـة التوصل لمثل هذه التسوية فلا يجب أن يتشـدد نجيـب فـي شروطه وإلا اضطر الملك إلى إفساد مثل هذه التسوية" وترك وزير الخارجية للقائم بالأعمال التصرف حيال الموقف فـي ضوء هذه التعليمات.

وقبل أن يتلقى القائم بالأعمال البريطاني هذه التعليمـات بنحو ثلاث ساعات أبلغه كافري أنه قد تلقـى مـن وزيـر الخارجية الأمريكي موافقته على رأي السفير بـأن يحـاول الملك فاروق التماسك، وأن لدى الأمريكان معلومات تفيد أنه في حالة تصرف الملك بحكمة وتخلصـه مـن مستشـاريه السيئين فإنه يمكن أن يحافظ بذلك على وضعه.

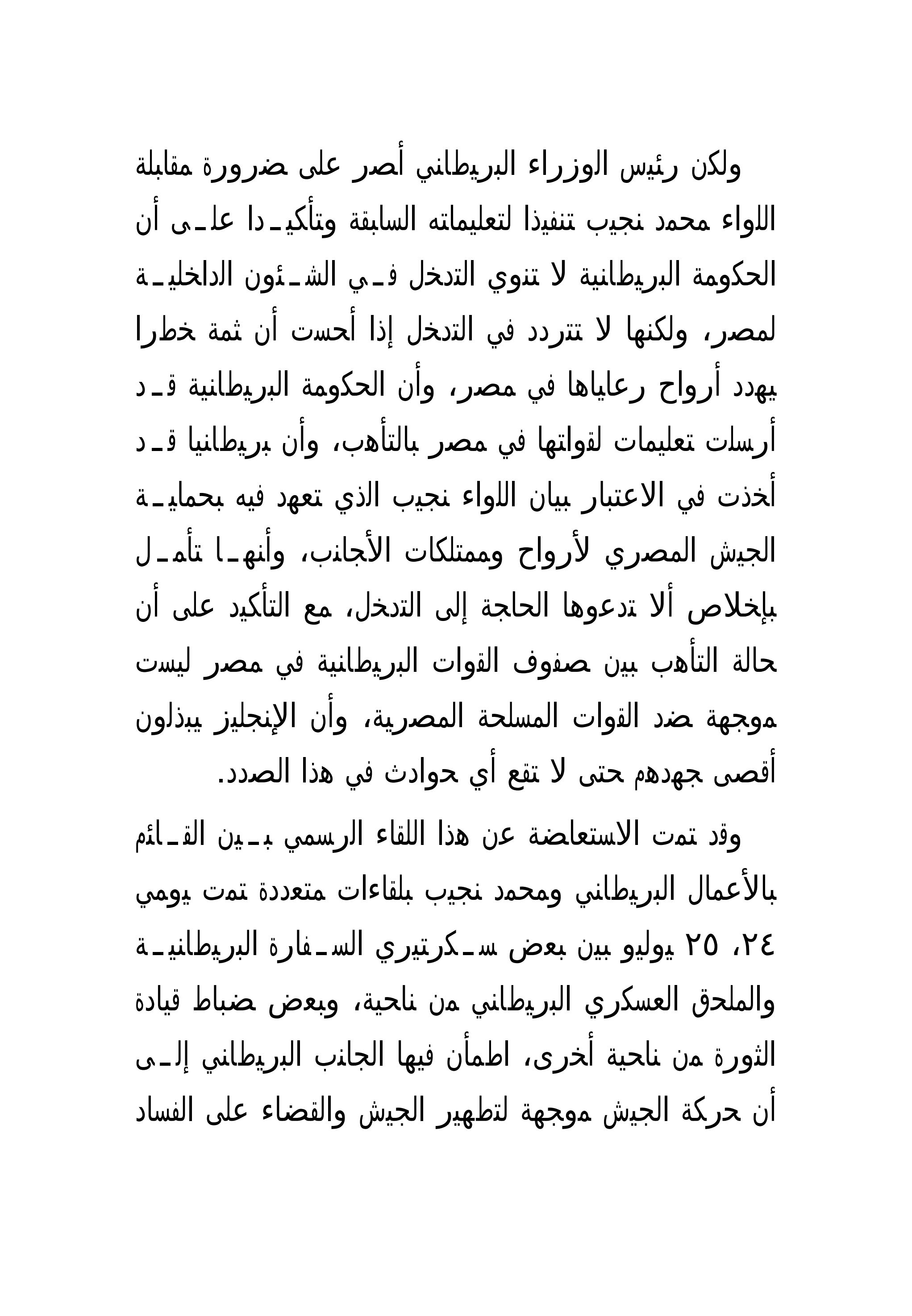
ولم ينس السفير الأمريكي أن يبلغ كروزويل أن الخارجية الأمريكية لا توافق على أي تدخل بريطاني عسكري لصالح الملك فاروق.

وكان الملك فاروق قد استدعى السفير الأمريكي لمقابلته الساعة الثالثة بعد ظهر يوم ٢٣ يوليو، وأبلغه أنه لا يجد مفرا من الموافقة على مطالب العسكريين التي تقضي بطرد نجيب الهلالي من الحكم وتكليف علي ماهر بتشكيل الوزارة، وأن الهلالي قد استقال بالفعل وعلي ماهر في طريقه إلى الإسكندرية، وأبدى فاروق إحساسه بالمرارة من الإنجليز لعدم قيامهم بالتدخل، وقال لكافري إن الإنجليز ضالعون في هذه المؤامرة، فنفى السفير الأمريكي ذلك، ولاحظ السفير أن الملك قد تخلص من حالة الذعر الذي انتابته في الصباح وأصبح لا يعتزم الهرب من البلاد.

وتلقى القائم بالأعمال البريطاني برقية أخرى في الساعة السادسة والنصف من مساء ٢٣ يوليو من رئيس الوزارة البريطاني طالب فيها بأن يقابل محمد نجيب في أقرب فرصة ممكنة وبصحبته الملحق العسكري البريطاني، ويطلب من نجيب أن يشرح له أهدافه (يقصد أهداف الحركة)، وأن يؤكد له أن الحكومة البريطانية كانت ترحب دائما بأي حركة تقوم في مصر بهدف القضاء على الفساد ورفع مستوى معيشة المصريين، لأن ذلك سوف يكون أمضى سلاح لمواجهة

الشيوعية، وأن يبلغه أن رئيس الوزراء البريطـاني يشـعر بالرضا تجاه ما ورد بالبيان الـذي أعلـن حمايـة الجـيش المصري لأرواح الأجانب وممتلكاتهم، وأن يحذره من بعض رؤساء الأحزاب السياسية الذين ارتبطوا في أذهان الشـعب بالفساد والذين فشلوا في القيام بواجباتهم نحو الحفـاظ علـى الأمن والنظام وحماية مصالح الأجانب عنـدما كـانوا فـي السلطة (والإشارة واضحة هنا إلى مصطفى النحاس باشـا). وأن يتأكد من أن نجيب على اتصال دائم بعلي ماهر.

وفي الساعة الحادية عشرة من صباح ٢٤ يوليو رد القائم بالأعمال البريطاني على هذه التعليمات ببرقية ذكر فيهـا أن الملحق العسكري البريطاني التقى صباح اليوم نفسـه بأحـد أصدقائه من الضباط المصريين واستطلع رأيه بشأن مقابلـة نجيب، فنصحه الضابط المصري بعدم القيام بهذه المقابلة في الوقت الراهن لأن المقابلة ستفسر لغير صـالح بريطانيـا، وتوقع القائم بالأعمال البريطاني أسـئلة محرجـة للحكومـة البريطانية مثل السؤال عن مدى اعتزام الحكومة البريطانيـة حماية الملك فاروق، واقترح القائم بالأعمال إرجاء المقابلة.



ولكن رئيس الوزراء البريطاني أصر على ضرورة مقابلة اللواء محمد نجيب تنفيذا لتعليماته السابقة وتأكيدا على أن الحكومة البريطانية لا تنوي التدخل في الشئون الداخلية لمصر، ولكنها لا تتردد في التدخل إذا أحست أن ثمة خطرا يهدد أرواح رعاياها في مصر، وأن الحكومة البريطانية قد أرسلت تعليمات لقواتها في مصر بالتأهب، وأن بريطانيا قد أخذت في الاعتبار بيان اللواء نجيب الذي تعهد فيه بحماية الجيش المصري لأرواح وممتلكات الأجانب، وأنها تأمل بإخلاص ألا تدعوها الحاجة إلى التدخل، مع التأكيد على أن حالة التأهب بين صفوف القوات البريطانية في مصر ليست موجهة ضد القوات المسلحة المصرية، وأن الإنجليز يبذلون أقصى جهدهم حتى لا تقع أي حوادث في هذا الصدد.

وقد تمت الاستعاضة عن هذا اللقاء الرسمي بين القائم بالأعمال البريطاني ومحمد نجيب بلقاءات متعددة تمت يومي ٢٤، ٢٥ يوليو بين بعض سكرتيري السفارة البريطانية والملحق العسكري البريطاني من ناحية، وبعض ضباط قيادة الثورة من ناحية أخرى، اطمأن فيها الجانب البريطاني إلى أن حركة الجيش موجهة لتطهير الجيش والقضاء على الفساد

في الحكم (أي أنها ليست موجهة ضد الإنجليز)، وأن عـدد الضباط الذين خططوا للحركة ونفذوها ٢٠ ضابطا، وأبـدى رجال السفارة ارتياحهم لأن علي ماهر يعتمد على الإخـوان المسلمين لمساندته سياسيا وليس على الوفد.

وفي الوقت الذي كان الإنجليز يدرسـون فيـه الموقـف ويرسمون سياستهم تجاه حركة الجيش علـى أسـاس عـدم التدخل، كان أحد عملائهم من المصريين يلح عليهم للتدخل.

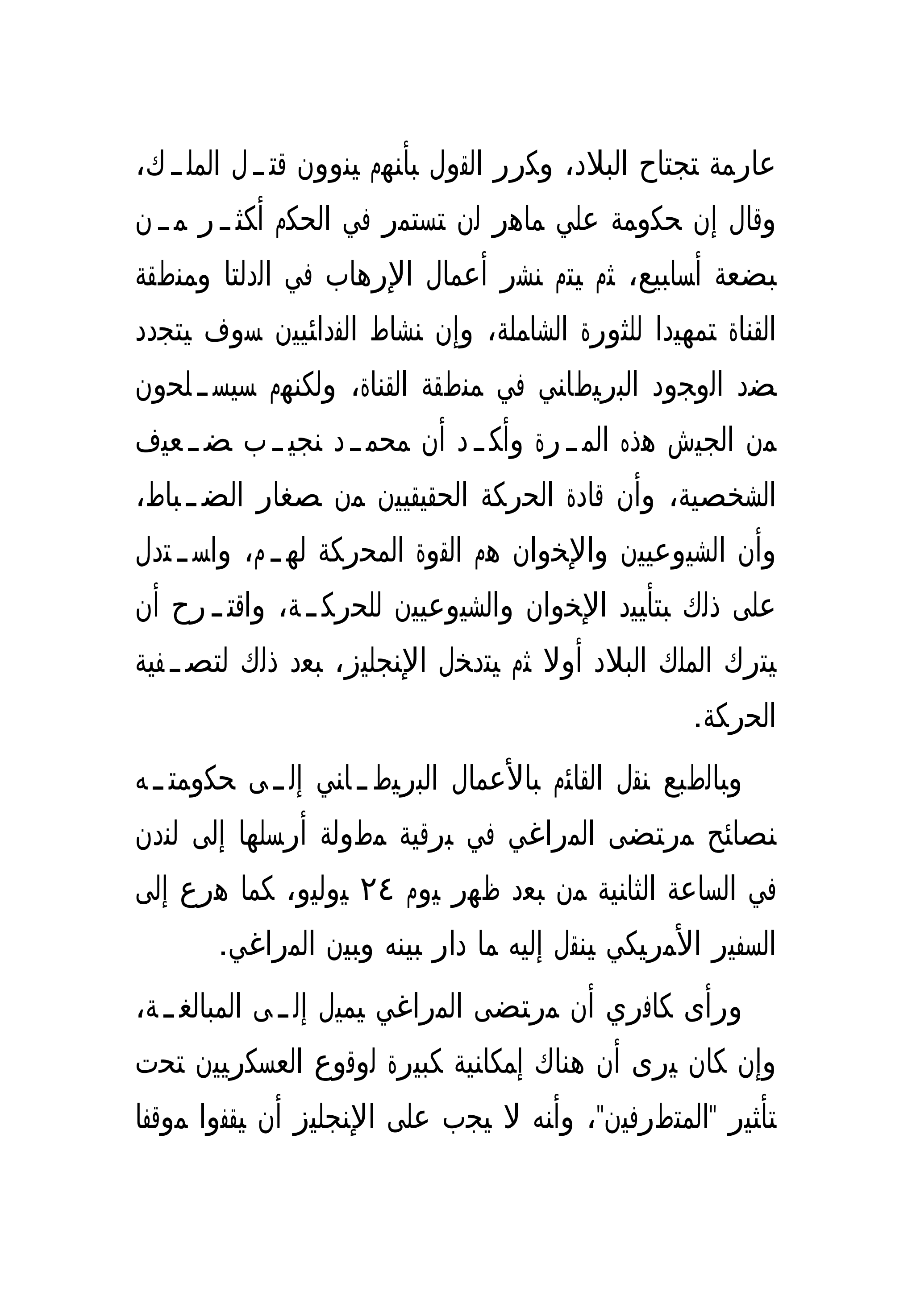
فقد كان أحمد مرتضى المراغي باشا وزير الداخلية فـي وزارات القصر التي تعاقبت على الحكـم منـذ ٢٧ ينـاير ١٩٥٢، على صلة وثيقة بالسفارة البريطانية، ويعد من بـين مصادر المعلومات الهامة التي تعتمد عليهـا السـفارة منـذ أواخر الأربعينيات، وأحد المستشارين الذين تعتـد السـفارة برأيهم في الشئون الداخلية المتعلقة بمصر.

ومن منطلق هذه العلاقة الحميمة بالإنجليز وبالملك، أرسل المراغي رسولا من قبله إلى السفارة في الصباح الباكر يوم ٢٣ يوليو يطلب مسئولا من رجالها للاجتمـاع بـه، فلبـت السفارة البريطانية الطلب بالفعل وذهـب أحـد سـكرتيري السفارة البريطانية لمقابلته بمنزله قبل الثامنة من صباح ٢٣

يوليو، فذكر المراغي لمندوب السفارة أن القائمين بالانقلاب ضباط من الإخوان والشيوعيين، وأن علي ماهر ضالع في هذه المؤامرة، وأنه يعتبر أن الملك قد انتهى بالفعل ولم تعد له فائدة وسوف يقضي عليه الضباط، وطالب مرتضى المراغي مندوب السفارة البريطانية بأن ينقل إلى حكومته نصيحته الشخصية بضرورة التدخل البريطاني قبل أن يكمل الإخوان المسلمون والشيوعيون عملهم بإجراء انتخابات تساعدهم على إقامة نظام حكم ثوري معاد للرأسمالية.

ويبدو أن هذه المعلومات أثارت قلق القائم بالأعمال البريطاني فحرص على أن يلتقي بمرتضى المراغي صباح ٢٤ يوليو ليقف منه على جلية الأمر بنفسه.

وفي ذلك اللقاء أكد المراغي ما ذكره لمندوب السفارة من قبل، وأضاف أن دعوة أصحاب الانقلاب إلى إقامة انتخابات حرة وإلغاء الأحكام العرفية جاءت ذرا للرماد في العيون لتضليل الشعب، لأن قادة الانقلاب يهدفون إلى إقامة حكومة عسكرية، وخاصة أن معظمهم ممن شاركوا في "أعمال الإرهاب" في قناة السويس خلال الشتاء (يقصد الكفاح المسلح في عهد وزارة الوفد)، وأن الانقلاب مرحلة مبدئية لثورة



عارمة تجتاح البلاد، وكرر القول بأنهم ينوون قتـل الملـك، وقال إن حكومة علي ماهر لن تستمر في الحكم أكثـر مـن بضعة أسابيع، ثم يتم نشر أعمال الإرهاب في الدلتا ومنطقة القناة تمهيدا للثورة الشاملة، وإن نشاط الفدائيين سوف يتجدد ضد الوجود البريطاني في منطقة القناة، ولكنهم سيسـلحون من الجيش هذه المـرة وأكـد أن محمـد نجيـب ضـعيف الشخصية، وأن قادة الحركة الحقيقيين من صغار الضـباط، وأن الشيوعيين والإخوان هم القوة المحركة لهـم، واسـتدل على ذلك بتأييد الإخوان والشيوعيين للحركـة، واقتـرح أن يترك الملك البلاد أولا ثم يتدخل الإنجليز، بعد ذلك لتصـفية الحركة.

وبالطبع نقل القائم بالأعمال البريطـاني إلـى حكومتـه نصائح مرتضى المراغي في برقية مطولة أرسلها إلى لندن في الساعة الثانية من بعد ظهر يوم ٢٤ يوليو، كما هرع إلى السفير الأمريكي ينقل إليه ما دار بينه وبين المراغي.

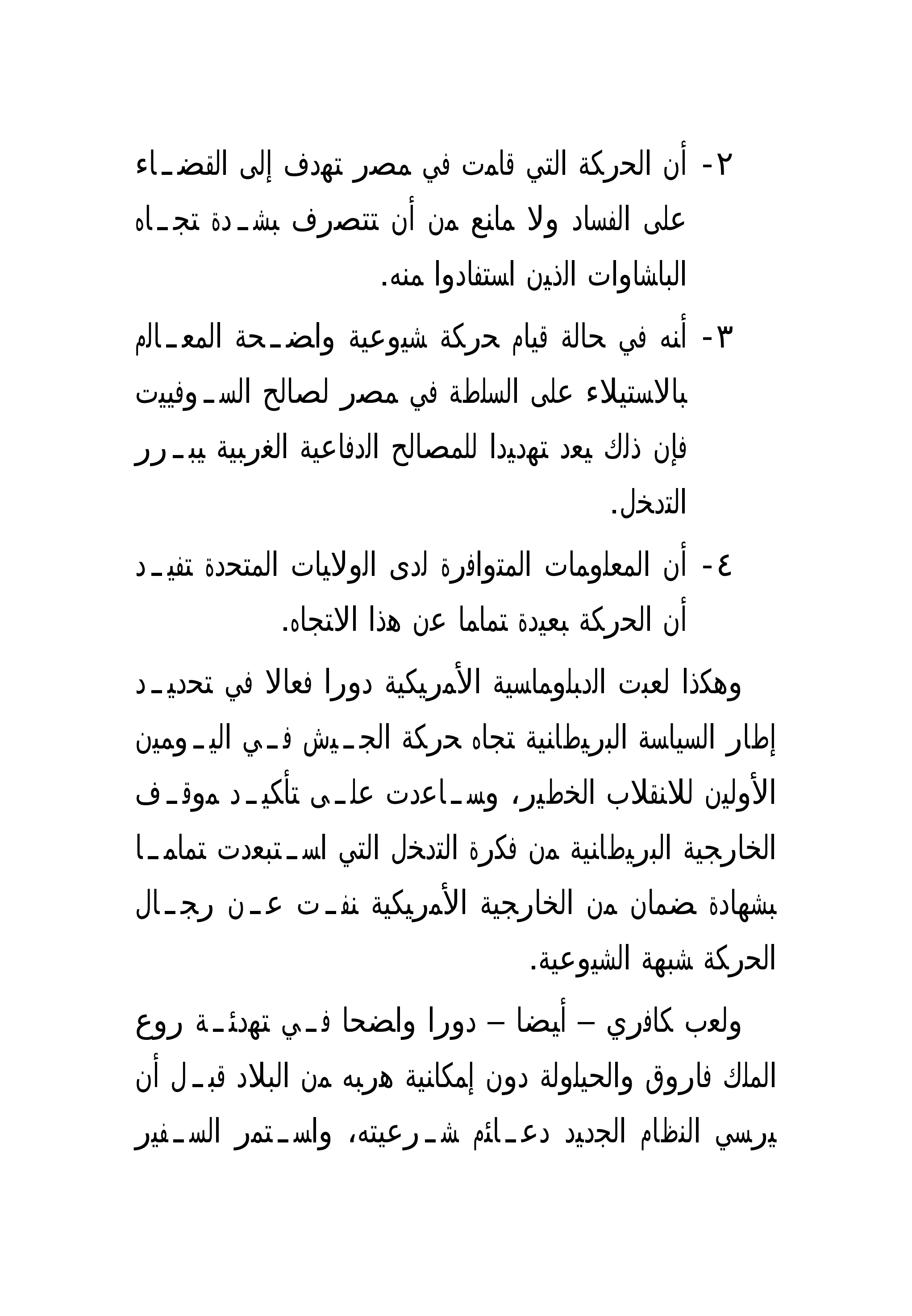
ورأى كافري أن مرتضى المراغي يميل إلـى المبالغـة، وإن كان يرى أن هناك إمكانية كبيرة لوقوع العسكريين تحت تأثير "المتطرفين"، وأنه لا يجب على الإنجليز أن يقفوا موقفا

سلبيا تماما، بل لا بد من القيام باستعراض القوة من خلال استنفار القوات في قاعدة قناة السويس دون أن يترتب على ذلك تدخل فعلي.

وعندما وصلت هذه المعلومات إلى الخارجية البريطانية كان تحليلها لنصائح مرتضى المراغي مختلفا، فقد رأت أن وراءها الملك نفسه الذي أراد أن يلوح بخطر الشيوعية ليجبر بريطانيا على التدخل بعدما تبين له عدم استعدادها للتدخل دفاعا عن شخصه ولكن الخارجية لم تستبعد تماما حدوث الأخطار التي نبه إليها مرتضى المراغي، ووعدت بأخذها في الاعتبار عند رسم سياساتها في المستقبل، واستبعدت أن يكون علي ماهر واجهة للشيوعيين.

وفي نفس الوقت (الرابعة بعد ظهر يوم ٢٤ يوليو) التقى السفير البريطاني بواشنطن مع مستر بايرود مسئول الشرق الأوسط بالخارجية الأمريكية لاستطلاع رأي الأمريكان في الانقلاب الذي وقع في مصر وكانت وجهة نظر بايرود كالتالي:

١- أن الملك فاروق غير جدير بالاحترام.



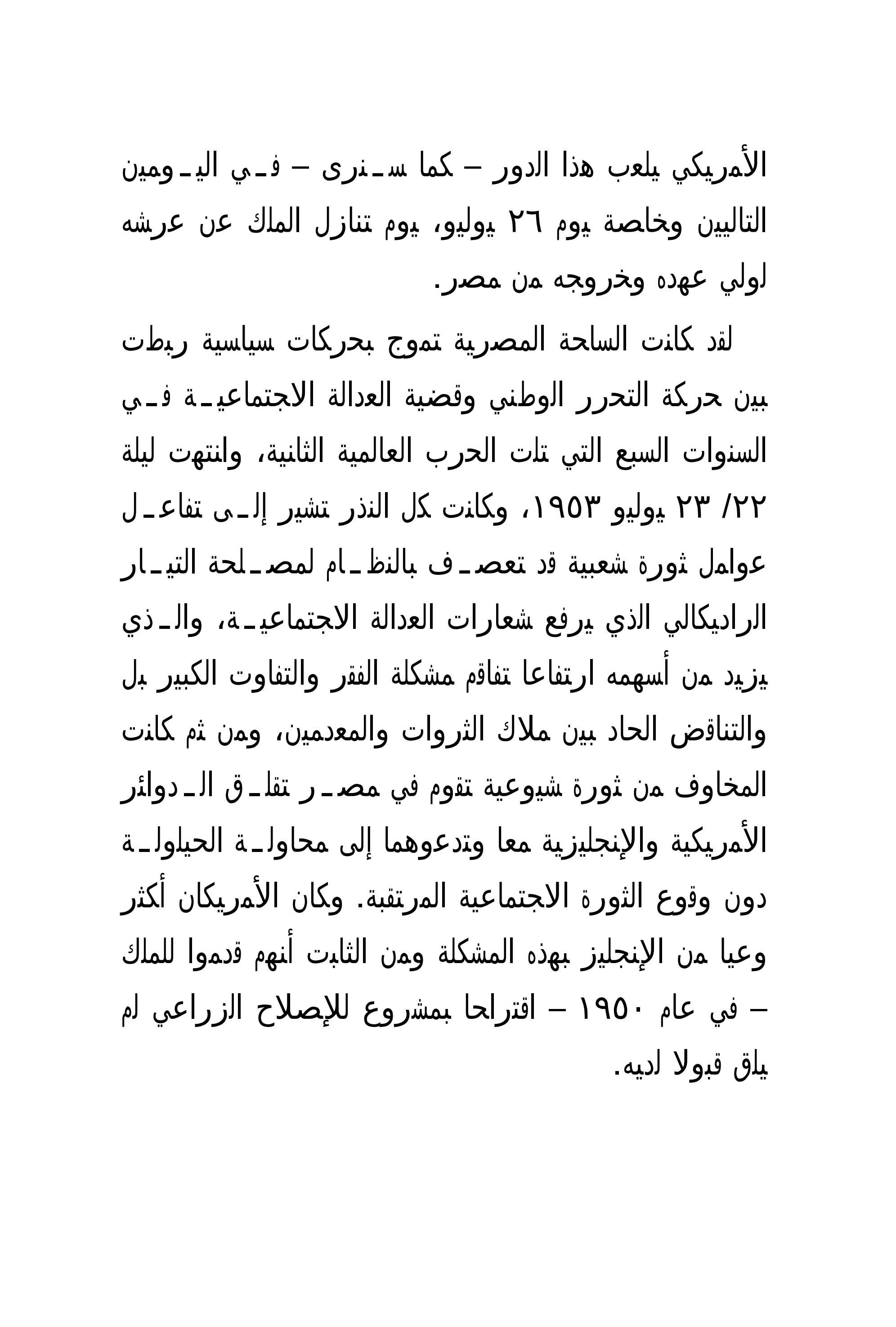
٢- أن الحركة التي قامت في مصر تهدف إلى القضاء على الفساد ولا مانع من أن تتصرف بشدة تجاه الباشاوات الذين استفادوا منه.

٣- أنه في حالة قيام حركة شيوعية واضحة المعالم بالاستيلاء على السلطة في مصر لصالح السوفييت فإن ذلك يعد تهديدا للمصالح الدفاعية الغربية يبرر التدخل.

٤- أن المعلومات المتوافرة لدى الولايات المتحدة تفيد أن الحركة بعيدة تماما عن هذا الاتجاه.

وهكذا لعبت الدبلوماسية الأمريكية دورا فعالا في تحديد إطار السياسة البريطانية تجاه حركة الجيش في اليومين الأولين للانقلاب الخطير، وساعدت على تأكيد موقف الخارجية البريطانية من فكرة التدخل التي استبعدت تماما بشهادة ضمان من الخارجية الأمريكية نفت عن رجال الحركة شبهة الشيوعية.

ولعب كافري – أيضا – دورا واضحا في تهدئة روع الملك فاروق والحيلولة دون إمكانية هربه من البلاد قبل أن يرسي النظام الجديد دعائم شرعيته، واستمر السفير



الأمريكي يلعب هذا الدور – كما سـنرى – فـي اليـومين التاليين وخاصة يوم ٢٦ يوليو، يوم تنازل الملك عن عرشه لولي عهده وخروجه من مصر.

لقد كانت الساحة المصرية تموج بحركات سياسية ربطت بين حركة التحرر الوطني وقضية العدالة الاجتماعيـة فـي السنوات السبع التي تلت الحرب العالمية الثانية، وانتهت ليلة ٢٢/ ٢٣ يوليو ١٩٥٣، وكانت كل النذر تشير إلـى تفاعـل عوامل ثورة شعبية قد تعصـف بالنظـام لمصـلحة التيـار الراديكالي الذي يرفع شعارات العدالة الاجتماعيـة، والـذي يزيد من أسهمه ارتفاعا تفاقم مشكلة الفقر والتفاوت الكبير بل والتناقض الحاد بين ملاك الثروات والمعدمين، ومن ثم كانت المخاوف من ثورة شيوعية تقوم في مصـر تقلـق الـدوائر الأمريكية والإنجليزية معا وتدعوهما إلى محاولـة الحيلولـة دون وقوع الثورة الاجتماعية المرتقبة. وكان الأمريكان أكثر وعيا من الإنجليز بهذه المشكلة ومن الثابت أنهم قدموا للملك – في عام ١٩٥٠ – اقتراحا بمشروع للإصلاح الزراعي لم يلق قبولا لديه.

وفي ضوء ذلك كله يمكن أن نفهم الدور الأمريكي المتميز والواضح في حماية حركة الجيش وتوفير فرص النجاح لها.

طرد الملك

رأينا كيف حددت بريطانيا سياستها تجاه "حركة الجـيش" بعدم التدخل، واعتبار ما حدث من الشئون الداخلية المصرية مع بقاء القوات البريطانية في حالة استعداد وتحسبا للطوارئ فـي حالـة تعـرض أرواح الرعايـا البريطـانيين أو الممتلكات البريطانية للخطر، وساعد على بلـورة هـذه السياسة – كما رأينا – الموقف الأمريكي المعـارض تمامـا للتدخل.

وعندما شكل علي ماهر الوزارة يوم ٢٤ يوليو شـعرت السلطات البريطانية ببعض الاطمئنان، وأصبح باسـتطاعتها التعامل مع "حكومة دستورية شرعية" لرئيسها خبرة بالتعامل معهم. ولذلك بادرت الخارجية البريطانية بتوجيه التعليمـات إلى كروزويل القائم بالأعمال البريطاني بمقابلة علي مـاهر بهدفين:

١- نقل الموقف البريطاني إليه بوضوح.

٢- استطلاع جلية الأمر منه في محاولة لتبـين حقيقـة

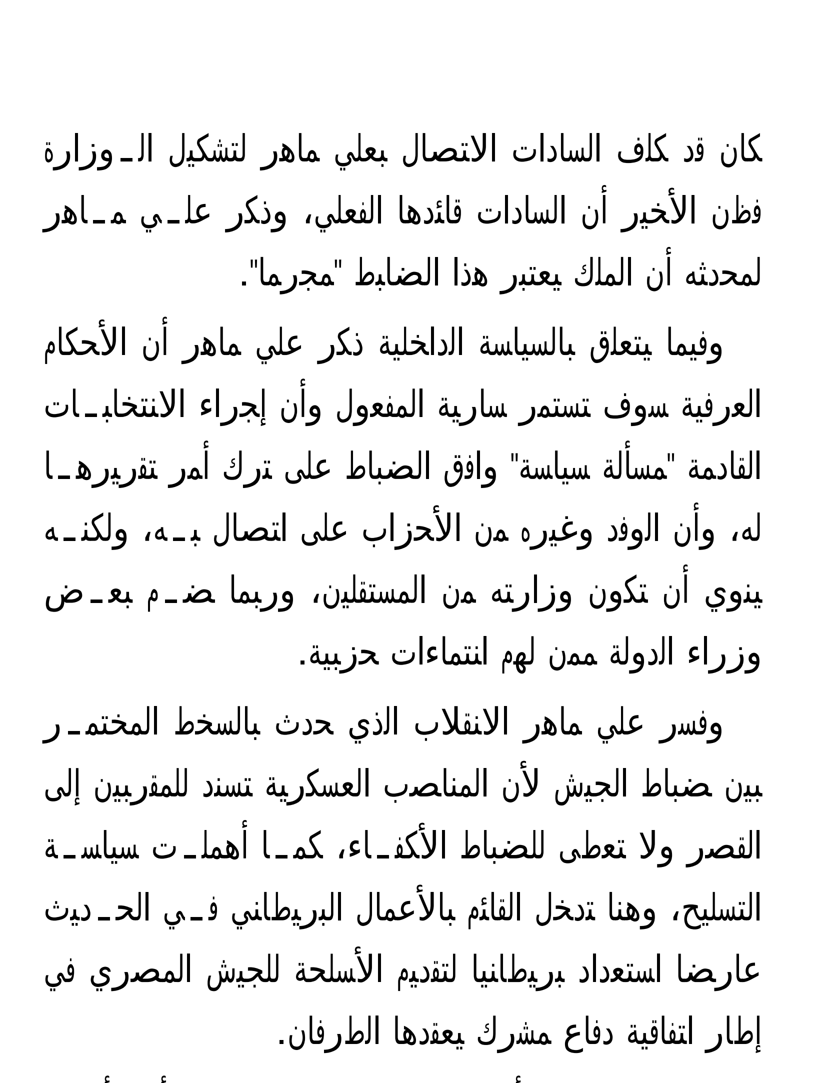
٣- ما حدث.

وفي صباح ٢٥ يوليو، قابل كروزويل علي ماهر لمـدة ساعة، ونقل إليه رسالة شفوية من وزير الخارجية البريطاني (لا يخرج مضمونها عما أوردناه سابقا) ثم انتقل الحديث إلى تطور الأحداث كما يعرفها علي ماهر. فقال علي ماهر إنـه جاء إلى الإسكندرية يوم ٢٤ يوليو يحمل مطالـب محـددة قدمها باسم العسكريين إلى الملك هي:

١- تعيين محمد نجيب قائدا عاما للقوات المسـلحة مـع إعطائه صلاحيات إقالة ٥٦ من كبار الضباط مـن خدمة الجيش (بينهم ٢١ برتبة اللواء) وكان قد تـم اعتقالهم ليلة الحركة، وحل "الحرس الملكي" وضـم أفراده ومعداته إلى القوات المسلحة.

٢- طرد سبعة من حاشية الملك هم إليـاس أنـدراوس، وكريم ثابت، والبكباشي حلمي (سائق الملك السابق) وأنطون بوللي، وطبيب الملك، وطياره الخاص.

وذكر علي ماهر للقائم بالأعمـال البريطـاني أن القائـد الحقيقي للثورة ضابط شاب يدعى أنور السادات (ويبـدو أن علي ماهر قد خرج بهذا الانطباع لأن مجلس قيـادة الثـورة



كان قد كلف السادات الاتصال بعلي ماهر لتشكيل الوزارة فظن الأخير أن السادات قائدها الفعلي، وذكر علي ماهر لمحدثه أن الملك يعتبر هذا الضابط "مجرما".

وفيما يتعلق بالسياسة الداخلية ذكر علي ماهر أن الأحكام العرفية سوف تستمر سارية المفعول وأن إجراء الانتخابات القادمة "مسألة سياسة" وافق الضباط على ترك أمر تقريرها له، وأن الوفد وغيره من الأحزاب على اتصال به، ولكنه ينوي أن تكون وزارته من المستقلين، وربما ضم بعض وزراء الدولة ممن لهم انتماءات حزبية.

وفسر علي ماهر الانقلاب الذي حدث بالسخط المختمر بين ضباط الجيش لأن المناصب العسكرية تسند للمقربين إلى القصر ولا تعطى للضباط الأكفاء، كما أهملت سياسة التسليح، وهنا تدخل القائم بالأعمال البريطاني في الحديث عارضا استعداد بريطانيا لتقديم الأسلحة للجيش المصري في إطار اتفاقية دفاع مشترك يعقدها الطرفان.

وهكذا استقر في أذهان الإنجليز يوم ٢٥ يوليو أنهم أمام حركة محدودة، ذات مطالب إصلاحية متواضعة، ليس لها موقف معلن من الوجود البريطاني في مصر، فلا مانع إذن

من البحث عن مدخل لجني مكسب استراتيجي من ورائهـا عن طريق التلميح بحل مشكلة التسليح في إطار معاهدة دفاع مشترك.

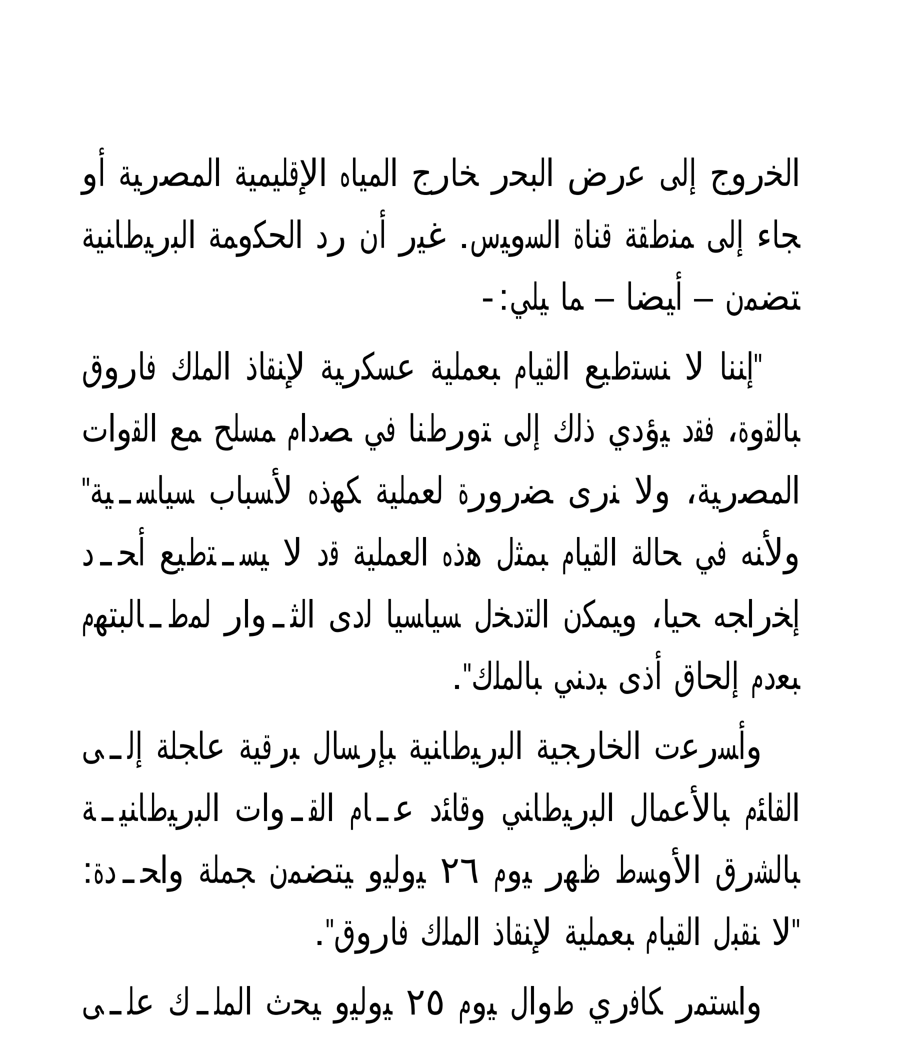
وكان كروزويل قد زار حافظ عفيفي – رئـيس الـديوان الملكي – قبل مقابلته لعلي ماهر، وهـي أول مقابلـة بـين الطرفين منذ مساء ٢٢ يوليو عندما أعلـن حـافظ عفيفـي اطمئنانه للموقف داخل الجيش، وثقته بقدرة إسماعيل شيرين على معالجته بتقديم بعض الترقيات للضباط الصغار وإبعـاد محمد نجيب من الجـيش ولـذلك قصـد القـائم بالأعمـال البريطاني رئيس الديوان الملكي ليقف على تقديره للموقـف بعدما وقع الطوفان، فاعترف حافظ عفيفـي أن المعلومـات التي توفرت لدى القصر حول التذمر داخل الجـيش كانـت خاطئة تماما، وأن المسألة كانت أخطر مما كان يظن، وقـال "رغم أن اللواء نجيب رجل شريف إلا أن شخصيته ليسـت قيادية والأمر كله يتوقف على الضباط الشبان الذين يمسكون بمقاليد الأمور، ومدى اقتناعهم بما حققوه حتى الآن فهم لـم يفعلوا حتى الآن شيئا يتعارض مع الأهداف التـي أعلنوهـا ولكنه (حافظ عفيفي) لا يعرف ماذا يريدون".

وطالب حافظ عفيفي القائم بالأعمال البريطاني بأن يحرص الإنجليز على إبداء مشاعر الود والصداقة والتفهم نحو محمد نجيب حتى يدعم ذلك موقفه وموقف علي ماهر في مواجهة الضباط الشبان لوضع حد لتطلعاتهم، وأكد أن اتخاذ مثل هذه الخطوة (من جانب الإنجليز) تجاه محمد نجيب سوف يساعد على تحقيق الاستقرار.

ظن حافظ عفيفي وعلي ماهر – إذن – أن ما حدث في ٢٣ يوليو القصد من ورائه إصلاح الجيش بالدرجة الأولى، ثم القضاء على بعض مظاهر الفساد في السلطة بالدرجة الثانية، وبدءوا يتأهبون للمحافظة على الوضع الراهن والبحث عن سبيل لكبح جماح حركة الضباط الشبان، ولكن الملك فاروق كان أكثر أركان النظام القديم إحساسا بالخطر، فقد قبل معظم مطالب الضباط دون تردد إلا مطلبا واحدا: هو تطهير الحاشية، فقد أحس الملك أن أولئك الضباط يريدون قص أجنحته تمهيدا للبطش به، وخاصة عندما اضطر للإذعان لمطالب الثوار فقبل استقالة رجاله السبعة، ولم يطردهم كما طلب الثوار. ومرة أخرى عاد إلى الاستنجاد بالسفير الأمريكي ليعينه على الفرار من البلاد.

ففي الساعة الخامسة من صباح يوم ٢٥ يوليـو أرسـل الملك فاروق مبعوثا إلى المستر كافري يسأله تـدبير سـفينة حربية أمريكية لتحمله وأسرته خارج البلاد، وذكر للسفير أن قائد اليخت الملكي نصحه بعـدم اسـتخدام اليخـت حتـى لا يتعرض لنيران بطاريات مدفعية السواحل. ومرة أخـرى طلب كافري من الملك أن يلزم الهدوء والسكينة دون أن يعده بشيء، وأبرق السفير الأمريكي إلى حكومته بمطالب الملك، فأرسلت الخارجية الأمريكية تعليمات إلى كافري بحث الملك على الإقلاع عن فكـرة الهـرب، وإبلاغـه أن الحكومـة الأمريكية قد تتدخل لإنقاذ الملك في حالـة تعـرض حياتـه للخطر أو عندما يتضح لها بالدليل القاطع أن وراء الانقلاب حركة شيوعية. وأرسلت الحكومة الأمريكية برقية إلى لندن تستطلع رأيها في الموضوع.

وردت الحكومة الإنجليزية بأن أقرب سفنها الحربية إلـى موقع الملك توجد في بورسعيد وأنها تحتاج إلى ست ساعات ونصف حتى تصل إلى الإسكندرية، ولكنها في هذه الحالة – لن تستطيع دخول الميناء حتى لا تصطدم ببطاريات مدفعيـة السواحل، وأن عملية إنقاذ الملك ممكنـة فقـط إذا اسـتطاع



الخروج إلى عرض البحر خارج المياه الإقليمية المصرية أو جاء إلى منطقة قناة السويس. غير أن رد الحكومة البريطانية تضمن – أيضا – ما يلي:-

"إننا لا نستطيع القيام بعملية عسكرية لإنقاذ الملك فاروق بالقوة، فقد يؤدي ذلك إلى تورطنا في صدام مسلح مع القوات المصرية، ولا نرى ضرورة لعملية كهذه لأسباب سياسية" ولأنه في حالة القيام بمثل هذه العملية قد لا يستطيع أحد إخراجه حيا، ويمكن التدخل سياسيا لدى الثوار لمطالبتهم بعدم إلحاق أذى بدني بالملك".

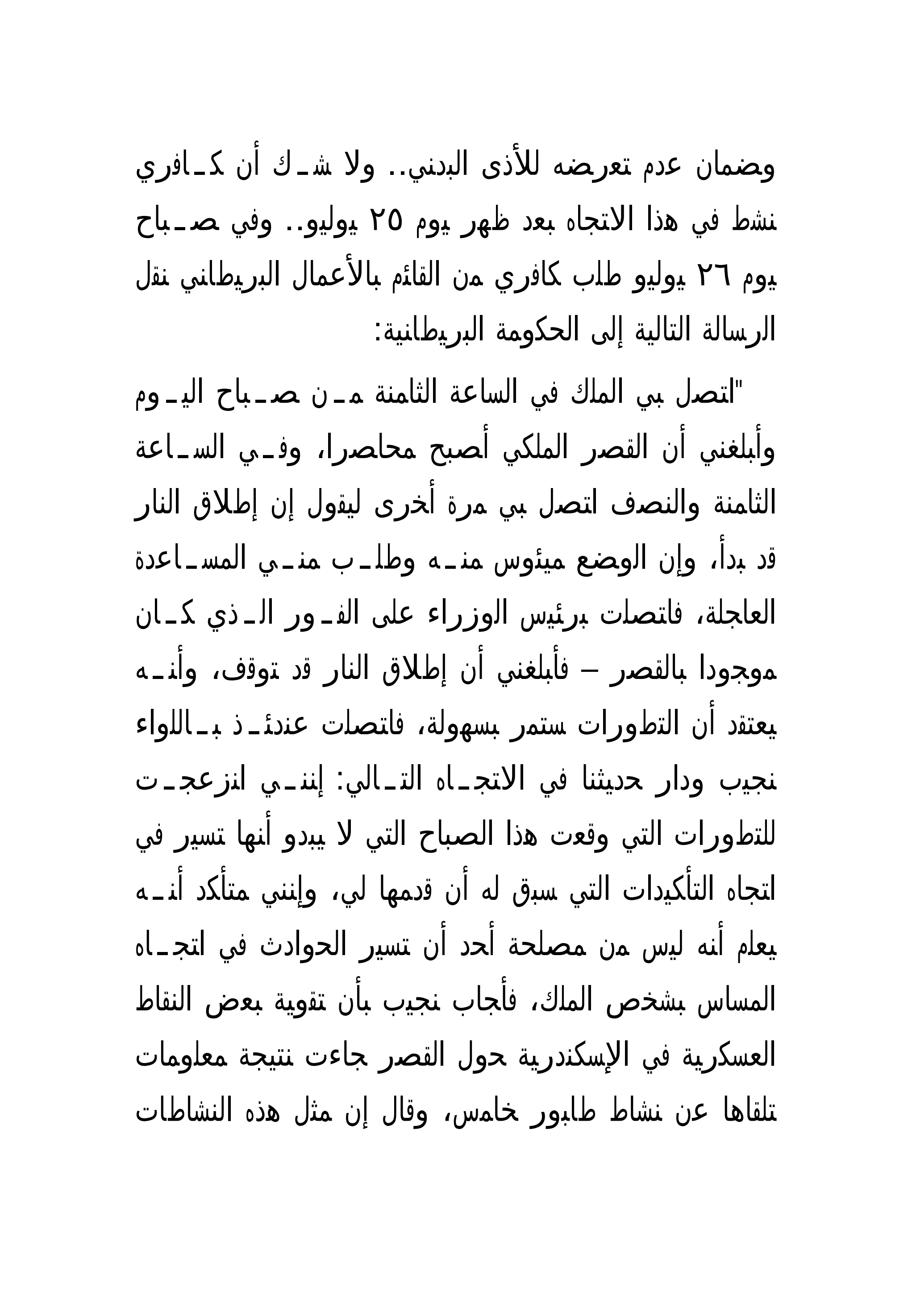
وأسرعت الخارجية البريطانية بإرسال برقية عاجلة إلى القائم بالأعمال البريطاني وقائد عام القوات البريطانية بالشرق الأوسط ظهر يوم ٢٦ يوليو يتضمن جملة واحدة: "لا نقبل القيام بعملية لإنقاذ الملك فاروق".

واستمر كافري طوال يوم ٢٥ يوليو يحث الملك على البقاء واستبعاد فكرة الهرب من مصر حتى لا يؤدي ذلك إلى إعلان قيام جمهورية متطرفة في مصر.

ويوم ٢٥ يوليو – أيضا حدث تطور هام حدد مصير الملك، فقد انضم حرسه الشخصي إلى الثوار، وعلم محمد

نجيب ومجلس قيادة الثورة بما دار بين كافري وفاروق من اتصالات حول المطالبة بتدخل بريطاني والمطالبة بقيام محاولة لإنقاذه، وأرجع القائم بالأعمال البريطاني تسرب هذه المعلومات إلى الثوار إلى قيامهم بالتنصت على مكالمات القصر، ولكننا لا نستبعد أن يكون كافري السفير الأمريكي نفسه مصدر هذه المعلومات، لأن تلك الاتصالات تمت من خلال رسول (لا تذكر لنا الوثائق اسمه) نقل رسائل شفوية من الملك وإليه، وطبعا لا بد أن يكون هذا الرسول من المخلصين للملك، ومن المستبعد أن يكون قد لعب دور العميل المزدوج للملك والثوار. كذلك كانت الصلة وثيقة بين الثوار والسفارة الأمريكية، بالذات، يتجلى ذلك بوضوح فيما هو معروف من الاتصال الذي تم بين الضباط الأحرار والملحق العسكري الأمريكي قبيل وقوع الثورة، وبذلك أصبحت السفارة الأمريكية المصدر الأساسي للمعلومات حول الانقلاب بالنسبة للسفارة البريطانية التي كانت قبل ٢٣ يوليو تضع يدها على نبض الحياة في مصر.

وقيام كافري بإبلاغ الثوار بنوايا الملك ربما جاء في معرض تدخل كافري لدى الثوار للإبقاء على حياة الملك



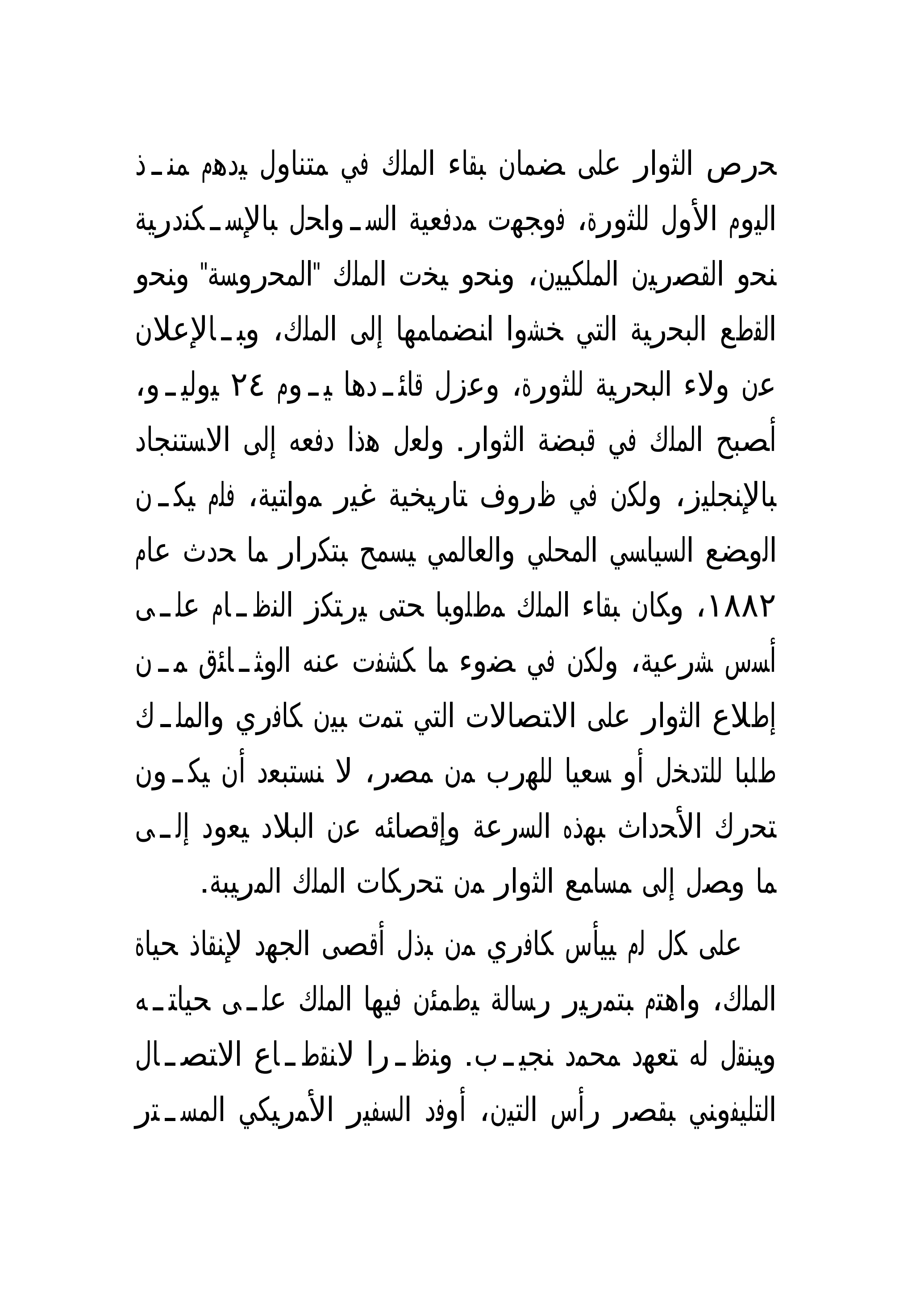
وضمان عدم تعرضه للأذى البدني.. ولا شك أن كافري نشط في هذا الاتجاه بعد ظهر يوم ٢٥ يوليو.. وفي صباح يوم ٢٦ يوليو طلب كافري من القائم بالأعمال البريطاني نقل الرسالة التالية إلى الحكومة البريطانية:

"اتصل بي الملك في الساعة الثامنة من صباح اليوم وأبلغني أن القصر الملكي أصبح محاصرا، وفي الساعة الثامنة والنصف اتصل بي مرة أخرى ليقول إن إطلاق النار قد بدأ، وإن الوضع ميئوس منه وطلب مني المساعدة العاجلة، فاتصلت برئيس الوزراء على الفور الذي كان موجودا بالقصر – فأبلغني أن إطلاق النار قد توقف، وأنه يعتقد أن التطورات ستمر بسهولة، فاتصلت عندئذ باللواء نجيب ودار حديثنا في الاتجاه التالي: إنني انزعجت للتطورات التي وقعت هذا الصباح التي لا يبدو أنها تسير في اتجاه التأكيدات التي سبق له أن قدمها لي، وإنني متأكد أنه يعلم أنه ليس من مصلحة أحد أن تسير الحوادث في اتجاه المساس بشخص الملك، فأجاب نجيب بأن تقوية بعض النقاط العسكرية في الإسكندرية حول القصر جاءت نتيجة معلومات تلقاها عن نشاط طابور خامس، وقال إن مثل هذه النشاطات

يجب مواجهتها بشدة، وإن بعض الاعتقالات الأخـرى قـد تمت، وقدم لي اللواء نجيـب تأكيداتـه الشخصـية القويـة بألا يلحق بالملك أي أذى بدني، فقلت له إنني أثق في كلمته، وحاولت الاتصال تليفونيا بالملك لأنقل إليه تأكيـدات اللـواء نجيب، ولكن الاتصالات التليفونية بقصر رأس التين كانت قد قطعت وحاولت أن أبلغ الرسالة إلى حافظ عفيفي في منزله، ولكنه أبلغني أنه قد حددت إقامته بمنزلـه. وقـام الضـباط باعتقال حاشية الملك (بـوللي وأنـدراوس وكـريم ثابـت وغيرهم) وأحاول الآن تمرير رسالة إلى الملك".

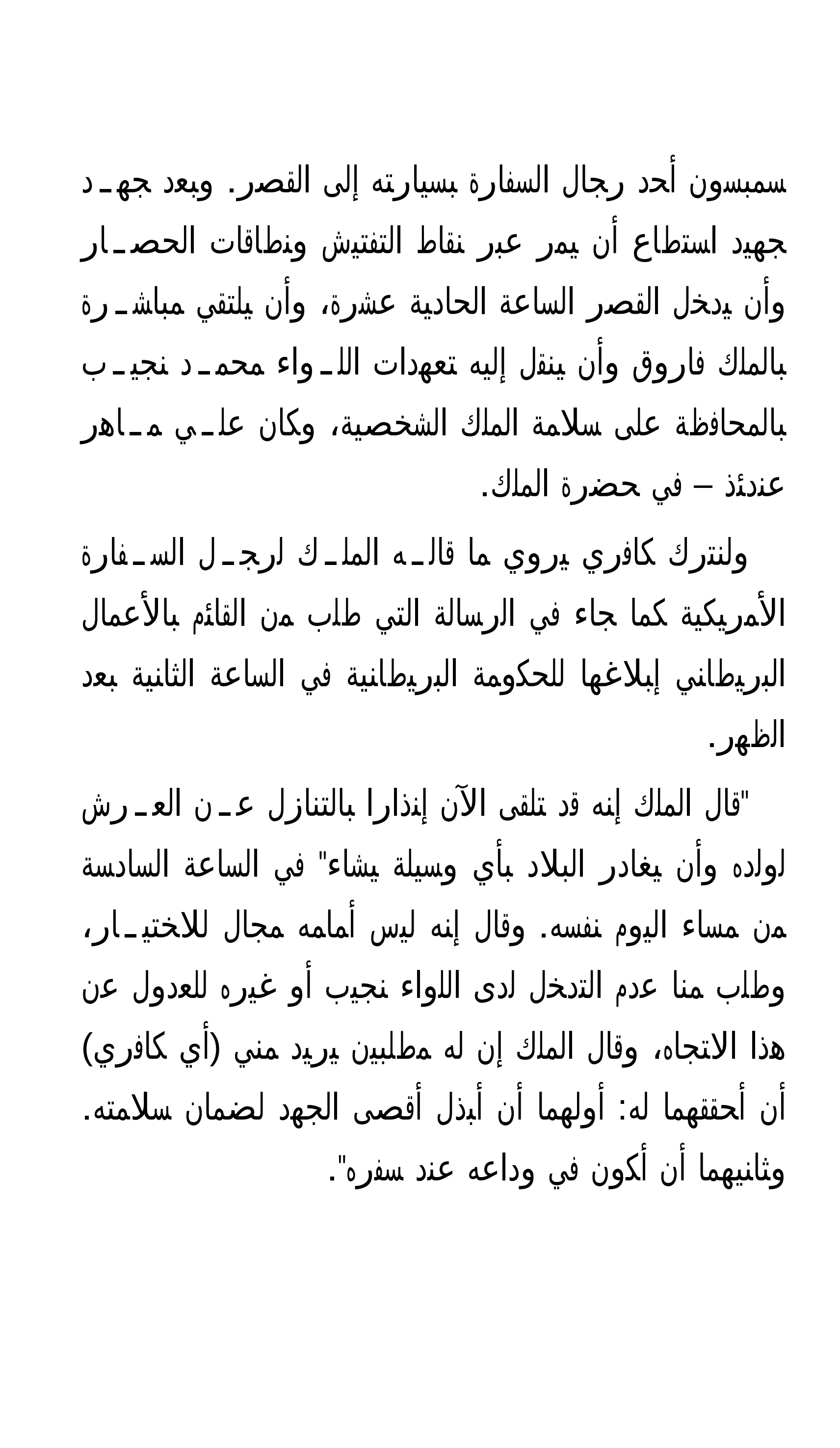
ترى.. هل كانت معرفة الثوار باتصالات الملـك طلبـا للتدخل دافعا لهم لسرعة التقدم للملك بإنـذار للتنـازل عـن العرش ومغادرة البلاد (بما يتمشى مـع الضـمانات التـي قدموها للسفير الأمريكي)؟

لا شك أن إقصاء الملك عن العرش كان من بين الأهداف غير المعلنة التي رمى الثوار إلى تحقيقها ولا شك أيضـا أن التجربة التاريخية كانت ماثلة أمامهم، فقد كان هرب الخـديو توفيق إلى الإسكندرية واحتمائه بالأسطول البريطاني ثغـرة نفذ منها الإنجليز إلى احتلال مصـر عـام ١٨٨٢، ولـذلك



حرص الثوار على ضمان بقاء الملك في متناول يدهم منذ اليوم الأول للثورة، فوجهت مدفعية السواحل بالإسكندرية نحو القصرين الملكيين، ونحو يخت الملك "المحروسة" ونحو القطع البحرية التي خشوا انضمامها إلى الملك، وبالإعلان عن ولاء البحرية للثورة، وعزل قائدها يوم ٢٤ يوليو، أصبح الملك في قبضة الثوار. ولعل هذا دفعه إلى الاستنجاد بالإنجليز، ولكن في ظروف تاريخية غير مواتية، فلم يكن الوضع السياسي المحلي والعالمي يسمح بتكرار ما حدث عام ١٨٨٢، وكان بقاء الملك مطلوبا حتى يرتكز النظام على أسس شرعية، ولكن في ضوء ما كشفت عنه الوثائق من إطلاع الثوار على الاتصالات التي تمت بين كافري والملك طلبا للتدخل أو سعيا للهرب من مصر، لا نستبعد أن يكون تحرك الأحداث بهذه السرعة وإقصائه عن البلاد يعود إلى ما وصل إلى مسامع الثوار من تحركات الملك المريبة.

على كل لم ييأس كافري من بذل أقصى الجهد لإنقاذ حياة الملك، واهتم بتمرير رسالة يطمئن فيها الملك على حياته وينقل له تعهد محمد نجيب. ونظرا لانقطاع الاتصال التليفوني بقصر رأس التين، أوفد السفير الأمريكي المستر



سمبسون أحد رجال السفارة بسيارته إلى القصر. وبعد جهد جهيد استطاع أن يمر عبر نقاط التفتيش ونطاقات الحصار وأن يدخل القصر الساعة الحادية عشرة، وأن يلتقي مباشرة بالملك فاروق وأن ينقل إليه تعهدات اللواء محمد نجيب بالمحافظة على سلامة الملك الشخصية، وكان علي ماهر عندئذ – في حضرة الملك.

ولنترك كافري يروي ما قاله الملك لرجل السفارة الأمريكية كما جاء في الرسالة التي طلب من القائم بالأعمال البريطاني إبلاغها للحكومة البريطانية في الساعة الثانية بعد الظهر.

"قال الملك إنه قد تلقى الآن إنذارا بالتنازل عن العرش لولده وأن يغادر البلاد بأي وسيلة يشاء" في الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه. وقال إنه ليس أمامه مجال للاختيار، وطلب منا عدم التدخل لدى اللواء نجيب أو غيره للعدول عن هذا الاتجاه، وقال الملك إن له مطلبين يريد مني (أي كافري) أن أحققهما له: أولهما أن أبذل أقصى الجهد لضمان سلامته. وثانيهما أن أكون في وداعه عند سفره".

لقد أسقط في يد فاروق بعد أن عجز عن استعداء القوى الأجنبية على بلاده لإنقاذ عرشه، وبعد أن حاصره الثوار حصارا عسكريا دستوريا، فتوقيعه على وثيقة التنازل يعطي شرعية دستورية عريضة للنظام الجديد، ويطلق يده في التصرف، ويسقط حجة فاروق في تحريك أي قوى خارجية ضد الثورة، وبعد هذا التوقيع أصبح الملك نفاية لا قيمة لها يلقى بها في سلة مهملات التاريخ.

ولنترك كافري يصف لنا في الرسالة التي طلب من القائم بالأعمال البريطاني إبلاغها للندن في الساعة السابعة والنصف مساء – نهاية يوم الخروج، خروج فاروق من مصر ومن التاريخ:

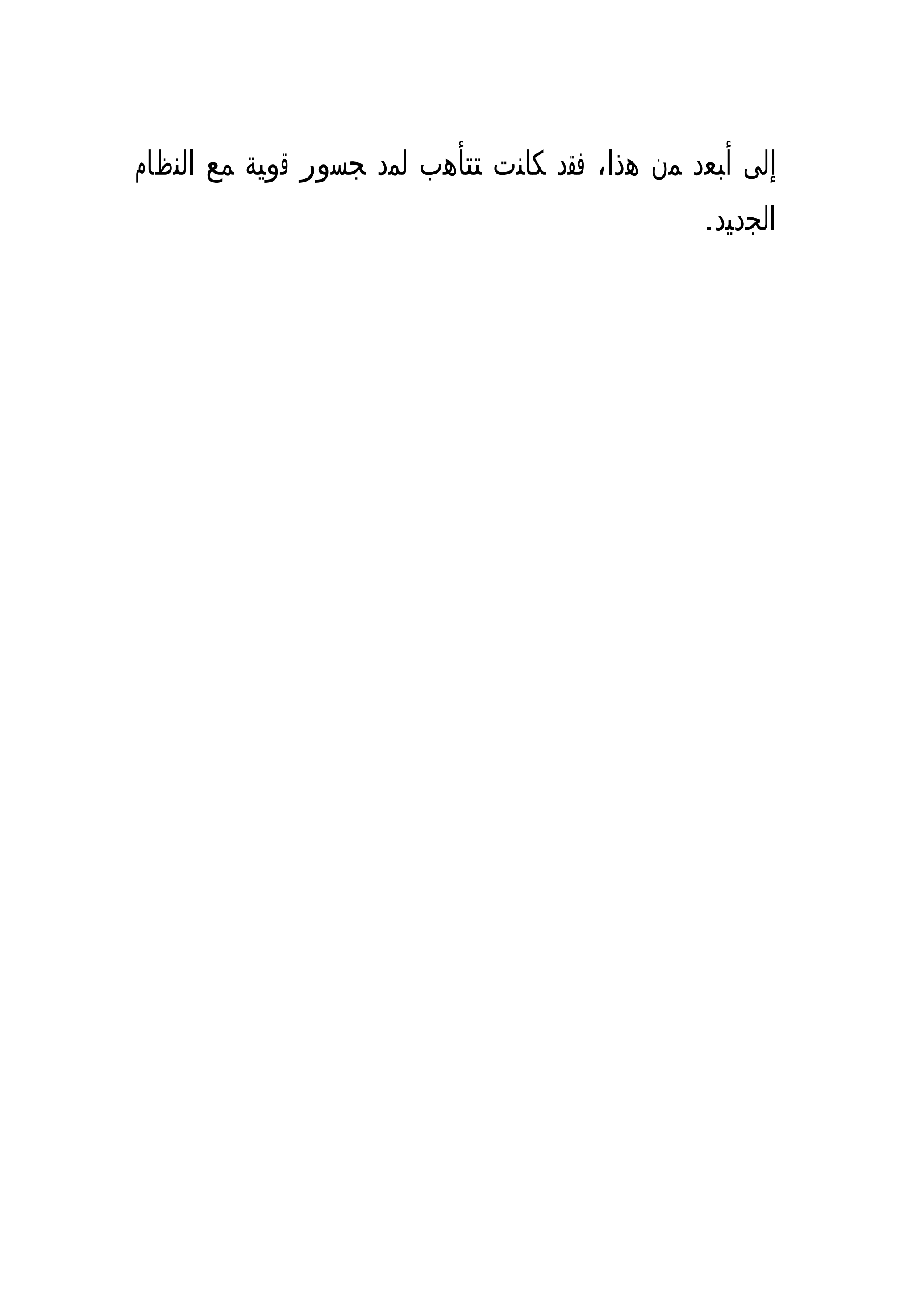
"عدت لتوي من مشاهدة رحيل الملك، وكما طلبت من رئيس الوزراء هذا الصباح أن يودع الملك وداعا رسميا وقورا، ولم يحضر الوداع أحد سواي، والسكرتير المرافق لي، والعائلة المالكة، وبعض موظفي القصر، وضباط الحرس، وكذلك رئيس الوزراء. وأكد لي الملك أمام رئيس الوزراء، أنه لم يفر وإنما أجبر على الخروج من البلاد، وأنه قد وقع مرسوما بتنصيب مجلس وصاية على العرش من

الأمير عبد المنعم، وخاله شريف صبري، وعلي ماهر فـإذ رفض الأمير عبد المنعم الذي يقيم بأوربا تولي هذه المهمـة يحل محله في عضوية المجلس إسـماعيل شـيرين صـهر الملك. وتقدم الملك بمطلب أخير أفهمته أننا قـد لا نسـتطيع تحقيقه وهو أن تقابل يخته بعض قطعنا البحرية خارج المياه الإقليمية المصرية في البحر المتوسط.

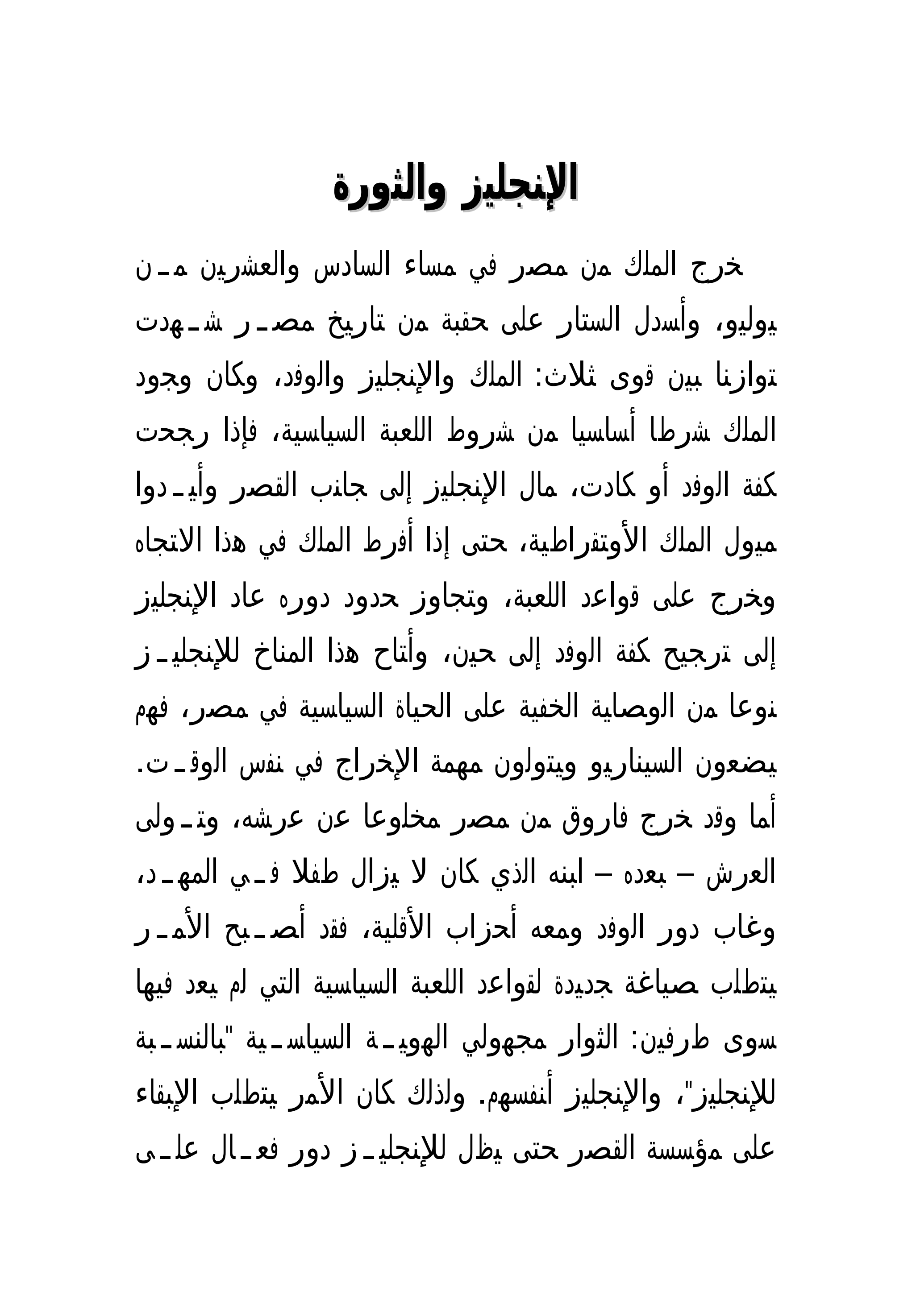
وشكرني رئيس الوزراء أكثر من مرة لحضوري الـذي جعل الأمور تسير بسهولة ويسر.

وقد وصل اللواء محمد نجيب تصحبه مجموعة من ضباط الجيش بعد رحيل الزورق الذي حمل الملـك إلـى اليخـت بقليل".

حتى عند الخروج من مصر ومن التاريخ، يصر فـاروق على تعيين مجلس الوصاية بتوقيعه لمرسوم لا قيمة قانونيـة له بعد أن وقع وثيقة التنازل عـن العـرش، ورغـم كـل الضمانات التي قدمها كافري – الـذي لعـب دور المخـرج لمشاهد يوم الخروج- فإن الذعر الذي انتاب الملك المخلـوع جعله يطلب حماية الأسطول الأمريكي له في عرض البحر، ولكن أمريكا لم تكن لتستطيع المضي في تبني قضية الملـك



إلى أبعد من هذا، فقد كانت تتأهب لمد جسور قوية مع النظام الجديد.



الإنجليز والثورة

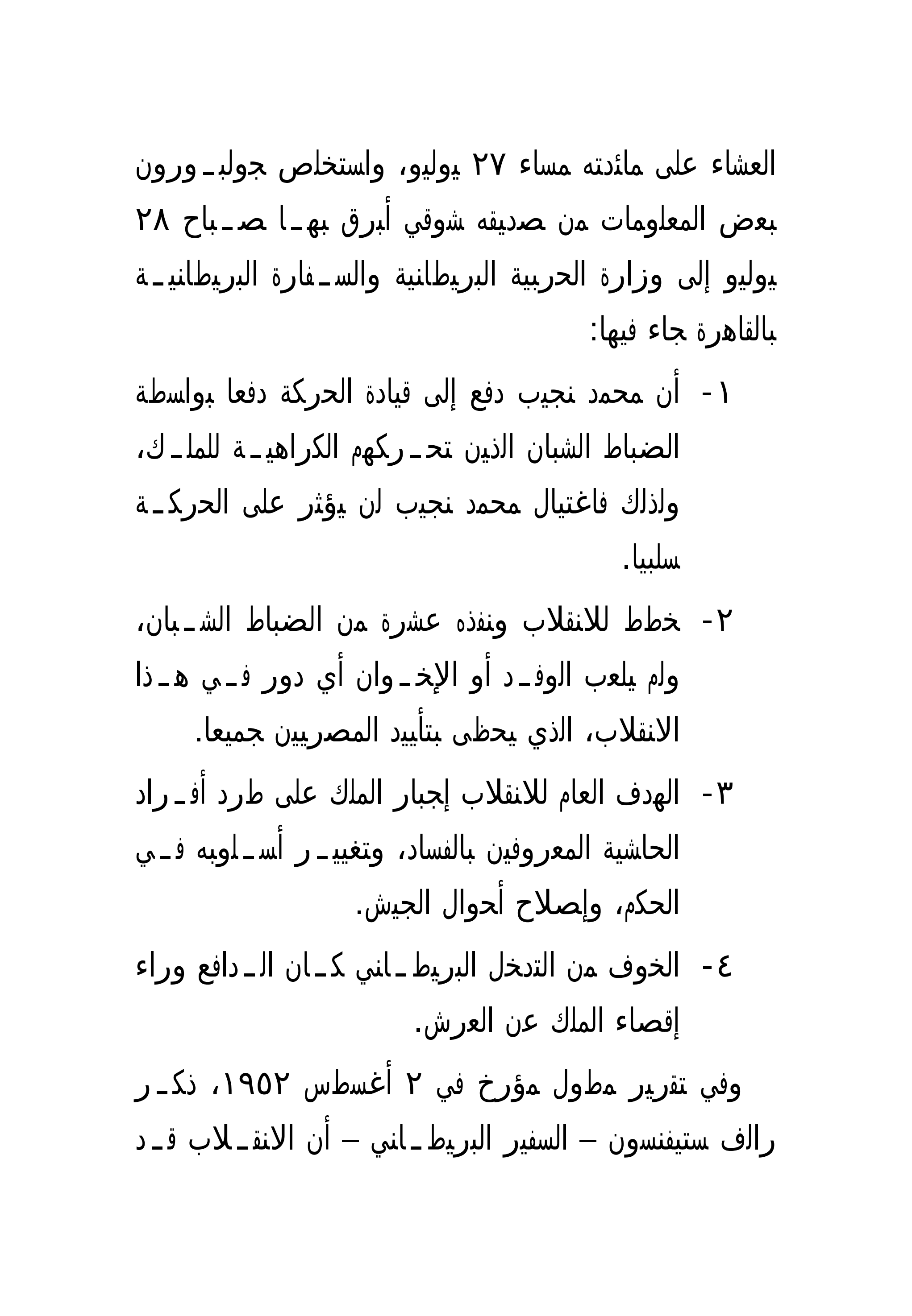
خرج الملك من مصر في مساء السادس والعشرين من يوليو، وأسدل الستار على حقبة من تاريخ مصر شهدت توازنا بين قوى ثلاث: الملك والإنجليز والوفد، وكان وجود الملك شرطا أساسيا من شروط اللعبة السياسية، فإذا رجحت كفة الوفد أو كادت، مال الإنجليز إلى جانب القصر وأيدوا ميول الملك الأوتقراطية، حتى إذا أفرط الملك في هذا الاتجاه وخرج على قواعد اللعبة، وتجاوز حدود دوره عاد الإنجليز إلى ترجيح كفة الوفد إلى حين، وأتاح هذا المناخ للإنجليز نوعا من الوصاية الخفية على الحياة السياسية في مصر، فهم يضعون السيناريو ويتولون مهمة الإخراج في نفس الوقت. أما وقد خرج فاروق من مصر مخلوعا عن عرشه، وتولى العرش – بعده – ابنه الذي كان لا يزال طفلا في المهد، وغاب دور الوفد ومعه أحزاب الأقلية، فقد أصبح الأمر يتطلب صياغة جديدة لقواعد اللعبة السياسية التي لم يعد فيها سوى طرفين: الثوار مجهولي الهوية السياسية "بالنسبة للإنجليز"، والإنجليز أنفسهم. ولذلك كان الأمر يتطلب الإبقاء على مؤسسة القصر حتى يظل للإنجليز دور فعال على

المسرح السياسي المصري، وحتى لا يـؤدي الأمـر إلـى مواجهة مع "الضباط" أو "العسكر" كما كان يحلو للمسـئولين الإنجليز أن يسموا رجال الثورة.

وحتى تتحقق هذه الغاية كان لا بد من أمـرين: التعـرف على الهوية السياسية لرجال الثورة، والإبقاء على حكم أسرة محمد علي عن طريق التمسك بتمثيلها في مجلس الوصاية.

وبالنسبة للأمر الأول، نشط رجال السفارة البريطانية في اتجاه تجميع المعلومات حول الثوار، وضايقهم كثيرا اعتقـال علي أمين ومصطفى أمين اللذين كانا مـن أهـم مصـادر المعلومات للسفارة البريطانية، كما ضـايقهم اعتقـال كبـار ضباط البوليس السياسـي الـذي كـانوا بمثابـة مخبـرين خصوصيين للسفارة، ورغم ذلك حاولوا – بقدر الإمكـان – البحث عن مصادر معلومات جديدة حول الهويـة السياسـية للضباط الشبان الذين قاموا بالثورة أو "الانقلاب" علـى حـد تعبير الوثائق الرسمية.

واستغل جولبورن – أحد ضباط الأركان الإنجليز بقاعدة قناة السويس – علاقة صداقة قديمـة مـع أحـد الضـباط المصريين بمنطقة القناة ويدعى "شـوقي"، ودعـاه لتنـاول


العشاء على مائدته مساء ٢٧ يوليو، واستخلص جولبـورون بعض المعلومات من صديقه شوقي أبرق بهـا صـباح ٢٨ يوليو إلى وزارة الحربية البريطانية والسـفارة البريطانيـة بالقاهرة جاء فيها:

١- أن محمد نجيب دفع إلى قيادة الحركة دفعا بواسطة الضباط الشبان الذين تحـركهم الكراهيـة للملـك، ولذلك فاغتيال محمد نجيب لن يؤثر على الحركـة سلبيا.

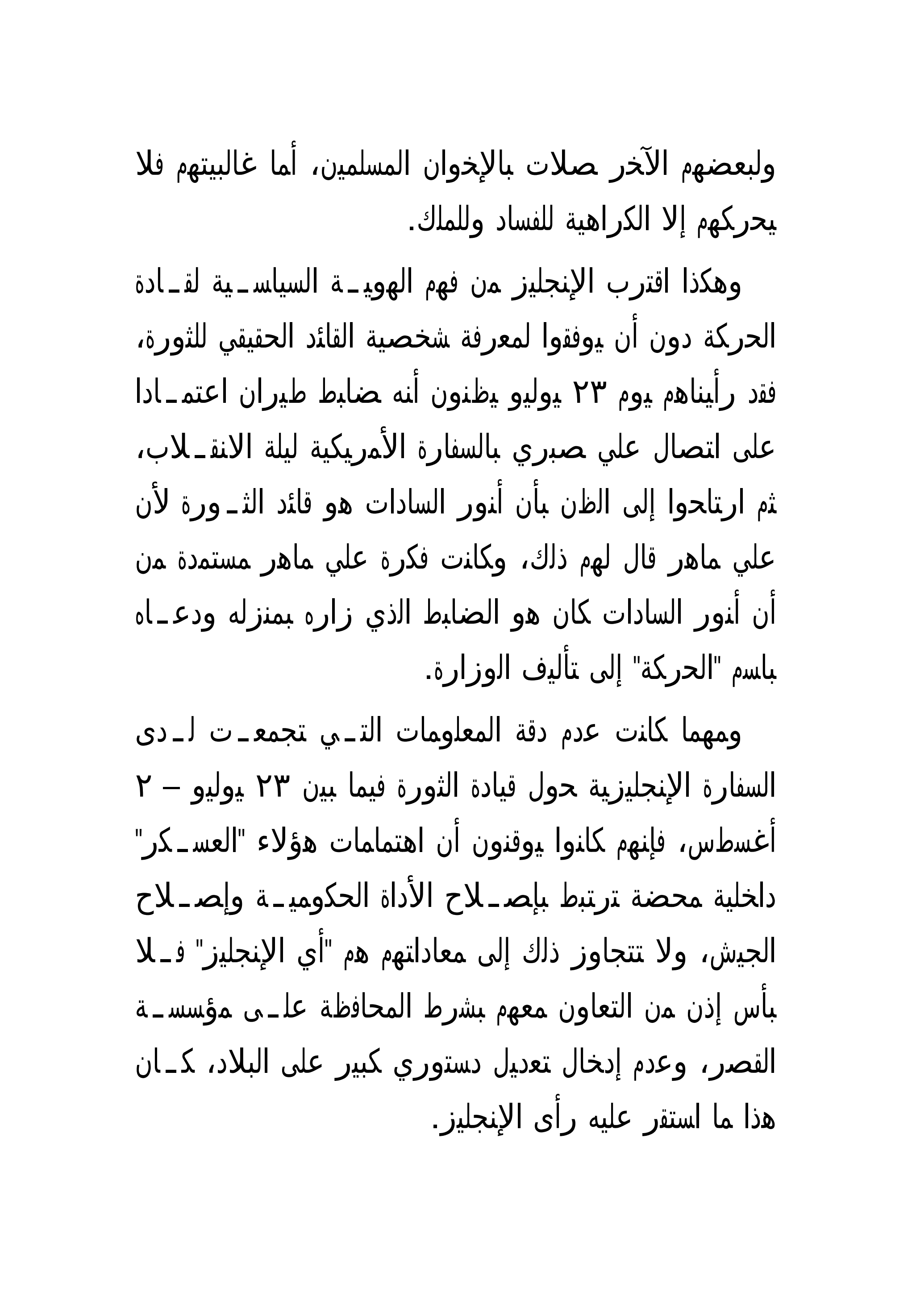
٢- خطط للانقلاب ونفذه عشرة من الضباط الشـبان، ولم يلعب الوفـد أو الإخـوان أي دور فـي هـذا الانقلاب، الذي يحظى بتأييد المصريين جميعا.

٣- الهدف العام للانقلاب إجبار الملك على طرد أفـراد الحاشية المعروفين بالفساد، وتغييـر أسـلوبه فـي الحكم، وإصلاح أحوال الجيش.

٤- الخوف من التدخل البريطـاني كـان الـدافع وراء إقصاء الملك عن العرش.

وفي تقرير مطول مؤرخ في ٢ أغسطس ١٩٥٢، ذكـر رالف ستيفنسون – السفير البريطـاني – أن الانقـلاب قـد

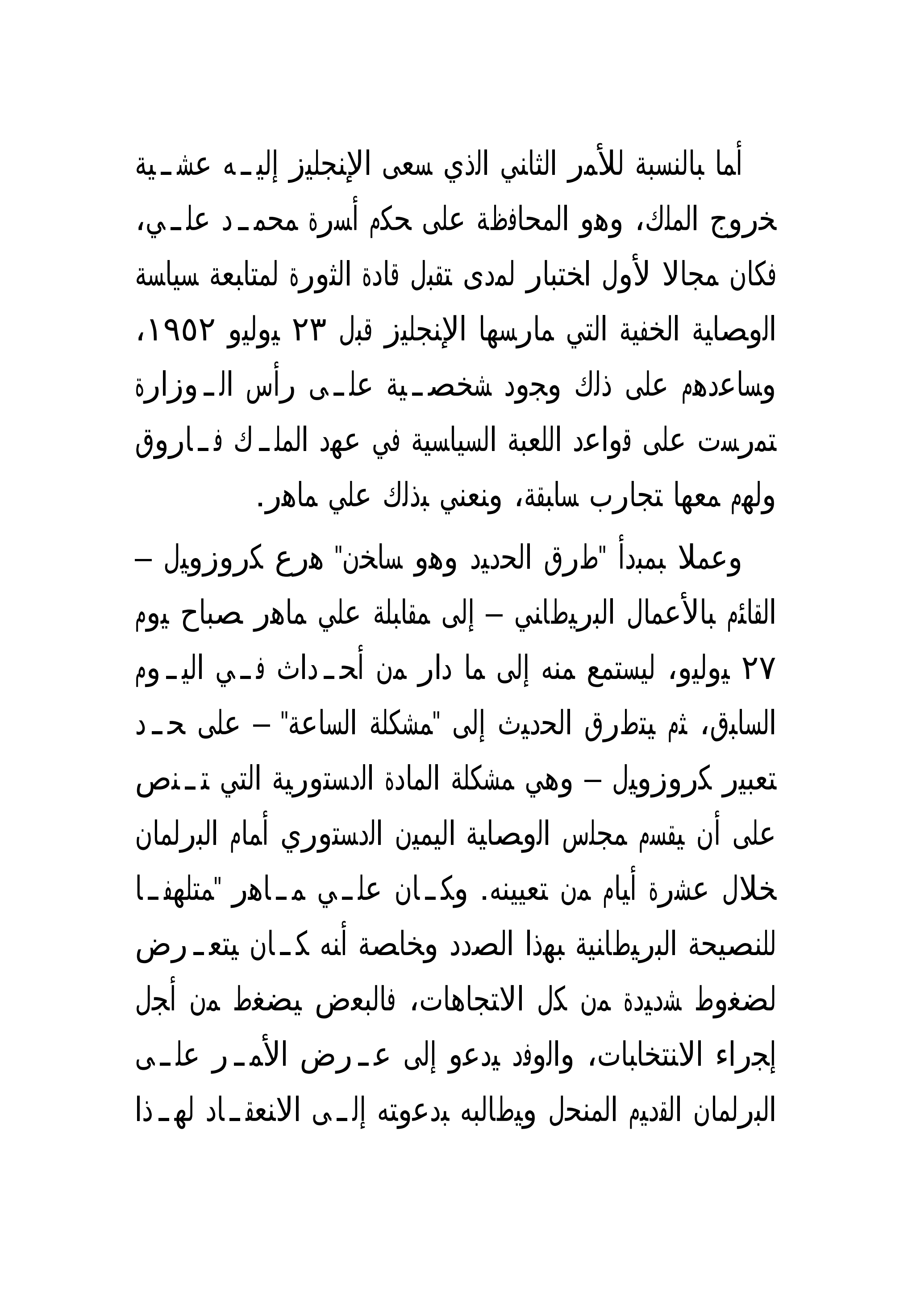
أحسن التخطيط له من قبل، وأن من قاموا به حوالي عشـرة من الضباط بقيادة البكباشي أنور السادات، وأن قرار القيـام بالانقلاب اتخذ قبل موعد وقوعه بثمانية أيام، واسـتند فـي تحديد شخص القائد الفعلي للحركة مما قاله علي ماهر للقائم بالأعمال البريطاني يوم ٢٤ يوليو، واستدل على صحة ذلك من اتصالات السادات بالسياسـيين، وبـروز أخبـاره فـي الصحف، وتصرفه بطريقة تدل على الثقة بالنفس في حضرة محمد نجيب، رغم أنه رئيسه "من الناحية النظرية على الأقل" ولكن ستيفنسون أبدى عجزه عن التوصل إلى نوع العلاقـة التي تربط أنور السادات بزملائه إلا قبل وقوعه بثمانية أيـام عندما عرض عليه الضباط الأحرار قيادتهم، وعندما قبلهـا كان مدفوعا بخشيته من أن يكون الملك يدبر لاغتياله عقابـا له على تحديه لإرادته في انتخابات نادي الضباط واسـتبعد ستيفنسون أن يكون علي ماهر ضالعا في "المؤامرة" ولكنه لم يستبعد أن يكون قد علم بها قبل وقوعها. أما عن التوجهـات السياسية لقادة الحركة فقد أكد السفير على أنهم لا صلة لهـم بالوفد، وأن لبعضهم صلات بالحزب الاشتراكي "مصر الفتاة"



ولبعضهم الآخر صلات بالإخوان المسلمين، أما غالبيتهم فلا يحركهم إلا الكراهية للفساد وللملك.

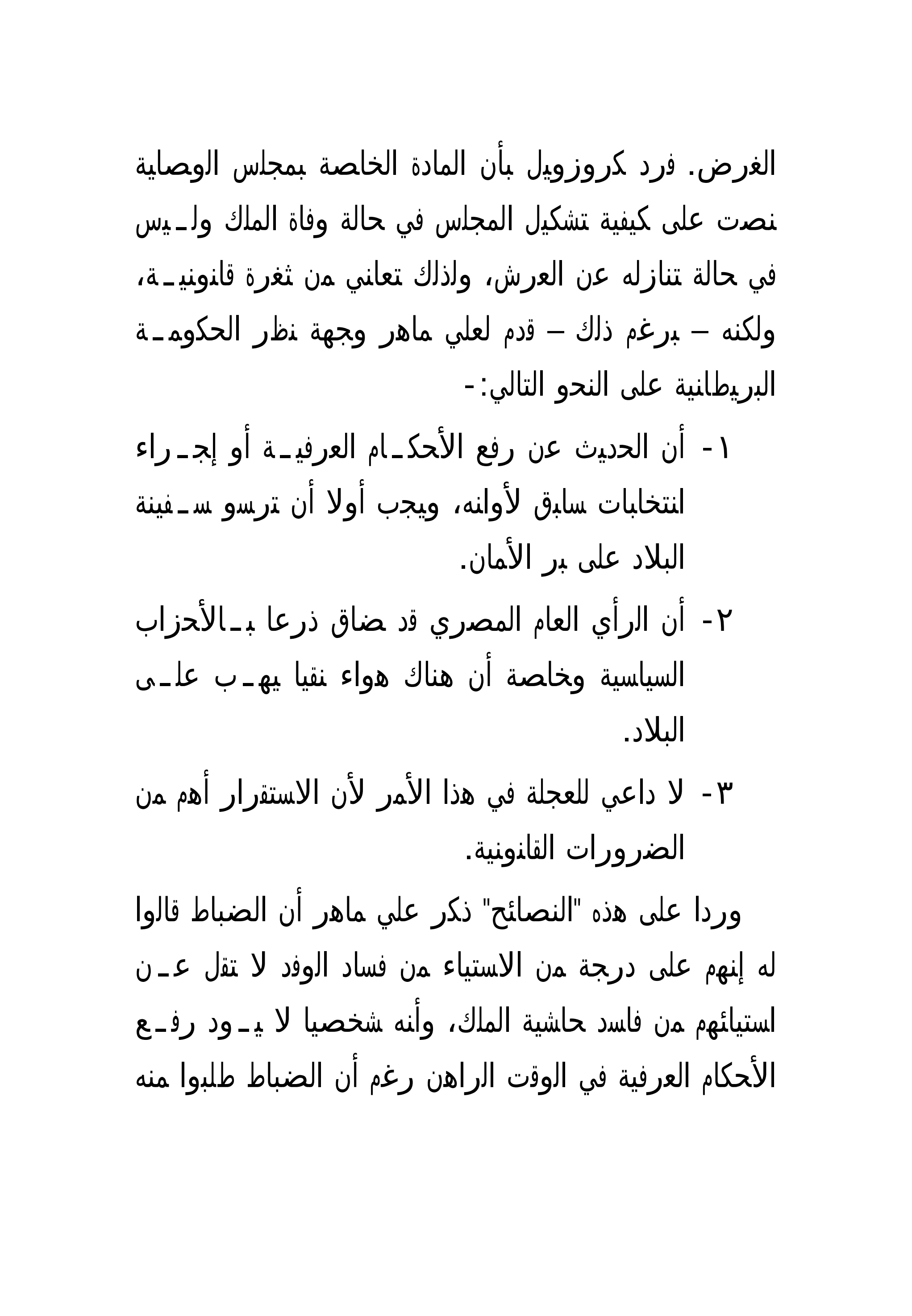
وهكذا اقترب الإنجليز من فهم الهويـة السياسـية لقـادة الحركة دون أن يوفقوا لمعرفة شخصية القائد الحقيقي للثورة، فقد رأيناهم يوم ٢٣ يوليو يظنون أنه ضابط طيران اعتمـادا على اتصال علي صبري بالسفارة الأمريكية ليلة الانقـلاب، ثم ارتاحوا إلى الظن بأن أنور السادات هو قائد الثـورة لأن علي ماهر قال لهم ذلك، وكانت فكرة علي ماهر مستمدة من أن أنور السادات كان هو الضابط الذي زاره بمنزله ودعـاه باسم "الحركة" إلى تأليف الوزارة.

ومهما كانت عدم دقة المعلومات التـي تجمعـت لـدى السفارة الإنجليزية حول قيادة الثورة فيما بين ٢٣ يوليو – ٢ أغسطس، فإنهم كانوا يوقنون أن اهتمامات هؤلاء "العسـكر" داخلية محضة ترتبط بإصـلاح الأداة الحكوميـة وإصـلاح الجيش، ولا تتجاوز ذلك إلى معاداتهم هم "أي الإنجليز" فـلا بأس إذن من التعاون معهم بشرط المحافظة علـى مؤسسـة القصر، وعدم إدخال تعديل دستوري كبير على البلاد، كـان هذا ما استقر عليه رأى الإنجليز.



أما بالنسبة للأمر الثاني الذي سعى الإنجليز إليه عشية خروج الملك، وهو المحافظة على حكم أسرة محمد علي، فكان مجالا لأول اختبار لمدى تقبل قادة الثورة لمتابعة سياسة الوصاية الخفية التي مارسها الإنجليز قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وساعدهم على ذلك وجود شخصية على رأس الوزارة تمرست على قواعد اللعبة السياسية في عهد الملك فاروق ولهم معها تجارب سابقة، ونعني بذلك علي ماهر.

وعملا بمبدأ "طرق الحديد وهو ساخن" هرع كروزويل – القائم بالأعمال البريطاني – إلى مقابلة علي ماهر صباح يوم ٢٧ يوليو، ليستمع منه إلى ما دار من أحداث في اليوم السابق، ثم يتطرق الحديث إلى "مشكلة الساعة" – على حد تعبير كروزويل – وهي مشكلة المادة الدستورية التي تنص على أن يقسم مجلس الوصاية اليمين الدستوري أمام البرلمان خلال عشرة أيام من تعيينه. وكان علي ماهر "متلهفا للنصيحة البريطانية بهذا الصدد وخاصة أنه كان يتعرض لضغوط شديدة من كل الاتجاهات، فالبعض يضغط من أجل إجراء الانتخابات، والوفد يدعو إلى عرض الأمر على البرلمان القديم المنحل ويطالبه بدعوته إلى الانعقاد لهذا

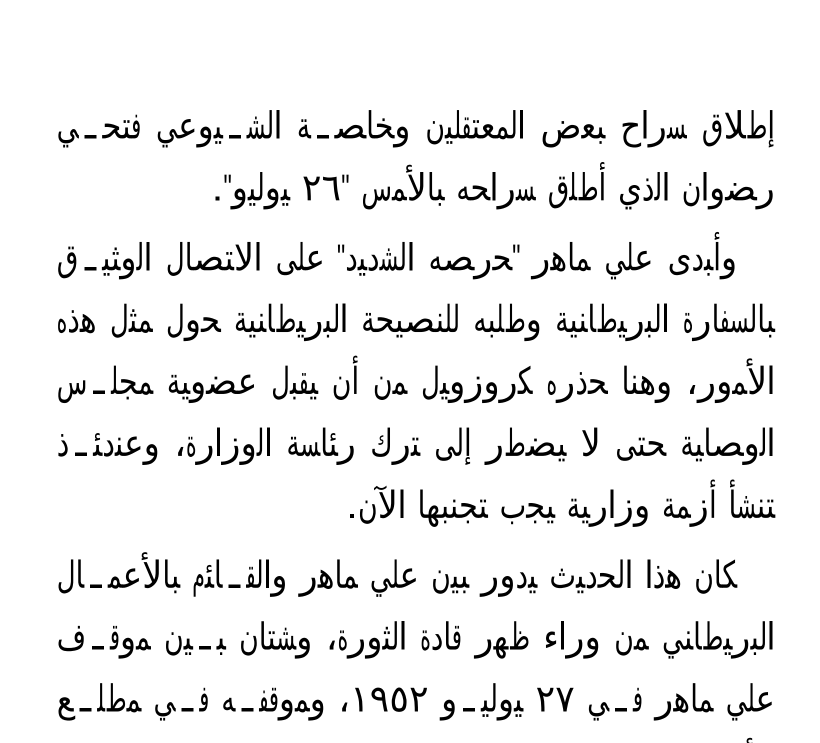

الغرض. فرد كروزويل بأن المادة الخاصة بمجلس الوصاية نصت على كيفية تشكيل المجلس في حالة وفاة الملك وليس في حالة تنازله عن العرش، ولذلك تعاني من ثغرة قانونية، ولكنه – برغم ذلك – قدم لعلي ماهر وجهة نظر الحكومة البريطانية على النحو التالي:-

١- أن الحديث عن رفع الأحكام العرفية أو إجراء انتخابات سابق لأوانه، ويجب أولا أن ترسو سفينة البلاد على بر الأمان.

٢- أن الرأي العام المصري قد ضاق ذرعا بالأحزاب السياسية وخاصة أن هناك هواء نقيا يهب على البلاد.

٣- لا داعي للعجلة في هذا الأمر لأن الاستقرار أهم من الضرورات القانونية.

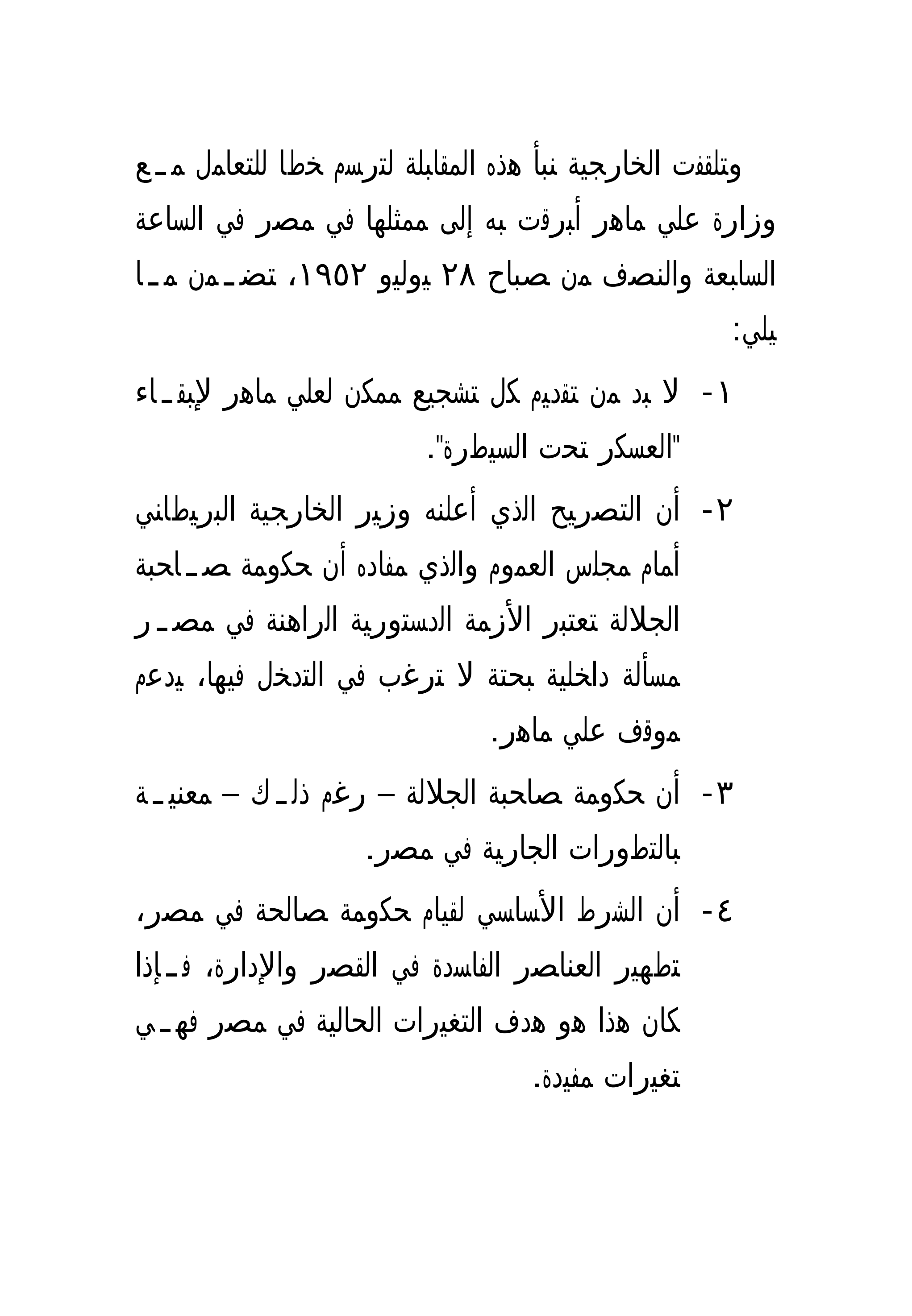
وردا على هذه "النصائح" ذكر علي ماهر أن الضباط قالوا له إنهم على درجة من الاستياء من فساد الوفد لا تقل عن استيائهم من فاسد حاشية الملك، وأنه شخصيا لا يود رفع الأحكام العرفية في الوقت الراهن رغم أن الضباط طلبوا منه



إطلاق سراح بعض المعتقلين وخاصة الشيوعي فتحي رضوان الذي أطلق سراحه بالأمس "٢٦ يوليو".

وأبدى علي ماهر "حرصه الشديد" على الاتصال الوثيق بالسفارة البريطانية وطلبه للنصيحة البريطانية حول مثل هذه الأمور، وهنا حذره كروزويل من أن يقبل عضوية مجلس الوصاية حتى لا يضطر إلى ترك رئاسة الوزارة، وعندئذ تنشأ أزمة وزارية يجب تجنبها الآن.

كان هذا الحديث يدور بين علي ماهر والقائم بالأعمال البريطاني من وراء ظهر قادة الثورة، وشتان بين موقف علي ماهر في ٢٧ يوليو ١٩٥٢، وموقفه في مطلع الأربعينات من الإنجليز، فهو هنا يضع نفسه – طواعية – في خدمة الإنجليز بينما كان مطلع الأربعينات يقف ضدهم، ولا يمكن أن يفسر ذلك إلا في ضوء ارتباط علي ماهر بمؤسسة القصر، فكان عداؤه للإنجليز خلال الحرب الثانية مرتبطا بموقف الملك المعادي لهم وقاده ذلك إلى المعتقل عندئذ، وهو الآن على استعداد للذهاب في التعاون معهم إلى أبعد الحدود حفاظا على مؤسسة القصر التي يدين لها بالولاء.



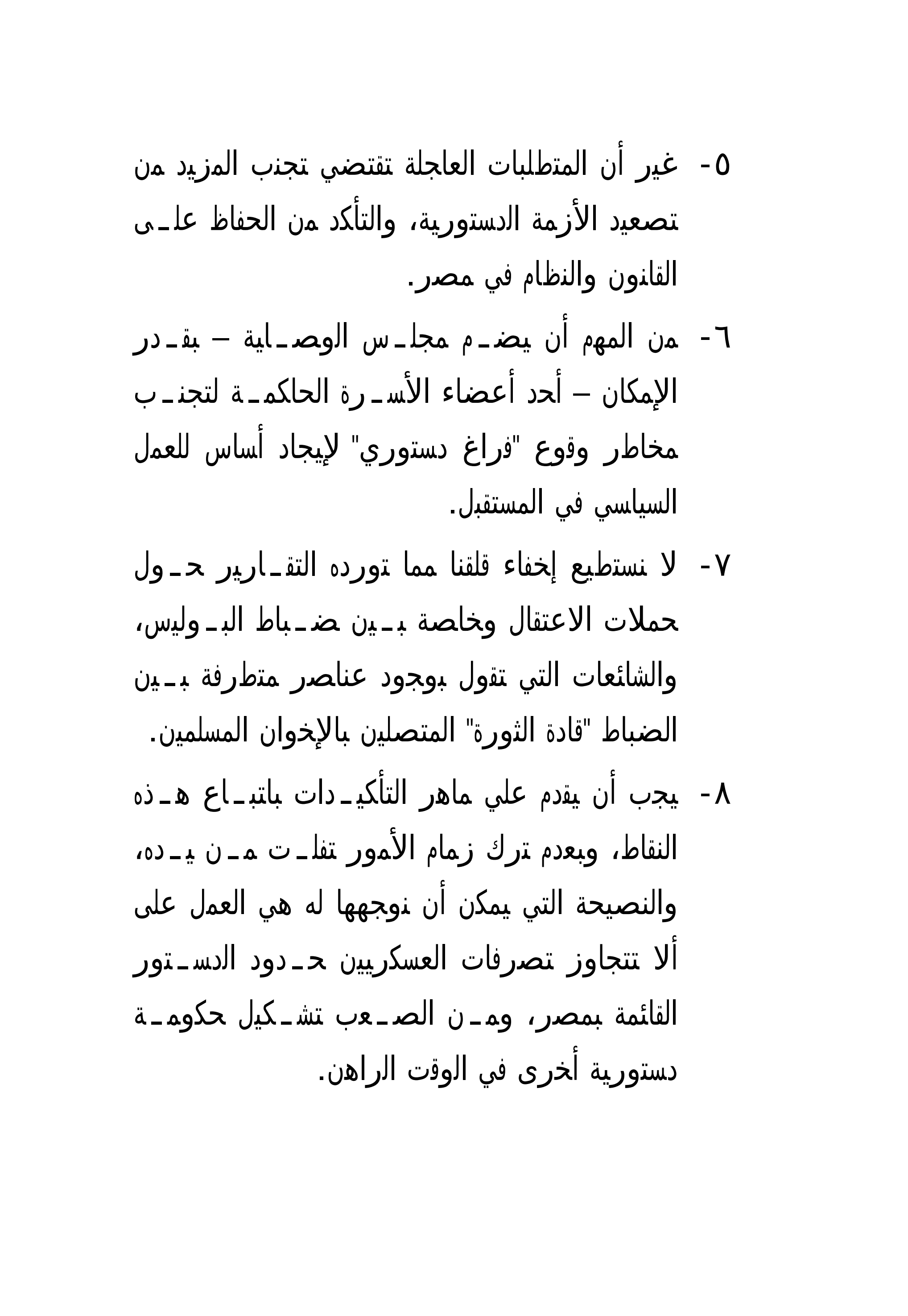
وتلقفت الخارجية نبأ هذه المقابلة لترسم خطا للتعامل مع وزارة علي ماهر أبرقت به إلى ممثلها في مصر في الساعة السابعة والنصف من صباح ٢٨ يوليو ١٩٥٢، تضمن ما يلي:

١- لا بد من تقديم كل تشجيع ممكن لعلي ماهر لإبقاء "العسكر تحت السيطرة".

٢- أن التصريح الذي أعلنه وزير الخارجية البريطاني أمام مجلس العموم والذي مفاده أن حكومة صاحبة الجلالة تعتبر الأزمة الدستورية الراهنة في مصر مسألة داخلية بحتة لا ترغب في التدخل فيها، يدعم موقف علي ماهر.

٣- أن حكومة صاحبة الجلالة – رغم ذلك – معنية بالتطورات الجارية في مصر.

٤- أن الشرط الأساسي لقيام حكومة صالحة في مصر، تطهير العناصر الفاسدة في القصر والإدارة، فإذا كان هذا هو هدف التغيرات الحالية في مصر فهي تغيرات مفيدة.

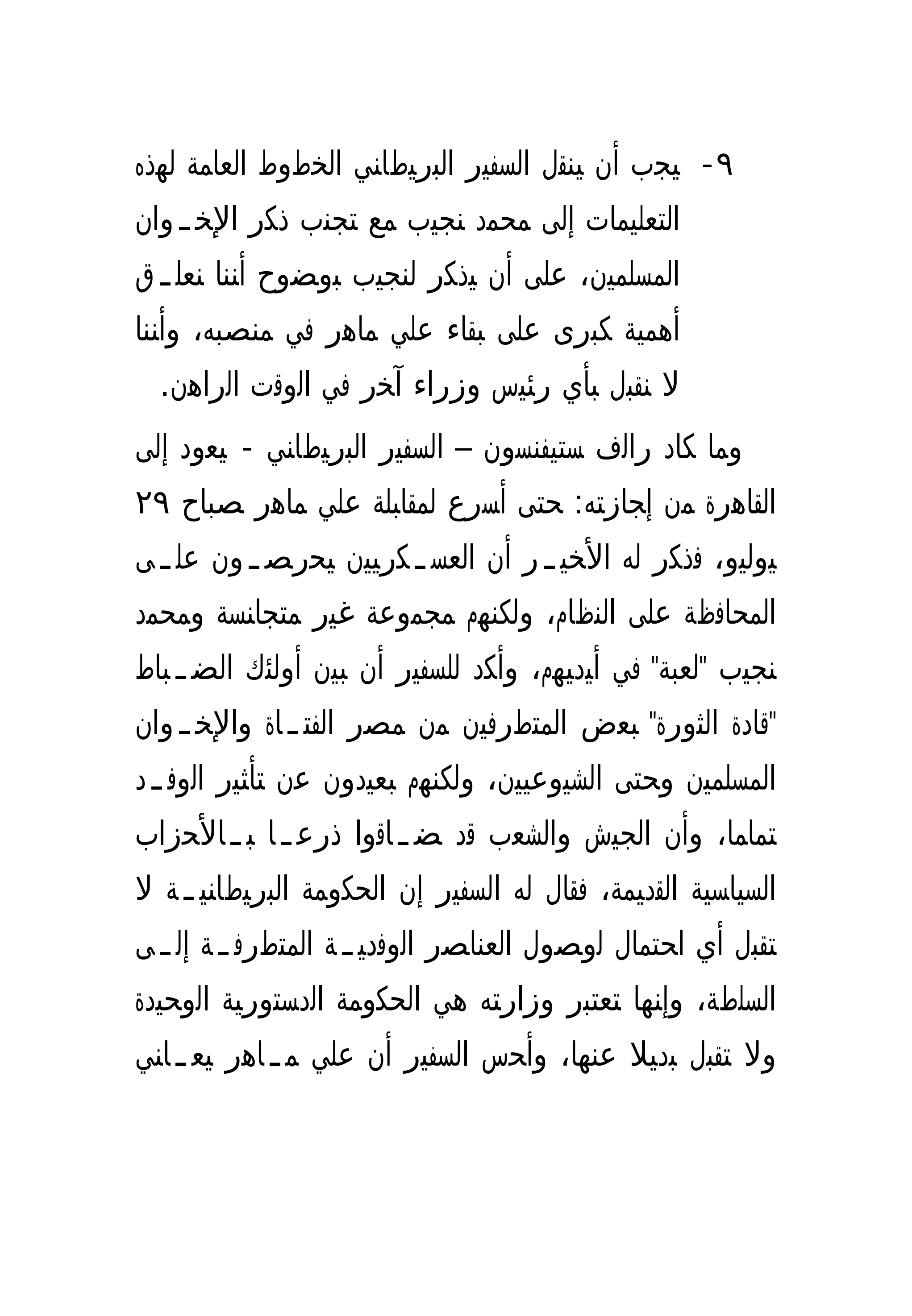


٥- غير أن المتطلبات العاجلة تقتضي تجنب المزيد من تصعيد الأزمة الدستورية، والتأكد من الحفاظ على القانون والنظام في مصر.

٦- من المهم أن يضم مجلس الوصاية – بقدر الإمكان – أحد أعضاء الأسرة الحاكمة لتجنب مخاطر وقوع "فراغ دستوري" لإيجاد أساس للعمل السياسي في المستقبل.

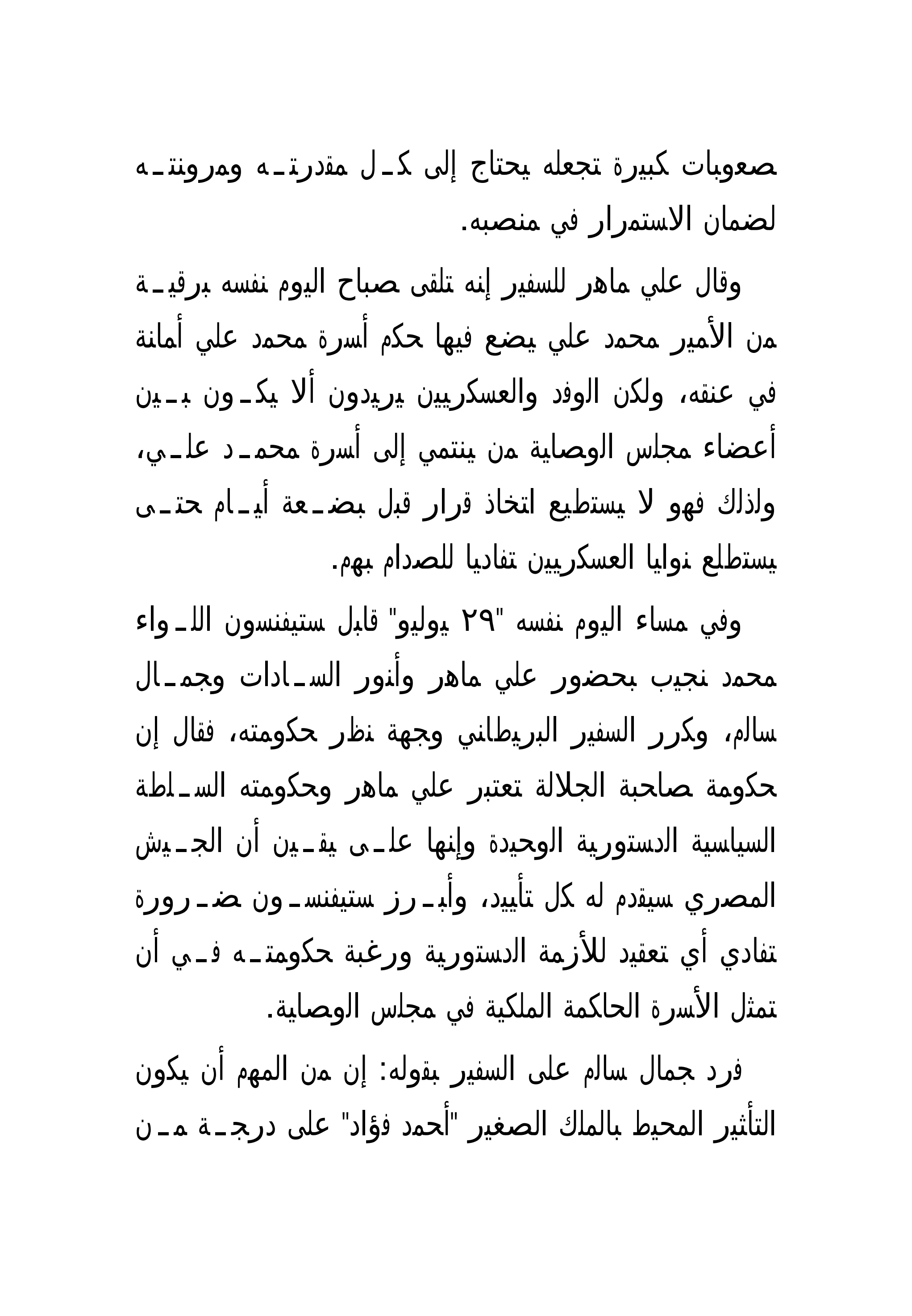
٧- لا نستطيع إخفاء قلقنا مما تورده التقارير حول حملات الاعتقال وخاصة بين ضباط البوليس، والشائعات التي تقول بوجود عناصر متطرفة بين الضباط "قادة الثورة" المتصلين بالإخوان المسلمين.

٨- يجب أن يقدم علي ماهر التأكيدات باتباع هذه النقاط، وبعدم ترك زمام الأمور تفلت من يده، والنصيحة التي يمكن أن نوجهها له هي العمل على ألا تتجاوز تصرفات العسكريين حدود الدستور القائمة بمصر، ومن الصعب تشكيل حكومة دستورية أخرى في الوقت الراهن.



٩- يجب أن ينقل السفير البريطاني الخطوط العامة لهذه التعليمات إلى محمد نجيب مع تجنب ذكر الإخـوان المسلمين، على أن يذكر لنجيب بوضوح أننا نعلـق أهمية كبرى على بقاء علي ماهر في منصبه، وأننا لا نقبل بأي رئيس وزراء آخر في الوقت الراهن.

وما كاد رالف ستيفنسون – السفير البريطاني - يعود إلى القاهرة من إجازته: حتى أسرع لمقابلة علي ماهر صباح ٢٩ يوليو، فذكر له الأخيـر أن العسـكريين يحرصـون علـى المحافظة على النظام، ولكنهم مجموعة غير متجانسة ومحمد نجيب "لعبة" في أيديهم، وأكد للسفير أن بين أولئك الضـباط "قادة الثورة" بعض المتطرفين من مصر الفتـاة والإخـوان المسلمين وحتى الشيوعيين، ولكنهم بعيدون عن تأثير الوفـد تماما، وأن الجيش والشعب قد ضـاقوا ذرعـا بـالأحزاب السياسية القديمة، فقال له السفير إن الحكومة البريطانيـة لا تقبل أي احتمال لوصول العناصر الوفديـة المتطرفـة إلـى السلطة، وإنها تعتبر وزارته هي الحكومة الدستورية الوحيدة ولا تقبل بديلا عنها، وأحس السفير أن علي مـاهر يعـاني

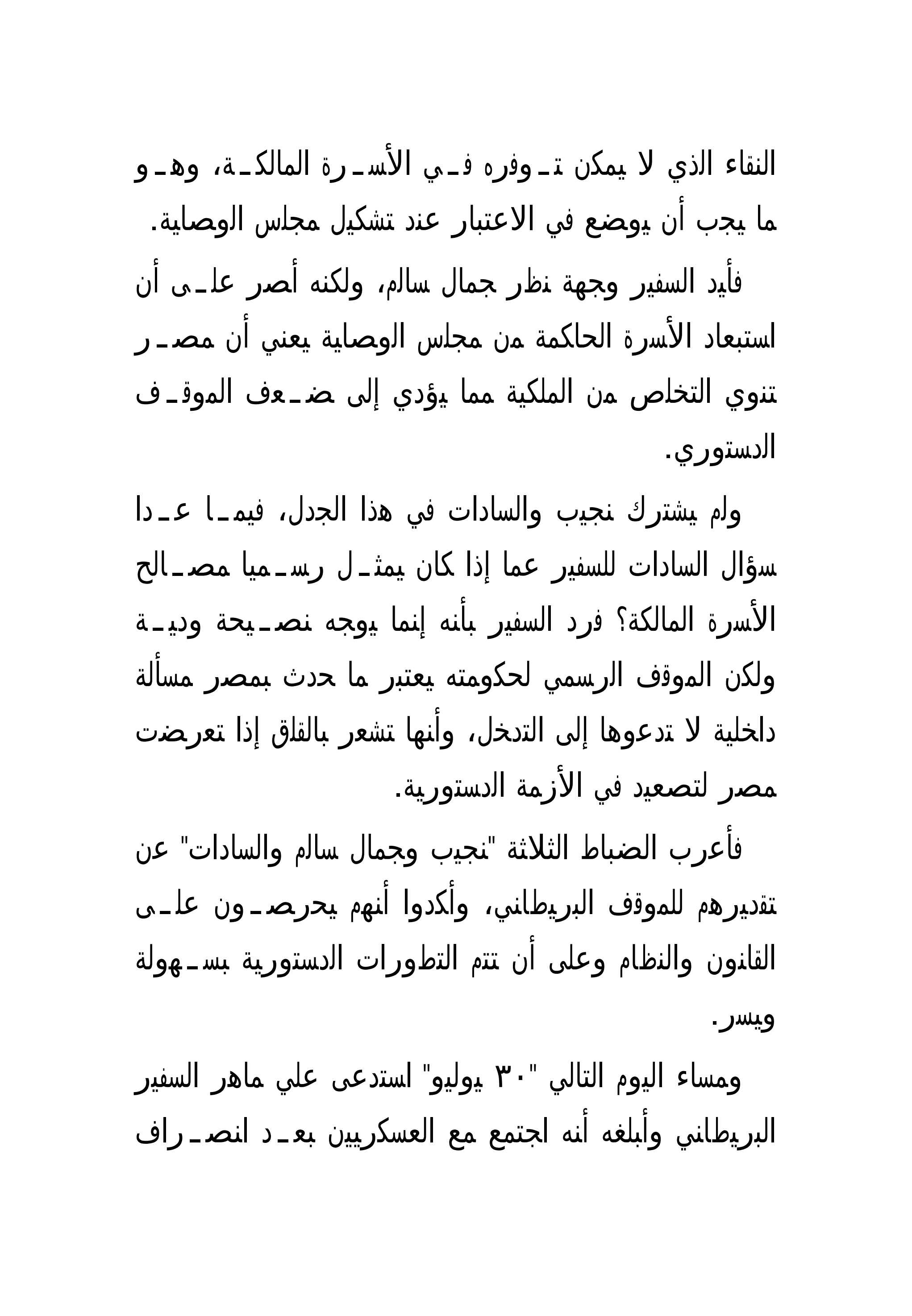


صعوبات كبيرة تجعله يحتاج إلى كل مقدرته ومرونته لضمان الاستمرار في منصبه.

وقال علي ماهر للسفير إنه تلقى صباح اليوم نفسه برقية من الأمير محمد علي يضع فيها حكم أسرة محمد علي أمانة في عنقه، ولكن الوفد والعسكريين يريدون ألا يكون بين أعضاء مجلس الوصاية من ينتمي إلى أسرة محمد علي، ولذلك فهو لا يستطيع اتخاذ قرار قبل بضعة أيام حتى يستطلع نوايا العسكريين تفاديا للصدام بهم.

وفي مساء اليوم نفسه "٢٩ يوليو" قابل ستيفنسون اللواء محمد نجيب بحضور علي ماهر وأنور السادات وجمال سالم، وكرر السفير البريطاني وجهة نظر حكومته، فقال إن حكومة صاحبة الجلالة تعتبر علي ماهر وحكومته السلطة السياسية الدستورية الوحيدة وإنها على يقين أن الجيش المصري سيقدم له كل تأييد، وأبرز ستيفنسون ضرورة تفادي أي تعقيد للأزمة الدستورية ورغبة حكومته في أن تمثل الأسرة الحاكمة الملكية في مجلس الوصاية.

فرد جمال سالم على السفير بقوله: إن من المهم أن يكون التأثير المحيط بالملك الصغير "أحمد فؤاد" على درجة من



النقاء الذي لا يمكن تـوفره فـي الأسـرة المالكـة، وهـو ما يجب أن يوضع في الاعتبار عند تشكيل مجلس الوصاية.

فأيد السفير وجهة نظر جمال سالم، ولكنه أصر علـى أن استبعاد الأسرة الحاكمة من مجلس الوصاية يعني أن مصـر تنوي التخلص من الملكية مما يؤدي إلى ضـعف الموقـف الدستوري.

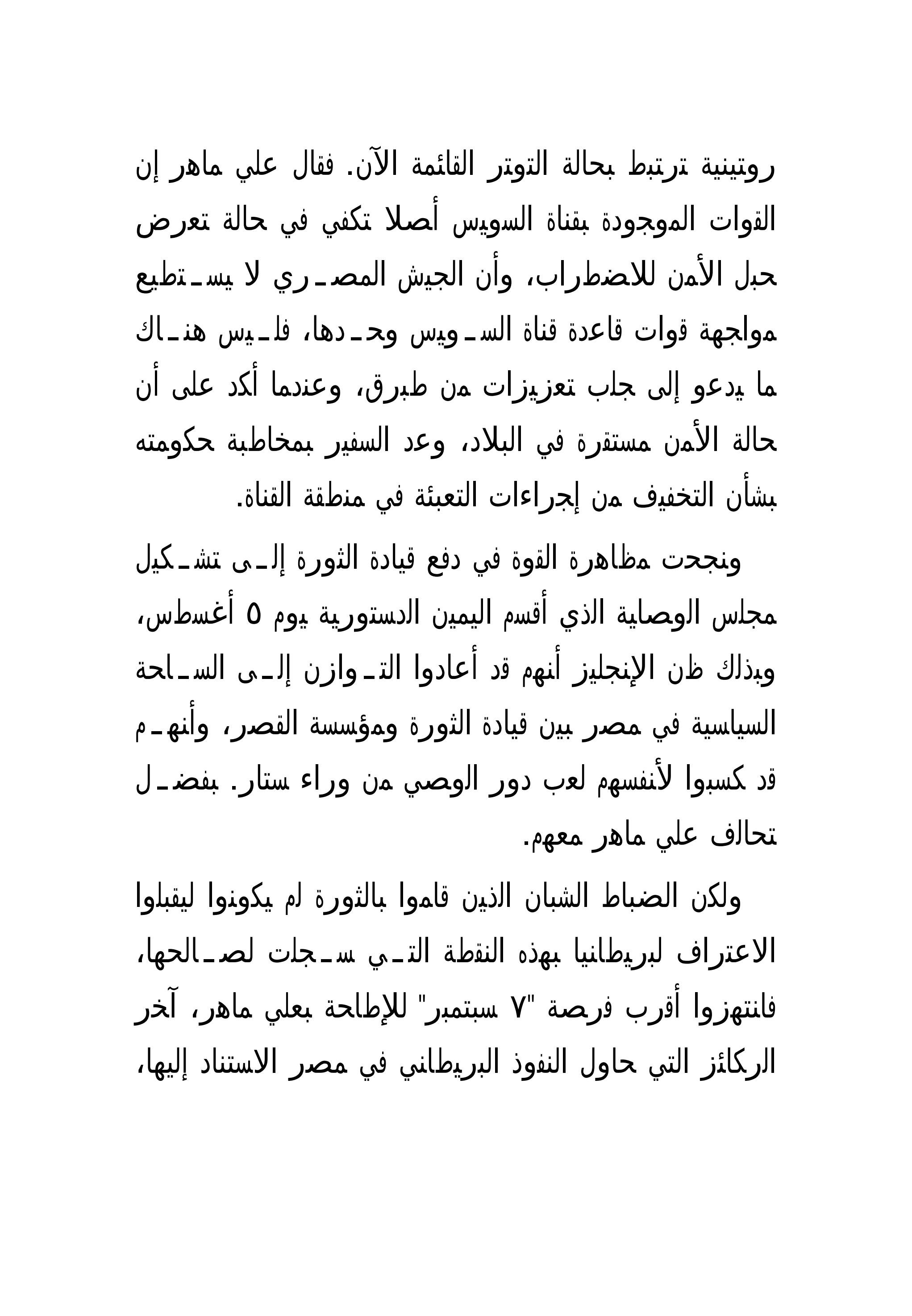
ولم يشترك نجيب والسادات في هذا الجدل، فيمـا عـدا سؤال السادات للسفير عما إذا كان يمثـل رسـميا مصـالح الأسرة المالكة؟ فرد السفير بأنه إنما يوجه نصـيحة وديـة ولكن الموقف الرسمي لحكومته يعتبر ما حدث بمصر مسألة داخلية لا تدعوها إلى التدخل، وأنها تشعر بالقلق إذا تعرضت مصر لتصعيد في الأزمة الدستورية.

فأعرب الضباط الثلاثة "نجيب وجمال سالم والسادات" عن تقديرهم للموقف البريطاني، وأكدوا أنهم يحرصـون علـى القانون والنظام وعلى أن تتم التطورات الدستورية بسـهولة ويسر.

ومساء اليوم التالي "٣٠ يوليو" استدعى علي ماهر السفير البريطاني وأبلغه أنه اجتمع مع العسكريين بعـد انصـراف

السفير مساء أمس لمناقشة موضوع مجلس الوصاية، واستمر الاجتماع حتى الخامسة من صباح ٣٠ يوليو، وأنه نجح فـي إقناعهم بتعيين الأمير عبد المنعم عضوا بمجلس الوصـاية، وفي مقابل ذلك وافق على تعيين ممثل للجيش بالمجلس هـو القائم مقام محمد رشاد مهنا، وأنه قد تم تعيين الأخير وزيرا للمواصلات حتى يمكن أن يصبح عضوا بمجلس الوصـاية دستوريا. أما العضو الثالث بالمجلس فهو بهي الدين بركات باشا. وأن إعلان تشكيل مجلس الوصـاية سـيتم فـي أول أغسطس. وذكر علي ماهر للسفير أن تأكيده لمحمد نجيـب مساء أمس بأن الحكومة البريطانية لا تقبل بأي حكومة غير وزارة علي ماهر قد دعم مركزه التفاوضي مع الضباط.

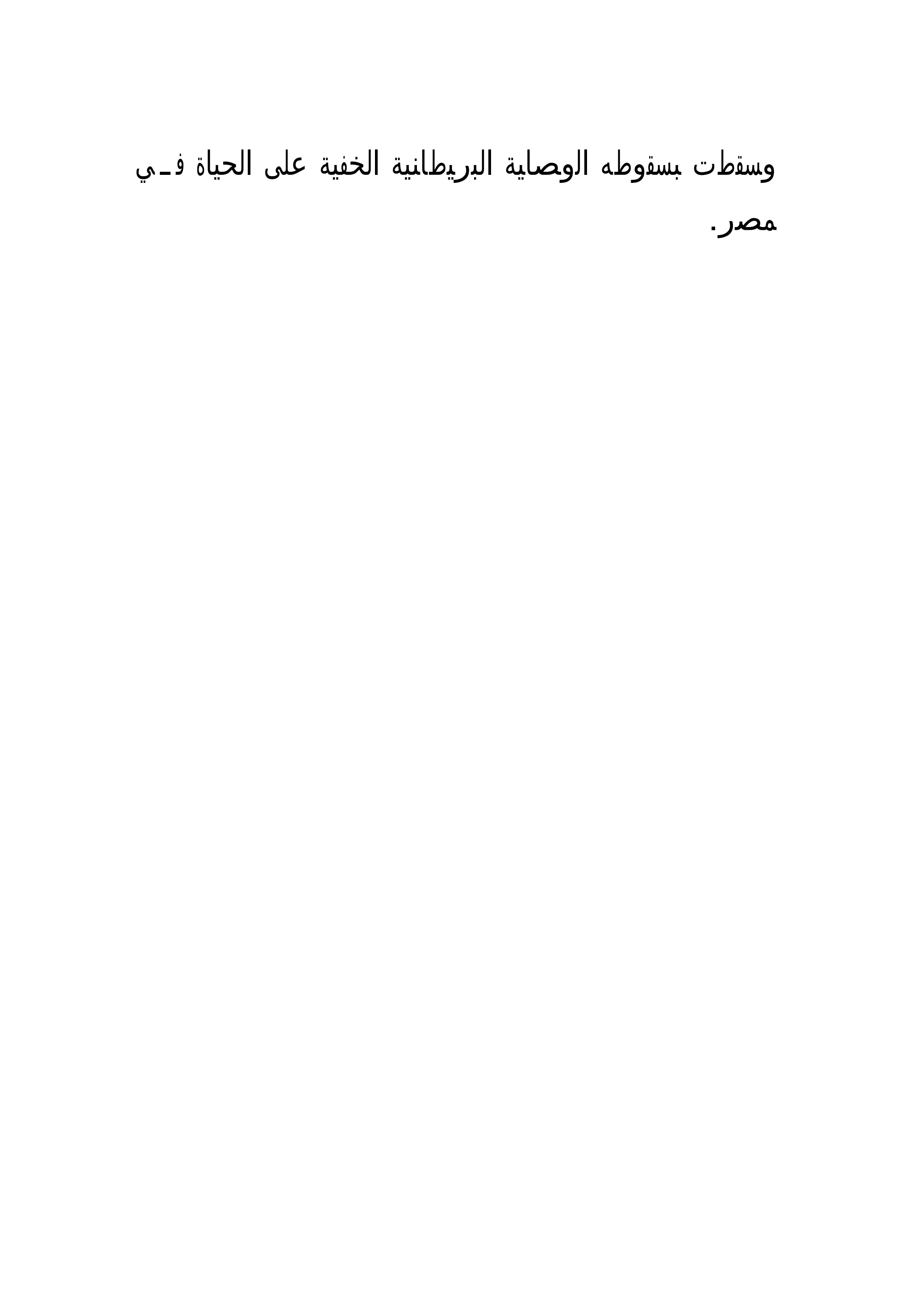
ولكن مر يـوم أول أغسـطس دون أن يعـين مجلـس الوصاية، فقرر الإنجليز إظهار عضلاتهم للنظـام الجديـد، فأعلن حالة الطوارئ في قاعدة قناة السويس، وأقـيم جسـر جوي بين القواعد البريطانية فـي ليبيـا وقنـاة السـويس، فاستدعى علي ماهر السفير البريطاني مسـاء ٣ أغسـطس ليستطلع جلية الأمر، فطمأنه السفير إلى أن بريطانيا لا تنوي القيام بأي عمل عدائي ضد مصر، ولكن هـذه التحركـات



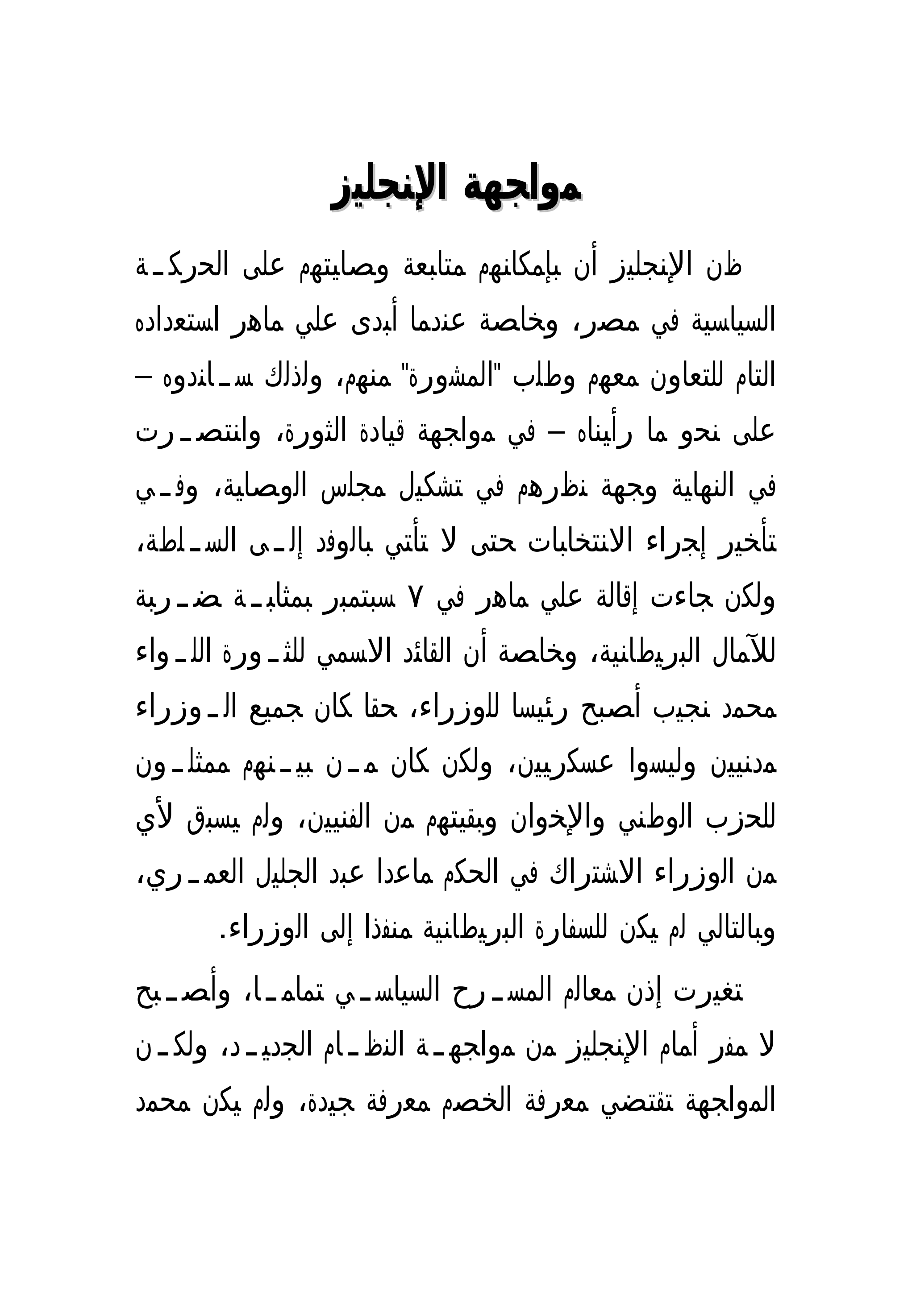
روتينية ترتبط بحالة التوتر القائمة الآن. فقال علي ماهر إن القوات الموجودة بقناة السويس أصلا تكفي في حالة تعرض حبل الأمن للاضطراب، وأن الجيش المصـري لا يسـتطيع مواجهة قوات قاعدة قناة السـويس وحـدها، فلـيس هنـاك ما يدعو إلى جلب تعزيزات من طبرق، وعندما أكد على أن حالة الأمن مستقرة في البلاد، وعد السفير بمخاطبة حكومته بشأن التخفيف من إجراءات التعبئة في منطقة القناة.

ونجحت مظاهرة القوة في دفع قيادة الثورة إلـى تشـكيل مجلس الوصاية الذي أقسم اليمين الدستورية يوم ٥ أغسطس، وبذلك ظن الإنجليز أنهم قد أعادوا التـوازن إلـى السـاحة السياسية في مصر بين قيادة الثورة ومؤسسة القصر، وأنهـم قد كسبوا لأنفسهم لعب دور الوصي من وراء ستار. بفضـل تحالف علي ماهر معهم.

ولكن الضباط الشبان الذين قاموا بالثورة لم يكونوا ليقبلوا الاعتراف لبريطانيا بهذه النقطة التـي سـجلت لصـالحها، فانتهزوا أقرب فرصة "٧ سبتمبر" للإطاحة بعلي ماهر، آخر الركائز التي حاول النفوذ البريطاني في مصر الاستناد إليها،



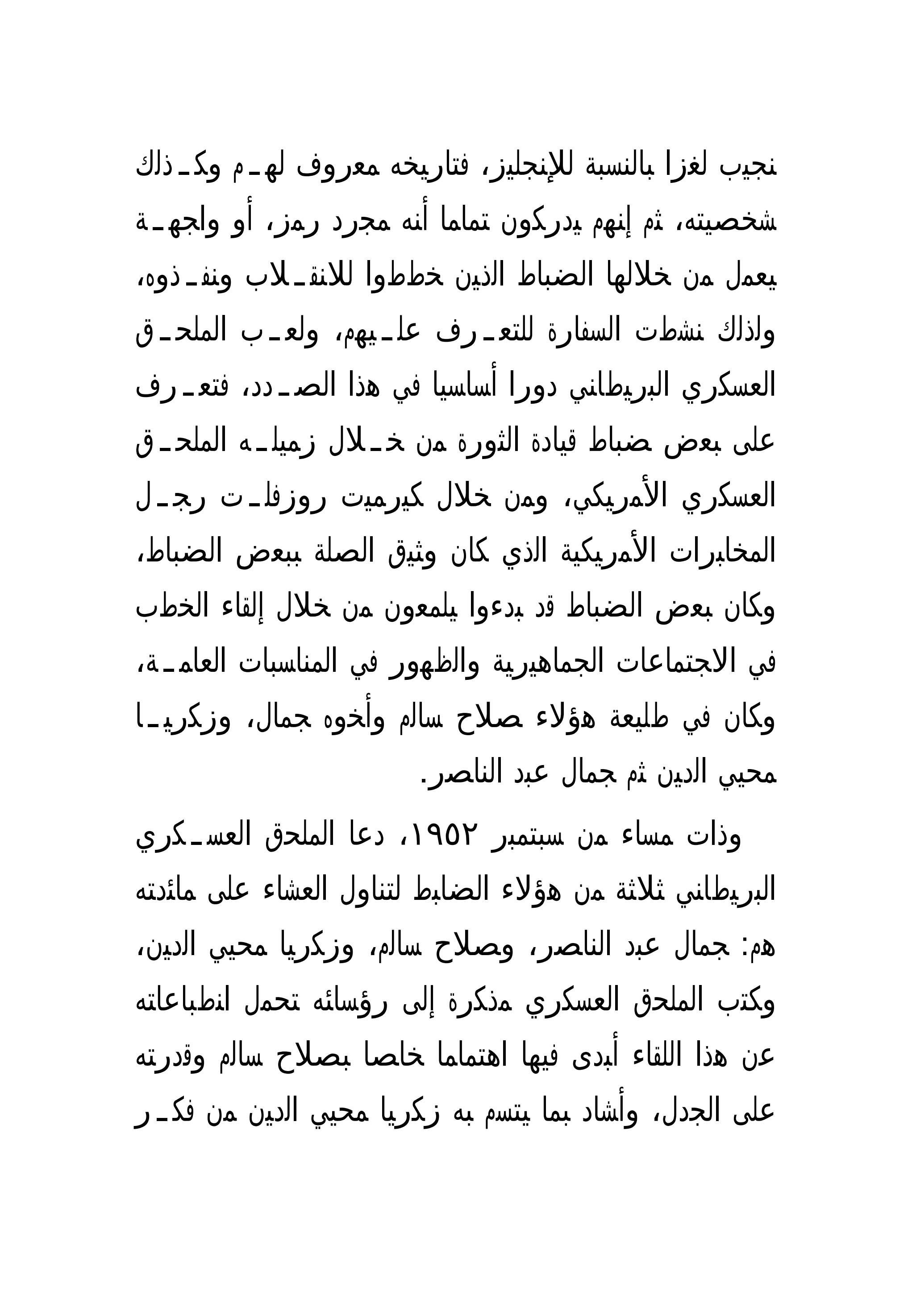
وسقطت بسقوطه الوصاية البريطانية الخفية على الحياة فـي مصر.



مواجهة الإنجليز

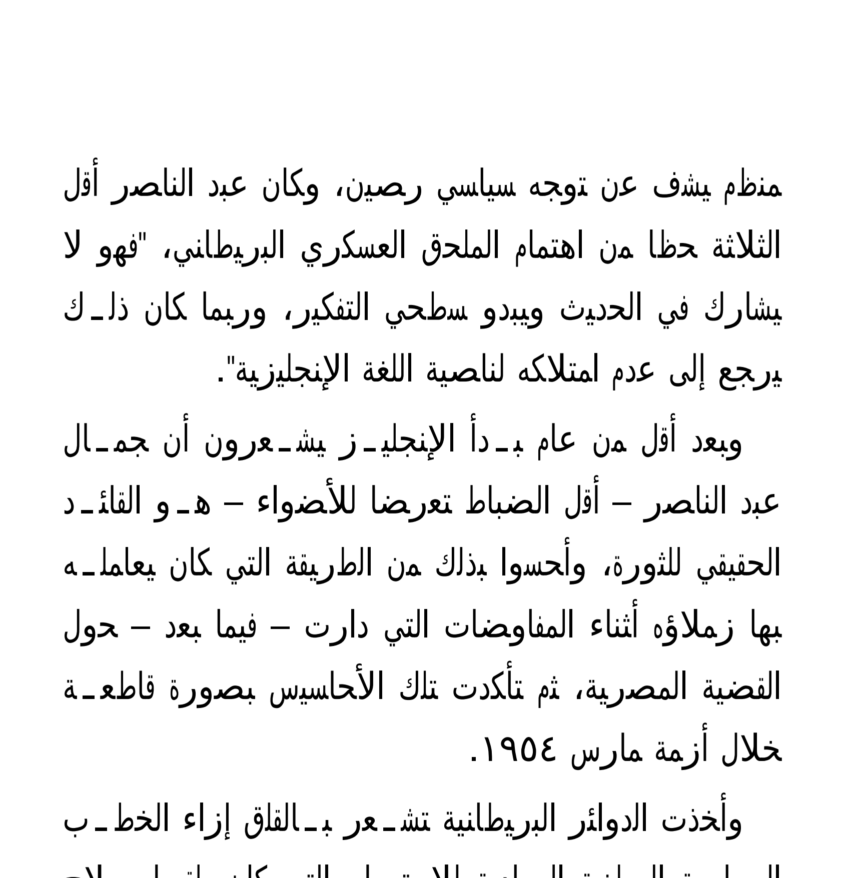
ظن الإنجليز أن بإمكانهم متابعة وصايتهم على الحركـة السياسية في مصر، وخاصة عندما أبدى علي ماهر استعداده التام للتعاون معهم وطلب "المشورة" منهم، ولذلك سـاندوه – على نحو ما رأيناه – في مواجهة قيادة الثورة، وانتصـرت في النهاية وجهة نظرهم في تشكيل مجلس الوصاية، وفـي تأخير إجراء الانتخابات حتى لا تأتي بالوفد إلـى السـلطة، ولكن جاءت إقالة علي ماهر في ٧ سبتمبر بمثابـة ضـربة للآمال البريطانية، وخاصة أن القائد الاسمي للثـورة اللـواء محمد نجيب أصبح رئيسا للوزراء، حقا كان جميع الـوزراء مدنيين وليسوا عسكريين، ولكن كان مـن بيـنهم ممثلـون للحزب الوطني والإخوان وبقيتهم من الفنيين، ولم يسبق لأي من الوزراء الاشتراك في الحكم ماعدا عبد الجليل العمـري، وبالتالي لم يكن للسفارة البريطانية منفذا إلى الوزراء.

تغيرت إذن معالم المسـرح السياسـي تمامـا، وأصـبح لا مفر أمام الإنجليز من مواجهـة النظـام الجديـد، ولكـن المواجهة تقتضي معرفة الخصم معرفة جيدة، ولم يكن محمد



نجيب لغزا بالنسبة للإنجليز، فتاريخه معروف لهـم وكـذلك شخصيته، ثم إنهم يدركون تماما أنه مجرد رمز، أو واجهـة يعمل من خلالها الضباط الذين خططوا للانقـلاب ونفـذوه، ولذلك نشطت السفارة للتعـرف علـيهم، ولعـب الملحـق العسكري البريطاني دورا أساسيا في هذا الصـدد، فتعـرف على بعض ضباط قيادة الثورة من خـلال زميلـه الملحـق العسكري الأمريكي، ومن خلال كيرميت روزفلـت رجـل المخابرات الأمريكية الذي كان وثيق الصلة ببعض الضباط، وكان بعض الضباط قد بدءوا يلمعون من خلال إلقاء الخطب في الاجتماعات الجماهيرية والظهور في المناسبات العامـة، وكان في طليعة هؤلاء صلاح سالم وأخوه جمال، وزكريـا محيي الدين ثم جمال عبد الناصر.

وذات مساء من سبتمبر ١٩٥٢، دعا الملحق العسـكري البريطاني ثلاثة من هؤلاء الضابط لتناول العشاء على مائدته هم: جمال عبد الناصر، وصلاح سالم، وزكريا محيي الدين، وكتب الملحق العسكري مذكرة إلى رؤسائه تحمل انطباعاته عن هذا اللقاء أبدى فيها اهتماما خاصا بصلاح سالم وقدرته على الجدل، وأشاد بما يتسم به زكريا محيي الدين من فكـر



منظم يشف عن توجه سياسي رصين، وكان عبد الناصر أقل الثلاثة حظا من اهتمام الملحق العسكري البريطاني، "فهو لا يشارك في الحديث ويبدو سطحي التفكير، وربما كان ذلك يرجع إلى عدم امتلاكه لناصية اللغة الإنجليزية".

وبعد أقل من عام بدأ الإنجليز يشعرون أن جمال عبد الناصر – أقل الضباط تعرضا للأضواء – هو القائد الحقيقي للثورة، وأحسوا بذلك من الطريقة التي كان يعامله بها زملاؤه أثناء المفاوضات التي دارت – فيما بعد – حول القضية المصرية، ثم تأكدت تلك الأحاسيس بصورة قاطعة خلال أزمة مارس ١٩٥٤.

وأخذت الدوائر البريطانية تشعر بالقلق إزاء الخطب الحماسية الوطنية المعادية للاستعمار التي كان يلقيها صلاح سالم ثم جمال عبد الناصر فيما بعد، وأحسوا أنه لا بد من تحديد الموقف البريطاني تجاه المطالب المصرية بالتفاوض حول السودان والجلاء التي اقترنت بضغوط من جانب الولايات المتحدة الأمريكية على الحكومة البريطانية للتوصل إلى تسوية سياسية لعقد معاهدة مع مصر بشرط ألا تمس المعاهدة بوضع قناة السويس "كقاعدة عسكرية تهم العالم

الحر" – على حد تعبير دالاس – الذي أكد فيما بعد لزميلـه البريطاني (٩ فبراير ١٩٥٣) أن قادة الانقلاب الذي وقع في مصر يمالئون الغرب ويعادون الشـيوعية، وأنهـم يجـب تشجيعهم على الدخول في منظمة الدفاع عن الشرق بتقـديم بعض التنازلات السياسية لهم مـع الحفـاظ علـى جـوهر المصالح الاستراتيجية البريطانية في المنطقة.

أصبح الإنجليز في ضوء التغيرات التي حدثت في مصر، وفي ضوء الضغوط الأمريكية يحسون أنهم سوف يواجهون مأزق تحديد موقفهم من الجلاء عن مصـر، وكـان لـديهم استعداد لذلك على أن تظل القاعدة في قناة السـويس تحـت إدارتهم وتصرفهم من خلال صيغة يتم التوصل إليهـا مـع النظام الجديد في مصر، وبمعنى آخر كان الإنجليز يريـدون تقديم تنازلات سياسية اسمية مع الاحتفاظ بوجودهم العسكري في منطقة القناة، وهو ما لا يرضي به قادة مصر الجدد.

ولذلك سعى الإنجليز إلى إعداد البدائل في حالة فشلهم في الحصول على ما يريدون من حكومة الثورة، والبدائل هنـا كانت عسكرية، ففي ديسمبر ١٩٥٢ كلفـت وزارة الحـرب البريطانية "لجنة تنسيق الدفاع البريطانيـة" بإعـداد خطـة

للاستيلاء على القاهرة والإسكندرية وعزل الدلتا تماما عـن العاصمتين يتم تنفيذها في حالة اضـطرارها إلـى التـدخل لتصفية النظام الجديد، وهنا نلاحظ أن هذه الخطة العسـكرية وضعت في سرية تامة حتى لا يتسرب أمرها إلى الأمريكان الذين كانوا يؤيدون النظام الجديد في مصر، وأطلـق علـى الخطة – التي وضعت لمساتها الأخيرة في ينـاير ١٩٥٣ – اسم كودي هو Rodeo (وهي المباريات التي يقوم بها رعاة الأبقار لكبح جماح الخيول البرية)، وهو اسـم لـه دلالتـه فالإنجليز يريدون كبح جماح قادة الثورة عندما يعجزون عن ترويضهم وإنما بقصد إزاحتهم من على المسرح السياسي في مصر وتشكيل حكومة جديدة من السياسيين القدامى يرأسـها علي ماهر، الذي كان الشخصية الأكثر تقبلا عند الإنجليز.

وتضمنت الخطة العسكرية الاستيلاء علـى الإسـكندرية والمنطقة المحيطة بها عن طريق الأسطول البريطاني (على طريقة القرن التاسع عشر) مـع إنـزال قـوات كومانـدور محمولة جوا من مالطا، وفي نفس الـوقت تتحـرك قـوات بريطانية من المشاة والمدرعات لاحتلال القـاهرة وتتوجـه

بعض قيالقها إلى الإسكندرية في حركة التفاف كبيرة حـول الدلتا لعزلها عزلا تاما عن بقية البلاد.

وتطلب تحقيق هذه الخطة تحريك قوات عسكرية كبيـرة من كينيا إلى منطقة القناة لتحل محل القوات الزاحفـة علـى القاهرة. ونقل قوات كوماندوز من بريطانيا نفسها إلى مالطا لتصبح قريبة من مسرح العمليات المرتقب، وزيـادة قـدرة القوات الجوية للقيام بطلعات فـوق القـاهرة والإسـكندرية وللعمل على شل حركة القوات المسلحة بساعة الصفر قبـل موعدها بأربعة عشر يوما حتى تستطيع تحريك كـل هـذه القوات وفق الخطة حتى تضمن تنفيذ العمليات العسكرية على نحو يتسم بالدقة، وللمحافظة على توقيت التحـرك بالنسـبة للقوات التي سوف تكلف بالاستيلاء على القـاهرة وتطويـق الدلتا في نفس الوقت الذي تبدأ فيه عملية الاسـتيلاء علـى الإسكندرية.

ولكن قيادة الأركان رأت أن الحد الزمني المقترح قد يتيح فرصة التكهن بأهداف التحركات العسكرية ويحرج الحكومة البريطانية أمام حليفتها أمريكا التي يجب أن تفاجـأ بالخطـة وتوضع أمام الأمر الواقع، واتفق رالف سيتفنسـون السـفير

البريطاني مع قيادة الأركان في هذا الرأي، وطالب بألا يزيد الحد الزمني للتأهب السابق على ساعة الصفر على ٧٦ ساعة بينما رأت قيادة الأركان ألا يقل ذلك الحد الزمني عن ٩٦ ساعة، وعرض الأمر على مجلس الوزراء البريطاني في جلسته المنعقدة في الرابع من يناير ١٩٥٣ فأقر الخطة بأكملها، وفوض رئيس الوزراء بإصدار أمر التنفيذ حسب متطلبات الموقف السياسي على أن يكون صدور الأمر قبل ساعة الصفر بـ ٩٦ ساعة.

وبذلك حسمت الحكومة البريطانية أمر الاختيار العسكري، ووزعت أدواره على قواتها وبقي انتظار لحظة التنفيذ وبدأت تجربة الاختيار السياسي، ويعني ذلك تجربة التفاوض مع الثوار حول الجلاء (بشروط الإنجليز) والبحث في نفس الوقت عن بديل سياسي يركنون إليه في غيبة الأحزاب السياسية التي حلت والساسة الذين غيبوا في المعتقلات والسجون.

وقبل أن يوقع محمد نجيب ورالف ستيفنسون اتفاقية السودان (١٢ فبراير ١٩٥٣) بخمسة أيام، اتصل المستر إيفانز المستشار الشرقي بالسفارة البريطانية بالإخوان

المسلمين عن طريق وسيط مصري، وعقد لقاء مبدئيا مع صالح أبو رقيق عضو الشعبة السياسية – لمكتب الإرشاد والدكتور محمد سالم الذي كان مراقبا للحسابات بوزارة الحربية المصرية حيث تم التباحث حول رؤية الإخوان لكيفية حل القضية المصرية – للتعاون مع الإنجليز للوقوف في وجه الشيوعية الدولية "لأنه لا يوجد بين القوى المسيحية من يصلح لصداقة المسلمين سوى بريطانيا وأنه في حالة ترك قاعدة قناة السويس ومنشآتها تحت حماية القوات المسلحة المصرية، فإن الإخوان يرون ترك عدد معين من الفنيين البريطانيين لإدارتها".

تم عقد اجتماع آخر بين إيفانز وصالح أبو رقيق ومنير دله ومحمد سالم في ١٦ فبراير ١٩٥٣ نقل فيه الإخوان سرور حسن الهضيبي المرشد العام لهذه الاتصالات مع السفارة، وأبدى الإخوان استعدادتهم للارتباط مع بريطانيا بمعاهدة دفاع مشترك في حالة التوصل إلى تحقيق الجلاء، وأنهم يفضلون الإنجليز على الأمريكان لارتباط مصالح أمريكا بإسرائيل.

وبعد هذين الاجتماعين التمهيديين عقـد اجتمـاع علـى مستوى عال بين إيفانز والمرشد العام للإخـوان المسـلمين حضره بالإضافة إلى الهضيبي – أبو رقيـق ومنيـر دلـه ومحمد سالم وعبد العزيز زكي، وكان ذلك يوم ٢٤ فبرايـر ١٩٥٣ بمنزل المرشد العام بالمنيل، وطرح الهضيبي فكـرة الحياد كبديل للدفاع المشترك مع إبرام اتفاقات سـرية تتـيح للإنجليز استخدام القواعد بالبلاد العربية "إذ لزم الأمـر" لأن الانضمام إلى اتفاقات الدفاع المشترك لا يلقى قبـولا عنـد قطاعات كبيرة من الرأي العام الإسلامي.

وعندما تسربت أخبار هذه الاتصالات إلى بعض الإخوان المتعاونين مع مجلس قيادة الثورة اضطر الهضيبي إلى إبلاغ جمـال عبـد الناصـر – عـن طريـق حسـن العشماوي – بما دار في تلك الاجتماعات على أنها تمت بعد ٦ مايو ١٩٥٣ (تاريخ قطع المفاوضات مع الإنجليز) ورغم أن جمال عبد الناصر لم يبد اعتراضا على ذلك إلا أنه طالب الإخوان بحل النظام الخاص (التنظيم السري) ثـم فاجـأهم بقرار حل الجماعة والقبض على قادتها (١٤ ينـاير ١٩٥٤) وكان الاتصال بالإنجليز من وراء ظهر قيادة الثـورة فـي

طليعة التهم التي وجهت إليهم وإن كانوا لـم ينكروهـا فـي المحاكمات الشهيرة، وزعموا أن جمال عبد الناصر شـجعهم على ذلك.

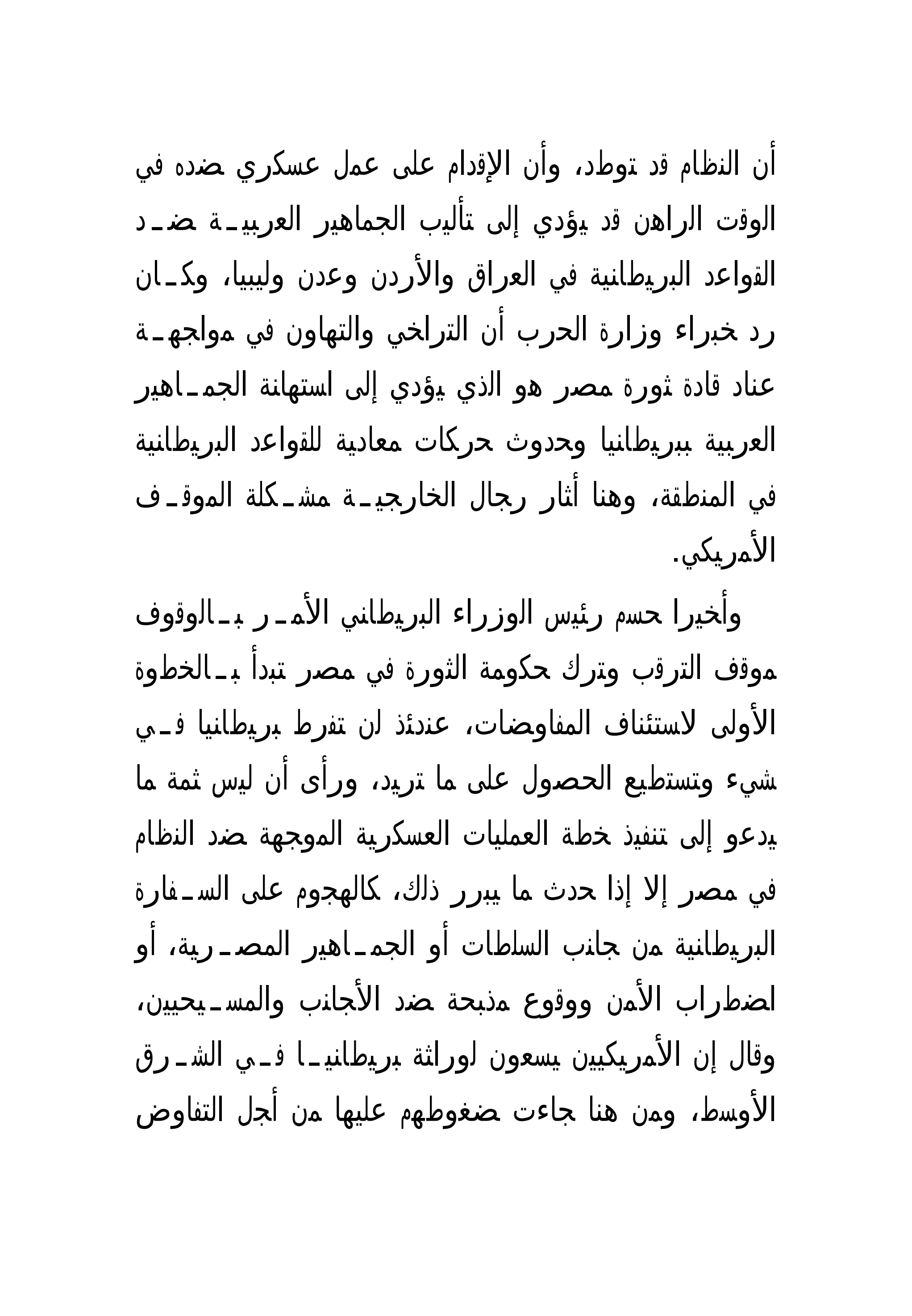
وفي نفس الوقت بدأت الاتصالات مـع حكومـة الثـورة بضغط من الأمريكان للدخول في مفاوضات حـول الجـلاء بدأت في ٢٧ أبريل ١٩٥٣ وانتهت بالانقطاع فـي ٦ مـايو ودار الخلاف حول تمسك الإنجليز بأن يكـون لهـم وجـود بالقاعدة العسكرية بقناة السويس بعد الجلاء، وبـأن يتـولى أفراد بريطانيون (من الفنيين) إدارة القاعدة.

وعند انقطاع المفاوضات بدأت الحكومة البريطانية تفكـر في اتجاهين:

١- تنفيـذ خطـة إسـقاط النظـام (احـتلال القـاهرة والإسكندرية وعزل الدلتا).

٢- البحث عن إمكانية إيجاد بديل للنظام.

وعقدت عدة اجتماعات بوزارة الحرب البريطانية في مايو ١٩٥٣ لتقدير الموقف الدولي ومدى ملاءمته لتنفيذ الخطـة العسكرية، كما عقدت اجتماعات مشتركة بين خبراء وزارتي الحرب والخارجية، وكانت وجهة نظر الخارجية البريطانيـة



أن النظام قد توطد، وأن الإقدام على عمل عسكري ضده في الوقت الراهن قد يؤدي إلى تأليب الجماهير العربيـة ضـد القواعد البريطانية في العراق والأردن وعدن وليبيا، وكـان رد خبراء وزارة الحرب أن التراخي والتهاون في مواجهـة عناد قادة ثورة مصر هو الذي يؤدي إلى استهانة الجمـاهير العربية ببريطانيا وحدوث حركات معادية للقواعد البريطانية في المنطقة، وهنا أثار رجال الخارجيـة مشـكلة الموقـف الأمريكي.

وأخيرا حسم رئيس الوزراء البريطاني الأمـر بـالوقوف موقف الترقب وترك حكومة الثورة في مصر تبدأ بـالخطوة الأولى لاستئناف المفاوضات، عندئذ لن تفرط بريطانيا فـي شيء وتستطيع الحصول على ما تريد، ورأى أن ليس ثمة ما يدعو إلى تنفيذ خطة العمليات العسكرية الموجهة ضد النظام في مصر إلا إذا حدث ما يبرر ذلك، كالهجوم على السـفارة البريطانية من جانب السلطات أو الجمـاهير المصـرية، أو اضطراب الأمن ووقوع مذبحة ضد الأجانب والمسـيحيين، وقال إن الأمريكيين يسعون لوراثة بريطانيـا فـي الشـرق الأوسط، ومن هنا جاءت ضغوطهم عليها من أجل التفاوض

مع مصر، ورأى ضرورة تجاهلهم وعدم اللجـوء إلـيهم إلا عند الضرورة، ووعد بأن يفتح حوارا حـول مصـر مـع الرئيس إيزنهاور عندما يلتقي به في برمودا.

ولكن الخارجية البريطانيـة رأت أن تقـديرات رئـيس الوزراء ليست دقيقة، فلا يمكن إغفال الأمريكان الذين لهـم مصالح في المنطقة ويجب الأخذ بمشورتهم حرصـا علـى التعاون المشترك بين البلدين الحليفين، كما أن محمد نجيـب لن يسرع بتقديم تنازلات لبريطانيا للأسباب التالية:

١- تعقد الوضع السياسي في مصـر بسـبب ضـغوط الإخوان المسلمين والعناصر الساخطة على النظـام الجديد، والتجربة البريطانية مع مصر تفيد أن كـل حكومة تزايد على سابقتها بـالتطرف فـي إظهـار وطنيتها.

٢- الوضع الاقتصادي الصعب في مصر النـاجم عـن ارتفاع تكاليف المعيشة وخيبة أمل الجماهير نتيجـة إخفاق الحكومة في تحقيق الإصلاح المنشود.

٣- مكانة مصر بين البلاد العربية قد تدفع نظام الحكم إلى العمل على إزاحتنا من المنطقة حفظا لماء الوجه أو حرصا على ضرب المثل في التضحية.

وحذرت الخارجية البريطانية رئيس الوزراء (٢٦ مايو ١٩٥٣) من أن سياسة ترك الأمور دون تحريك قد تدفع الحكومة المصرية إلى تنظيم أعمال الفدائيين ضد القوات البريطانية في القناة، وقد يؤدي ذلك إلى فقدان الإنجليز لزمام المبادرة وإضعاف مركزهم التفاوضي فيما بعد، وفوجئت الخارجية بما لتجميد الأرصدة الإسترلينية لمصر من أثر دفع المصريين للتفاوض، وإن كان لذلك أثاره السلبية على التجارة البريطانية مع مصر، وهز الثقة في التعامل بالإسترليني عند بعض الدول.

وانتهت الخارجية إلى التوصية بالاستعانة بالأمريكان لاستئناف المفاوضات مع مصر، على أن يمتنع الأمريكان عن تقديم أية مساعدات اقتصادية للمصريين إلا بعد التوصل إلى معاهدة مع بريطانيا بشأن قاعدة قناة السويس.

وهكذا استبعدت تماما فكرة القيام بعمل عسكري ضد النظام الثوري في مصر، ورغم نشاط حركة الفدائيين في

قناة السويس بعد مايو ١٩٥٣ وحتى اسـتئناف المفاوضـات مرة أخرى في ١٩٥٤، إلا أن بريطانيا لم تتخذ مـن تلـك الحوادث التي وقعت بمنطقة القناة ذريعة للتدخل وخاصة أن الدبلوماسية الأمريكية لعبت دورا مهما في إقنـاع الطـرفين بالجلوس حول مائدة المفاوضات.

ولم تكن نوازع الخير هي التي تحرك الولايات المتحـدة للمساعدة على تحقيق الجلاء البريطاني عن مصر بـالطبع، ولكن حرص الولايات المتحدة على جر مصر إلى مشـروع حلف الشرق الأوسط (منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط) بعد التوصل إلى إبرام معاهدة مع الإنجليز، كـان فـي طليعـة أهداف السياسة الأمريكية تجاه مصر، ولـذلك لعبـت دور الوسيط بين الطرفين.

الوساطة الأمريكية

يرجع اهتمام الولايات المتحدة بمصر إلى الاتجاه العام في السياسة الأمريكية لتوسيع مواقع النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط منذ الحرب العالمية الثانية، كترجمة واقعية للدور الأمريكي في تحقيق انتصار الحلفاء في الحروب وبروز الولايات المتحدة في نهايتها في موقع القيادة للعالم الغربي. وزكى اتجاه السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط على هذا النحو المصالح الأمريكية المتزايدة في الجزيرة العربية (البترول) وما قدمته الحرب من فرصة لأمريكا لفتح أسواق الشرق الأوسط عامة ومصر خاصة أمام منتجاتها، فضلا عما أسفرت عنه الحرب من بروز الاتحاد السوفيتي في قيادة المعسكر الاشتراكي كقطب مواجه للولايات المتحدة، ومن ثم سعت الولايات المتحدة لإحاطة الاتحاد السوفيتي بنطاقات دفاعية استراتيجية في الشرق الأقصى وجنوب شرق آسيا والشرق الأوسط، واهتمامها المتزايد منذ نجاح الثورة الشيوعية في الصين – بعدم تحول المزيد من دول المناطق المحيطة بالاتحاد السوفيتي إلى الشيوعية.

ولذلك نجد الولايات المتحدة تتهيأ لوراثة إنجلترا وفرنسا في الشرق الأوسط، وكانت إنجلترا أكثر إدراكا من فرنسا لهذه النوايا الأمريكية، ولذلك بدأت – منذ عام ١٩٤٣ – محاولة التوصل مع أمريكا إلى اتفاق حول مناطق النفوذ في الشرق الأوسط، ولكن أمريكا كانت تراوغ دائما وترفض الالتزام بشيء. كانت أمريكا تريد التركة كاملة ولا تقبل بجانب محدود منها.

وفيما يتعلق بمصر، وسعت أمريكا نشاطها التجاري والإعلامي قبيل نهاية الحرب، إدراكا منها لدور مصر المؤثر في العالم العربي ولأهمية مصر الاستراتيجية، وأخذ خبراء الولايات المتحدة من رجال المخابرات والدبلوماسيين يرقبون تطور الحوادث في مصر بعد الحرب العالمية الثانية، ويرصدون الحركة السياسية في البلاد، ويحاولون الاقتراب من مصادرها الرئيسية، فوثق السفير الأمريكي صلته بالملك والوفد فضلا عن إقامة رجال السفارة لجسور اتصال وثيقة مع بعض الصحفيين والساسة ورجال الأعمال المصريين.

وكانت محصلة هذه الاتصالات تيقن الأمريكان من أن نار ثورة اجتماعية تكمن تحت الرماد، وأن عليهم أن

يتحركوا لإطفاء جذوتها، فتقدموا إلى الملك وبعـض رجـال السياسة المصرية بمشروع للإصلاح الزراعي بقصد توسيع نطاق ملاك الأراضي وتخفيف حدة التنـاقض الاجتمـاعي، دون جدوى، وتقدموا كذلك بنصائح متكـررة إلـى الملـك بالقضاء على الفساد الإداري والتخلص من العناصر السـيئة بالحاشية، ولكن دون جدوى أيضا.

ولفت أنظار أجهزة السفارة الأمريكية منشورات الضـباط الأحرار، وما حدث في انتخابات نادي الضباط من تحد سافر للملك فبدءوا محاولة التعـرف علـى هـؤلاء، ويبـدو أن الاتصالات الأولى قد تمت بين أحد الضباط الأحرار والملحق العسكري الأمريكي من خلال اشتراكهما في هوايـة التـنس بنادي الجزيرة، ولعل هذا الضابط خرج من هذه الاتصالات بانطباع أن الولايات المتحدة على اسـتعداد لتأييـد انقـلاب عسـكري يقـوم بـه الضـباط الأحـرار وأن صـفقة ما عقدت بين الطرفين، لأن منشورات الضباط الأحرار التي كانت تهاجم الاستعمار الأنجلو أمريكي، أصبحت منذ مارس ١٩٥٢ تهاجم الاستعمار الإنجليزي وحده.

كان أسلوب الانقلابات العسكرية قد أثبت نجاحه في إقامة حكومات عسكرية ترعى المصالح الأمريكيـة فـي أمريكـا اللاتينية، وقد قامت المخابرات الأمريكية بتجربته في سوريا مرتين (حسني الزعيم، أديب الشيشكلي) وتمرس جيفرسـون كافري – السفير الأمريكي – بهذه الخبـرة خـلال عملـه بأمريكا اللاتينية قبل قدومه إلى مصر ومن هنا كان الاهتمام الكبير بالضباط الأحرار باعتبارهم الأمل لإقامة نظام مـوال للولايات المتحدة يرعى مصالحها ويقوم بتسويق مشروعات الاستراتيجية في العالم العربي.

وكان جمال عبد الناصر، قائد تنظيم الضـباط الأحـرار، يعلم أن الاستيلاء على السلطة في بلد كمصر يخضع للهيمنة البريطانية، وتحتل بريطانيا موقعا استراتيجيا من أرضه، قد يواجه بتدخل أجنبي (إنجليزي أساسا) لإعادة الأمـور إلـى نصابها كما حدث عام ١٨٨٢، لذلك شعر بحاجـة التنظـيم لمساندة دولة كبرى كالولايات المتحدة حتى يقف على أقدامه. وتاريخ جمال عبد الناصر يشهد بأنه لم يكن بالرجـل الـذي يقبل أن يكون أداة لدولة أجنبية، ولكن عدم توافر معلومـات كافية عن التوجهات والمعتقدات السياسية للضباط الأحـرار

تـــرك الأمريكـــان يعيشـــون علـــى أمـــل اســـتثمار الانقلاب – عند وقوعه – لمصلحتهم.

وهكذا كانت السفارة الأمريكية أول سفارة تعلم بالانقلاب ليلة وقوعه (واستمد الإنجليز معلوماتهم عنه منها كما رأينا) ولعب كافري دور المخرج لسيناريو الأحداث الـذي أعـده الضباط قادة الثورة فيما بين ٢٣- ٣٦ يوليو.

واستقر رأي الخارجية الأمريكية علـى معاونـة النظـام الجديد على "التخلص من الأحزاب السياسية الفاسدة" وعلـى ترك الملك لمصيره، مع الحرص على بقائه حيا وخروجـه سالما بعد أن يقدم أساسا دستوريا لما سـيقوم بـه الضـباط بتنازله عن العرش، حتى لا تبدو للولايات المتحدة يد فيمـا حدث.

غير أن كل الشواهد كانت تدل على رضاء أمريكا عـن "الانقلاب"، فقد تبنت الثورة مشروعا للإصلاح الزراعـي لا يختلف في أهدافه عن مشروع "جمعيـة أصـدقاء الشـرق الأوسط" التي حاولت تسويقه في منطقة الشرق الأوسط منـذ عام ١٩٥٠، (وهي إحدى واجهات المخابرات الأمريكيـة). كما حرص كافري في عام ٥٢ – ١٩٥٣ على الظهور فـي

المناسبات والاحتفالات الرسمية إلى جانب محمد نجيب، حتى ضاق الإنجليز ذرعا بتصرفاته واشتكى وزيـر الخارجيـة البريطاني إلى جون فوستر دالاس من تصرفات كافري (في إحدى المقابلات)، ولعبت الخارجية الأمريكية دورا في إقناع الإنجليز بالتفاوض مع النظام الجديد، ولمحت من طرف خفي أن هؤلاء "الأولاد" (كما كان يصفهم كافري ودالاس) موالين للغرب، معادين للشيوعية.

وقبل أن تبدأ المفاوضات المصرية البريطانية حول الجلاء بشهر ونصف، حرص وزير الخارجية البريطانية على مقابلة الرئيس إيزنهاور في إطار التنسيق الأنجلو – أمريكي حـول الشرق الأوسط عامة ومصر خاصة، وفي ذلك اللقاء الذي تم يوم ٥ مارس ١٩٥٣ وافق إيزنهاور علـى وجهـة نظـر بريطانيا من أن بقاء قاعدة قناة السويس كقاعدة مهمة للغرب في المنطقة أمر ضروري، وأنه "في حالة جلاء الإنجليز عن قناة السويس قبل عمل ترتيبات دفاعية شرق أوسـطية فقـد يتعرضون للابتزاز من جانب المصـريين". وأكـد وزيـر الخارجية البريطاني للرئيس الأمريكي أن مصر هي مفتـاح الدفاع عن الشرق الأوسط، وأنه في حالة فشل الإنجليز فـي

التوصل إلى اتفاقية للدفاع مع مصر فإنه يجب على الولايات المتحدة "أن تعمل مع بريطانيا لمواجهة الموقف" واستقر الرأي على إرسال جنرال أميركي إلى مصر ليكون إلى جانب قائد القوات البريطانية في مصر كمستشار له أثناء المفاوضات (دون أن يشارك فيها بالطبع)، وأن يوجه الرئيس الأمريكي رسالة إلى محمد نجيب يعبر فيها عن الأهمية التي يعلقها على إقامة نظام دفاعي فعال في الشرق الأوسط وعلى ضمان استمرار قاعدة قناة السويس على نفس الدرجة من الكفاءة.

ولذلك عندما توقفت المفاوضات المصرية البريطانية في ٦ مايو ١٩٥٣، اهتم دالاس – وزير الخارجية الأمريكي – بتحريك الموقف بمبادرة من جانبه، في نفس الوقت الذي كان الإنجليز فيه يطرحون الاستعانة بالأمريكان كأحد الخيارات البديلة للتدخل العسكري، ودون أن يرجع دالاس إلى الخارجية الإنجليزية، التي فسرت الموقف الأمريكي بأنه يرقى إلى مستوى الوصاية على السياسة البريطانية في منطقة من أهم مناطق نفوذها.

على كل جاء جون فوستر دالاس في زيـارة لمصـر.. ضمن جولة في المنطقة – وبصحبته مساعده هنري بـايرود (مسئول الشرق الأوسط بالخارجية الأمريكية الـذي خلـف كافري سفيرا بمصر)، والتقى فـي ١١ مـايو (بعـد قطـع المفاوضات بخمسة أيام) مع اللواء محمد نجيـب ومحمـود فوزي وزير الخارجية وحضر اللقاء بعض ضـباط القيـادة (ولا بد أن يكون عبد الناصر أحدهم) حيث عبرت حكومـة الثورة في أول لقاء على هذا المستوى مع الحكومة الأمريكية عن وجهة النظر المصرية، ولنتـرك الوثيقـة التـي نقلـت للحكومة الإنجليزية تنقل لنا ما دار في هذا الاجتماع المهم:

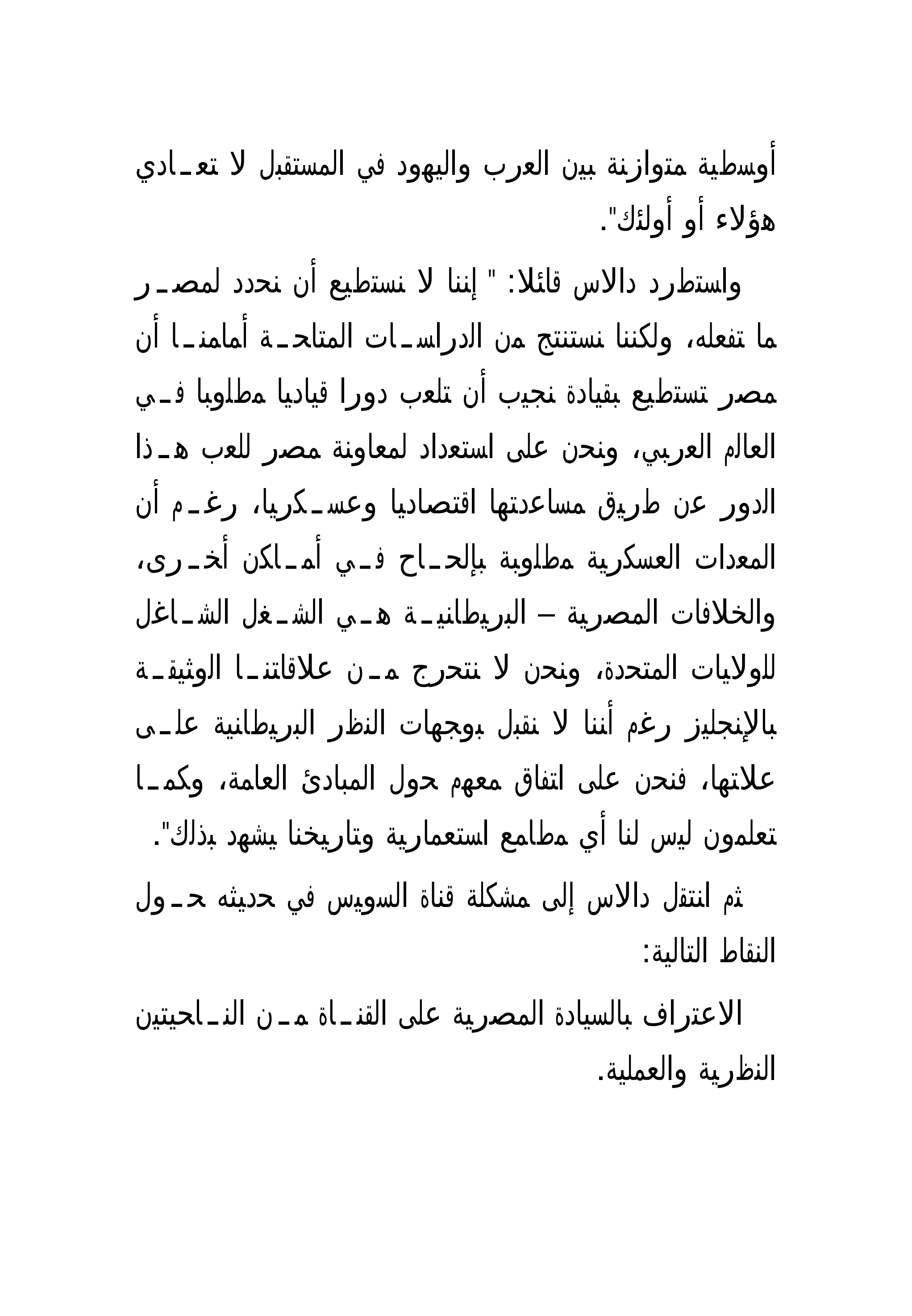
"قال نجيب إنه سوف يشرح قضـية مصـر بصـراحة ووضح أن حكومته ترغب في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تساعد مصر المسالمة على لعب دورها في العالم المعاصر، ولكن هذه الإصـلاحات يعوقهـا العدوان البريطاني، وهي تهدف إلى إلغـاء الفـوارق بـين الأغنياء والفقراء بالوسائل الديمقراطية، وزيادة قوة مصـر برفع مستوى معيشة شعبها، وقد أثار الاحـتلال البريطـاني والمواقف البريطانية العنيدة المشاعر الوطنيـة للمصـريين.

والعرب كانوا ينظرون إلى الولايات المتحدة فـي الماضـي باعتبارها المدافع عن الحرية ونصـيرة الأمـاني الوطنيـة للمستضعفين، ولكن هذه النظـرة تغيـرت بقيـام إسـرائيل وتحولات مشاعر المرارة العربية نحـو البريطـانيين إلـى الولايات المتحدة الأمريكية بقدر كبير، لأن العرب يعتقـدون أن الولايات المتحدة تساند إسـرائيل باسـتمرار. ومصـر والعرب لهم خبرة سيئة بالتعامل مع بريطانيا التـي تـنقض العهود، فمثلا قامت بريطانيا بأعمال تتناقض مع مـا جـاء باتفاقية السودان بعد أسبوع من توقيعها على الاتفاقية. ولذلك تخشى مصر والعرب من إبرام اتفاقيات مثل معاهدة الـدفاع عن الشرق الأوسط، لأن الاتفاقية التي تحظى بالاحترام هي تلك التي تبرم بين أنداد أكفاء. وتردد العرب في الدخول في معاهدة الدفاع عن الشرق الأوسط مرده يقينهم من أن علاقة السيد بالمسود ستغلب على هذه الاتفاقية. ومصر لا تفكر في الانضمام إلى مثل هذه الاتفاقية ما دامت تحس بالظلم ويجب احترام مشاعر الجماهير، ولا يمكن إبـرام معاهـدة دفـاع إلا عندما يتلاشى الشك وتحل محله الثقة المتبادلة بين مصر وبريطانيا. والولايات المتحدة على درجة كافية مـن القـوة

تمكنها من عمل أي شيء في هذا الاتجاه فبمجـرد حصـول مصر على حريتها سوف تثق مصـر فـي الجميـع حتـى الإنجليز".

وأكد محمد نجيب لدالاس أن الـدفاع عـن مصـر هـو مسئولية المصـريين وأن الحكومـات لا تسـتطيع تجاهـل المشاعر الوطنية لشعوبها، والمصـريون والعـرب جميعـا يكرهون بريطانيا ويشعرون بالمرارة تجاه الولايات المتحدة. ولوح لدالاس بأنه إذا تم الوصول إلى اتفـاق مـرض مـع بريطانيا فإن ذلك سوف يفتح باب البحث عن حـل لمشـكلة إسرائيل، وأبدى ترحيب مصر بالقروض الأمريكية، ولكنـه ربط ذلك بضرورة تقوية مصر حتى لا يتكرر مـا حـدث عام ١٨٨٢.

وشكر دالاس محمد نجيب علـى صـراحته، وذكـر أن "سياسة الولايات المتحدة تقوم حول مواجهة التهديد الشيوعي واحتمالات التوسع السوفيتي، وأن أمريكا تحتاج إلى مساعدة الآخرين لمواجهة هذا الخطر، وخاصة في الشرق الأوسـط الذي يشكل منطقة خطر لم تولها الولايات المتحدة إلا اهتماما محدودا في الماضي، وأن أمريكا تنوي رسم سياسـة شـرق

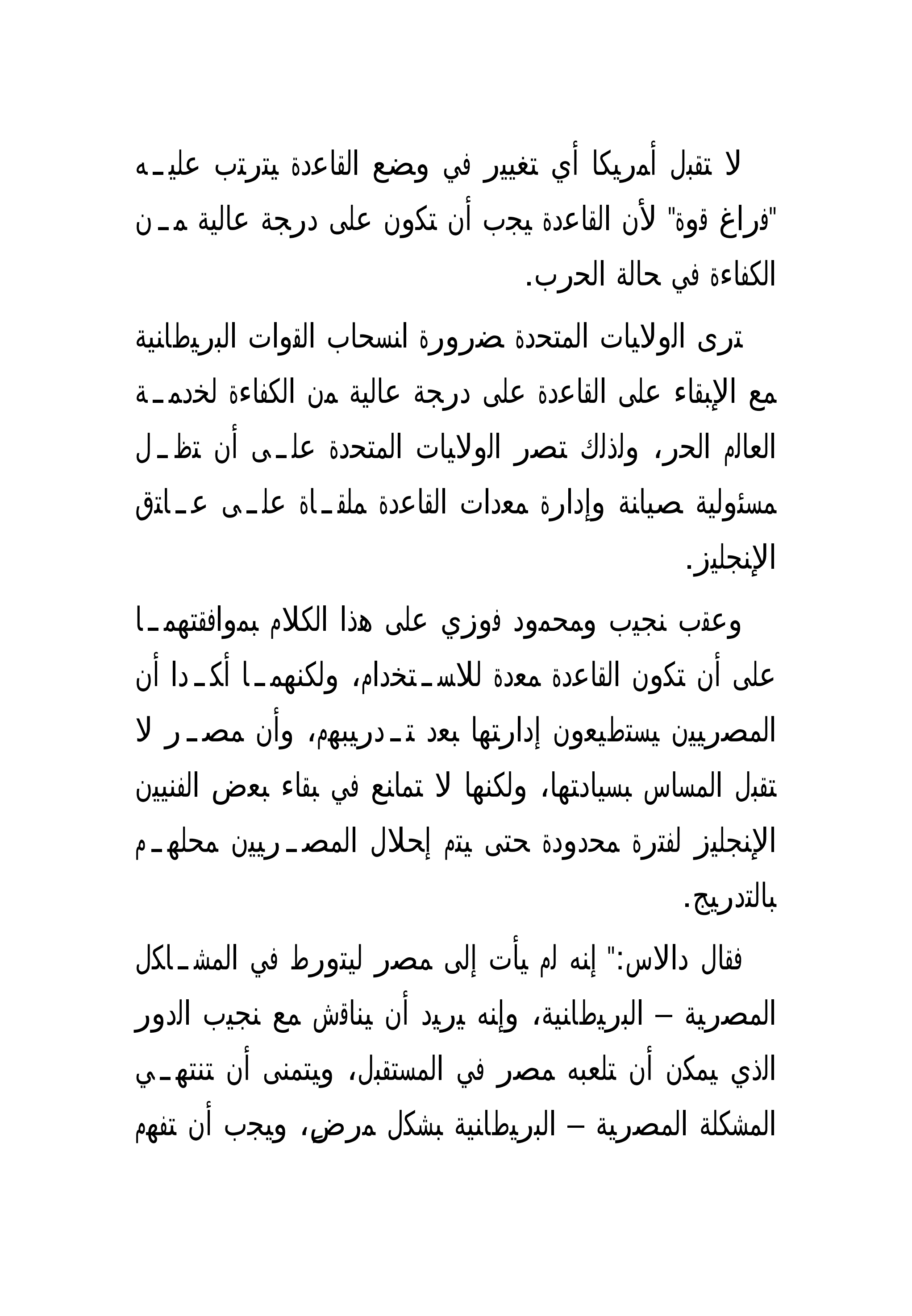


أوسطية متوازنة بين العرب واليهود في المستقبل لا تعـادي هؤلاء أو أولئك".

واستطرد دالاس قائلا: " إننا لا نستطيع أن نحدد لمصـر ما تفعله، ولكننا نستنتج من الدراسـات المتاحـة أمامنـا أن مصر تستطيع بقيادة نجيب أن تلعب دورا قياديا مطلوبا فـي العالم العربي، ونحن على استعداد لمعاونة مصر للعب هـذا الدور عن طريق مساعدتها اقتصاديا وعسـكريا، رغـم أن المعدات العسكرية مطلوبة بإلحـاح فـي أمـاكن أخـرى، والخلافات المصرية – البريطانيـة هـي الشـغل الشـاغل للولايات المتحدة، ونحن لا نتحرج مـن علاقاتنـا الوثيقـة بالإنجليز رغم أننا لا نقبل بوجهات النظر البريطانية علـى علاتها، فنحن على اتفاق معهم حول المبادئ العامة، وكمـا تعلمون ليس لنا أي مطامع استعمارية وتاريخنا يشهد بذلك".

ثم انتقل دالاس إلى مشكلة قناة السويس في حديثه حـول النقاط التالية:

الاعتراف بالسيادة المصرية على القنـاة مـن النـاحيتين النظرية والعملية.



لا تقبل أمريكا أي تغيير في وضع القاعدة يترتب عليـه "فراغ قوة" لأن القاعدة يجب أن تكون على درجة عالية مـن الكفاءة في حالة الحرب.

ترى الولايات المتحدة ضرورة انسحاب القوات البريطانية مع الإبقاء على القاعدة على درجة عالية من الكفاءة لخدمـة العالم الحر، ولذلك تصر الولايات المتحدة علـى أن تظـل مسئولية صيانة وإدارة معدات القاعدة ملقـاة علـى عـاتق الإنجليز.

وعقب نجيب ومحمود فوزي على هذا الكلام بموافقتهمـا على أن تكون القاعدة معدة للاسـتخدام، ولكنهمـا أكـدا أن المصريين يستطيعون إدارتها بعد تـدريبهم، وأن مصـر لا تقبل المساس بسيادتها، ولكنها لا تمانع في بقاء بعض الفنيين الإنجليز لفترة محدودة حتى يتم إحلال المصـريين محلهـم بالتدريج.

فقال دالاس:" إنه لم يأت إلى مصر ليتورط في المشـاكل المصرية – البريطانية، وإنه يريد أن يناقش مع نجيب الدور الذي يمكن أن تلعبه مصر في المستقبل، ويتمنى أن تنتهـي المشكلة المصرية – البريطانية بشكل مرضٍ، ويجب أن تفهم

مصر جيدا أن الولايات المتحدة لن تزود مصر بالسلاح لتحارب به الإنجليز"، وأكد أنه بمجرد حل مشكلة قاعدة قناة السويس فإنه يمكن معالجة مسائل الدفاع عن الشرق الأوسط – وقضية إسرائيل.

وهكذا عبر دالاس عن أهمية التوصل إلى تسوية مع بريطانيا بشأن قناة السويس لفتح الطريق أمام مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط، وذلك رغم تظاهره بعدم الاكتراث بالنزاع المصري البريطاني، وتهوينه من شأن مشكلة إسرائيل، ويتضح من الوثائق أن الولايات المتحدة نصبت نفسها بعد هذه الزيارة وسيطا بين مصر وبريطانيا رغم ضيق الإنجليز بهذه الوساطة.

فقد أرسل محمد نجيب خطابا إلى الرئيس إيزنهاور في أوائل يوليو ١٩٥٣ سجل فيه على الحكومة الأمريكية الاستعداد الذي أبداه دالاس لمساعدة مصر على التوصل إلى تسوية للنزاع المصري – البريطاني، وقدم للرئيس الأمريكي صيغة مصرية مقترحة للمبادئ العامة للتسوية، ثم لوح له بما توفره التسوية من خلق مناخ ملائم لبحث مشكلة الدفاع عن الشرق الأوسط.

قال محمد نجيب في رسالته:" أؤكد لكم أنه في حالة التوصل إلى تسوية مرضية، فإن مصر سوف تتعاون مع أصدقائها وحلفائها بإخلاص لتحقيق هذه الغاية (الدفاع عن المنطقة)، وأنه بمساعدتهم سوف تلعب دورها كاملا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وبناء القوة العسكرية الضرورية لتحقيق الأمن في الشرق الأوسط".

وأكد نجيب أنه لا يستطيع أن يقنع الشعب المصري ببقاء الفنيين البريطانيين في القاعدة دون أن يكون هناك مقابل يتمثل في بناء قوة مصر الاقتصادية والعسكرية ومعاونتها على إقامة صناعات عسكرية، ويرتبط بتحقيق هذه الدرجة من التنمية التعاون الاستراتيجي في المستقبل.

كان كل طرف ينظر إلى المسألة من زاوية مصالحه الخاصة، فأمريكا تريد أن تعقد صفقة تساعد بموجبها مصر على تحقيق جلاء مشروط بوجود بريطاني محدود لصيانة القاعدة تحت السيادة المصرية، مقابل الدخول في مشروع للدفاع عن الشرق الأوسط، وحكومة الثورة تريد – أيضا – أن تعقد صفقة، فالوجود البريطاني المحدود في القناة لا بد أن يقابله مساعدة مصر اقتصاديا وعسكريا على النمو بدرجة

كافية تطمئنها إلى توفر شرط الندية عند بحث مسألة الـدفاع عن الشرق الأوسط.

ورغم مراوغة حكومة الثورة وعدم تورطها في موافقـة صريحة على الدخول في حلف الدفاع عن الشرق الأوسـط، إلا أن الخارجية الأمريكية كانت ترى أن العقبة الأساسـية، وهي الوجود البريطاني في مصر، ستهيئ – لو أزيحـت – الفرصة أمام حكومة الثورة للاختيار.

ومن هنا كان الضغط الأمريكي على بريطانيا للعودة إلى المفاوضات، وكان شـرط بريطانيـا ألا تقـدم أمريكـا أي مساعدات اقتصادية لمصر إلا بعد إبـرام المعاهـدة حتـى لا يؤدي ذلك إلى إضعاف موقف المفاوض الإنجليزي.

وعنـــدما وقعـــت مصـــر اتفاقيـــة الجـــلاء (١٩ أكتوبر ١٩٥٤) كان أثر الضغوط الأنجلو – أمريكيـة على مصر واضحا في النص على بقاء الخبـراء الإنجليـز، وفي إعطاء بريطانيا حق العودة إلى القاعدة في حالة تعرض إحدى البلاد العربية أو تركيا لعدوان خارجي.

وفتحت بذلك صفحة جديدة في علاقات مصـر بـالقوى الكبرى، وفي طليعتها الولايات المتحدة الأمريكية.

لعبة الكبار

لقد كان رجال الثورة يسعون إلى تحرير التراب الوطني من الاحتلال الأجنبي في ظروف دولية صعبة، ورغم عدم خبرتهم بالملاحة في بحار السياسة، إلا أنهم كانوا واعين تماما ألا يتورطوا في عملية مقايضة التحرر الوطني بالدخول كطرف في لعبة الكبار في الشرق الأوسط. وفي الوقت الذي كانوا يراوغون فيه الأمريكان طلبا لتدخلهم في النزاع المصري – البريطاني لصالح مصر، لم يلتزموا التزاما صريحا بالدخول في حلف دفاعي عن المنطقة.

وإذا كان المقام لا يسمح بنشر النصوص الكاملة للوثائق البريطانية التي تشهد بهذا، فإن التلخيص الذي قدمناه في الفصل السابق لمحادثات نجيب – دالاس في مايو ١٩٥٣ وخطاب نجيب للرئيس الأمريكي خير شاهد على هذا الوعي الكامل عند حكومة الثورة بتجنب التورط في لعبة الكبار في المنطقة التي لا تخدم قضية التحرر الوطني المصري وقضية فلسطين.

ورغم أننا نلتزم هنا بتقديم قراءة للوثائق البريطانية وحدها إلا أنه من المفيد أن نورد هنا شهادة حسين حمـودة (أحـد الضباط الأحرار من الإخوان المسلمين) – وهو من خصـوم جمــال عبــد الناصـــر – حــول رد فعـــل جمـــال عبد الناصر عندما نقل إليه حمودة (في نهاية ١٩٥٣) فكـرة أمريكا في إقامة حلف إسلامي تشترك فيه مصر ضمن إطار لمعاهدة دفاع مشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية فكان رد عبد الناصر:" المشكلة الرئيسية ليست بيننا وبـين الاتحـاد السوفيتي، ولكن المشكلة بين العالم العربي وبـين إنجلتـرا وفرنسا وإسرائيل، إنجلترا مازالـت جيوشـها فـي مصـر والسودان وشرق الأردن والعراق وعدن، وفرنسا مازالـت تحتل تونس والجزائر ومراكش، واستقطعت إسرائيل أكثـر من نصف فلسطين، فكيف نـدخل معاهـدة ضـد الاتحـاد السوفيتي الذي لا يوجد بينه وبين العالم العربي أي مشـكلة؟ وإذا كانت الولايات المتحدة جادة، فيما تدعيه من أنها راغبة في صداقة العالم العربي، فعليها معاونته في تحرير أرضـه من الاستعمار الفرنسي البريطاني، وحل مشكلة فلسطين بما يصون حقوق أصحابها الشرعيين. وعلى هذا الأساس فـإن

حكومة مصر ستقاوم جميع الأحلاف التي تروج لها الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط حتى ينال العرب حقـوقهم كاملة".

كانت هناك – إذن رؤية سياسية واضـحة عنـد صـناع النظام الجديد لنوايا الولايات المتحدة وأهدافها الاسـتراتيجية، وللتناقض الكبير بين هذه النوايا والأهداف، وبين المصـالح الوطنية والقومية، ولذلك عقدت الثورة العزم علـى انتهـاج سياسة وطنية مستقلة بمعزل عن لعبة الكبار. وذلـك رغـم التأييد الأمريكي لها منذ لحظة قيامها.

وعلى كل، كان ثوار مصر في واد، والقوى الكبرى فـي واد آخر، فقد جلس الأمريكان إلى حلفائهم الإنجليز يخططون لجر مصر إلى الدخول في حلف منظمة الدفاع عن الشـرق الأوسط كعضو فعال، وكمقدمة لاسـتخدام مصـر لتسـويق الحلف في العالم العربي وباكستان، ليقينهم أن حلفا كهذا بغير مصر يفقد قيمته الاستراتيجية. ولنترك الوثائق ترسـم لنـا مخطط القوى الكبرى لجر مصر إلى لعبة الكبار.

فقد عقد ممثلو الولايات المتحدة وبريطانيا اجتماعات فـي لندن فيما بين ٣١ ديسمبر ١٩٥٢ و ٧ يناير ١٩٥٣ لبحـث

موضوع ضم مصر إلى "منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط"، ووضع سيناريو كامل يلتزم به الطرفان لكيفية توريط مصر في هذا الحلف، حدد فيه دور كل طرف في الضغط على مصر لدخول الحلف، ورسم أبعاد الدور الذي يمكن أن تلعبه مصر فيه.

وتبدأ الوثائق الخاصة بهذه الاجتماعات بمذكرة بريطانية حول الخطوط العامة للسيناريو المطلوب التوصل إليه، أبرزت المذكرة ضرورة اشتراك مصر في " منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، كجزء من صفقة واحدة متكاملة، واقترحت جدولا زمنيا لها، فيتم الربط بين توقيع معاهدة مع مصر لجلاء القوات البريطانية مقابل موافقة مصر على الاشتراك في الحلف، ثم يلي ذلك مفاتحة الدول العربية الأخرى وباكستان للدخول في الحلف، على أن تشترك مصر في إقناع هؤلاء بالانضمام، فإذا طلبت مصر التشاور مع شقيقاتها العربيات قبل أن تعلن موافقتها على الانضمام للحلف، فلا بأس من ذلك ولكن لا بد أن يسبق ذلك قيام الولايات المتحدة وبريطانيا منفردتين أو معا بالاتصالات الأولى مع الدول العربية في هذا الصدد حتى تمهدا لمصر

طريق إقناع البلاد العربيـة وباكسـتان علـى أن تسـتمر المفاوضات مع مصر للانضمام للحلف وتعلن مصر قبولهـا للانضمام – بوضوح – قبل انتهاء عمليات جـلاء القـوات البريطانية من مصر.

ويلي هذه الوثيقة مذكرة مشتركة (أنجلو – أمريكية) ترسم الإطار العام لمنظمة الدفاع عن الشرق الأوسـط: أهـدافها، وعضويتها، ووظيفتها وإطارها التنظيمي – وتحـدد هـدف المنظمة بالتعاون بين دول المنطقة باعتبارها "منطقة حيويـة للدفاع عن العالم الحر"، ولذلك فهي ترمي إلى مساعدة الدول المنضمة إليها في رفع مستوى قدراتها الدفاعية حتى تـؤدي دورها بكفاءة للدفاع عن المنطقـة، ولا يجـب أن تتـدخل المنظمة في أي نزاع ينشأ بين أعضـائها داخـل المنطقـة، ولا تدخل طرفا في التسويات المتصلة بها (وكان القصد من ذلك المسألة الفلسطينية أو الصراع العربي – الإسرائيلي).

واقترحت المذكرة أن تضم المنظمـة مصـر والعـراق والأردن وسوريا ولبنان والسعودية واليمن وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وتركيا وباكستان وأسـتراليا ونيوزيلنـدة وجنوب أفريقيا، وأولت انضمام مصر أهمية خاصـة "لأنـه

يشجع الدول العربية الأخرى على الانضمام"، وبذلك لا بد أن تكون مصر في مقدمة مؤسسي المنظمة التي ستظل مفتوحة الأبواب لمن يرغب في الانضمام إليها إلـى جانـب الـدول المؤسسة لها.

وتحددت مهام المنظمة على النحو التالي:

١- وضع خطط الدفاع عن الشرق الأوسط.

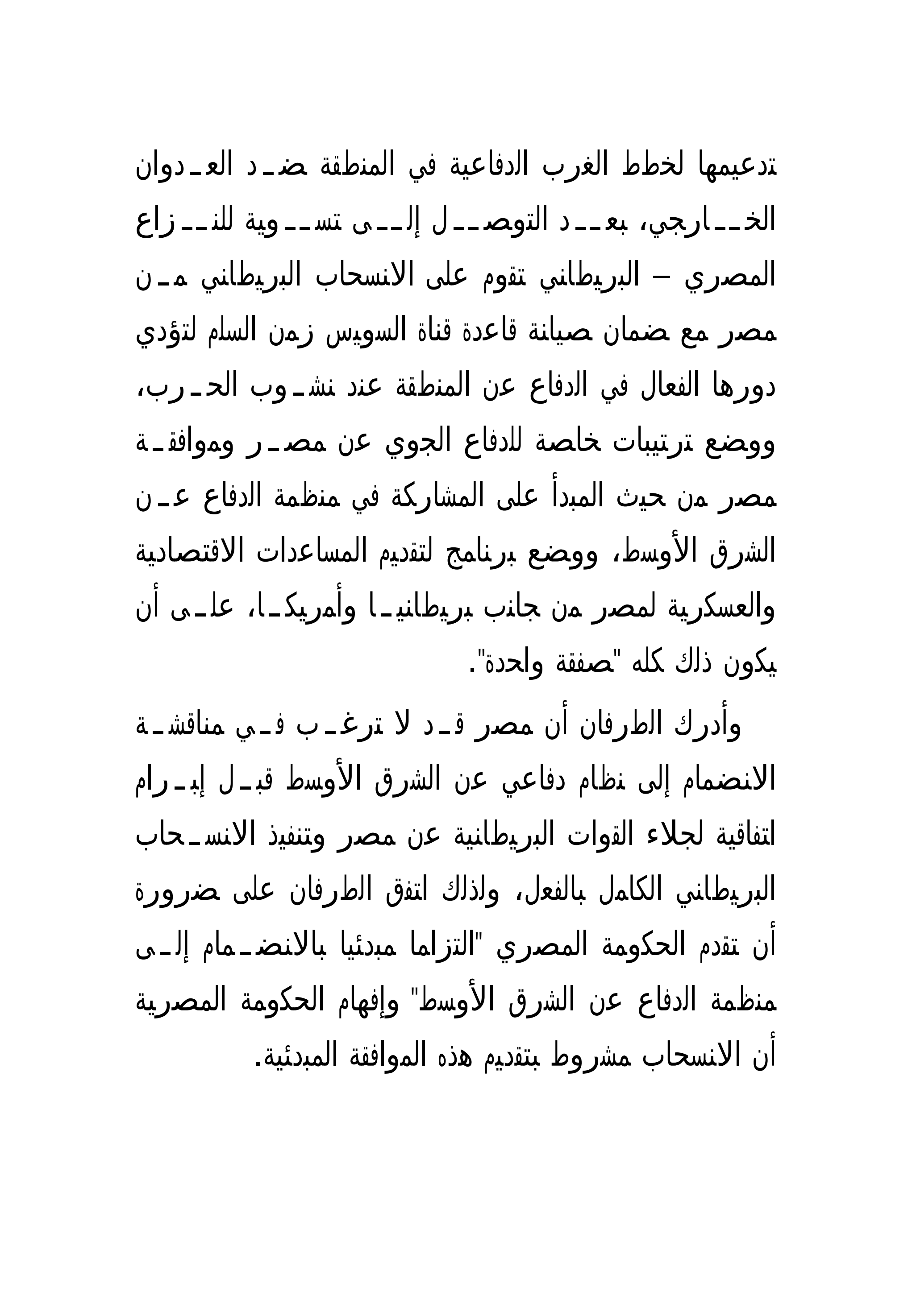
٢- وضع وتنفيذ الخطط لمد بـلاد المنطقـة بالمعـدات العسكرية والتدريب والمشورة.

٣- التنسيق في مجال التسليح بين دول المنطقة.

٤- التعاون مع قيادة حلف الأطلنطي في البحر المتوسط وآسيا الصغرى زمن الحرب.

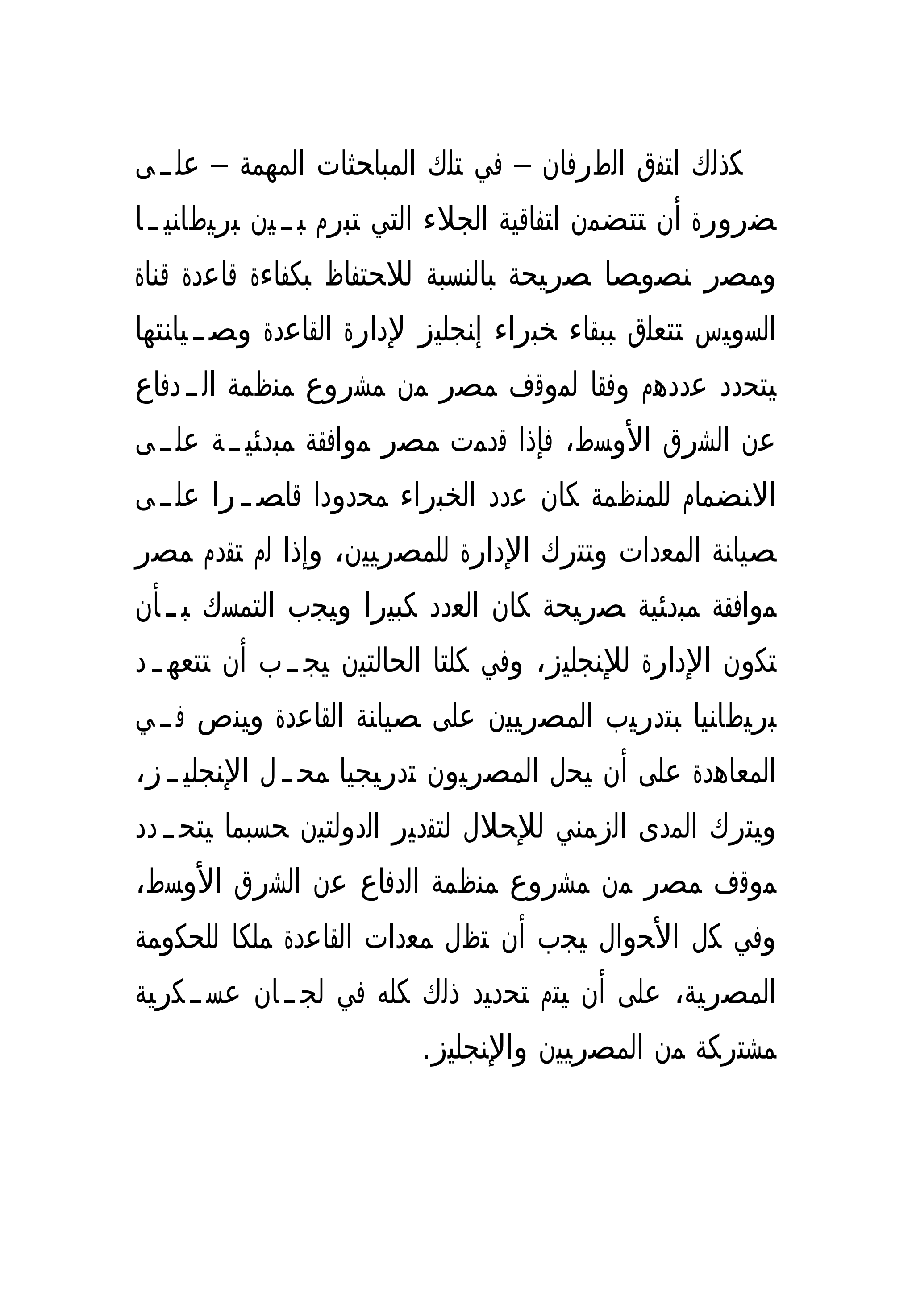
٥- التخلص من السلبيات التـي تعـوق قـدرات دول المنطقة على المساهمة فـي الـدفاع عـن الشـرق الأوسط.

وبعد وضع تصور كامل لمنظمة الـدفاع عـن الشـرق الأوسط، توصل الطرفان (بريطانيا والولايات المتحدة) فـي تلك الاجتماعات إلى رسم خطة متكاملة لجـر مصـر إلـى الاشتراك في الحلف بالدخول معها فـي مفاوضـات حـول

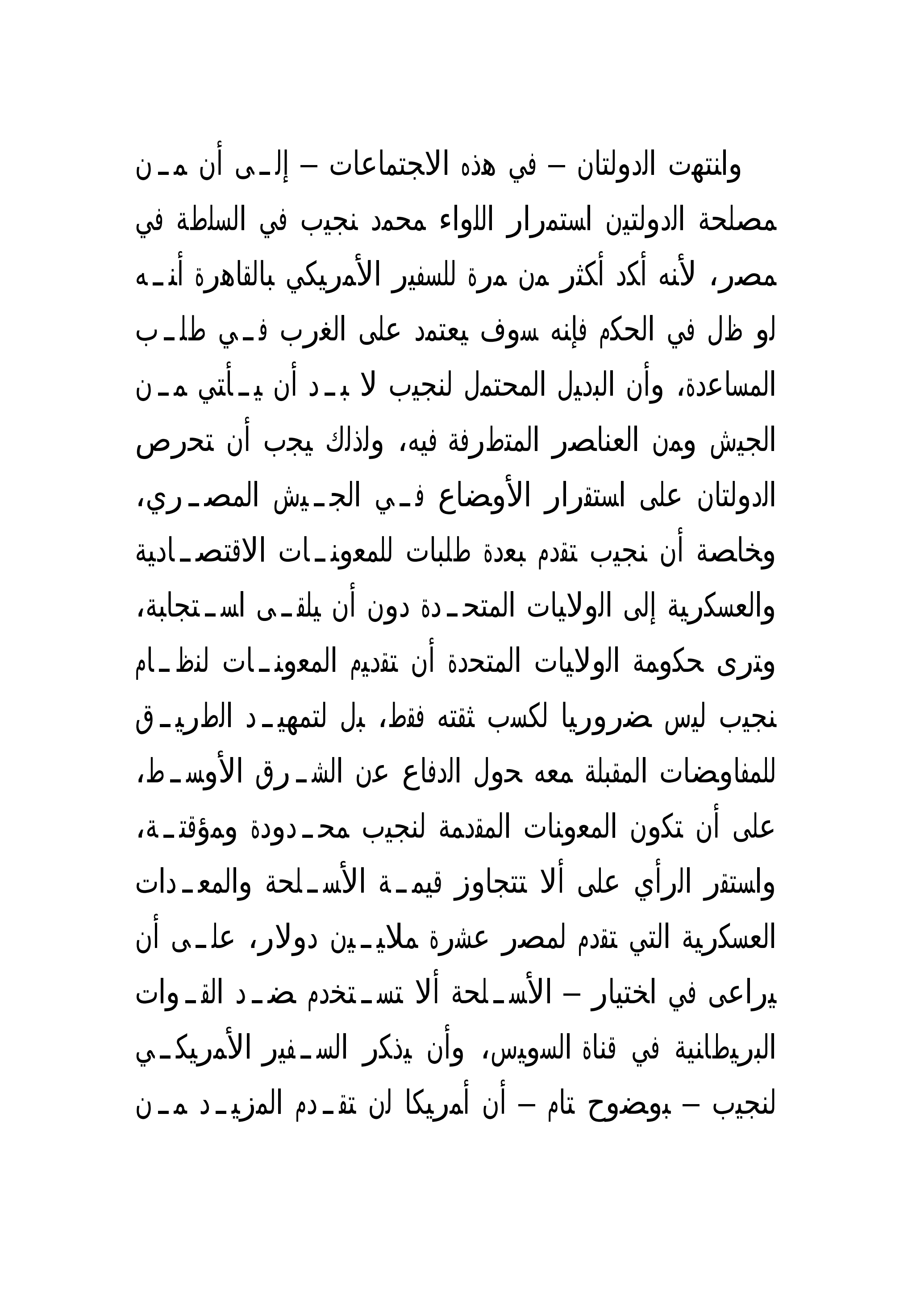


تدعيمها لخطط الغرب الدفاعية في المنطقة ضد العدوان الخارجي، بعد التوصل إلى تسوية للنزاع المصري – البريطاني تقوم على الانسحاب البريطاني من مصر مع ضمان صيانة قاعدة قناة السويس زمن السلم لتؤدي دورها الفعال في الدفاع عن المنطقة عند نشوب الحرب، ووضع ترتيبات خاصة للدفاع الجوي عن مصر وموافقة مصر من حيث المبدأ على المشاركة في منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، ووضع برنامج لتقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية لمصر من جانب بريطانيا وأمريكا، على أن يكون ذلك كله "صفقة واحدة".

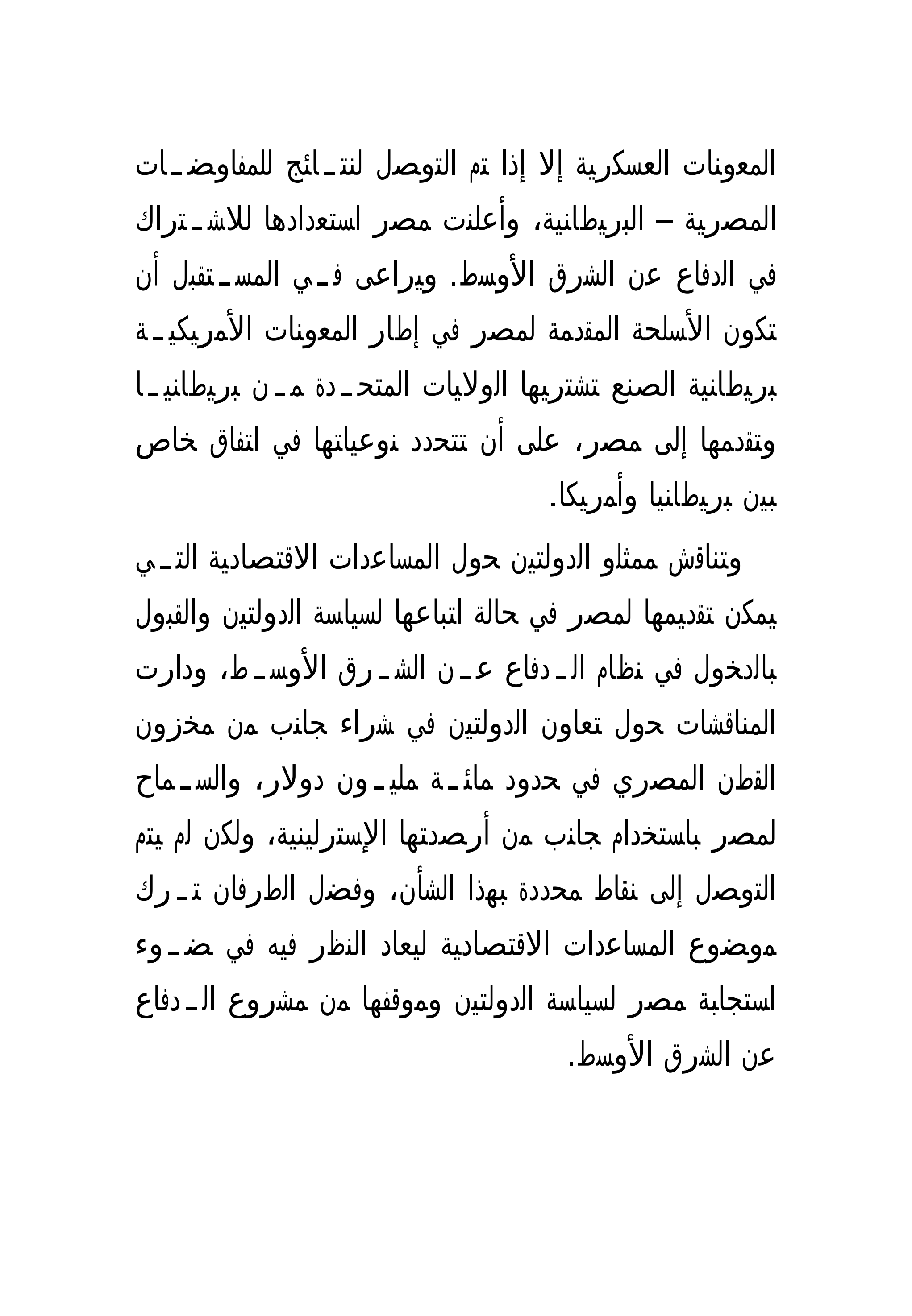
وأدرك الطرفان أن مصر قد لا ترغب في مناقشة الانضمام إلى نظام دفاعي عن الشرق الأوسط قبل إبرام اتفاقية لجلاء القوات البريطانية عن مصر وتنفيذ الانسحاب البريطاني الكامل بالفعل، ولذلك اتفق الطرفان على ضرورة أن تقدم الحكومة المصري "التزاما مبدئيا بالانضمام إلى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط" وإفهام الحكومة المصرية أن الانسحاب مشروط بتقديم هذه الموافقة المبدئية.



كذلك اتفق الطرفان – في تلك المباحثات المهمة – علـى ضرورة أن تتضمن اتفاقية الجلاء التي تبرم بـين بريطانيـا ومصر نصوصا صريحة بالنسبة للاحتفاظ بكفاءة قاعدة قناة السويس تتعلق ببقاء خبراء إنجليز لإدارة القاعدة وصـيانتها يتحدد عددهم وفقا لموقف مصر من مشروع منظمة الـدفاع عن الشرق الأوسط، فإذا قدمت مصر موافقة مبدئيـة علـى الانضمام للمنظمة كان عدد الخبراء محدودا قاصـرا علـى صيانة المعدات وتترك الإدارة للمصريين، وإذا لم تقدم مصر موافقة مبدئية صريحة كان العدد كبيرا ويجب التمسك بـأن تكون الإدارة للإنجليز، وفي كلتا الحالتين يجـب أن تتعهـد بريطانيا بتدريب المصريين على صيانة القاعدة وينص فـي المعاهدة على أن يحل المصريون تدريجيا محـل الإنجليـز، ويترك المدى الزمني للإحلال لتقدير الدولتين حسبما يتحـدد موقف مصر من مشروع منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، وفي كل الأحوال يجب أن تظل معدات القاعدة ملكا للحكومة المصرية، على أن يتم تحديد ذلك كله في لجـان عسـكرية مشتركة من المصريين والإنجليز.



وانتهت الدولتان – في هذه الاجتماعات – إلى أن من مصلحة الدولتين استمرار اللواء محمد نجيب في السلطة في مصر، لأنه أكد أكثر من مرة للسفير الأمريكي بالقاهرة أنه لو ظل في الحكم فإنه سوف يعتمد على الغرب في طلب المساعدة، وأن البديل المحتمل لنجيب لا بد أن يأتي من الجيش ومن العناصر المتطرفة فيه، ولذلك يجب أن تحرص الدولتان على استقرار الأوضاع في الجيش المصري، وخاصة أن نجيب تقدم بعدة طلبات للمعونات الاقتصادية والعسكرية إلى الولايات المتحدة دون أن يلقى استجابة، وترى حكومة الولايات المتحدة أن تقديم المعونات لنظام نجيب ليس ضروريا لكسب ثقته فقط، بل لتمهيد الطريق للمفاوضات المقبلة معه حول الدفاع عن الشرق الأوسط، على أن تكون المعونات المقدمة لنجيب محدودة ومؤقتة، واستقر الرأي على ألا تتجاوز قيمة الأسلحة والمعدات العسكرية التي تقدم لمصر عشرة ملايين دولار، على أن يراعى في اختيار – الأسلحة ألا تستخدم ضد القوات البريطانية في قناة السويس، وأن يذكر السفير الأمريكي لنجيب – بوضوح تام – أن أمريكا لن تقدم المزيد من



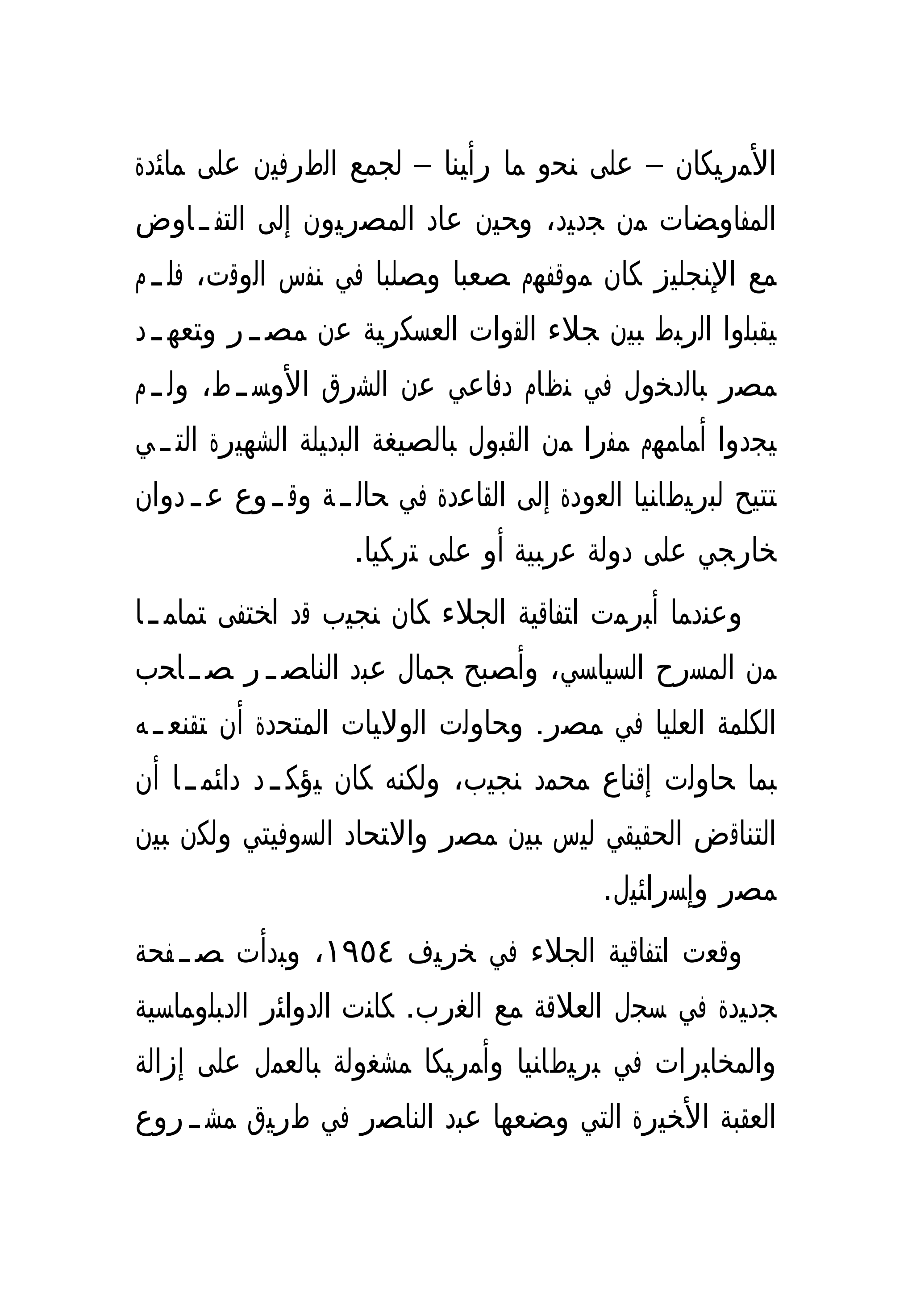
المعونات العسكرية إلا إذا تم التوصل لنتـائج للمفاوضـات المصرية – البريطانية، وأعلنت مصر استعدادها للاشـتراك في الدفاع عن الشرق الأوسط. ويراعى فـي المسـتقبل أن تكون الأسلحة المقدمة لمصر في إطار المعونات الأمريكيـة بريطانية الصنع تشتريها الولايات المتحـدة مـن بريطانيـا وتقدمها إلى مصر، على أن تتحدد نوعياتها في اتفاق خاص بين بريطانيا وأمريكا.

وتناقش ممثلو الدولتين حول المساعدات الاقتصادية التـي يمكن تقديمها لمصر في حالة اتباعها لسياسة الدولتين والقبول بالدخول في نظام الـدفاع عـن الشـرق الأوسـط، ودارت المناقشات حول تعاون الدولتين في شراء جانب من مخزون القطن المصري في حدود مائـة مليـون دولار، والسـماح لمصر باستخدام جانب من أرصدتها الإسترلينية، ولكن لم يتم التوصل إلى نقاط محددة بهذا الشأن، وفضل الطرفان تـرك موضوع المساعدات الاقتصادية ليعاد النظر فيه في ضـوء استجابة مصر لسياسة الدولتين وموقفها من مشروع الـدفاع عن الشرق الأوسط.

وظلت الدولتان تتبـادلان المـذكرات واللقـاءات حـول تفاصيل المعونات الاقتصادية والعسكرية التي تقدم لمصر في حالة خضوعها لشروط الغرب حتى استقرت صيغتها النهائية في نوفمبر ١٩٥٣، وروعي في تحديدها خدمـة المصـالح التجارية للدولتين من ناحية، وتقديم المعونـات علـى نمـط تدريجي يتحدد إيقاعه بإيقاع تحرك مصـر علـى طريـق التعاون الاستراتيجي مع الغرب حتى يبلغ عند توقيعها اتفاق الانضمام لمنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط.

وهكذا ضرب حصار سياسي حول مصر لـدفعها علـى طريق الاشتراك في لعبة الكبار، وحين جلس الوفد المصري يفاوض الإنجليز في المرحلة الأولى من المفاوضات (إبريل – مايو ١٩٥٣) كان الإنجليز يلعبون دورا مرسوما هدفه دفع المصريين إلى اليأس والمطالبة بقطع المفاوضات، ثـم يلـي ذلك الضغط الأمريكي على مصر للموافقة على الدخول فـي نظام دفاعي عن الشرق الأوسط من حيـث المبـدأ، وهـو ما حدث بالفعل.

ولكن حكومة الثورة كانت حديثة العهد بصراع على هـذا المستوى، حاولت المراوغة دون أن تلتزم بشـيء، وتـدخل


الأمريكان – على نحو ما رأينا – لجمع الطرفين على مائدة المفاوضات من جديد، وحين عاد المصريون إلى التفـاوض مع الإنجليز كان موقفهم صعبا وصلبا في نفس الوقت، فلـم يقبلوا الربط بين جلاء القوات العسكرية عن مصـر وتعهـد مصر بالدخول في نظام دفاعي عن الشرق الأوسـط، ولـم يجدوا أمامهم مفرا من القبول بالصيغة البديلة الشهيرة التـي تتيح لبريطانيا العودة إلى القاعدة في حالـة وقـوع عـدوان خارجي على دولة عربية أو على تركيا.

وعندما أبرمت اتفاقية الجلاء كان نجيب قد اختفى تمامـا من المسرح السياسي، وأصبح جمال عبد الناصـر صـاحب الكلمة العليا في مصر. وحاولت الولايات المتحدة أن تقنعـه بما حاولت إقناع محمد نجيب، ولكنه كان يؤكـد دائمـا أن التناقض الحقيقي ليس بين مصر والاتحاد السوفيتي ولكن بين مصر وإسرائيل.

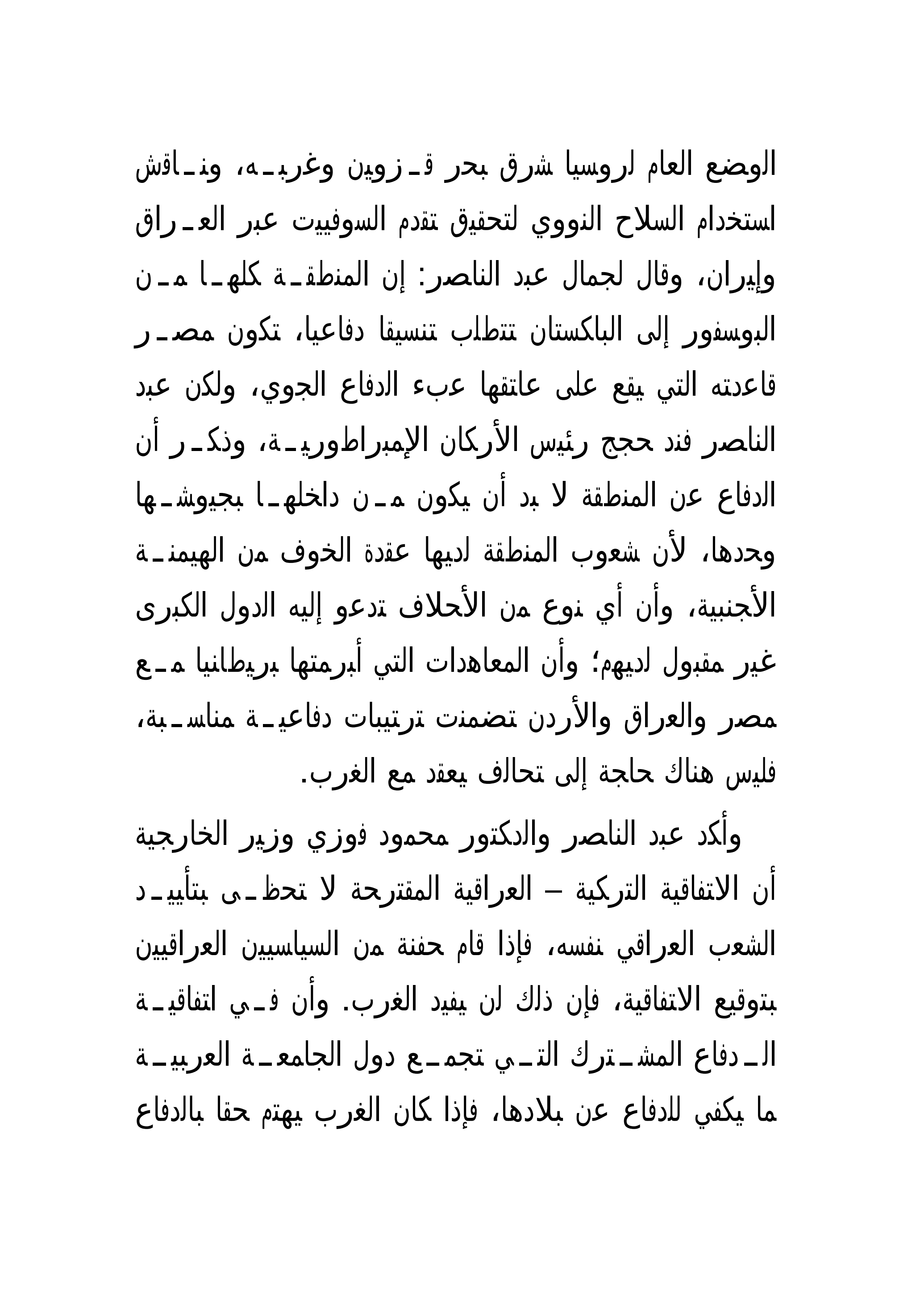
وقعت اتفاقية الجلاء في خريف ١٩٥٤، وبدأت صـفحة جديدة في سجل العلاقة مع الغرب. كانت الدوائر الدبلوماسية والمخابرات في بريطانيا وأمريكا مشغولة بالعمل على إزالة العقبة الأخيرة التي وضعها عبد الناصر في طريق مشـروع

الدفاع عن الشرق الأوسط، وهي البحث عـن إطـار تقبلـه الأطراف المعنية لصلح مع إسرائيل. واتخذ هذا البحث طابع مشرع سري اتخذ له اسم كـودي هـو "ألفـا" ALPHA بموجبه يتم تنفيذ قرارات الأمم المتحـدة الخاصـة بإعـادة اللاجئين إلى ديارهم أو تعويضهم، وترسـيم الحـدود بـين العرب وإسرائيل مع بعض التعديلات الطفيفة علـى ضـوء قرار التقسيم الصادر من الأمم المتحدة عام ١٩٤٧.

وفي خط مواز لتلك الجهود، كان العمل متواصلا لوضع حجر الزاوية للمشروع الدفاعي الغربي بعقد حلف تركـي – عراقي، تنضم إليه الباكستان فيما بعد. وكان موقف مصـر أساسيا لضمان "تسويق" فكرة الحلف لبقية الدول العربية.

من هنا كان حرص أنتوني إيـدن – وزيـر الخارجيـة البريطاني – على التوقف في مصر وهو في طريقه لحضور الاجتماع الوزاري لحلف جنوب شـرقي آسـيا بالعاصـمة التايلاندية بانجوك. وكان يهم إيدن التعرف مباشرة على نوايا النظام الجديد في مصر من خطط الغرب الدفاعية.

وفي اللقاء الذي تم بين عبد الناصر وإيدن في ٢٠ فبراير ١٩٥٥ شرح رئيس الأركان العامة لجيوش الإمبراطوريـة


الوضع العام لروسيا شرق بحر قـزوين وغربـه، ونـاقش استخدام السلاح النووي لتحقيق تقدم السوفييت عبر العـراق وإيران، وقال لجمال عبد الناصر: إن المنطقـة كلهـا مـن البوسفور إلى الباكستان تتطلب تنسيقا دفاعيا، تكون مصـر قاعدته التي يقع على عاتقها عبء الدفاع الجوي، ولكن عبد الناصر فند حجج رئيس الأركان الإمبراطوريـة، وذكـر أن الدفاع عن المنطقة لا بد أن يكون مـن داخلهـا بجيوشـها وحدها، لأن شعوب المنطقة لديها عقدة الخوف من الهيمنـة الأجنبية، وأن أي نوع من الأحلاف تدعو إليه الدول الكبرى غير مقبول لديهم؛ وأن المعاهدات التي أبرمتها بريطانيا مـع مصر والعراق والأردن تضمنت ترتيبات دفاعيـة مناسـبة، فليس هناك حاجة إلى تحالف يعقد مع الغرب.

وأكد عبد الناصر والدكتور محمود فوزي وزير الخارجية أن الاتفاقية التركية – العراقية المقترحة لا تحظـى بتأييـد الشعب العراقي نفسه، فإذا قام حفنة من السياسيين العراقيين بتوقيع الاتفاقية، فإن ذلك لن يفيد الغرب. وأن فـي اتفاقيـة الـدفاع المشـترك التـي تجمـع دول الجامعـة العربيـة ما يكفي للدفاع عن بلادها، فإذا كان الغرب يهتم حقا بالدفاع

عن الشرق الأوسط يجب أن يساعد البلاد العربية على تكوين عشرة فرق تحت قيادة عربية واحدة.

وقد رفض عبد الناصر اقتراحا تقدم به إيدن لعقد اجتماع يضم رؤساء حكومات مصر والعراق وتركيا لبحث موضوع الحلف بحجة أن ذلك سوف يثير رد الفعل الشعبي ضد الاجتماع.

وعندما انتقل الحديث إلى موضوع الصلح بين مصر وإسرائيل، ذكر إيدن أن مصر هي الدولة العربية الوحيدة التي تستطيع – بحكم وضعها – أن تتجه نحو حل المشكلة عن طريق تسوية سلمية. فقال عبد الناصر: إن أي حلول جزئية لن تكون مجدية، وإنه لا يمكن إيجاد حل لمشكلة الحدود إلا في إطار التسوية الشاملة.

كان الهدف من لقاء إيدن لعبد الناصر التعرف على الموقف النهائي للنظام المصري من مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط، فبعد هذا اللقاء بأربعة أيام (٢٤ فبراير) وصل الرئيس التركي إلى بغداد لتوقيع اتفاقية الحلف الذي حمل إعلاميا اسم "حلف بغداد" كما كان التطرق إلى مسألة إسرائيل نقطة حاسمة للتعرف على مدى تمسك عبد الناصر

بالمطالب التي طرحها محمود فوزي مع المبعوثين الإنجليـز من قبل من ضرورة تنازل إسرائيل عـن صـحراء النقـب جنوب بئر السبع لتحقيق اتصال أرضي بين مصر والأردن، وعدم القبول بإقامة مجرد ممر لهذه الغايـة، وهـو شـرط يستحيل أن تقبل به إسرائيل.

لذلك لم يكن غريبا أن تشن إسرائيل غارتها الشهيرة على غزة (يوم ٢٨ فبراير) أي بعد أسبوع من لقاء إيدن مع عبـد الناصر فقد كان العدوان على غزة يتضمن رسـالة سياسـية مؤداها أن إسرائيل لا يعنيها أمر الصلح مع مصـر علـى الطريقة الغربية، ولكنها ستفرض التسوية التي تناسبها بالقوة، كذلك تضمنت هذه الرسالة تعرية النظام المصري وإظهـار عجزه أمام الرأي العام العربي وأمـام شـعبه، كمـا تلفـت الرسالة أنظار العرب إلى أن الإقتداء بمصر في معارضـة مخططات الغرب الدفاعية جري وراء سراب.

وعندما أعلن توقيع ميثاق بغداد، وافقـت مصـر علـى اقتراح سوريا إقامة جيش عربي موحد يضم جـيش مصـر وسوريا معا، ونتج عن ذلك إقامة تنظيم دفـاعي مشـترك، وقيادة دائمة مشتركة (٢٨ فبراير)، وأعلنت السعودية أنهـا

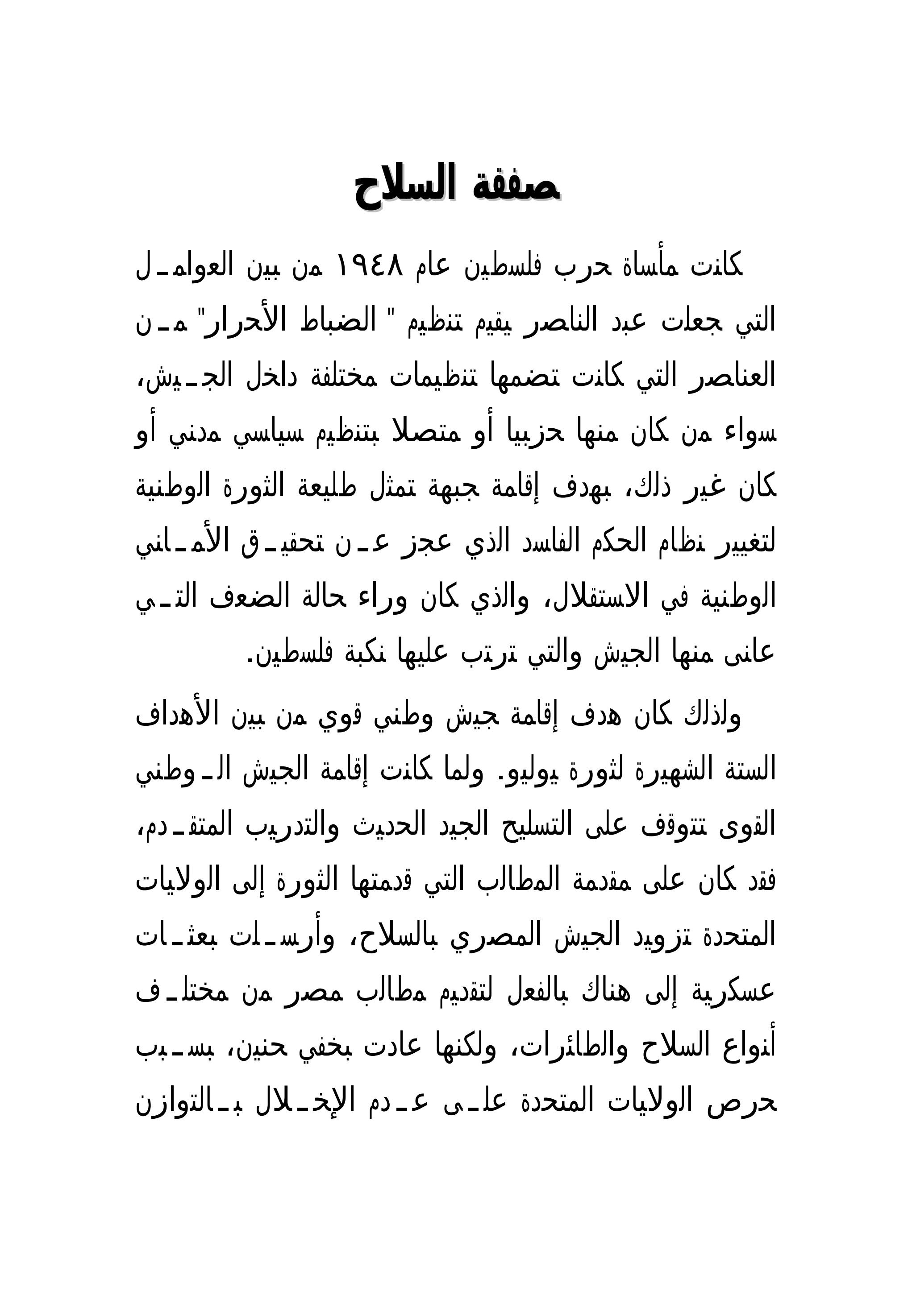
ستنضم للاتفاق المصري – السوري، كمـا أعلنـت الـيمن اعتزامها الانضمام. وبذلك حاول عبـد الناصـر أن يجسـد الفكرة التي أصر عليها في مناقشاته لمشروع الـدفاع عـن الشرق الأوسط من أن الدفاع عن البلاد العربيـة مسـئولية العرب وحدهم. ولكن القوى الغربية لم تأخذ هـذا الاتفـاق العربي مأخذ الجد لإدراكها ما عليـه القـدرات العسـكرية للجيوش العربية من ضعف بسبب القيود المفروضـة علـى توريد السلاح للمنطقة منذ عام ١٩٥٠.

ولم يغب ذلك كله عن عبد الناصر فأخذ يطالب الولايـات المتحدة بتوريد السلاح لمصر حتى تتمكن من الـدفاع عـن نفسها، ولكن دون جدوى، وعندما التقى شوين لاي (رئـيس وزراء الصين) في مؤتمر باندونج طلب منه استطلاع مـدى استعداد السوفييت لمد مصر بالسلاح، وقد انتهى الأمر بعقـد صفقة الأسلحة السوفيتية التي جعلت تشيكوسلوفاكيا واجهـة له.

وبعقد تلك الصفقة انفجر بركان الغضب عند ساسة الغرب الذين راعهم أن يكون الباب الذي يدخل منه الـروس إلـى الشرق الأوسط هو مصر، وراحت أجهـزة الغـرب تضـع

المخططات التي رمت إلى احتواء الأزمة، وإقناع مصر بأن مصر من مصلحتها ألا تلعب دور الباب الذي يتسرب منـه النفوذ الروسي إلى المنطقة حتى لا تدفع ثمن ذلك.

كانت لعبة الكبار معقدة متشابكة، وكان الخروج من اللعبة يعني القبول بسياسة الهيمنة، والتنازل عن أحلام الاسـتقلال الوطني، وهو ما لم يكن مقبولا عند ثوار يوليو، فماذا فعـل الغرب؟ - هذا ما سنراه فيما بعد.



صفقة السلاح

كانت مأساة حرب فلسطين عام ١٩٤٨ من بين العوامل التي جعلت عبد الناصر يقيم تنظيم " الضباط الأحرار" من العناصر التي كانت تضمها تنظيمات مختلفة داخل الجيش، سواء من كان منها حزبيا أو متصلا بتنظيم سياسي مدني أو كان غير ذلك، بهدف إقامة جبهة تمثل طليعة الثورة الوطنية لتغيير نظام الحكم الفاسد الذي عجز عن تحقيق الأماني الوطنية في الاستقلال، والذي كان وراء حالة الضعف التي عانى منها الجيش والتي ترتب عليها نكبة فلسطين.

ولذلك كان هدف إقامة جيش وطني قوي من بين الأهداف الستة الشهيرة لثورة يوليو. ولما كانت إقامة الجيش الوطني القوى تتوقف على التسليح الجيد الحديث والتدريب المتقدم، فقد كان على مقدمة المطالب التي قدمتها الثورة إلى الولايات المتحدة تزويد الجيش المصري بالسلاح، وأرسلت بعثات عسكرية إلى هناك بالفعل لتقديم مطالب مصر من مختلف أنواع السلاح والطائرات، ولكنها عادت بخفي حنين، بسبب حرص الولايات المتحدة على عدم الإخلال بالتوازن

العسكري بين إسرائيل والدول العربيـة مـن ناحيـة، ولأن بريطانيا لا تنظر بعين الارتياح إلى تسليح الجيش المصـري الذي لم يعد تحت هيمنتها، مما يعرض الوجـود البريطـاني للخطر.

وتكررت مطالبة حكام مصر الجدد بالسلاح فـي معظـم لقاءاتهم مع مبعوثي الغرب الذين ترددوا على مصـر فـي السنوات الثلاث الأولى للثورة، وفي كل مرة كانوا يتلقـون ردودا مراوغة. وجاءت الغارة الإسرائيلية على غـزة (٢٨ فبراير ١٩٥٥) التي حملت رسالة سياسية مؤداها أن إسرائيل قادرة على فرض التسوية التي تريد بقـوة السـلاح ولـيس بالتفاوض، وأن النظام المصري عاجز عـن الـدفاع عـن حدوده، ومن ثم لا يستطيع أن يتزعم نظاما دفاعيا عربيا عن الشرق الأوسط كبديل لمشروع الدفاع عن الشرق الأوسـط الذي يطرحه الغرب.

وهكذا أصبح الحصول على السلاح مسألة حيوية بالنسبة لمصر. وعندما اشترك جمال عبد الناصر في مؤتمر باندونج (أبريل ١٩٥٥) فاتح شوين لاي (رئيس وزراء الصين) فـي هذه المسألة وطلب منه أن يستطلع مدى استعداد السـوفييت

لتزويد مصـر بالسـلاح. وعنـدما تلقـى عبـد الناصـر ما يفيد استعداد السوفييت لتلبية طلبات مصر مـن السـلاح. وجه للسفير الأمريكي بالقاهرة آخر نداء لبيع السلاح لمصر. وفهمت القوى الغربية أن وراء الأكمة ما وراءها، وأن مصر في طريقها إلى التعامل مع الكتلة الشرقية كمورد للسلاح.

وقد تلقى عبد الناصر تحذيرات من عدة أطراف من مغبة التعامل مع السوفييت كمصدر للسلاح، فقد لفت شـوين لاي نظره إلى المتاعب والمخاطر التي يمكن أن تلاقيها مصر إذا أدخلت السلاح السوفيتي إلى المنطقة، وتلقى تحذيرا مشـابها من نهرو، ومن رالف ستيفنسون (السـفير البريطـاني فـي مصر) عندما قابل جمال عبد الناصر لوداعه بمناسبة تركـه لمنصبه، فنصحه بعدم التعامل مـع غيـر الـدول الغربيـة كمصدر للسلاح إذا صح ما يشاع عن ذلك.

وعندما أحست القاهرة باكتمال الصـفقة التـي اتخـذت تشيكوسلوفاكيا غطاء لها، وتسرب أنبائها للـدوائر الغربيـة، وتحرك الولايات المتحدة للتدخل الفعلي، وتوجيه إنذار إلـى عبد الناصر، قطع عليهم الطريق بحضور افتتـاح معـرض للصور أقامته الشئون العامة بـالقوات المسـلحة (يـوم ٢٧

سبتمبر ١٩٥٥) حيث أعلن على الشعب المصري والعالم كله نبأ الصفقة.

ورغم ما أكدته الحكومة المصرية على لسـان الـرئيس وغيره من المسئولين أن الصفقة تجارية محضة، والاتفاقيـة الخاصة بها لا تتضمن أي بنود سياسية، وأن هوية السـلاح تحددها اليد التي تمسك بالسلاح وليس صناعه، ومـا قدمتـه مصر من تبريرات منطقية مؤداها أن إسرائيل تزداد تسـلحا وعدوانا، والعرب يزدادون ضعفا وعجزا عن الـدفاع عـن أراضيهم. رغم ذلك كله قامت قيامة الغـرب ضـد مصـر وعبد الناصر وبدأت توضـع التصـورات والسـيناريوهات بطريقة مواجهة ما حدث، اخترنا منها هنا وثيقتان: إحـداهما مذكرة أعدها قسم الشرق الأدنى بالخارجية البريطانية، لتقدير الموقف وذلك يـوم ٢٣ سـبتمبر ١٩٥٥ (تـاريخ تسـرب معلومات الصفقة إلى السفارة الأمريكية بالقـاهرة كـان ٢١ سبتمبر، وأبلغت بريطانيا في اليوم التالي). وعلى هذه الوثيقة تعليق في شكل مذكرة مرفوعة لوزير الخارجية البريطـاني. أما الوثيقة الثانية فتمثل اجتماع ممثلي الخارجية الأمريكيـة والخارجية البريطانية (في ٣ أكتوبر ١٩٥٥) فـي محاولـة

للتوصل إلى سياسة موحدة تجاه ذلك التطور "الخطير" في منطقة الشرق الأوسط، بعد أسبوع من إعلان عبد الناصر رسميا عنها.

مذكرة قسم الشرق الأدنى ٢٣/ ٩/ ١٩٥٥

"كان موضوع صفقة السلاح الروسي متوقعا منذ أيام، فقد أبدى الأمريكان عدم ارتياحهم لبيع السلاح لمصر، وكان برنامج أمريكا لبيع السلاح لمصر يتضمن ما قيمته ٢٧ مليون دولار، خصصت للمرحلة الأولى منها عشرة ملايين دولا، ولكن المصريين طلبوا مدهم بثلاثين قاذفة من طراز ٢٦ B على أن يدفعوا ثمنها بالعملة المحلية التي تخصص لإنفاق الأمريكان في مصر.

وفيما يتعلق بما يجب أن يكون عليه موقفنا من التطورات الأخيرة فإن النقاط الأساسية تتمثل فيما يلي:

أ- لا نستطيع تجاوز خطى الأمريكان، فقد يصل الأمر حد الكارثة إذا نشأت ظروف نؤيد فيها العراق على حين تؤيد الولايات المتحدة مصر.

ب- يعلم الغرب أن مصر كانت تعمل ضد بريطانيا في السودان وليبيا، وأخرجتنا من قناة السويس، وأعلنت

عداءها للحلف التركي- العراقي وتريد مصر التأثير على وضعنا بالأردن، واشتركت مع السعودية واليمن في الهجوم علينا فيما يتعلق بعدن واليمن.

ج- يدرك العرب اتجاه عبد الناصر نحو الحياد على نحو ما حدث في باندونج، ولا نعرف على وجه اليقين إلى أي مدى يريد عبد الناصر أن يكون نهرو الشرق الأوسط، ولا يعني عقد صفقة أسلحة مع روسيا أنه دخل المعسكر الروسي، ولكنها تعكس تردده بين الشرق والغرب.

د- فإذا قمنا نحن والأمريكان بمعالجة المسألة باعتبارها ابتزازا على الطريقة المصرية، فسوف يجد العرب في التعامل مع الشرق كرهينة عليها دفع الفدية، أكثر نفعا لهم من التعاون مع الغرب، وقد أصبح العراق محط أنظار الدول العربية الأخرى منذ تحالف مع تركيا. وبعد تسعة شهور من هذا التحالف، كان كل ما حصل عليه العراق ١٢ دبابة سنتوريون.

هـ- مما تقدم يتضح لنا أن تقديم صفقة أسلحة سخية لمصـر (منافسة للروس) سوف يؤذي مشاعر العرب المـوالين للغرب.

و- وتبقى مشكلة إسرائيل، فمن غير المعقول أن تنال مصر السلاح من الغرب، دون أن تحصـل إسـرائيل علـى ما يوازن ذلك السلاح. ويمتد ذلك إلـى الأردن الـذي لا يملك القدرة على شراء السلاح، وبذلك سنجد أنفسـنا مضطرين لزيادة معونة الفيلق العربي زيـادة كبيـرة، وتزويد الأردن بقوة جوية مناسبة.

الخلاصة:

لا بد أن يشترك الأمريكان معنا في سياسة نعتزم اتباعها. ويجب ألا نجعل العرب يفهمون أن الابتزاز والحياد يحققـان لهم مغنما. وبصرف النظر عن ذلك، يجب أن نسمح بتزويد لسلاح الغربي إلى مصر إذا حسنت تصـرفاتها، علـى أن يتضمن ذلك إطلاق مد السلاح لإسرائيل وإنفاق قدر أكبر من المال في الأردن وربما العراق أيضا".

وألحق بهذا التقرير مساعد وزير الخارجيـة البريطانيـة لشئون الشرق الأوسط مذكرة لوزير الخارجية نصها:

سعادة وزير الخارجية

إذا لم يستجب عبد الناصر لاحتجاجنا وتحذيرنا، فقد يدفعنا ذلك إلى تحويل تعاوننا مع مصر إلى إسرائيل أو الدول العربية التي تقودها العراق، أو هما معا. وهي السياسة التي لمح إليها السيد/ راسل (مستشار السفارة الأمريكية بتل أبيب) حيث قال إنه في حال تفاقم المشكلة مع مصر، سوف تنضم الولايات المتحدة إلى حلف الحزام الشمالي وتضمن لإسرائيل أمنها، قبل الدخول في أي تسوية.

وفي رأيي، تعد هذه السياسة غير عملية، وتضر ضررا بليغا بمصالح الغرب في الشرق الأوسط، ولا غبار على فكرة إقامة كتلة عربية شمالية تقودها العراق وتركيا في زمن السلم، وفي مرحلة بناء النظام الدفاعي، رغم ما تبين من أن غياب مصر وسوريا عن الحلف جعله ضعيفا. ولكن التفكير في تأسيس حلف تقف منه مصر موقف الحياد، تفكير غير واقعي. ومن الناحية الجغرافية، قد يؤدي ذلك إلى إضعاف الحلف، وخاصة إذا انضمت سوريا إلى مصر.

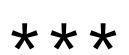
وسوف تتفاقم هذه الأخطار بدرجة أكبر، إذا كان التحول إلى كتلة الحزام الشمالي مقترنا بالتحرك تجاه

مزيد من التعاون مع إسرائيل. فليس من المؤكد أن نوري السعيد وغيره من القادة العرب يقبل أن يكون طرفا في سياسة غربية تحابي إسرائيل. ولن يستطيع العرب مقاومة إغراء الانضمام إلى الموقف المصري الذي يتبنى أكثر المواقف تطرفا ضد إسرائيل وضد الإمبريالية.

وجملة القول، إننا لو فقدنا مصر فسوف نفقد معها العالم العربي كله، وليس لدينا بديل آخر سوى الاعتماد تماما على إسرائيل مما يفقدنا – أيضا العالم العربي وموارده البترولية.

ونتيجة لذلك، أمامنا حقيقة مرة لا بد من مواجهتها، وهي أن علينا أن نبقي مصر إلى جانبنا مهما كان الثمن الذي قد يتضمن التخلي عن إسرائيل، لقد كان واضحا أننا استعدنا وضعنا في الشرق الأوسط لأن روسيا لم تكن تتدخل فيه، ولما كان الروس قد دخلوا المزاد ضدنا، فعلينا أن نتفوق عليهم، وإلا خسرنا مصدر القوة الذي يعتمد عليه اقتصادنا الآن.

عفوا للإطالة، ولكني كنت دائما على يقين أن دعمنا الدائم لإسرائيل لا يتوافق مع مصالحنا، وهذه مناسبة لتأكيد ذلك".



كان ذلك تقدير الموقف من جانب المختصـين بالشـرق الأدنى بالخارجية البريطانية، وفيما يلي نص محضر اجتماع ممثلي وزارتي الخارجية البريطانية والأمريكية بحثـا عـن موقف موحد من صفقة السلاح التي قلبـت المـوازين فـي الشرق الأوسط.

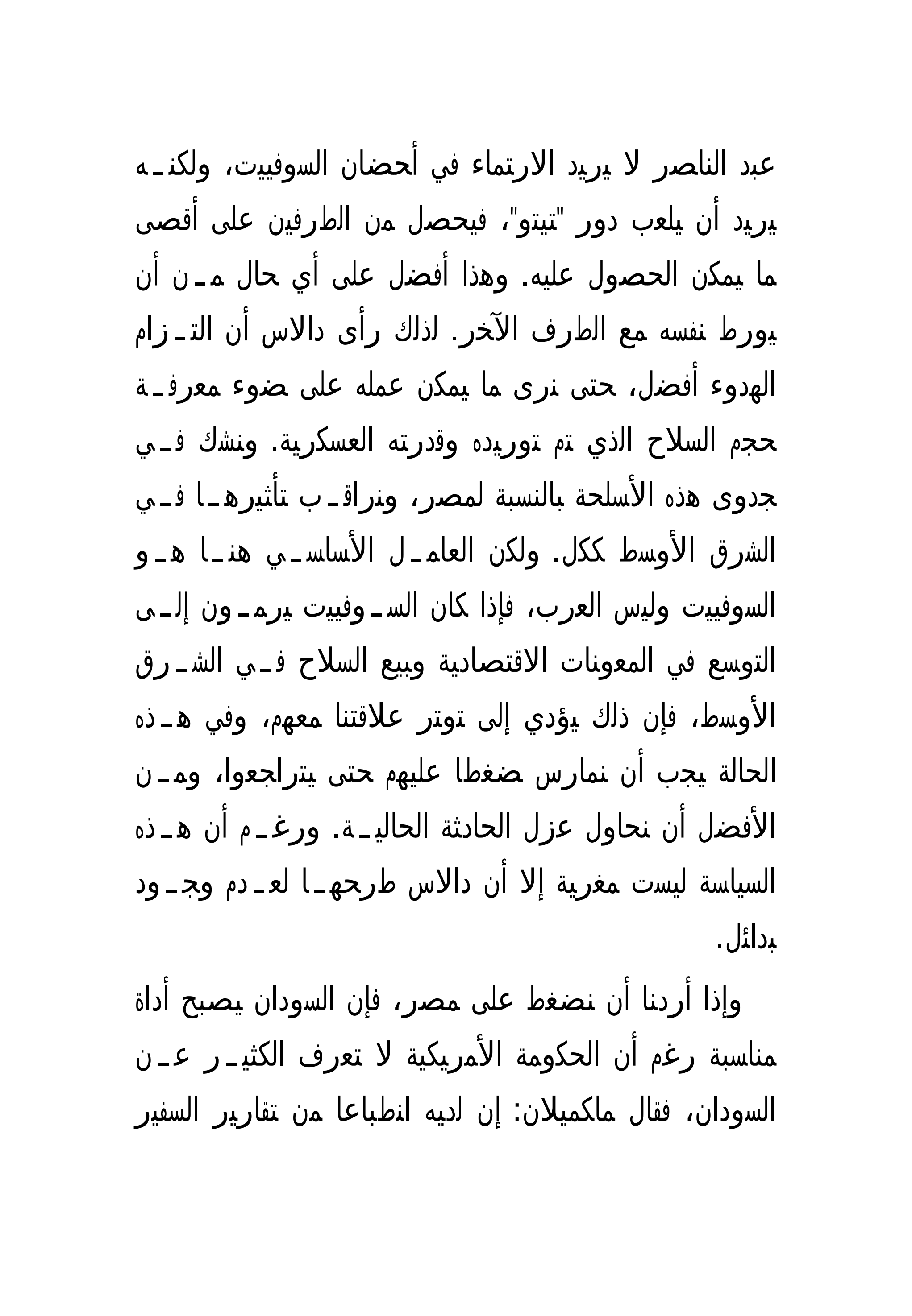
محضر اجتماع بتاريخ ٣ أكتوبر ١٩٥٥

اقترح ماكميلان (وزير الخارجية البريطـاني) أن تبـدأ المناقشة باستعراض للتطورات التي حـدثت فـي القـاهرة، فتساءل دالاس (وزير الخارجية الأمريكي) عمـا إذا كانـت هناك معلومات جديدة عن كميات السلاح التي تسلمتها مصر وتواريخ التسليم، فقال المستر هير إن هناك معلومات قديمة، وإن الصفقة تكتمل في غضون خمسة شهور حسب العقـد. فقال دالاس: إن المستر آلان سمع في القـاهرة أن الـروس عرضوا على مصر معونات اقتصادية أيضا، كما عرضـوا عليهم مساعدتهم في بناء السد العالي في أسوان.

وقال المستر ريموند هير إن النية اتجهت إلـى السـعي لإيقاف الصفقة أو – على الأقل – تحجيمها لدى عبد الناصر أو لدى موسكو، فأصاب الفشل هذه المحاولة، ونشـك فـي

نجاحه لو حاولنا ذلك مرة أخرى. لذلك علينا أن نضع فـي اعتبارنا أن الصفقة مستمرة، وأن علينا أن نتعـايش معهـا. وهناك ثلاثة خطوط للعمل يمكن إتباعها: أن نحاول وضـع عملية ألفا ALPHA (الخاصة بتسوية النزاع بين العـرب وإسرائيل) في المقدمة على نحو مـا يـذهب إليـه السـفير البريطاني في القاهرة، وفي الوقت نفسه، نعمل علـى عـدم انتشار العدوى في المنطقة (سوريا والسعودية علـى سـبيل المثال). فإذا فشلت هذه السياسة، يجب أن ننظر فـي اتخـاذ موقف حازم من عبد الناصر، فنعمل ضده أولا، ثـم نقـوم بعزل مصر. وهنا تبرز مشكلة من يخاف عبد الناصر؟ وهل عزل مصر مرغوب فيه، وهل الحكمة تقتضي أن نقسم العالم العربي إلى قسمين: أحـدهما مـع الغـرب، والآخـر مـع السوفييت؟

قال المستر دالاس إنه لا يريد أن يتخذ موقفا عنيفا الآن: فإذا كان التغيير في مصر مطلوبا، فلا يجب أن يبدو أنه قـد جاء نتيجة لتهديداتنا، فقد يقلب ذلك العالم العربـي ضـدنا، ويجعله أكثر تقبلا للتغلغل السوفيتي، مما قد يلحق الضـرر بمصالحنا الاستراتيجية والبترولية. وقال: إن لديه انطباعا أن



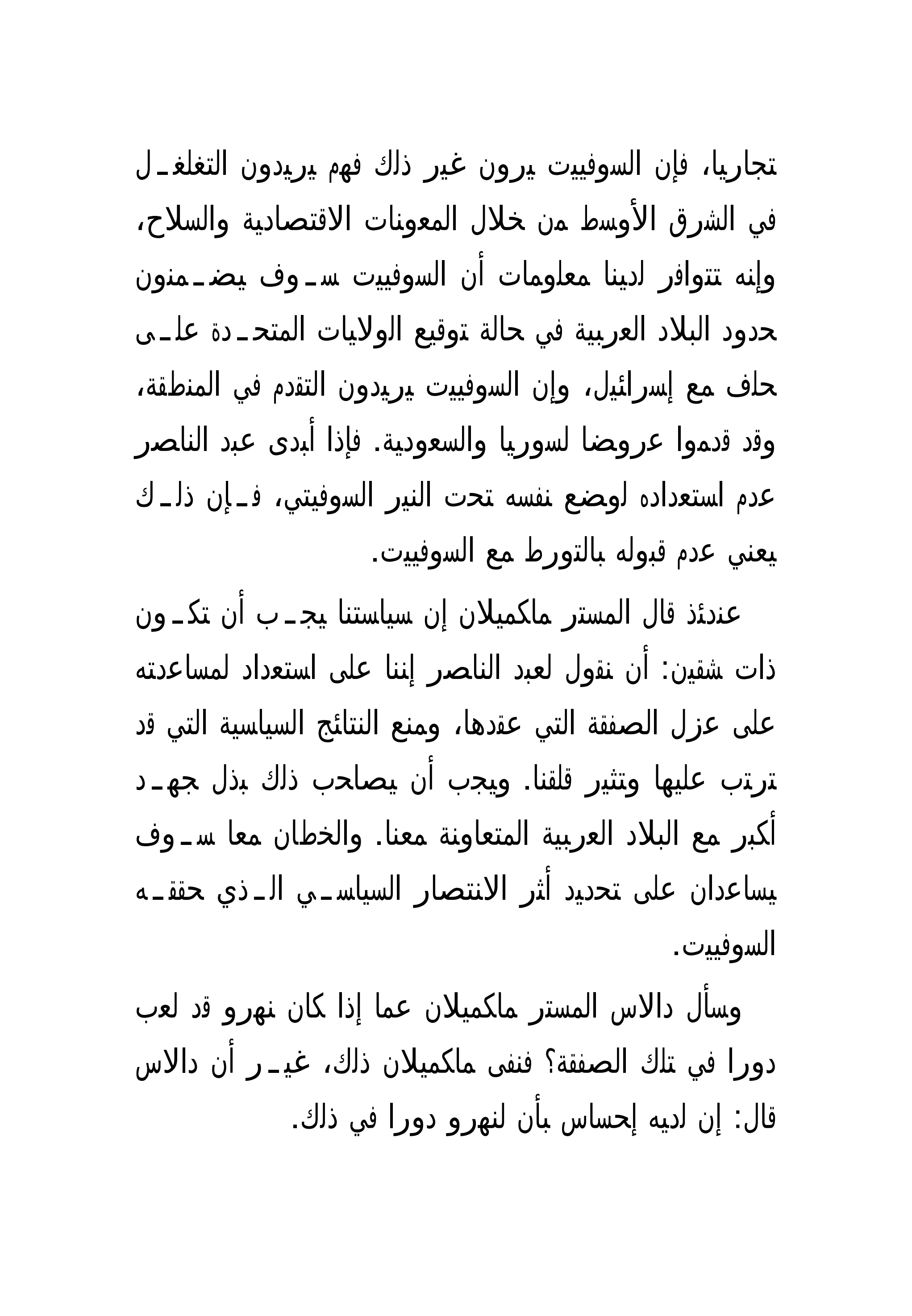
عبد الناصر لا يريد الارتماء في أحضان السوفييت، ولكنه يريد أن يلعب دور "تيتو"، فيحصل من الطرفين على أقصى ما يمكن الحصول عليه. وهذا أفضل على أي حال من أن يورط نفسه مع الطرف الآخر. لذلك رأى دالاس أن التزام الهدوء أفضل، حتى نرى ما يمكن عمله على ضوء معرفة حجم السلاح الذي تم توريده وقدرته العسكرية. ونشك في جدوى هذه الأسلحة بالنسبة لمصر، ونراقب تأثيرها في الشرق الأوسط ككل. ولكن العامل الأساسي هنا هو السوفييت وليس العرب، فإذا كان السوفييت يرمون إلى التوسع في المعونات الاقتصادية وبيع السلاح في الشرق الأوسط، فإن ذلك يؤدي إلى توتر علاقتنا معهم، وفي هذه الحالة يجب أن نمارس ضغطا عليهم حتى يتراجعوا، ومن الأفضل أن نحاول عزل الحادثة الحالية. ورغم أن هذه السياسة ليست مغرية إلا أن دالاس طرحها لعدم وجود بدائل.

وإذا أردنا أن نضغط على مصر، فإن السودان يصبح أداة مناسبة رغم أن الحكومة الأمريكية لا تعرف الكثير عن السودان، فقال ماكميلان: إن لديه انطباعا من تقارير السفير

البريطاني في القاهرة أن عبد الناصر قد ارتبك بسبب ردود أفعالنا إزاء الصفقة، وأنه لا يرغب في أن يدخل في نـزاع معنا، وأن السياسة التي قد تحقق نجاحا هي الـذهاب إليـه قائلين إننا نفهم الصعاب التي يواجهها، وإننا علـى اسـتعداد للتعاون معه من أجل التغلب عليها. ويجب أن نتحدث معـه بلهجة الأسف وليس التأنيب والغضب، ونطلب منه أن يضع حدودا للصفقة، وألا يسمح للفنيين السـوفييت بالقـدوم إلـى مصر، ونطالبه بأن يتخذ أفعالا تدل على حسن نواياه، ومـن الأفعال التي لن تكلفه شيئا، أن يعلن تأييده لمشروع جونسون (لري وادي الأردن عن طريق مشروع لإعادة توزيع الميـاه تمهيدا لتوطين بعض اللاجئين هناك).

واستطرد ماكميلان قائلا: إن علينا إقناع عبد الناصر بأن السبيل الوحيد للتغلب على المشكلات التي تواجهه هو إبـرام الصلح مع إسرائيل، وننتهز هذه الفرصة للـدفع بمشـروع ALPHA، فإذا لم يستجب، ضغطنا عليه من أجل ذلك.

واقترح راسل (المستشار السياسي بسفارة أمريكـا بتـل أبيب نقاطا أخرى يتم طرحها على عبد الناصر، فيقال لـه: إنه رغم مطالبته بمعاملة صفقة السـلاح باعتبارهـا عمـلا



تجاريا، فإن السوفييت يرون غير ذلك فهم يريدون التغلغل في الشرق الأوسط من خلال المعونات الاقتصادية والسلاح، وإنه تتوافر لدينا معلومات أن السوفييت سوف يضمنون حدود البلاد العربية في حالة توقيع الولايات المتحدة على حلف مع إسرائيل، وإن السوفييت يريدون التقدم في المنطقة، وقد قدموا عروضا لسوريا والسعودية. فإذا أبدى عبد الناصر عدم استعداده لوضع نفسه تحت النير السوفيتي، فإن ذلك يعني عدم قبوله بالتورط مع السوفييت.

عندئذ قال المستر ماكميلان إن سياستنا يجب أن تكون ذات شقين: أن نقول لعبد الناصر إننا على استعداد لمساعدته على عزل الصفقة التي عقدها، ومنع النتائج السياسية التي قد تترتب عليها وتثير قلقنا. ويجب أن يصاحب ذلك بذل جهد أكبر مع البلاد العربية المتعاونة معنا. والخطان معا سوف يساعدان على تحديد أثر الانتصار السياسي الذي حققه السوفييت.

وسأل دالاس المستر ماكميلان عما إذا كان نهرو قد لعب دورا في تلك الصفقة؟ فنفى ماكميلان ذلك، غير أن دالاس قال: إن لديه إحساس بأن لنهرو دورا في ذلك.

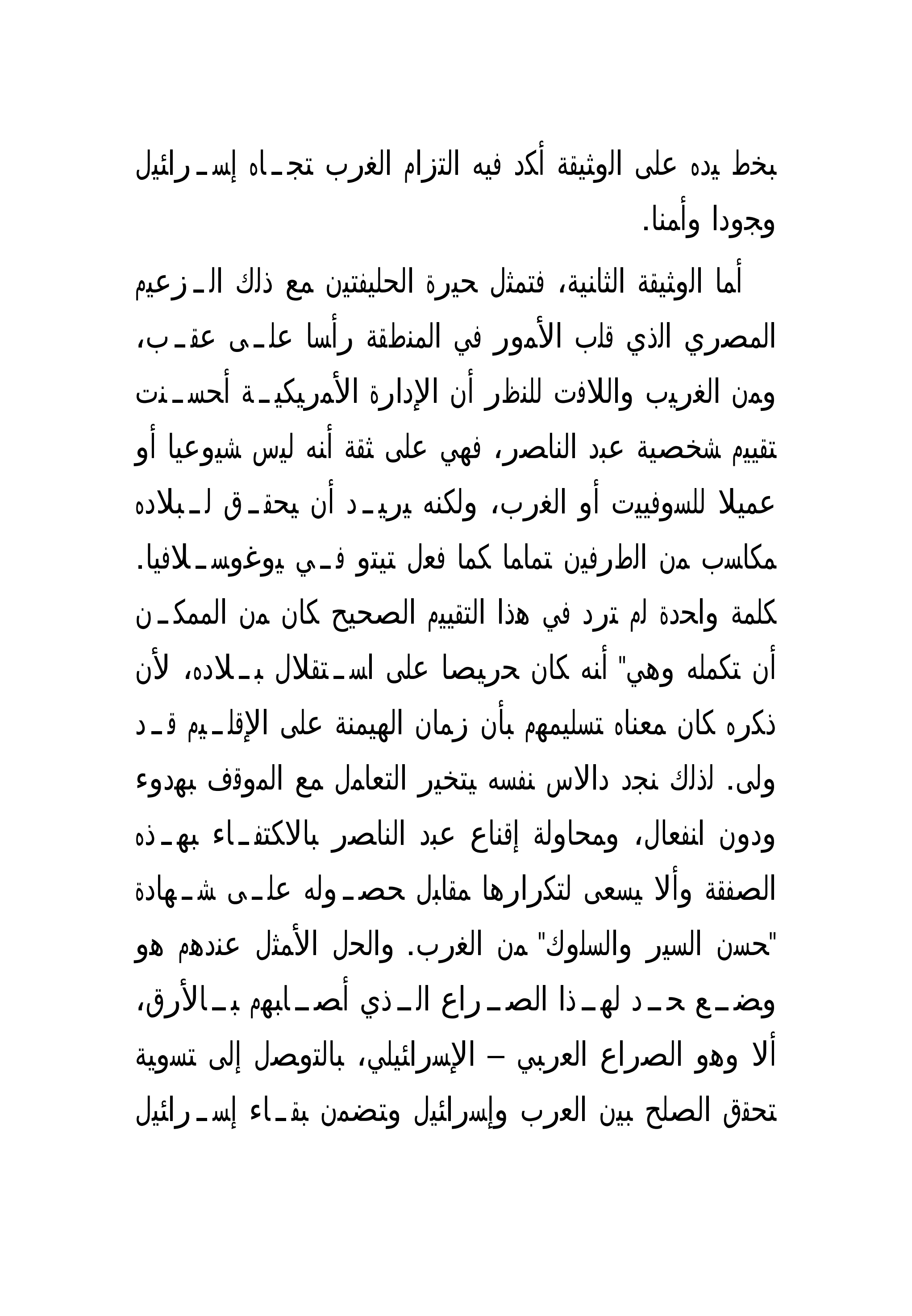
ولفت المستر هير النظر إلى ما يمثله النموذج المصـري من خطر على العالم العربي، مما يتطلـب أن يعلـن عبـد الناصر أن الصفقة لا تعني التوجه إلى السوفييت، فمهما قال في الأحاديث الخاصة، تأتي تصريحاته العلنية مختلفة تماما.

وذكر المستر دالاس أن السفير الإسرائيلي (أبـا إيبـان) زاره (في ٣٠ سبتمبر) وقال له: إن الخطوط أصـبحت الآن فاصلة في الشرق الأوسط، فقد اتجـه عبـد الناصـر إلـى السوفييت ضد الغرب، ومن ثم وجب على الغرب أن يـدعم إسرائيل، وأن إسرائيل تطالب بميثـاق أمـن إضـافة إلـى السلاح. ولمح أبا إيبان إلى إمكان قيام إسرائيل بحرب وقائية ضد مصر. وأضاف راسـل أن إيبـان صـرح فـي لقـاء تليفزيوني أن إسرائيل لن تجلس جلسة الأرنب المذعور الذي ينتظر أن يبتلعه الثعبان المصري.

وتساءل دالاس عما إذا كان من الممكن استخدام التصريح الثلاثي الصادر عام ١٩٥٠ (الخاص بتقييد تصدير السـلاح إلى الشرق الأوسط)، فقال مكميلان: إن التصريح قام علـى أساس اشتراك الدول الثلاث في مراقبة التسليح في المنطقة،

وإن الوضع تغير الآن، ومن الأفضل أن نركز على ضرورة إبرام العرب الصلح مع إسرائيل".

إلى هنا ينتهي محضر اجتماع ماكميلان ودالاس وبعض معاونيهما لدراسة ما يمكن عمله إزاء صفقة السلاح الروسي التي كانت متغيرا استراتيجيا مهما في ذلك الحين، قلب مخططات الغرب رأسا على عقب. ونلاحظ التباين الواضح بين الوثيقتين: فالوثيقة الأولى تقدم رأي الخبراء الذين يعرفون المنطقة لغة وثقافة وتاريخا ويعرفون مدى أهميتها اقتصاديا واستراتيجيا للغرب، والطرق المثلى للتعامل مع شعوبها، لذلك نجدهم يقترحون أن يكون الحل توريد السلاح للعرب وإسرائيل معا، أي كسر القيود التي وضعها التصريح الثلاثي عام ١٩٥٠، وإن كان ذلك يقتضي أن يلعب الغرب دورا أساسيا في الحيلولة دون الصدام بين الطرفين، طالما كانت هناك إمكانية استيعابهما في مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط، ومثل رأي مساعد وزير الخارجية البريطانية للشرق الأوسط موقفا أكثر جرأة حين ذكر بالمتاعب التي لقيها الغرب من جراء مساندته لإسرائيل، ونصح بالتخلي عنها، وهو ما رفضه وزير الخارجية في تعليق قصير كتبه



بخط يده على الوثيقة أكد فيه التزام الغرب تجـاه إسـرائيل وجودا وأمنا.

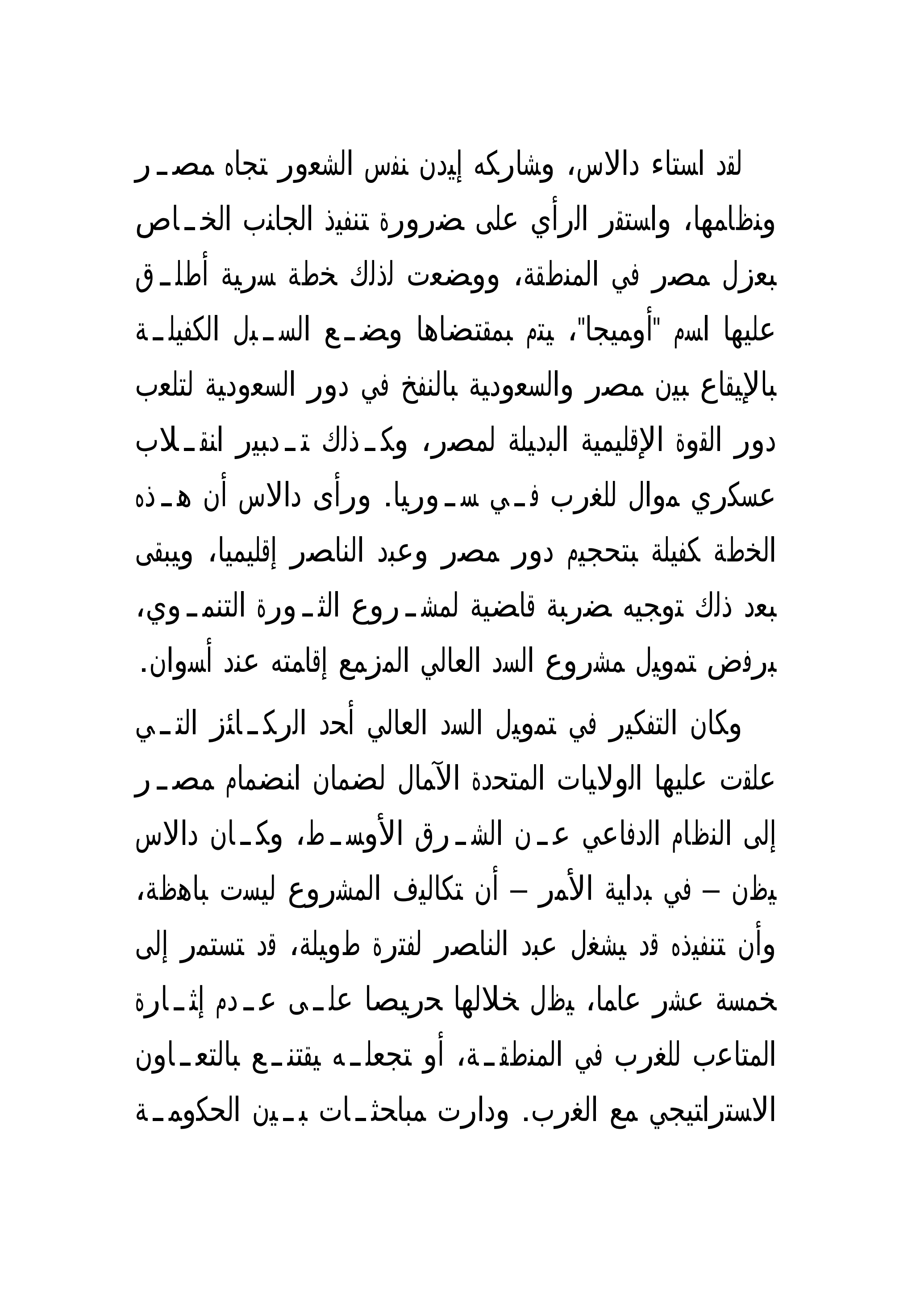
أما الوثيقة الثانية، فتمثل حيرة الحليفتين مع ذلك الـزعيم المصري الذي قلب الأمور في المنطقة رأسا علـى عقـب، ومن الغريب واللافت للنظر أن الإدارة الأمريكيـة أحسـنت تقييم شخصية عبد الناصر، فهي على ثقة أنه ليس شيوعيا أو عميلا للسوفييت أو الغرب، ولكنه يريـد أن يحقـق لـبلاده مكاسب من الطرفين تماما كما فعل تيتو فـي يوغوسـلافيا. كلمة واحدة لم ترد في هذا التقييم الصحيح كان من الممكـن أن تكمله وهي" أنه كان حريصا على اسـتقلال بـلاده، لأن ذكره كان معناه تسليمهم بأن زمان الهيمنة على الإقلـيم قـد ولى. لذلك نجد دالاس نفسه يتخير التعامل مع الموقف بهدوء ودون انفعال، ومحاولة إقناع عبد الناصر بالاكتفـاء بهـذه الصفقة وألا يسعى لتكرارها مقابل حصـوله علـى شـهادة "حسن السير والسلوك" من الغرب. والحل الأمثل عندهم هو وضـع حـد لهـذا الصـراع الـذي أصـابهم بـالأرق، ألا وهو الصراع العربي – الإسرائيلي، بالتوصل إلى تسوية تحقق الصلح بين العرب وإسرائيل وتضمن بقـاء إسـرائيل

وتقبل العرب لهذا الوجود، مما يتيح فرصة دمج إسرائيل مع بلاد المنطقة في المشروع الدفاعي للغرب. وهم يـرون أن هذا الحل الناجح (في رأيهم) يحتاج إلى ممارسة الضغط على عبد الناصر لإرغامه على إبرام الصلح مع إسرائيل.

لم يتوصل الاجتماع – كما يبدو من الوثيقة – إلى الاتفاق على سياسة مشتركة تجاه مصر، ولعل اتجاه الأمريكان إلـى معالجة الموقف بقدر من اللين لم يرق لإيدن الذي رأى فـي صفقة السلاح صفعة مدوية للغرب، فكان اشتراكه في سحب عرض تمويل مشروع السد العالي الذي دفع عبد الناصر إلى إعلان تأميم قناة السويس، ومن ثم بـدأ الإعـداد للعـدوان الثلاثي، وموقف دالاس في الاجتماع سالف الـذكر، يفسـر موقف أمريكا ضد العدوان فيما بعد، على نحو ما سنرى.

العدوان الثلاثي

رأينا كيف أربكت صفقة السلاح التي عقدها جمال عبـد الناصر الدول الغربية، وأخذت تعد العدة لاحتواء "الأزمـة"، وخاصة أن الإدارة الأمريكية أيقنت أن عبد الناصـر لـيس شيوعيا، ولكنه يريد أن يلعب لعبة تيتو، فيستفيد من الغـرب ومن الشرق معا لخدمة مصالح بلاده، وهو، موقف عده جون فوستر دالاس (وزير الخارجية الأمريكي) " موقفا لا أخلاقيا " ولم تمض سبعة شهور على عقد صـفقة السـلاح، حتـى أعلنت مصر اعترافها بالصين الشعبية (أبريل ١٩٥٦)، ليقع بذلك متغير آخر خطير – في نظر الغرب – قد يشجع بلادا أخرى على أن تتبع خطى مصر، مما يـؤدي إلـى تـدعيم موقف الصين الشعبية على الصعيد الدولي، علـى حسـاب الصين الوطنية (تايوان) التي احتلت مقعد الصين في الأمـم المتحدة، وكانت من بين الخمسة الكبار في مجلس الأم. لذلك بلغ استياء الغرب ذروته من تلك "المشاغبات" التي جـاءت من جانب النظام الثوري الجديد الذي يتبع سياسة مستقلة في إقليم يعتبره الغرب منطقة نفوذ حيوية له.



لقد استاء دالاس، وشاركه إيدن نفس الشعور تجاه مصـر ونظامها، واستقر الرأي على ضرورة تنفيذ الجانب الخـاص بعزل مصر في المنطقة، ووضعت لذلك خطة سرية أطلـق عليها اسم "أوميجا"، يتم بمقتضاها وضـع السـبل الكفيلـة بالإيقاع بين مصر والسعودية بالنفخ في دور السعودية لتلعب دور القوة الإقليمية البديلة لمصر، وكـذلك تـدبير انقـلاب عسكري موال للغرب فـي سـوريا. ورأى دالاس أن هـذه الخطة كفيلة بتحجيم دور مصر وعبد الناصر إقليميا، ويبقى بعد ذلك توجيه ضربة قاضية لمشـروع الثـورة التنمـوي، برفض تمويل مشروع السد العالي المزمع إقامته عند أسوان.

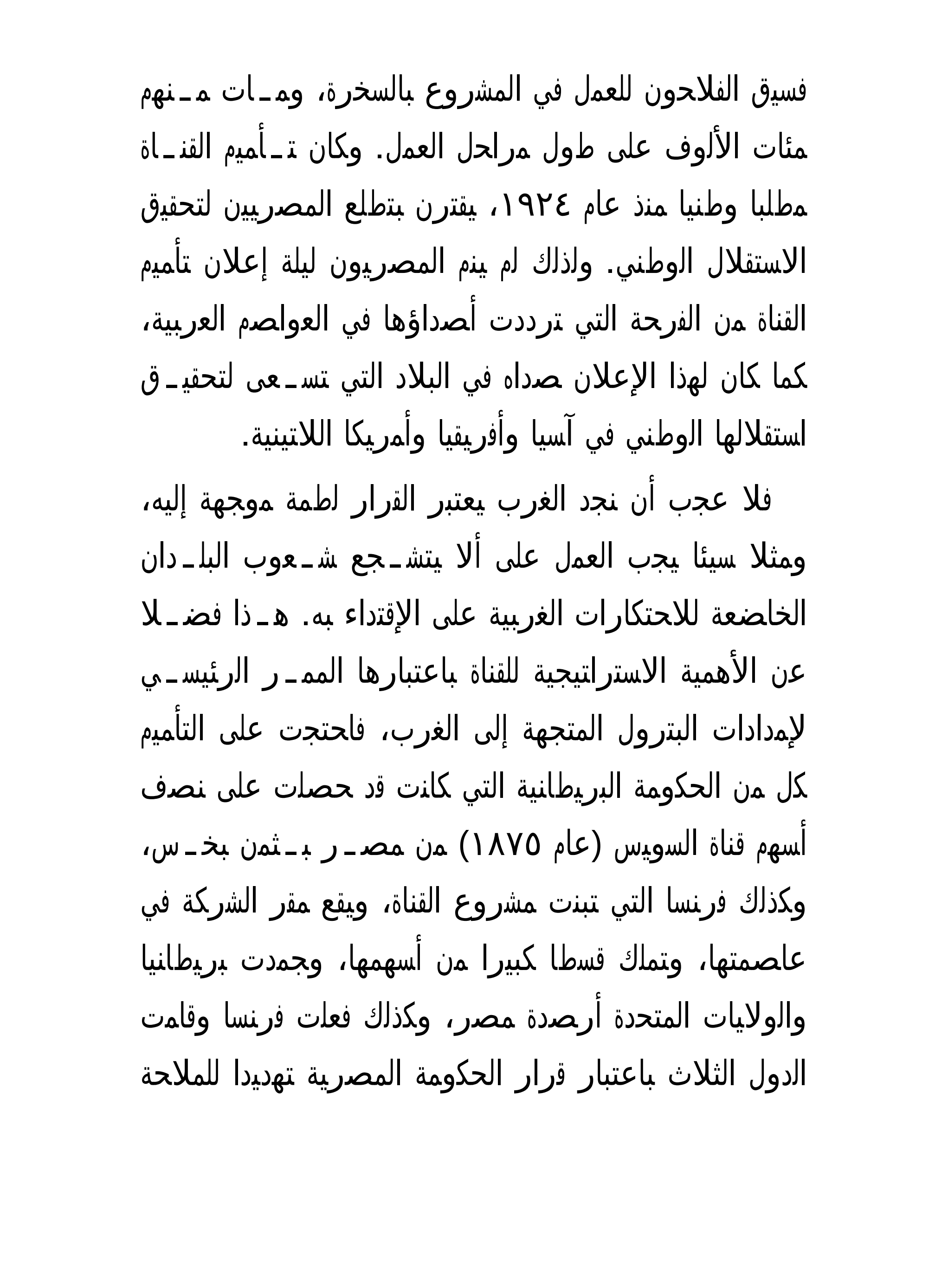
وكان التفكير في تمويل السد العالي أحد الركـائز التـي علقت عليها الولايات المتحدة الآمال لضمان انضمام مصـر إلى النظام الدفاعي عـن الشـرق الأوسـط، وكـان دالاس يظن – في بداية الأمر – أن تكاليف المشروع ليست باهظة، وأن تنفيذه قد يشغل عبد الناصر لفترة طويلة، قد تستمر إلى خمسة عشر عاما، يظل خلالها حريصا علـى عـدم إثـارة المتاعب للغرب في المنطقـة، أو تجعلـه يقتنـع بالتعـاون الاستراتيجي مع الغرب. ودارت مباحثـات بـين الحكومـة

المصرية والولايات المتحدة حول المشروع وتمويله استمرت نحو العام. كانت خلالها الخارجية الأمريكية تماطل وتسوف كسبا للوقت كوسيلة للضغط السياسي على الحكومة المصرية، ولم تأخذ مأخذ الجد ما ذكره أحمد حسين (السفير المصري بواشنطون) من أن مصر تلقت من الاتحاد السوفيتي (أكتوبر ١٩٥٥)، ما يفيد استعداد موسكو لتولي مشروع بناء السد بشروط مريحة، (سبتمبر ١٩٥٥) لإثارة قلق الولايات المتحدة حتى تتقدم وحلفاؤها والبنك الدولي لتمويل المشرع. فقد كانت الإدارة الأمريكية تعتقد أن السوفييت لا يملكون القدرة المادية والفنية اللازمة لمثل هذا المشروع.

لذلك رأت الإدارة الأمريكية أن تحاصر عبد الناصر برفض تمويل السد، وشاركتها بريطانيا والبنك الدولي في ذلك، فأعلن دالاس رفض الولايات المتحدة تمويل المشروع، وتزامن ذلك مع إعلان بريطانيا والبنك الدولي نفس الموقف، وكان الظن أن عناد عبد الناصر قد يدفعه إلى بناء السد مما يؤدي إلى إلقاء تبعات اقتصادية قاسية على عاتق الشعب المصري، فيزداد سخطا على النظام، مما قد يساعد على

سقوط عبد الناصر. وجاء الإعلان الأمريكي عن رفض تمويل المشروع بحجة أن الاقتصاد المصري لا يستطيع تحمل نصيب مصر في تكلفة المشروع، وارتبط هذا القرار أيضا بسياسة الولايات المتحدة الخاصة بالمعونات الخارجية، فقد كان الكونجرس يميل إلى قطع المساعدات الخارجية عن البلدان التي تسعى إلى الإفادة من المعسكرين، خاصة أن دالاس كان يرى أن الدخول في مزايدة مع الروس يساعدهم على تحقيق نصر إعلامي سهل، تؤدي المزايدة حوله إلى إرهاق الخزانة الأمريكية دون طائل.

وسارع جمال عبد الناصر بالرد على إهانة دالاس بإعلان تأميم قناة السويس (٢٦ يوليو ١٩٥٦)، لاستخدام دخلها في تمويل مشروع السد العالي. وجاءت هذه الصفعة المدوية لتصل بشعبية عبد الناصر إلى الذروة، ولتجعل اسمه على كل لسان في مختلف أرجاء العالم. فقد كانت القناة إحدى قلاع عصر الاستعمار، فرض مشروعها على مصر فرضا، ووقعت من أجله في فخ الديون التي أدت إلى وضع ماليتها تحت الرقابة الأجنبية، ثم أوقعتها بين براثن الاحتلال البريطاني. وقدمت مصر قوة العمل اللازمة لشق القناة،



فسيق الفلاحون للعمل في المشروع بالسخرة، ومـات مـنهم مئات الألوف على طول مراحل العمل. وكان تـأميم القنـاة مطلبا وطنيا منذ عام ١٩٢٤، يقترن بتطلع المصريين لتحقيق الاستقلال الوطني. ولذلك لم ينم المصريون ليلة إعلان تأميم القناة من الفرحة التي ترددت أصداؤها في العواصم العربية، كما كان لهذا الإعلان صداه في البلاد التي تسـعى لتحقيـق استقلالها الوطني في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

فلا عجب أن نجد الغرب يعتبر القرار لطمة موجهة إليه، ومثلا سيئا يجب العمل على ألا يتشـجع شـعوب البلـدان الخاضعة للاحتكارات الغربية على الإقتداء به. هـذا فضـلا عن الأهمية الاستراتيجية للقناة باعتبارها الممـر الرئيسـي لإمدادات البترول المتجهة إلى الغرب، فاحتجت على التأميم كل من الحكومة البريطانية التي كانت قد حصلت على نصف أسهم قناة السويس (عام ١٨٧٥) من مصـر بـثمن بخـس، وكذلك فرنسا التي تبنت مشروع القناة، ويقع مقر الشركة في عاصمتها، وتملك قسطا كبيرا من أسهمها، وجمدت بريطانيا والولايات المتحدة أرصدة مصر، وكذلك فعلت فرنسا وقامت الدول الثلاث باعتبار قرار الحكومة المصرية تهديدا للملاحة

العالمية. وقررت لندن وباريس على الفور اسـتخدام القـوة دفاعا عن مصالحهما، وبـدأتا الاسـتعداد لـذلك. غيـر أن الولايات المتحدة لم تشاطر بريطانيا وفرنسـا رأيهمـا فـي ضرورة استخدام القوة حتى لا يؤدي ذلك إلى استثارة العرب وإلى قيام حالة حرب عالمية قد يجني السوفييت ثمارها. ولم تكن الإدارة الأمريكية قد فقدت الأمل تماما في كسب مصـر للمعسكر الغربي، ومن ثم رأت ضرورة التوصل إلـى حـل وسط مع مصر، حتى يحين الوقت لحل هذه المشكلة جـذريا بالتخلص من عبد الناصر.

وأعلن الاتحاد السوفيتي تأييده لموقف مصر باعتبـار أن قرار تأميم القناة عمل شرعي وحق مـن حقـوق السـيادة، ورفض الدعوة التي أطلقها الغرب لتدويل القنـاة، واعتبـر الفكرة التي أطلقها دالاس لعقد مؤتمر لندن لمناقشة موضوع التأميم تدخلا في شئون مصر، ولكنه لـم يرفضـه، وإنمـا اعترض على الدول التي وجهت إليها الدعوة وجميعها تنتمي للغرب أو تشايعه.

ورفضت مصر الاشتراك في مـؤتمر لنـدن (أغسـطس ١٩٥٦) لأنه لا يحق لأعضـائه أن يناقشـوا أمـرا يتعلـق

بسيادتها، ووقفت جميع الدول العربية إلـى جانـب مصـر، واستنكرت تلويح بريطانيا وفرنسا باستخدام القوة، وهـددت باتخاذ إجراءات إيجابية ضدهما. وقد ناقش المؤتمر اقتراحـا تقدمت به الإدارة الأمريكية بضرورة احترام حق مصر فـي ممارسة سيادتها، بما في ذلك حصولها على تعويض عـادل نظير استخدام القناة، مع ضمان حرية الملاحـة فـي القنـاة باعتبارها ممرا دوليا طبقا لاتفاقيـة القسـطنطينية المبرمـة عام ١٨٨٨.

وفي الاجتماع الثاني لمؤتمر لندن (١٩ سـبتمبر ١٩٥٦) تقرر تكوين " جمعية المنتفعين بقناة السويس "، وكان الهدف منها في الأصل تسلم رسوم المرور في القناة التي كان مـن المفترض أن تقسم بـين مصـر وشـركة قنـاة السـويس (المؤممة)، وأن تتولى مراقبة حرية الملاحة في القناة طبقـا للمعاهدات، وتشكلت الجمعية في أكتوبر ١٩٥٦.

وأمام الضغط المتزايد لعدم استخدام القوة ضـد مصـر سواء من جانب الدول التي وافقت على الانضمام إلى جمعية المنتفعين، أو التي عارضتها، أو من جانـب الـرأي العـام العالمي الذي عارض بشدة سياسة اللجوء إلى القوة، تظاهرت

بريطانيا وفرنسا بتأييد فكرة الحل السلمي، فتقدمتا بشكوى إلى مجلس الأمن (٢٣ سبتمبر) ضد مصر، لأنها أنهت من جانب واحد نظام الإدارة الدولي لقناة السويس الذي أكدته اتفاقية ١٨٨٨، وذلك لكي تظهر الدولتان للرأي العام العالمي أنهما قد استهلكتا كل الوسائل مما يبرر تدخلهما العسكري، وبذلك أصبح الجو مهيأ للاتفاق الثلاثي بين بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على مهاجمة مصر. وكان لكل طرف من الأطراف الثلاثة دوافعه الخاصة به، فبريطانيا تريد التخلص من عبد الناصر ونظامه الذي أضر بمصالحها في الشرق الأوسط، وفرنسا كانت ترى النظام المصري مسئولا عن فشلها في قمع الثورة الجزائرية بسبب دعمه الدائم لها بالسلاح، وإسرائيل تتوق إلى الاشتراك في معركة تساعدها على توجيه ضربة وقائية لمصر، تمكنها من تدمير ما حصلت عليه من أسلحة روسية قبل أن يستوعبها الجيش المصري.

وحصل الإسرائيليون على الأسلحة التي طلبوها من فرنسا، وأطلعهم الفرنسيون أولا بأول على الخطط العسكرية التي تم الاتفاق عليها مع بريطانيا، وكان الفرنسيون قد

غضبوا من تسويفات الولايات المتحدة، فنسقوا مع إسرائيل، ثم قامت فرنسا بربط حليفتيها (بريطانيا وإسرائيل) في خطة مشتركة، ووقع الأطراف الثلاثة علـى بروتوكـول سـيفر السري الذي حدد الأدوار لكل طرف، فتهاجم إسرائيل سيناء، ثم يصدر إنذار بريطاني - فرنسي لكل من مصر وإسرائيل يطالبهما بالابتعاد عشرة أميال عن قناة السـويس، علـى أن تسمح مصر لبريطانيا وفرنسا باحتلال بورسعيد والإسماعيلية والسويس بحجة الفصل بين الفريقين المتحاربين والمحافظـة على القناة.

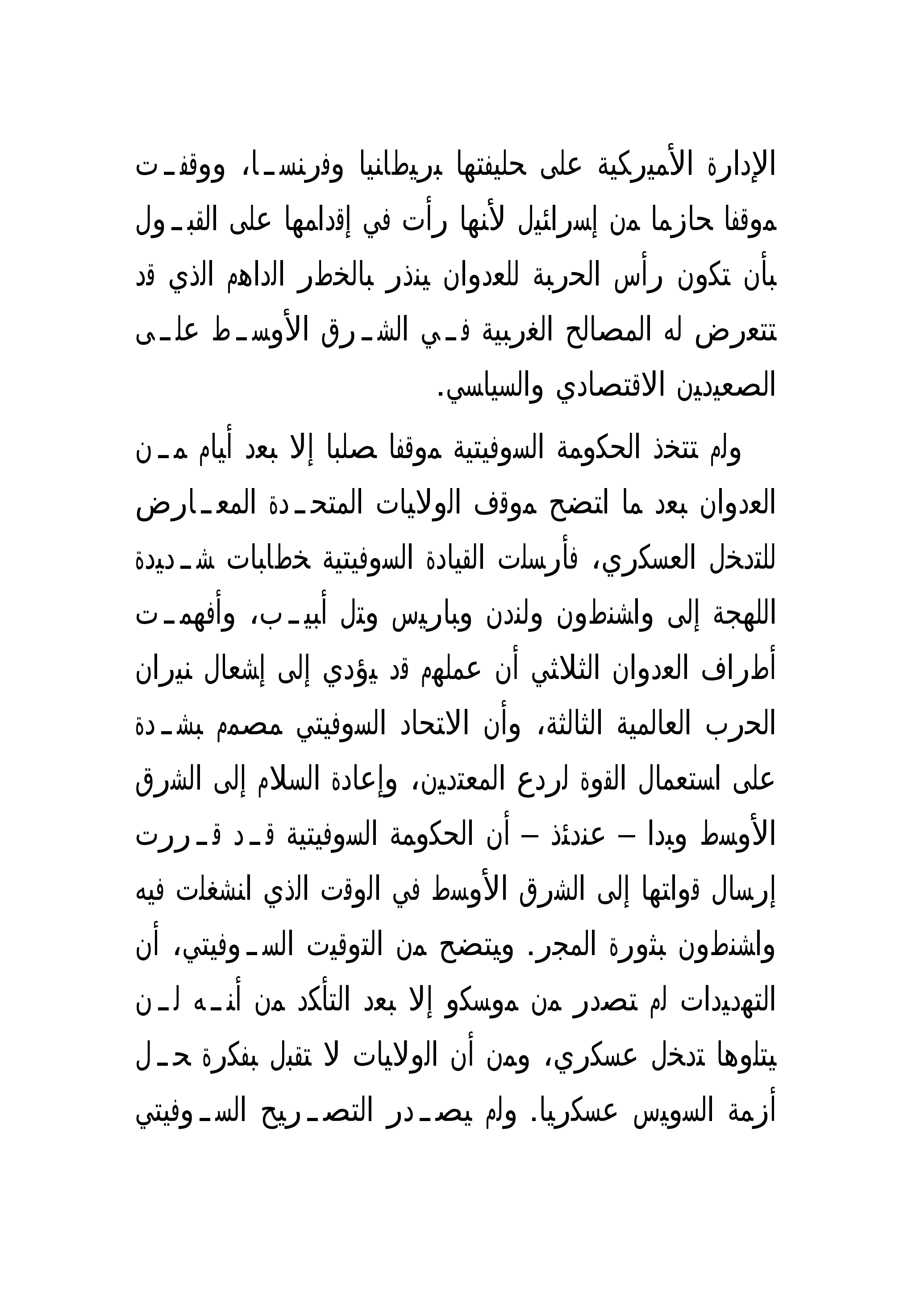
وفي ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦، هاجمـت القـوات الإسـرائيلية سيناء، ثم صدر الإنذار البريطاني الفرنسـي طبقـا للخطـة المتفق عليها. ورفضت الحكومة المصرية الإنذار الذي كان يعني تسليم سيناء لإسرائيل، والقنـاة لبريطانيـا وفرنسـا، وقررت القيادة المصرية سحب الجيش المصري إلى غـرب القناة حتى تتفادى عزله وتدميره، واسـتفادت مـن تجربـة الثورة العرابية عام ١٨٨٢، عندما اطمأنـت إلـى مقولـة استحالة استخدام الأسطول البريطاني للقناة في غزوه لمصر، فكانت النتيجة عكس ذلك، فتوغل الأسطول البريطاني فـي

القناة، وتم غزو مصر من تلك الجبهة، لذلك سارعت القيادة المصرية بإغراق بعض السفن – التي كانـت معـدة لهـذا الغرض – في مجرى القناة، مما عرقل إمكانية اسـتخدامها من ناحية، وأوقف طريق إمداد الغرب البترول، واكتمل ذلك بتفجير القوميين العرب في سوريا لخط أنابيب البترول القادم من الخليج إلى البحر المتوسط. فكان لذلك تأثير إيجابي على الرأي العام العالمي عامة والغربي خاصة، وشكل عنصـرا فعالا في الضغط السياسي على أركان العدوان.

ولم تلبث القوات الجوية البريطانية أن قصفت المطـارات والمراكز العسكرية المصرية ومراكـز إمـدادات الجـيش المصري في منطقة القناة وبالقرب من القـاهرة، وتعـرض ميناء بورسعيد لقصف كثيف من الجو والبحر لتغطية هبوط جنود المظلات للتحكم في المداخل البرية للمدينة مع إنـزال الجنود إلى البر. ولما كان شعب بورسـعيد متمرسـا علـى النضال ضد المحتل الغاصب منذ معركة الكفاح المسلح التي أعقبت إلغاء معاهدة ١٩٣٦ (في أكتوبر ١٩٥١)، واستمرت في عهد الثورة لدعم المفاوض المصـري فـي مفاوضـات اتفاقية الجلاء، فقد واجه المعتدون مقاومة باسلة من شـعب

بورسعيد دعمتها الجماعات الفدائية التي استطاعت الـ دخول إلى المدينة المحتلة من أماكن لا يعرفها سواهم.

كان العدوان الثلاثي صدمة للرأي العام العالمي زاد مـ ن وقعها أزمة الطاقة الناجمة عن توقف إمدادات البترول، حيث حملت الحكومة المصرية المعتدين مسئولية سـ د المجـ رى الملاحي للقناة، ونسبته إليهم. ولم يجد الرأي العـ ام الـ دولي المبرر الكافي لاستخدام القوة ضد بلد مارس حقه الطبيعـ ي في السيادة، وخاصة أن حكومات الغرب قامت بتأميم بعض قطاعات الإنتاج فيها قبيل الحـ رب العالميـ ة الثانيـ ة وفـ ي أعقابها، ومن بينها بريطانيا ذاتها. كما أن مجلس الأمن كان قد وافق على التوصل إلى حل سلمى للمشكلة، ودارت بالفعل مباحثات بين مصر وبريطانيا وفرنسا، كان مقررا أن تعقـ د جلستها الثالثة في جنيف يوم ٢٩ أكتوبر (وهو يـ وم بدايـ ة العدوان)، وكانت الولايات المتحدة تساند تلـ ك المباحثـ ات، وترى في الموقف المصري فيها قدرا معقولا من المرونـ ة والحرص على حل الأزمة سياسيا. وخاصـ ة أن انتخابـ ات الرئاسة الأمريكية، التي رشح الرئيس إيزنهاور نفسه فيهـ ا لمدة جديدة، كانت ستجرى يوم ٦ نوفمبر ١٩٥٦. زاد حنـ ق



الإدارة الأميركية على حليفتها بريطانيا وفرنسا، ووقفت موقفا حازما من إسرائيل لأنها رأت في إقدامها على القبول بأن تكون رأس الحربة للعدوان ينذر بالخطر الداهم الذي قد تتعرض له المصالح الغربية في الشرق الأوسط على الصعيدين الاقتصادي والسياسي.

ولم تتخذ الحكومة السوفيتية موقفا صلبا إلا بعد أيام من العدوان بعد ما اتضح موقف الولايات المتحدة المعارض للتدخل العسكري، فأرسلت القيادة السوفيتية خطابات شديدة اللهجة إلى واشنطون ولندن وباريس وتل أبيب، وأفهمت أطراف العدوان الثلاثي أن عملهم قد يؤدي إلى إشعال نيران الحرب العالمية الثالثة، وأن الاتحاد السوفيتي مصمم بشدة على استعمال القوة لردع المعتدين، وإعادة السلام إلى الشرق الأوسط وبدا – عندئذ – أن الحكومة السوفيتية قد قررت إرسال قواتها إلى الشرق الأوسط في الوقت الذي انشغلت فيه واشنطون بثورة المجر. ويتضح من التوقيت السوفيتي، أن التهديدات لم تصدر من موسكو إلا بعد التأكد من أنه لن يتلوها تدخل عسكري، ومن أن الولايات لا تقبل بفكرة حل أزمة السويس عسكريا. ولم يصدر التصريح السوفيتي

الرسـمي الخـاص بإرسـال "المتطـوعين" إلـى مصـر (١١ نوفمبر)، إلا بعد أن بدأ تنفيذ قرار وقف إطلاق النـار الذي أصدره مجلس الأمن.

كانت الإدارة الأمريكية تتوجس خيفة من موقف الاتحـاد السوفيتي المناصر لمصر وحركة التحرر الوطني العربيـة، ومن ثم قامت بالضغط على بريطانيـا وفرنسـا وإسـرائيل لمنعهم من المضي قدما في خططهم. فعندما طلـب وزيـر الخزانة البريطانية قرضا من واشنطن (٦ نوفمبر) لمعالجـة الأزمة المالية التي نتجت عن العدوان، ردت واشنطون بأنها لن تعتمد القرض إلا إذا أعلنت بريطانيا وقف إطلاق النـار في منتصف ليلة اليوم نفسه، ولم يكن أمام إيدن خيار آخـر، فاضطر للموافقة، خاصة أن المعارضة البريطانيـة، وعلـى رأسها حزب العمال نظمت المظاهرات المنددة بالسياسة التي اتبعتها الحكومة، والتي كان من نتائجها الأولية أزمة الطاقـة والبطالة وهبوط قيمـة الجنيـه الإسـترليني، ووقفـت دول الكومنولوث موقفا منددا ورافضا للعدوان.

كان إيدن يعاني – هو الآخر – صدمة عصـبية بسـبب موقف الإدارة الأميركية رغم ظنه أنه يؤدي لها خدمة جليلة

بضرب النظام الثوري المصري الذي قلب الموازين الاستراتيجية في الشرق الأوسط، كما أزعجته حدة الموقف السوفيتي، وأدرك أن الزمن الذي كانت فيه بريطانيا تحقق أهدافها بمجرد التلويح باستخدام القوة قد أصبح في عداد الذكريات.

وما لبثت فرنسا أن وافقت على وقف إطلاق النار، وهو ما فعلته بريطانيا وإسرائيل ومصر، وصوتت الولايات المتحدة في صف القرار الذي حصل على موافقة ٦ أعضاء في الجمعية العمومية للأمم المتحدة مقابل خمسة أصوات معارضة، وتشكلت قوة البوليس الدولي بناء على اقتراح تقدمت به كندا إلى الأمم المتحدة وساندته الولايات المتحدة. وكانت مهمة القوة الدولية، بعد أن تدخل مصر بموافقة الحكومة المصرية، العمل على إقرار السلام خلال انسحاب القوات المعتدية وبعده، ثم العمل على تنفيذ الشروط الواردة في قرار الأمم المتحدة الصادر في ٣ نوفمبر الخاصة بإزالة آثار العدوان، وتطهير قناة السويس وإعادتها للعمل في خدمة الملاحة الدولية.

وفي أعقاب انسحاب القـوات المعتديـة، صـدر قـرار جمهوري يقضي بإنهاء الاتفاقيـة البريطانيـة المصـرية – المبرمة في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ (اتفاقية الجلاء)، واعتبارهـا كأن لم تكن، وذلك منذ ٣١ أكتوبر ١٩٥٦ (يوم بداية العدوان الإنجليزي – الفرنسي)، وبذلك استكملت مصـر اسـتقلالها الوطني، وتخلصت نهائيا من القيود التـي وردت بالاتفاقيـة التي أعطت بريطانيا حق استخدام قاعدة قناة السـويس فـي حالة تعرض الدول العربية أو تركيا لخطر الحـرب، وهـي القيود التي كانت موضع اعتراض القوى السياسية في مصر. كما صدرت قرارات تأميم البنـوك والشـركات البريطانيـة والفرنسية والبلجيكية العاملة في مصر، فتحقق بـذلك أمـل عزيز داعب مخيلة المصريين، ووجـه نضـالهم السياسـي طوال النصف الأول من القرن العشـرين، وهـو تحريـر الاقتصاد المصري من الهيمنة الأجنبية. وبذلك عززت مصر حريتها في الحركة سياسيا واقتصاديا، وتمتعت بالاسـتقلال الوطني الحقيقي الذي ضحى أجيال من المصريين بأرواحهم من أجل تحقيقه.

وهكذا غير العدوان الثلاثي من وضع مصر الإقليمي والدولي، فقد جاء تضامن الشعوب العربية مع مصر ليؤكد لها هويتها العربية، وليكرس قيادتها لحركة التحرر الوطني العربية، وليعطي دفعة قوية لحركة القومية العربية، وخرج جمال عبد الناصر من هذه الأزمة زعيما معترفا به من زعماء العالم الثالث يحسب له ألف حساب، لصالحه وضده على حد سواء.

وعلى الجانب الآخر، أسدلت "حرب السويس" (كما عرف العدوان الثلاثي في الأدبيات السياسة العالمية) أسدلت الستار على إمبراطوريتين استعماريتين تقليديتين هم بريطانيا وفرنسا، ففقدتا ما بقي من مستعمراتهما، وهبطتا إلى مستوى الدول من الدرجة الثانية، وتحول الأسد البريطاني العجوز إلى ذيل للفيل أو للحمار الأمريكي (والحيوانان رمزان للحزبين الكبيرين في أمريكا: الديمقراطي والجمهوري)، فتحولت بريطانيا "العظمى" إلى شريك صغير للولايات المتحدة، وحاولت فرنسا – بعد ذلك – على يد ديجول أن تكون لها سياستها المستقلة بدرجات متفاوتة من النجاح والفشل.

وفازت الولايات المتحدة من وراء العدوان الثلاثي بنصيب الأسد، فأصبحت الوريث الوحيد للغرب في الشرق الأوسط، ووجدت في العدوان الثلاثي فرصة لتنفيذ سياسة احتواء المنطقة التي رسمتها عام ١٩٤٣، ليؤكد ذلك "مشروع إيزنهاور" (١٩٥٧) لملء "الفراغ" في الشرق الأوسط بتعزيز الوجود الاستراتيجي الأمريكي من خلال الهيمنة على المنطقة، الذي قاومته مصر أيضا، وتم اختزاله على اعتبار إسرائيل قاعدة متقدمة لحماية المصالح الغربية في الشرق الأوسط. وتغيير أسلوب الهيمنة الإمبريالية من استخدام الجيوش ودبلوماسية البوارج الأساسية، وتشجيع الحروب الصغيرة بين الدول حديثة العهد بالاستقلال في آسيا وأفريقيا حول مشكلات الحدود التي ورثتها عن عصر الاستعمار.

واستفاد الاتحاد السوفيتي من العدوان الثلاثي، فنفض عن نفسه العزلة التي عاشها في عصر ستالين، وراح يمارس دورا عالميا نشطا وإيجابيا، وبذلك تخطى "الحزام الشمالي" بالشرق الأوسط. وانعكس ذلك على شكل وطبيعة الصراع بين القوتين الأعظم في ذروة "الحرب الباردة".

وأثارت تجربة مصر مع العدوان الثلاثي حركـة تحـرر وطني كبرى في القارة الأفريقية، فتمـت تصـفية الوجـود الاستعماري فيها بعد حرب السويس. واضطرت بريطانيا أن تصفى وجودها العسكري "شرق السويس" (أي فـي الخلـيج العربي) مع مطلع السبعينيات حيث لم يعـد هنـاك مبـرر لتحميل الخزانة البريطانية نفقـات الـدفاع الباهظـة عـن إمبراطورية لم يعد لها وجود فعلي.

وألهبت تجربة مصر أيضا في التصدي للعدوان حمـاس شعوب آسيا وأمريكا اللاتينية بعدما رأت نموذجا عالميا لمـا تستطيع الشعوب المتطلعة للاستقلال أن تحققه مهمـا كانـت قدراتها العسكرية متواضعة مقارنة بالقوى الإمبريالية.

وأخيرا، كان الشعب المصري هو القوة الحقيقيـة التـي ساندت القيادة السياسية، وليس الجيش الذي اتسم أداؤه بالعجز والقصور، فقد حرص المصريون على التضحية بـأرواحهم وأموالهم حتى يكسبوا لبلادهم حقها فـي الاسـتقلال ولـولا صمود المقاومة الشعبية عشرة أيام (٢٩ أكتوبر – ٧ نوفمبر) لما تحقق الانتصار السياسي الذي عملت من أجلـه القيـادة السياسية بقدر كبير من الكفاءة والمقدرة.

البحث عن أيديولوجية

في أول كتاب عن الثورة ضمنه مجموعة مقالات نشرت بمجلة "التحرير" التي صدرت للتعبير عن الثورة، ذكر أنور السادات في الكتاب الذي حمل عنوان "صفحات مجهولة من تاريخ الثورة"، أن من أهم أسباب نجاح الضباط في التـدبير لحركة الجيش "المباركة"، أنه لم تكن لأي منهم أيديولوجيـة معينة، ولذلك لم تجمعهم الأيديولوجية ولكن جمعتهم الصداقة الحميمة، وهذه "الصداقة" كانت وراء نجاحهم فيما قاموا بـه، ويبدو أن السادات أراد أن يخفي الأيديولوجية الغالبـة علـى معظم أعضاء تنظيم "الضباط الأحرار" وهـي أيديولوجيـة الإخوان المسلمين ومصر الفتاة والحزب الـوطني الجديـد، والجماعات الماركسية، وهي تتفق جميعا في موقفها المعادي لليبرالية، والتعددية الحزبية، ويتفاوت موقفها من الدستور من الرفض التام عند الإخوان المسلمين إلى القبول بالفكرة مـن منظور معين عند الآخرين.

فقد كان تنظيم "الضباط الأحرار" جبهة وطنيـة ضـمت الضباط من مختلف الاتجاهات السياسية والأيديولوجية، لهـا

هدف محدد وهو تحقيق الاستقلال الوطني والقضـاء علـى الفساد السياسي وتحقيق العدل الاجتماعي، وتجسـدت تلـك الأهداف في المبادئ الستة الشهيرة:

١- القضاء على الاستعمار وأعوانه الخونة.

٢- القضاء على الإقطاع.

٣- القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم.

٤- إقامة عدالة اجتماعية.

٥- إقامة جيش وطني قوى.

٦- إقامة حياة ديمقراطية سليمة.

ولا شك في أن ترتيب المبادئ على هذا النحـو يعكـس ترتيب الأولويات عند التنظيم، ولعل ذلك يفسر إرجاء الحياة الديمقراطية إلى نهاية القائمة، وما جاءت به المبادئ السـتة يمثل مجمل المطالب التي رفعتها الفصائل السياسية المختلفة على الساحة المصرية منذ مطلع الأربعينيـات مـن القـرن العشرين، وإن كان لكل منها تصوره الخاص لكيفية تحقيـق كل واحد من تلك الأهداف. ولم يشأ تنظيم "الضباط الأحرار" أن يدخل في غمار ذلك الجدل حفاظا على وحـدة التنظـيم، وحرصا على نجاح خطته في التخلص من النظام القائم.

وبعد عشر سنوات من قيام الثورة، تناول "ميثاق العمل الوطني" (عام ١٩٦٢) هذا الجانب، فذكر أن الشعب بدأ زحفه من غير تنظيم سياسي ثوري، فتحركت طليعة العسكريين نيابة عنه، كذلك بدأ هذا الزحف من غير نظرية كاملة للتغيير الثوري، اكتفاء بالمبادئ الستة. ثم جاءت التفاصيل الفكرية متخلقة من رحم الأحداث خلال السنوات التالية. ولا يعني ذلك أن عقول صناع النظام الثوري الجديد خلت من الأفكار، فقد تزاحمت الأفكار، ولكنها افتقرت إلى النسق الأيديولوجي الذي يجمعها إلى بعضها البعض في إطار محدد. وقد وضعت كل الأفكار موضع التطبيق من منظور "التجربة والخطأ" بالتجربة والممارسة والتفاعل الفعال مع محصلة تجارب التاريخ القومي.

ولكن الحكم على المبادئ الستة لابد من أن يرتبط بالظروف التي صيغت فيها، وتم الإعلان عنها في سياقها، وليس على ضوء الإجراءات التي اتخذت لتطبيقها وما ترتب عليها من نتائج، وخاصة أن التجريب كان السبيل الوحيد لتطبيقها إذا وضعنا في اعتبارنا أن مهام الحكم التي اضطلع بها الضباط كانت عبئا ثقيلا على كواهلهم، جعلهم يستمعون

إلى مستشارين من مختلف الاتجاهات لا يعلمون عنهم شيئا، ومن ثم كانت قراراتهم تتخذ طابع الترجيح لفكرة على غيرها حسب ما تتضمنه من تفاصيل تساعد على اتخاذ مثل هذا القرار، وكان المحك الوحيد هو التجربة العملية بما قد يترتب عليها من إيجابيات وسلبيات.

وكان الشعار الذي رفع في السنتين الأوليين للثورة هو "الاتحاد – النظام – العمل" أي الاتحاد وراء مجلس قيادة الثورة، وتلافي كل ما من شأنه شق الصف الوطني أو المساس بالوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط. و "النظام" يعني التزام القانون وعدم الخروج عليه، وإثارة الشغب ضد السلطة الجديدة، و "العمل" يقصد به العمل على تحقيق الأهداف الوطنية كما طرحتها قيادة الثورة في المبادئ الستة. وقد كان هذا الشعار هو الذي تبنته "هيئة التحرير" أول تنظيم سياسي (أقيم في يناير عام ١٩٥٣) كما اتخذت "هيئة التحرير" العلم ثلاثي الألوان (الأحمر والأبيض والأسود) الذي أصبح علما لمصر الجمهورية بعد إعلان قيام الجمهورية وإنهاء حكم أسرة محمد علي.

وطرح عبد الناصر أفكارا على جانب من الأهمية في كتابه "فلسفة الثورة" (عام ١٩٥٤) ولكنها لا تشكل نسقا أيديولوجيا متكاملا. وتتضمن تلك الأفكار تصوره للثورة باعتبارها ذات وجهتين: سياسية، واجتماعية. الثورة الأولى هي التحرر الوطني من السيطرة الأجنبية ومن الحكم الفاسد، والثورة الثانية تستهدف تحقيق العدالة الاجتماعية لأبناء الوطن، وقد كتب على مصر أن تعيش الثورتين معا، في وقت واحد، بما يترتب على ذلك من تناقض، فلا مفر من العمل من أجل الحرية السياسية والحرية الاجتماعية معا، ورغم وضوح الطريق إلى الثورة السياسية، فإن الثورة الاجتماعية لم تكن طريقها واضحة بنفس الدرجة.

وجاء تحديد عبد الناصر في "فلسفة الثورة" لتوجهات مصر الدولية من منظور استراتيجي وليس أيديولوجي، ومن خلال ما يمكن أن نسميه "المجال الحيوي"، وليس من منطلق تحديد الهوية. فيرى أن تتحرك مصر في إطار دوائر ثلاث: عربية، وأفريقية، وإسلامية، فالدائرة العربية تحتل الأولوية بحكم الروابط الوثيقة التي تجمع مصر بهذه الدائرة، والارتباط بهذه الدائرة قضية أمن قومي مصري لأن "نطاق

سلامتنا يقتضي منا أن ندافع عن حـدود إخواننـا"، وحـدد عبد الناصر قوة الدائرة العربية بثلاث عناصر هي: وحـدة الثقافة، والموقع الاستراتيجي المهم، ثـم البتـرول "عصـب الحضارة المادية، ومن نفس المنطلق جاءت أفريقيا (ولـيس العالم الإسلامي) في المرتبة الثانية، لأننـا "نحـرس بابهـا الشمالي، ويستمد النيل ماءه من قلبها، ومسئوليتنا أن نعـاون على نشر النور والحضارة في أعماقها، والدائرة الإسـلامية تأتي في المرتبة الثالثة وتقتصر علـى التنسـيق السياسـي والتعاون من خلال موسم الحج.

وهكذا جاء تحديد الدوائر الثلاث وعلاقة مصر بها تحديدا نفعيا من منطلق متطلبات الأمن القومي المصري، وليس من منطلق قومي أو إقليمي أو ديني، رغم تـواتر التصـريحات التي أدلى بها عبد الناصر وزملاؤه من أعضاء مجلس قيادة الثورة حول أهمية اتخاذ الجامعة العربية إطارا للدفاع عـن المنطقة لخدمة المصالح القومية العربية، فحتى ذلك الحين لم تكـن فكـرة العروبـة قـد تبلـورت فـي ذهـن عبد الناصر ورفاقه، بل كان المنظـور اسـتراتيجيا أمنيـا محضا. وما إقامة إذاعـة صـوت العـرب (عـام ١٩٥٤)

وغيرها من الأدوات التي أثارت العرب ضد الوجود الأجنبي في بلادهم مـذكرة إيـاهم "بالأمجـاد" إلا وسـيلة للحشـد الجماهيري لخدمة هدف التحرر الوطني؛ لأن مصر لا يمكن أن تنعم بالحرية وسط مجال خاضع للسيطرة الأجنبية.

غير أن الصراع السياسي الذي دار مـع الغـرب حـول مشروع الدفاع عن الشرق الأوسـط، والعمـل الإعلامـي والسياسي لحشد التأييد لموقف مصر المعارض للمشروع، ثم معركة حلف بغداد، كل ذلك أقنـع ثـورة يوليـو – علـى ما يبدو – بأهمية فكـرة العروبـة، فحـرص أول دسـتور أصدرته الثورة (يونيو عام ١٩٥٦) على أن ينص في مادته الأولى على انتماء مصر إلى الأمة العربية. وجاء في البيان الصادر عن اللجنة التنفيذية " للاتحاد القومي" وهو التنظـيم السياسي الذي نص الدستور في المادة ١٩٢ على إقامته، جاء في ذلك البيان أنه "منظمة قومية تعمل على تحقيق وحـدتنا ووحدة الشعب العربي الذي تجمعنا وتجمعه أصول تاريخيـة وروحية واحدة، كما تجمعه وحدة اللغة والعقائـد والتقاليـد، والدم، والمصالح المشتركة".. ولذلك أصبح التنظيم مفتوحـا

لجميع العناصر العربية المؤمنة بهـذا الهـدف ولا تقتصـر عضويته على المصريين.

وهكذا كان تبني العروبة وإدراج الانتماء إليها في المـادة الأولى من الدستور، وتأكيد الهوية العربية للتنظيم السياسـي "الاتحاد القومي" من منطلق عملي نفعي محض، وليس مـن منطلق أيديولوجي، ولعل ذلك يتضح من المبـررات التـي ساقها بيان اللجنة التنفيذية سالف الذكر التي لا تحدد موقفـا ثابتا من تحديد مكونات العروبة، ولكنها تسوق مبررات شتى التقطت من أفكار دعاة العروبة دون ارتباط بنسـق محـدد، تجمع التاريخي بالوجداني، والمفاهيم العلمانية بالعقائد (الدينية طبعا) مما يوحي بغياب إطار إيـديولوجي محـدد لمفهـوم العروبة عند ثورة يوليو عندئذ.

رفع "الاتحـاد القـومي" شـعار المجتمـع الاشـتراكي الديمقراطي التعاوني" الذي اعتبر هدف النظام الذي يسـعى لتحقيقه وفق دستور عام ١٩٥٦، وفسر اقتران الاشـتراكية بالديمقراطية والتعاون، كإطار للمجتمع المنشود، بضـرورة العمل على تحريـر الفـرد مـن الاسـتغلال الاقتصـادي

والاجتماعي حتى يتوفر لديهم الوعي السياسي لممارسة حقوقهم الديمقراطية.

وتكشف تلك الشروح عن أزمة الأيديولوجيا التي كان النظام يعاني منها، تلك الأزمة التي جعلت كمال الدين حسين – سكرتير عام الاتحاد القومي – يلجأ إلى بعض المثقفين (هم: سليمان حزين، ولبيب شقير، وحسين عباس زكي، وسعيد العريان، وجميعهم من الليبراليين) لوضع إطار فكري لتلك المرحلة، ولكن مساهمتهم جاءت (بالطبع) مخالفة لتوقعات النظام. وألقى محمد حسنين هيكل باللوم على المثقفين الذين لم يتعاونوا بحماس مع النظام ولم يقدموا له الأيديولوجيا التي يسعى إليها. وعبر جمال عبد الناصر عن خيبة أمله لقلة الكتابات الأكاديمية حول النظام السياسي والاقتصادي الجديد، وقال: إن مصر تمر بتجربة تتقدم فيها الممارسة على النظرية، مما يكشف عن أزمة التوجه الأيديولوجي عند النظام، وأن المجتمع "الاشتراكي – الديمقراطي – التعاوني " كان مجرد شعار، لا يختلف كثيرا عن " الاتحاد – النظام – العمل".

وشهدت السـنوات (٦١ – ١٩٦٤) ذروة الحاجـة إلـى أيديولوجيا يهتدي بها النظـام، بـدأت بقـرارات وصـفت بالاشتراكية (يوليو عام ١٩٦١) ثم أعقبها وقوع الانفصـال بين مصر وسوريا، وبرزت الحاجة إلى إطار أيـديولوجي، فجاء إعلان ميثاق العمل الوطني" في ٤ يوليو عام ١٩٦٢ ثم صدر دستور مؤقت فـي ٢٥ مـايو عـام ١٩٦٤، فكانـت السنوات الثلاث حافلة بالجهد الذي بذل للاستقرار على إطار أيديولوجي يضم توجهات النظام.

أكدت القرارات الاشتراكية (يوليو عـام ١٩٦١) الـدور المحوري للممارسة التي كان لها السبق على النظرية. وقيل في تفسير هذا التحول حاجة النظام إلى الخروج من الأزمـة الاقتصادية الناجمة عن إحجـام الرأسـمالية الوطنيـة عـن التعاون معـه، واضـطرار الحكومـة لإدارة المؤسسـات الاقتصادية التي تم تأميمها وكانت من قبل مملوكة للأجانب، بعد فشل محاولة تمصير الشركات وإقناع رأس المال الوطني بامتلاك أصولها، وقيل أيضا: إن عبد الناصر تأثر بمناقشاته الطويلة مع تيتو في انتهاج هذا السبيل، إذا صح ما قيل مـن أن القرارات جاءت بمبادرة من عبد الناصر، فاجأ بها رفاقه

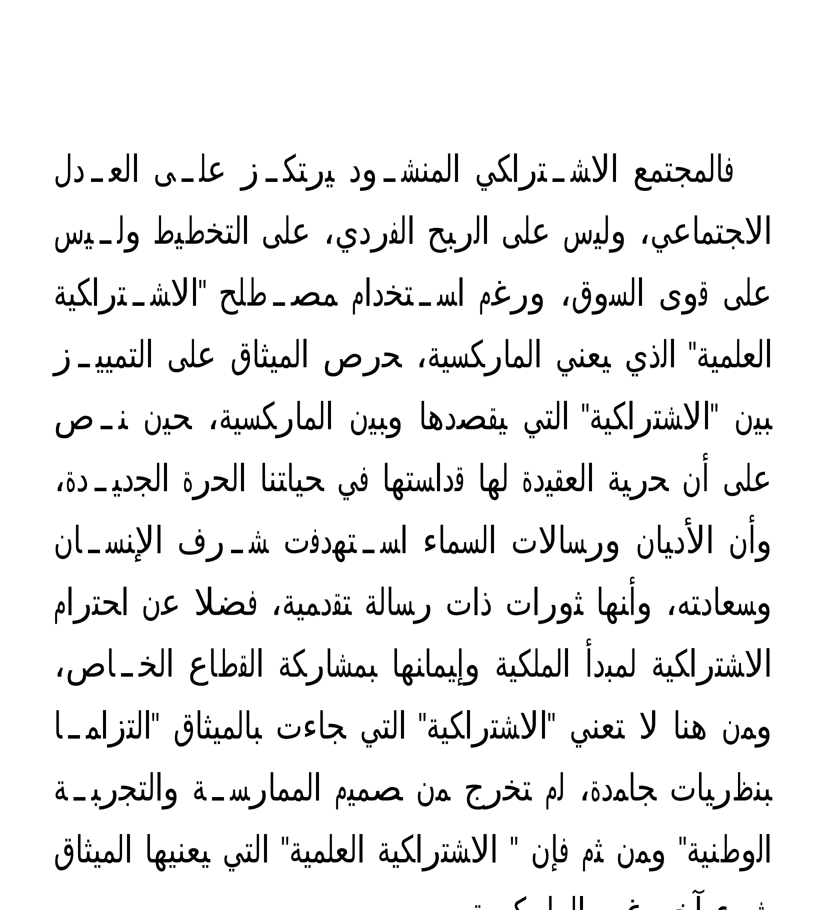
من صناع النظام، واستعان في صياغتها برجلين كانا بعيدين تماما عن الاشتراكية هما: عبد المنعم القيسوني وحسن عباس زكي، وعندما أعلنت القرارات الاشتراكية كان الشـيوعيون المصريون يقضون عامهم الثالث فـي المعـتقلات، وكـان "الاتحاد السوفييتي" يغط في نوم عميق.

وبعد انهيار الوحدة المصرية – السورية كرد فعل لتلـك القرارات (ضمن عوامل أخرى عديدة محلية وإقليمية) أعلن عبد الناصر في ٤ نوفمبر عام ١٩٦١ عن الحاجة إلى دليـل للعمل الثوري، واعترف بافتقار النظام إلى أيديولوجية جديدة يستهدي بها في برامجه وسياساته، وكذلك الحاجة إلى تنظيم سياسي جديد "ليكون أداة ثورية للجماهير الوطنيـة وحـدها، صاحبة الحق والمصلحة في التغيير الثوري" وقـد أسـفرت التوجهات السابقة عن إصدار "ميثاق العمل الوطني"، ثم بناء تنظيم "الاتحاد الاشتراكي العربي".

يبدأ "ميثاق العمل الوطني" بالقول بأن مصر تفتقـر إلـى "نظرية عمل ثوري كاملة"، وذكر عبد الناصر أنـه ورفاقـه (الضباط الأحرار) راحوا يطورون المبادئ الستة ويحركونها بالتجربة والممارسة نحو برنامج تفصيلي يفتح طريق الثورة

إلى أهدافها، ولكن الطليعة الثورية التي صنعت ٢٣ يوليو لم تكن قد أعدت نفسها لتحمل مسئولية التغيير الثـوري الـذي أطلقت شرارة مقدماته. وأكد أن المبادئ الستة كانت مجـرد أعلام للثورة وليست أسلوب عمل ثـوري ومـنهج تغييـر جذري"، ومن هنا يأتي العمل الوطني ليقدم نظريـة كاملـة للثورة أسلوبا ومنهجا.

ونص الميثاق على أن "الاشتراكية العلمية هـي الصـيغة الملائمة لإيجاد المنهج الصـحيح للتقـدم"، واعتبـر الحـل الاشـتراكي هـو المخـرج الوحيـد للتقـدم الاقتصـادي والاجتماعي، وأن ذلك يقتضي سيطرة الشـعب علـى كـل أدوات الإنتاج، مما يستلزم تأميم كـل وسـائله، مـع عـدم المساس بالملكية الخاصة، وحق الإرث الشرعي. ولكن يـتم ذلك بخلق قطاع عام قادر على قيـادة التقـدم فـي جميـع المجالات، مع وجود قطاع خاص يساهم في التنمية في إطار الخطة الشاملة دون ممارسة الاستغلال. فالاشـتراكية هنـا تعني سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج مع عدم تـأميم كل وسائله، ولا يعد ذلك تصفية للمبـادرة الفرديـة، ولكنـه توسيع لإطار المنفعة.



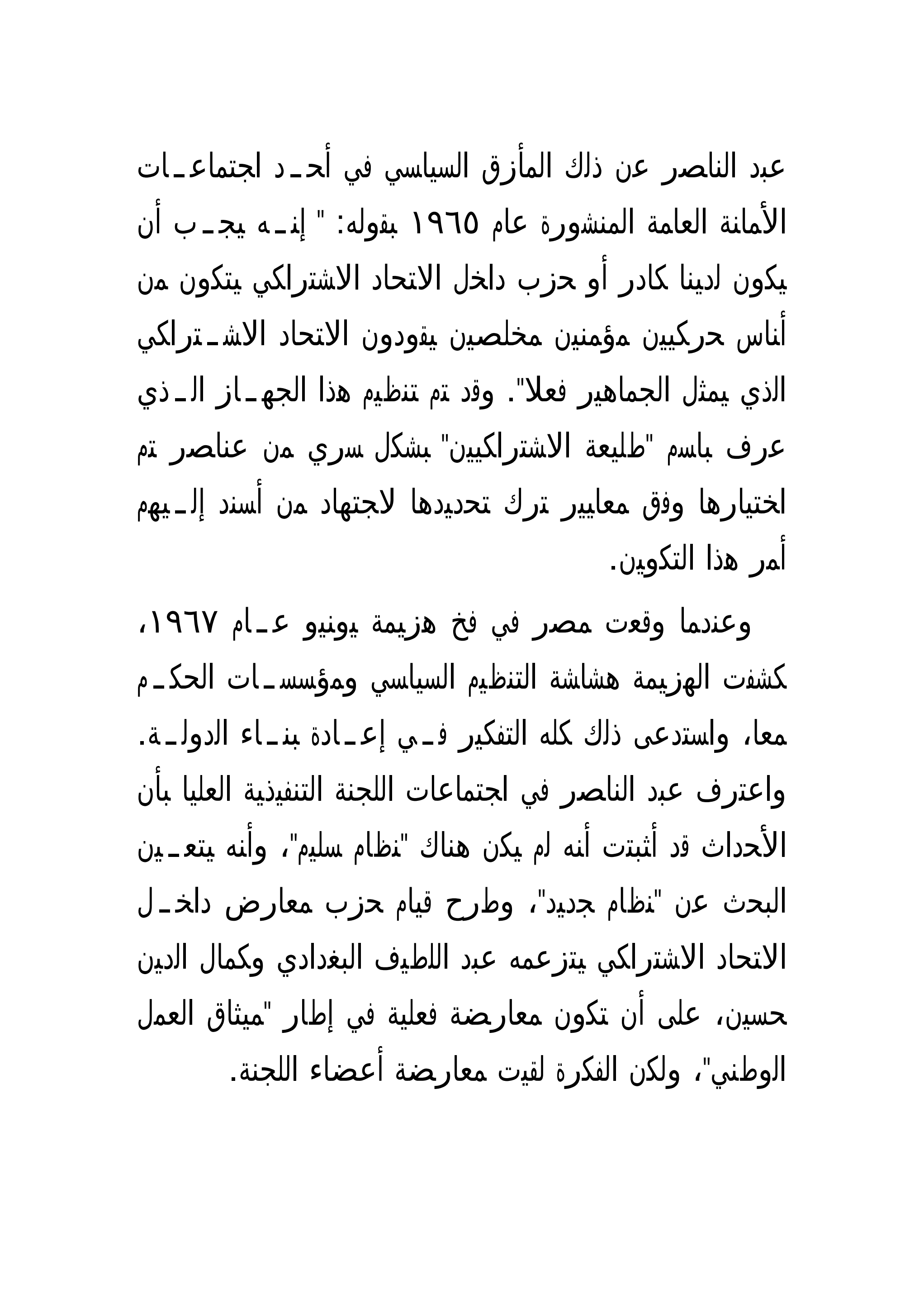
فالمجتمع الاشـتراكي المنشـود يرتكـز علـى العـدل الاجتماعي، وليس على الربح الفردي، على التخطيط ولـيس على قوى السوق، ورغم اسـتخدام مصـطلح "الاشـتراكية العلمية" الذي يعني الماركسية، حرص الميثاق على التمييـز بين "الاشتراكية" التي يقصدها وبين الماركسية، حين نـص على أن حرية العقيدة لها قداستها في حياتنا الحرة الجديـدة، وأن الأديان ورسالات السماء اسـتهدفت شـرف الإنسـان وسعادته، وأنها ثورات ذات رسالة تقدمية، فضلا عن احترام الاشتراكية لمبدأ الملكية وإيمانها بمشاركة القطاع الخـاص، ومن هنا لا تعني "الاشتراكية" التي جاءت بالميثاق "التزامـا بنظريات جامدة، لم تخرج من صميم الممارسـة والتجربـة الوطنية" ومن ثم فإن " الاشتراكية العلمية" التي يعنيها الميثاق شيء آخر غير الماركسية.

ورغم المصطلحات التي تناثرت في "فقرات الميثاق، فإن صياغته جاءت موحية بأن الاتجاه نحـو الاشـتراكية كـان ضرورة عملية أكثر منها اختيارا أيديولوجيا، فهو حل علمي لمشاكل التنمية أكثر من كونه التزاما فكريـا، وحتـى تقـدم

طريقا لتفادي الصراع الطبقي بالعمل على تذويب الفـوارق بين الطبقات وتحقيق التخطيط الشامل.

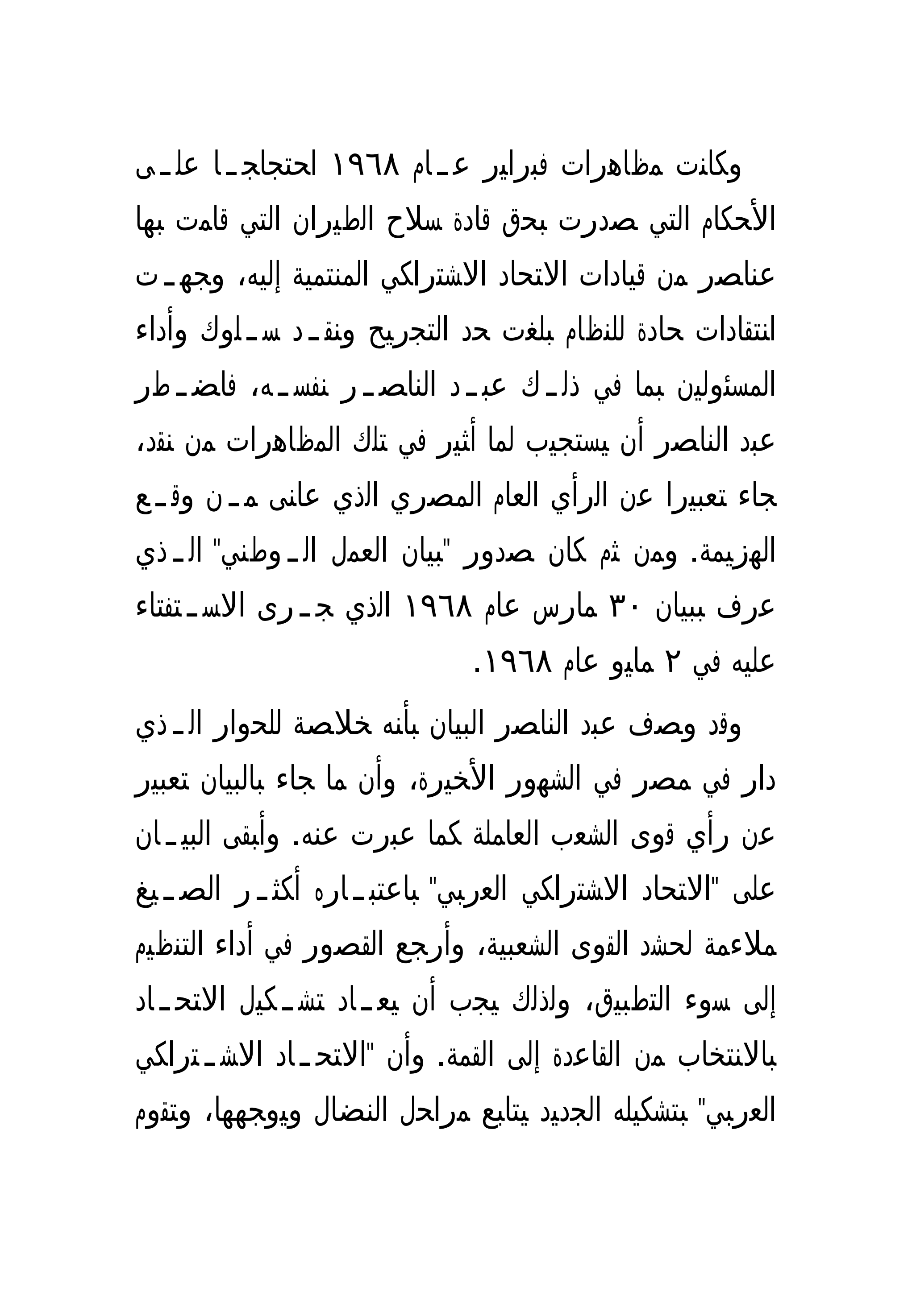
ورأى عبد الناصر أن الديمقراطية الحزبية ليست الشـكل الوحيد للديمقراطية، كما أن أزمة الديمقراطية ترجـع إلـى عجز الشعوب عن ممارسة الحريـات السياسـية لأسـباب اقتصادية واجتماعية، ومن ثم فإن وجود تنظيم يجمـع كـل قوى الشعب العاملة لمناقشة مشاكلها هـو قمـة الممارسـة الديمقراطية.

وهكذا اختارت القيادة السياسية فكرة التحـالف وحـددت عناصره الخمسة: " العمال، والفلاحون، والجنود، والمثقفون، والرأسمالية الوطنية"، مع أن أيا من تلك العناصر لـم يكـن ينتظم في كيان تنظيمي واحد يسمح له بالتعبير عـن رأيـه الجماعي في إطار التحالف، أو حتى يملك التعبير عن موقفه من الفكرة ذاتها، فترتب على ذلك أن دخل المنتمون إلى تلك الفئات التنظيم الجديد أفرادا بدون تنظـيم أو إرادة مسـتقلة". وجاء النظام الأساسي للاتحاد الاشتراكي العربي معبرا عـن طبيعة حزب يأخذ بنظام صارم من الالتزام الحزبي لا تعرفه إلا الأحـــزاب الماركســية. وقـــد عبـــر



عبد الناصر عن ذلك المأزق السياسي في أحـد اجتماعـات الأمانة العامة المنشورة عام ١٩٦٥ بقوله: " إنـه يجـب أن يكون لدينا كادر أو حزب داخل الاتحاد الاشتراكي يتكون من أناس حركيين مؤمنين مخلصين يقودون الاتحاد الاشـتراكي الذي يمثل الجماهير فعلا". وقد تم تنظيم هذا الجهـاز الـذي عرف باسم "طليعة الاشتراكيين" بشكل سري من عناصر تم اختيارها وفق معايير ترك تحديدها لاجتهاد من أسند إلـيهم أمر هذا التكوين.

وعندما وقعت مصر في فخ هزيمة يونيو عـام ١٩٦٧، كشفت الهزيمة هشاشة التنظيم السياسي ومؤسسـات الحكـم معا، واستدعى ذلك كله التفكير فـي إعـادة بنـاء الدولـة. واعترف عبد الناصر في اجتماعات اللجنة التنفيذية العليا بأن الأحداث قد أثبتت أنه لم يكن هناك "نظام سليم"، وأنه يتعـين البحث عن "نظام جديد"، وطرح قيام حزب معارض داخـل الاتحاد الاشتراكي يتزعمه عبد اللطيف البغدادي وكمال الدين حسين، على أن تكون معارضة فعلية في إطار "ميثاق العمل الوطني"، ولكن الفكرة لقيت معارضة أعضاء اللجنة.



وكانت مظاهرات فبراير عام ١٩٦٨ احتجاجا على الأحكام التي صدرت بحق قادة سلاح الطيران التي قامت بها عناصر من قيادات الاتحاد الاشتراكي المنتمية إليه، ووجهت انتقادات حادة للنظام بلغت حد التجريح ونقد سلوك وأداء المسئولين بما في ذلك عبد الناصر نفسه، فاضطر عبد الناصر أن يستجيب لما أثير في تلك المظاهرات من نقد، جاء تعبيرا عن الرأي العام المصري الذي عانى من وقع الهزيمة. ومن ثم كان صدور "بيان العمل الوطني" الذي عرف ببيان ٣٠ مارس عام ١٩٦٨ الذي جرى الاستفتاء عليه في ٢ مايو عام ١٩٦٨.

وقد وصف عبد الناصر البيان بأنه خلاصة للحوار الذي دار في مصر في الشهور الأخيرة، وأن ما جاء بالبيان تعبير عن رأي قوى الشعب العاملة كما عبرت عنه. وأبقى البيان على "الاتحاد الاشتراكي العربي" باعتباره أكثر الصيغ ملاءمة لحشد القوى الشعبية، وأرجع القصور في أداء التنظيم إلى سوء التطبيق، ولذلك يجب أن يعاد تشكيل الاتحاد بالانتخاب من القاعدة إلى القمة. وأن "الاتحاد الاشتراكي العربي" بتشكيله الجديد يتابع مراحل النضال ويوجهها، وتقوم

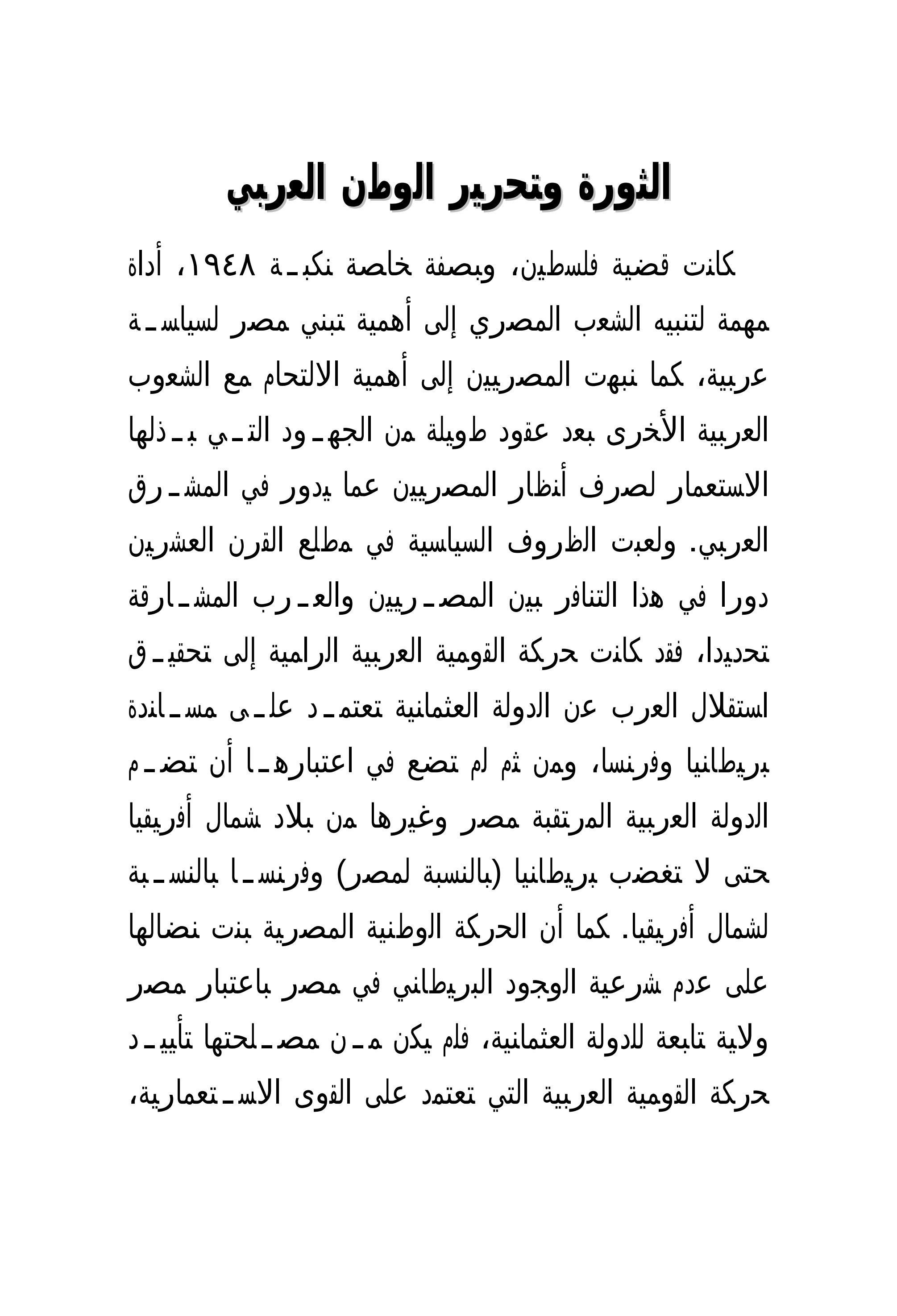
لجانه المختلفة برسم السياسات في جميع المجالات اسـتهدافا لتحقيق النصر وإعادة البناء الداخلي.

ورغم ذلك جاء تنفيذ البيـان مخيبـا للآمـال، فجـاءت الانتخابات بنفس العناصر الانتهازية التي رأت فيها الجماهير أحد أسباب الهزيمـة. وفـي عـام ١٩٦٩، عبـر جمـال عبد الناصر عن خيبة أمله فيما حدث في الاتحاد الاشتراكي حين ذكر أنه "يريد أن تستند الدولة إلى التنظيم لا أن يسـتند هو إليها" ومن ثم جاءت فكرة تنشيط التنظيم من خلال "لجان المواطنين من أجل المعركة" لتعمل على أرض الواقع بفكـر جديد ومنطق حر، ولكن إسناد تشكيلها إلى الاتحاد الاشتراكي حول الأمل المعقود عليها إلى سراب.

وطرحت في مارس عام ١٩٧٠ فكرة تعـديل الميثـاق، ولكن عبد الناصر رأى أن المرحلة التي تمـر بهـا الـبلاد تتطلب تماسك الجبهة الداخلية ولا تسمح بما يثير خلافا فـي الرأي.

وهكذا كانت أزمة الأيديولوجيا التي يقـوم عليهـا بنـاء المجتمع الجديد بمثابة فقدان للمنار الذي تهتدي بـه سـفينة العمل الوطني، وكان ذلك مطلبـا مهمـا لـدعم مشـروع

الاستقلال الوطني الذي شكل المحور الأساسي للثـورة منـذ قيامها حتى وفاة عبد الناصر في ٢٨ سبتمبر عـام ١٩٧٠. ولكن عدم الانتباه إليه باعـد بـين الجمـاهير والمشـاركة السياسية مما كانت له آثاره السلبية على مسيرة الثورة.



الثورة وتحرير الوطن العربي

كانت قضية فلسطين، وبصفة خاصة نكبـة ١٩٤٨، أداة مهمة لتنبيه الشعب المصري إلى أهمية تبني مصر لسياسـة عربية، كما نبهت المصريين إلى أهمية الالتحام مع الشعوب العربية الأخرى بعد عقود طويلة من الجهـود التـي بـذلها الاستعمار لصرف أنظار المصريين عما يدور في المشـرق العربي. ولعبت الظروف السياسية في مطلع القرن العشرين دورا في هذا التنافر بين المصـريين والعـرب المشـارقة تحديدا، فقد كانت حركة القومية العربية الرامية إلى تحقيـق استقلال العرب عن الدولة العثمانية تعتمـد علـى مسـاندة بريطانيا وفرنسا، ومن ثم لم تضع في اعتبارهـا أن تضـم الدولة العربية المرتقبة مصر وغيرها من بلاد شمال أفريقيا حتى لا تغضب بريطانيا (بالنسبة لمصر) وفرنسـا بالنسـبة لشمال أفريقيا. كما أن الحركة الوطنية المصرية بنت نضالها على عدم شرعية الوجود البريطاني في مصر باعتبار مصر ولاية تابعة للدولة العثمانية، فلم يكن مـن مصـلحتها تأييـد حركة القومية العربية التي تعتمد على القوى الاسـتعمارية،

ومن ثم اعتبرت دعاة العروبة أعوانا للاستعمار، ونفرت منهم.

وبعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى وفرض الحماية البريطانية على مصر، كان هم المصريين عند نهاية الحرب هو الحصول على الاستقلال، وجاءت ثورة مارس عام ١٩١٩ لتدعم الإحساس بالقومية المصرية وتبني هذا الإحساس على ماضي مصر الفرعوني، ولذلك كانت التنشئة في البيئة المصرية والمدارس المصرية تعلي من شأن الانتماء لمصر، ولكن ذلك لم يمنع من (التعاطف) مع البلاد العربية في نكباتها من منطلق الأخوة في الدين لا من منطلق الانتماء لأمة عربية واحدة.

وهكذا جاءت نكبة فلسطين لتهز الضمير المصري وتوقظه على حقيقة ارتباطه بمحيطه العربي، من منطلق أهمية فلسطين كخط دفاع أمامي عن مصر، ومن ثم فهي قضية أمن قومي مصري، بل إن الدفاع عن المشرق العربي ضروري للحفاظ على أمن مصر.

ومن هنا جاء اهتمام المصريين بما يجري في فلسطين يتزايد رويدا رويدا منذ ثورة عام ١٩٣٦ في فلسطين حتى

بلغ ذروته مع النكبة، وجاء وعي "الضباط الأحرار" بأهميـة روابط مصر العربية من هذا المنطلق. كما جاء اهتمام عبـد الناصر بالدائرة العربية في كتابه "فلسفة الثورة" تعبيرا عـن الوعي بأهمية تحرير المجال العربي حتى تضـمن مصـر سلامة أمنها القومي. ومن هنا كان اهتمام ثورة يوليـو بعـد عامين من قيامها عام (١٩٥٤) بإقامة إذاعة صوت العـرب لإثارة الشعوب العربية الواقعة بين براثن الاستعمار ودعوتها لطرح نير الاستعمار عن رقابها، " لتشجيع حركات التحـرر الوطني فـي الـبلاد العربيـة وتمكـين المناضـلين مـن أبناء تلك البلاد من الحديث إلى جمـاهيرهم عبـر صـوت العرب".

ولم تكتف الثورة بهذا التأييد المعنوي لحركـات التحـرر الوطني العربية بل قدمت مصـر دعمهـا المـادي (رغـم إمكاناتها الماليـة المحـدودة) بالمـال والسـلاح وتـدريب المناضلين على حرب العصابات وأعمال المقاومة. وشـملت تلك المساعدات حركات التحرر في عدن وجنوب الجزيـرة العربية وظفار، كما امتدت إلى المعارضين للنظـام الملكـي العراقي بعد تورطه في حلف بغداد. وتضمن برنامج مساعدة

حركات التحرر الوطني في العالم العربي إعـداد الكـوادر لمرحلة ما بعد الاستقلال، فقـدمت المـنح الدراسـية فـي الجامعات المصرية لطلاب من مختلف البلاد العربية، مـن بينهم مرشحو حركات التحرر الوطني، وحظي الفلسطينيون من قطاع غزة بنصيب كبير من المنح الدراسية بالجامعـات المصرية.

وكان اهتمام ثورة يوليو بدعم الثورة الجزائرية يدل على بعد نظر استراتيجي في الكفاح ضد الاستعمار فقـد أعلنـت الثورة الجزائرية أول بيان لها من إذاعة صوت العرب فـي الأول من نوفمبر عام ١٩٥٤. وطوال السنوات السبع التـي مثلت عمر الثورة الجزائرية لم تتوان مصر عن تقديم الدعم المادي والتأييد السياسي، حتى انتصرت الثـورة وحصـلت الجزائر على استقلالها. وعوقبت مصر على دورهـا فـي مساندة شعب الجزائر باشتراك فرنسا في حـرب العـدوان الثلاثـي علـى مصـر عـام ١٩٥٦، فلـم يزدهـا ذلـك إلا إصرارا على مد الثورة الجزائرية بالسلاح الذي كان يتم تهريبه عبر ليبيا، وكذلك تونس بعد استقلالها.

وكانت القاهرة مقرا لأول حكومة جزائرية فـي المنفـى وقامت مصر بدور نشط على الساحة الدولية لمساندة الثورة الجزائرية في الأمم المتحدة وفي غيرها من المحافل الدولية. ففي مؤتمر باندونج (أبريل عام ١٩٥٥) تحطمت أسـطورة الجزائر الفرنسية وأعلن بيان جبهة التحرير الجزائرية بـأن قاعدتها الرئيسية في العمل تقوم في البلاد العربية وخاصـة مصر، كما تقدمت مصر باقتراح إلى المؤتمر حظي بإجماع الحاضرين، طالبت فيه بحقوق تونس والجزائر والمغرب في الاستقلال، وطالبت فرنسا بالسعي لإيجاد تسوية سلمية مـع هذه البلاد على وجه السرعة. وبعد أزمة العـدوان الثلاثـي (عام ١٩٥٦)، استطاعت مصر أن تحشد عدة دول أفريقيـة وآسيوية (عام ١٩٥٧) للمطالبة بإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الحادية عشرة للأمم المتحدة، واتخـذت الجمعية العامة قرارا (في ١٥ فبراير) أعربت فيه عن الأمل في التوصل إلى حل سلمي ديمقراطي عادل، عـن طريـق روح التعاون، ويتماشى مع ميثاق الأمـم المتحـدة. وبعـد وصول شارل ديجول إلى السلطة في فرنسـا يونيـو عـام ١٩٥٨)، انتهج سياسة جديدة تجاه القضية الجزائرية، وأعلن

الموافقة على إعطاء الشعب الجزائري حق تقرير المصـير، وبعد مفاوضات بين فرنسا وجبهة التحرير حصـل الشـعب الجزائري على استقلاله بعد استفتاء أجري في يونيـو عـام ١٩٦٢.

واستمرت مصر في دعم الجزائر بعد الاسـتقلال حتـى تتمكن من بناء السلطة الوطنية فقدمت لها الخبراء والمعلمين والمعونات المادية.

ولعل وقوف ثورة يوليو إلى جانب ثورة اليمن (سـبتمبر عام ١٩٦٢) يعد نموذجا بارزا على التزام ثورة يوليو بدعم حركات التحرر العربية. وقد قامت الثورة اليمنية في ظروف إقليمية صعبة، فقد انقضى عام على انفصال سـوريا عـن مصر، وحفلت الساحة العربية بالمؤامرات الموجهـة ضـد مصر، فإذا بالثورة تقع في أكثر البلاد العربية تخلفا وضـد أعتى النظم الرجعية.

وقد استقبلت القاهرة أبناء الثورة اليمنية بترحيـب بـالغ، وكانت الثورة المصرية تولي اليمن اهتماما خاصا منذ عـام ١٩٥٢، فأوفدت بعثة عسكرية إلى اليمن بناء علـى طلـب الإمام لدعم الجيش اليمنى في مواجهة الوجود البريطاني في

عدن، وأوفدت اليمن بعض الطلاب للدراسة بالكلية الحربية المصرية.. كما كانت مصر ملجأ لبعض عناصر المعارضة اليمنية ضد حكم الإمام.

وتم اعتراف مصر بحكومة الثورة في جمهورية اليمن يوم ٣٠ سبتمبر بعدما تأكدت من استقرار الأمور بالنسبة للنظام الجديد. وقبلت مصر مساعدة النظام الجديد عسكريا وتمت تغطية هذه المساعدة بتوقيع اتفاقية دفاع مشترك بين البلدين (١١ أكتوبر عام ١٩٦٢) وبذلك أصبح الاعتداء على أي من البلدين اعتداء على الآخر، وتم تشكيل قيادة عسكرية مشتركة، كما أوفدت إلى مصر بعثات فنية وطبية وتعليمية لمساعدة النظام الجديد على بناء متطلبات الدولة الحديثة.

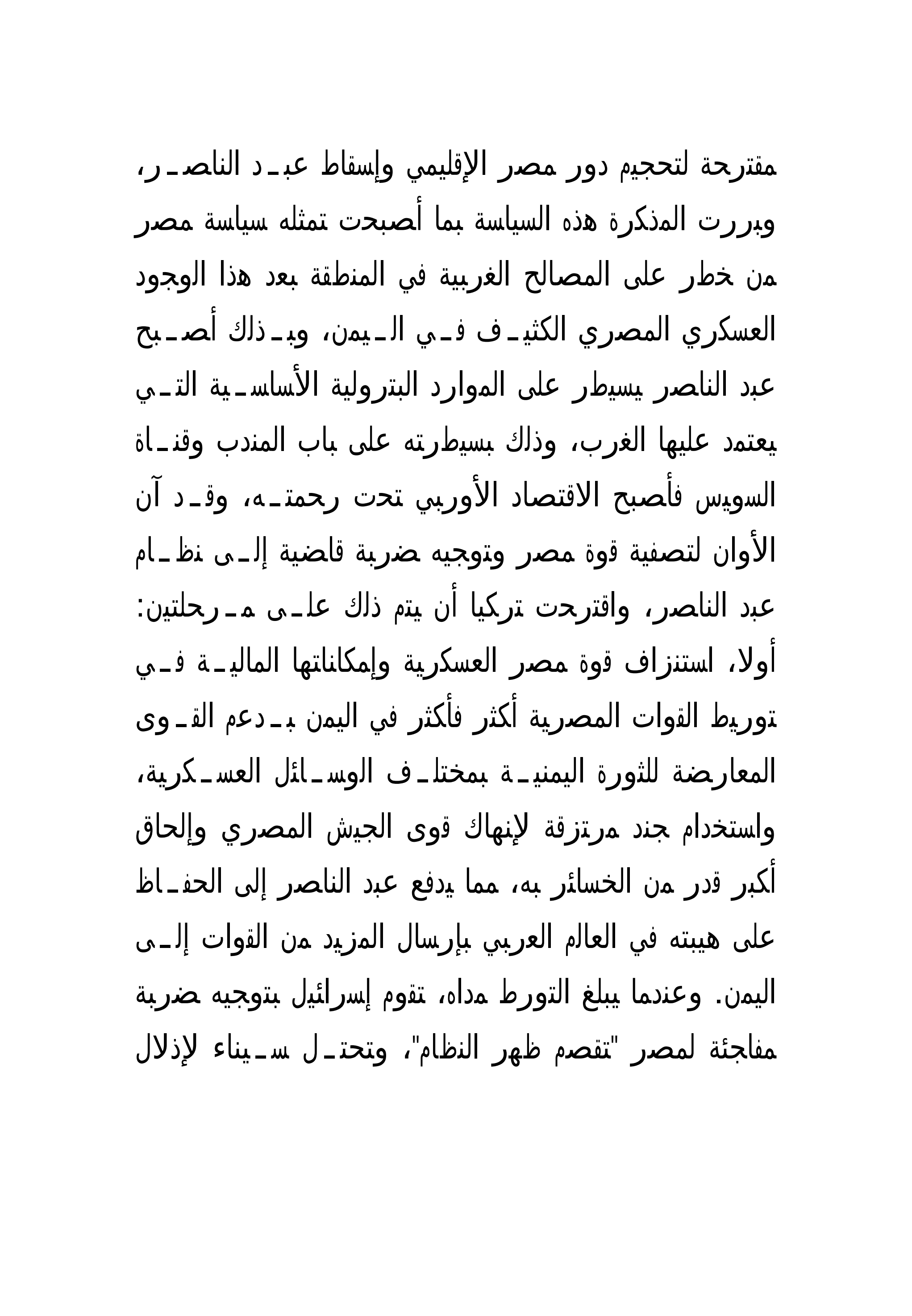
وبفضل المساعدة المصرية لثورة اليمن استطاعت أن تسيطر على الموقف وأن تثبت أقدامها، واستطاعت كذلك أن تعكس آثارها على الحركة الوطنية في الجنوب العربي المحتل، وتضع أمام الثوار في جنوب اليمن المحتل أملا في التحرر من ربقة الاستعمار.

وأيدت مصر ثورة الجنوب التي قامت عام ١٩٦٣ مطمئنة إلى الوجود المصري في اليمن. واستمرت الثورة في

الجنوب أربع سنوات، واستضافت مصر القيـادة السياسـية لحركة التحرر الوطني بجنوب الجزيرة "رابطـة الجنـوب العربي". وعندما التحمت القوى الثورية في الجنوب مع ثورة اليمن حصلت على دعم أكبر من مصر التي لعبت دورا مهما في توحيد القوى الثورية في جنوب الجزيرة فيما سمي "جبهة تحرير الجنوب المحتل" عام ١٩٦٥.

وقامت مصر بدور بارز في تأييد الجنوب العربي عندما طرحت قضيته على الأمم المتحدة، واسـتمر تأييـد مصـر لحركة التحرر الوطني في الجنوب حتى حصل على استقلاله عام ١٩٦٧، وأعلنت الجبهة القومية الثورية (٣٠ نوفمبر عام ١٩٦٧) ميلاد جمهورية اليمن الجنوبيـة الشـعبية بعـد أن تخلصت من الاستعمار البريطاني الذي دام ١٣٠ عاما.

وكان التدخل المصري في اليمن في طليعة الأسباب التي مهدت لوقوع مصر في فخ هزيمة عـام ١٩٦٧، فقـد ازداد استياء الغرب لاستمرار مصر في خط العمل على تصـفية الوجود الاستعماري في بلاد العرب وأفريقيا. وتولى حلـف الأطلنطي عقد دورة وزارية خاصة (يناير عام ١٩٦٤) بناء على طلب تركيا التي تقدمت بورقة عمل تتضـمن سياسـة


مقترحة لتحجيم دور مصر الإقليمي وإسقاط عبـد الناصـر، وبررت المذكرة هذه السياسة بما أصبحت تمثله سياسة مصر من خطر على المصالح الغربية في المنطقة بعد هذا الوجود العسكري المصري الكثيـف فـي الـيمن، وبـذلك أصـبح عبد الناصر يسيطر على الموارد البترولية الأساسـية التـي يعتمد عليها الغرب، وذلك بسيطرته على باب المندب وقنـاة السويس فأصبح الاقتصاد الأوربي تحت رحمتـه، وقـد آن الأوان لتصفية قوة مصر وتوجيه ضربة قاضية إلـى نظـام عبد الناصر، واقترحت تركيا أن يتم ذلك علـى مـرحلتين: أولا، استنزاف قوة مصر العسكرية وإمكاناتها الماليـة فـي توريط القوات المصرية أكثر فأكثر في اليمن بـدعم القـوى المعارضة للثورة اليمنيـة بمختلـف الوسـائل العسـكرية، واستخدام جند مرتزقة لإنهاك قوى الجيش المصري وإلحاق أكبر قدر من الخسائر به، مما يدفع عبد الناصر إلى الحفـاظ على هيبته في العالم العربي بإرسال المزيد من القوات إلـى اليمن. وعندما يبلغ التورط مداه، تقوم إسرائيل بتوجيه ضربة مفاجئة لمصر "تقصم ظهر النظام"، وتحتـل سـيناء لإذلال

عبد الناصر وإسقاطه. على أن تقف دول حلـف الأطلنطـي وراء إسرائيل تدعمها عسكريا وسياسيا.

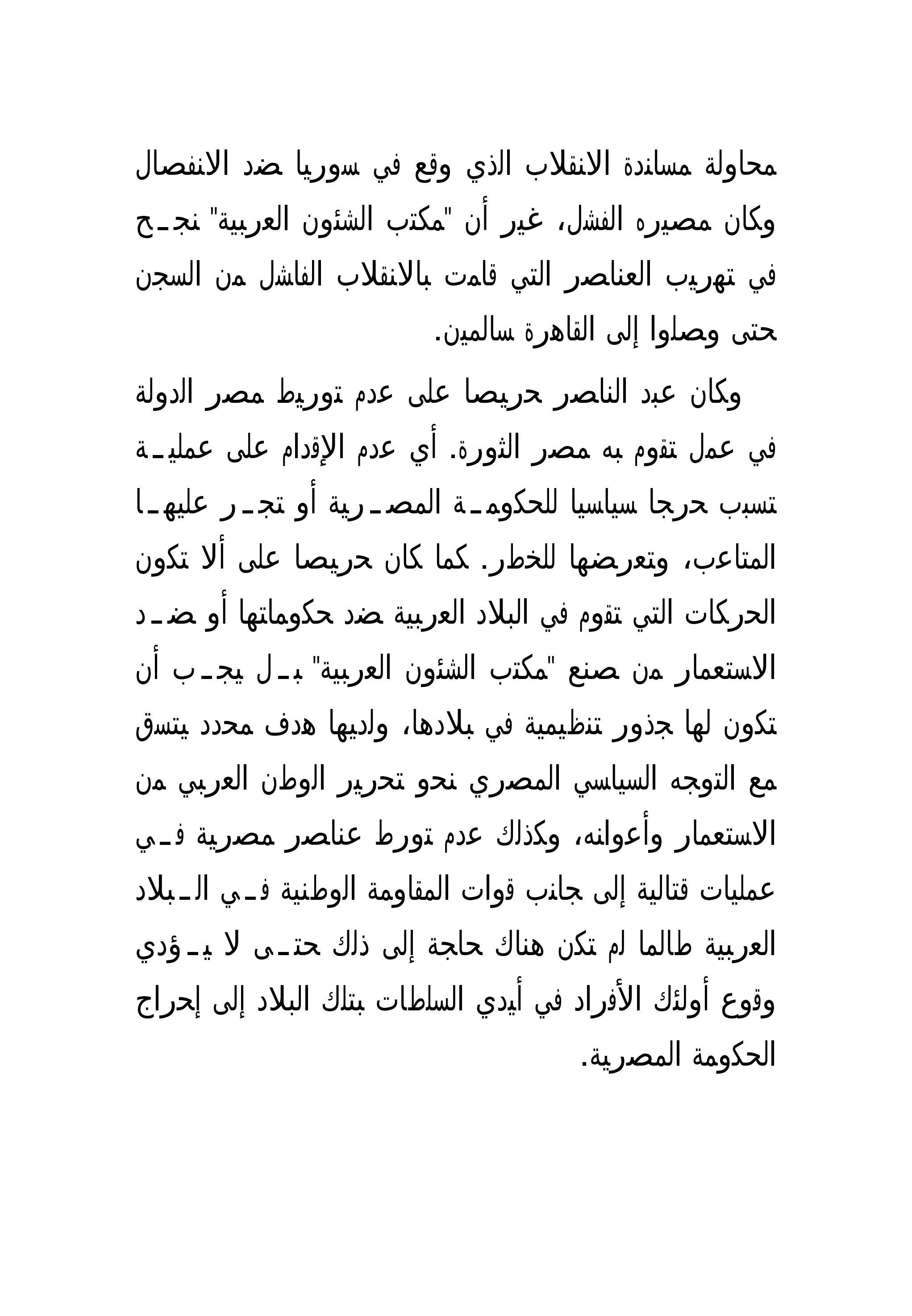
جاءت هذه الخطة في النسخة البريطانية من أعمال دورة وزراء حلف الأطلنطي (يناير عام ١٩٦٤)، وتقع في ثـلاث ملفات، الأول منها فتح للإطـلاع عـام ١٩٦٥، والملفـين الآخرين لا يسمح بالإطلاع عليهما إلا بعد مـرور خمسـين عاما (أي عاما ٢٠١٥)، ولكن مسار أحـداث عـام ١٩٦٧ توحي بأن الأفكار التركية كانت تمثل إطار خطـة ضـربة يونيو عام ١٩٦٧، إذا أمعنا النظـر فيمـا حـدث للجـيش المصري في اليمن من ورطة لم يستطع الخروج منها، ثـم ما حدث من سيناريو أزمة يونيو عام ١٩٦٧.

ولا يعني اهتمام الثورة بتحرير الوطن العربي الرغبة في استبدال الهيمنة المصرية علـى الـبلاد العربيـة بالهيمنـة الأجنبية، فلم يكن لدى ثورة يوليو مشروعا توسـعيا كـذلك الذي كان عند محمد علي باشا في النصف الأول من القـرن التاسع عشر، ولكن ثورة يوليو كانت تدرك تماما أن تحرير الوطن العربي وتصفية الوجود الاستعماري فيه قضية أمـن قومي عربي. لأن مصر وإن حصلت على استقلالها التام بعد

عدوان عام ١٩٥٦، لن تستطيع الحفاظ عليه طالما كان هناك وجود استعماري في الوطن العربي، ومادامت هناك قواعـد أجنبية على الأرض العربية. وبعبارة أخرى، كانت الثـورة ترى في تحرير كل قطر عربي ضمانا لاستقلال مصر.

لذلك أنشأت الثورة منذ استقرت لها أمور الحكـم مكتبـا ملحقا بالرئاسة للشئون العربية، تولى الإشراف عليه في بداية الأمر زكريا محيي الدين عضو مجلس قيادة الثورة، وكـان هذا المكتب يمثل قرون استشعار الثورة في الوطن العربـي، مهمته جمع المعلومات عن أحوال البلاد العربية، والأحزاب والجماعات السياسية الموجودة على الساحة، مع التركيز على المعارضة السياسية المنظمة والفردية على السواء، وكـذلك معلومات وافية عن أحوال البلاد العربيـة هـذه الخاضـعة للاستعمار وقيادات العمل الوطني فيها، وما يحتاجون إليه من مساعدات وكانت هذه المعلومات تقدم أسبوعيا في تقرير إلى الرئيس جمال عبد الناصر، وعلى أساسها يتم اتخاذ القرارات الخاصة بدعم الحركات التحريرية أو حركات المعارضة في الأنظمة العربية المتحالفة مع الاستعمار.

وبذلك كان مكتب الشئون العربية بالرياسة فرعا من فروع المخابرات، وكان يتولى تكليف الملحق العسكري المصري بسفارات مصر في البلاد العربية الاتصال السري بالأحزاب أو الشخصيات لجمع المعلومات عن طريقهم وإرسالها إلى مكتب الشئون العربية ليتخذ منها مادة تقاريره التي ترفع إلى الرئيس جمال عبد الناصر، أو يكلف بتهريب شخصية معارضة إلى القاهرة سرا لإجراء بعض الترتيبات معها. كما دخل في اختصاص ذلك المكتب كل ما اتصل بشئون الأحرار العرب اللاجئين إلى القاهرة، وإدارة أحد معسكرات الحرس الوطني الذي خصص لتدريب المناضلين من أبناء البلاد العربية على فنون المقاومة والقتال، وتولى نفس المكتب مهمة تهريب السلاح إلى البلاد العربية ليصل إلى أيدي المناضلين في عمان والجنوب العربي والجزائر وغيرها من البلاد العربية. كما كان من اختصاص هذا المكتب عقد صلات من العناصر النشطة من ضباط الجيش والمثقفين في البلاد العربية التي تدخل في زمرة الدول الرجعية، وذلك بقصد تشجيعهم على القيام بانقلابات في بلادهم ودعمهم في حالة نجاحهم في تحقيق ذلك، من ذلك

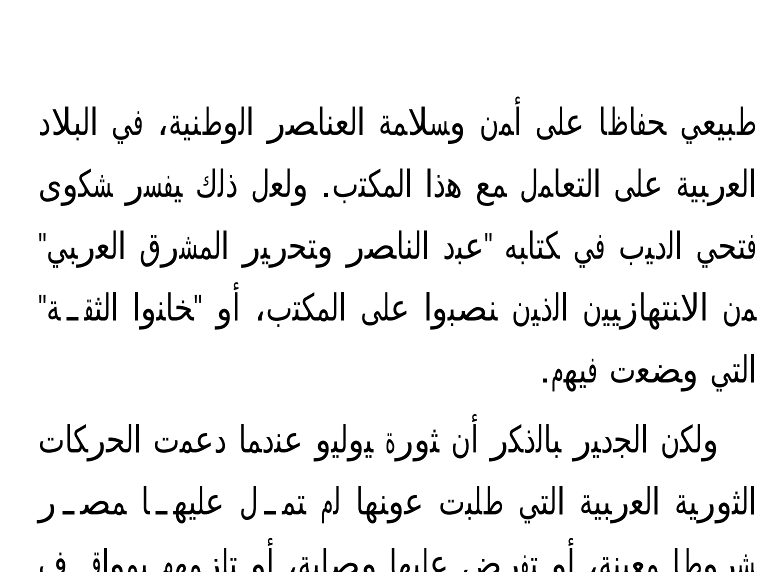


محاولة مساندة الانقلاب الذي وقع في سوريا ضد الانفصال وكان مصيره الفشل، غير أن "مكتب الشئون العربية" نجـح في تهريب العناصر التي قامت بالانقلاب الفاشل من السجن حتى وصلوا إلى القاهرة سالمين.

وكان عبد الناصر حريصا على عدم توريط مصر الدولة في عمل تقوم به مصر الثورة. أي عدم الإقدام على عمليـة تسبب حرجا سياسيا للحكومـة المصـرية أو تجـر عليهـا المتاعب، وتعرضها للخطر. كما كان حريصا على ألا تكون الحركات التي تقوم في البلاد العربية ضد حكوماتها أو ضـد الاستعمار من صنع "مكتب الشئون العربية" بـل يجـب أن تكون لها جذور تنظيمية في بلادها، ولديها هدف محدد يتسق مع التوجه السياسي المصري نحو تحرير الوطن العربي من الاستعمار وأعوانه، وكذلك عدم تورط عناصر مصرية فـي عمليات قتالية إلى جانب قوات المقاومة الوطنية فـي الـبلاد العربية طالما لم تكن هناك حاجة إلى ذلك حتـى لا يـؤدي وقوع أولئك الأفراد في أيدي السلطات بتلك البلاد إلى إحراج الحكومة المصرية.

وتعرض "مكتب الشئون العربية" لبعض حالات النصب من جانب بعض الأفراد العرب الذين استفادوا من هذا الميل لمساعدة حركات المعارضة في البلاد المتعاونة مع الاستعمار، وحركات المقاومة في البلاد الخاضعة للاستعمار، فيتقاضون أموالا لا تصل إلى الجهات التي صرفت لهم الأموال من أجلها.

ولا شك في أن تخصيص مكتب يعد فرعا لمخابرات الرئاسة بهذا العمل السياسي يبدو أمرا غريبا، ولكن حرص عبد الناصر على السرية الشديدة جعله يقدم على ذلك. وبالطبع أدى ذلك إلى حرمان الكثير من العناصر الوطنية العربية من الاستفادة من الدعم والتأييد المصري بسبب خشيتهم من إقامة نوع من الصلة مع جهاز أمني قد يورطهم بطريقة ما معه، ثم يستخدمهم لمصلحته، ورغم تأكيد فتحي الديب – الذي تولى رئاسة المكتب بعد زكريا محيي الدين، وظل رئيسا له حتى وفاة عبد الناصر – أن شراء الذمم لم يكن واردا، ولم تكن هناك حاجة إليه أصلا لأن العناصر الوطنية كانت تسعى لإقامة الصلات مع حكومة الثورة، وأن تناول الشئون العربية من خلال مكتب استخبارات أمر



طبيعي حفاظا على أمن وسلامة العناصر الوطنية، في البلاد العربية على التعامل مع هذا المكتب. ولعل ذلك يفسر شكوى فتحي الديب في كتابه "عبد الناصر وتحرير المشرق العربي" من الانتهازيين الذين نصبوا على المكتب، أو "خانوا الثقـة" التي وضعت فيهم.

ولكن الجدير بالذكر أن ثورة يوليو عندما دعمت الحركات الثورية العربية التي طلبت عونها لم تمـل عليهـا مصـر شروطا معينة، أو تفرض عليها وصاية، أو تلزمهم بمواقـف معينة يجب عليهم اتباعها، أو قرارات معينة يجـب علـيهم اتخاذها؛ إذ كان جمال عبد الناصر يرى أن أصحاب الأرض هم أقدر على تكييف قراراتهم بما يتماشى مع مصالح بلادهم وأهدافهم النضالية.

ونظرة على خريطة الوطن العربي عند قيام ثورة يوليـو عام ١٩٥٢، وإلى نفس الخريطة في مطلع السبعينيات يبـين مدى ما تحقق على الجبهة العربية من نجاح، كان يقابلـه – على الجانب الآخر – عمل مماثل في أفريقيا.

الثورة وتحرير أفريقيا

كانت أفريقيا تمثل الدائرة الثانية التي تلي الدائرة العربيـة في فكر جمال عبد الناصر باعتبارها ظهير " المجال الحيوي " لمصر الذي يؤثر على الأمن القومي للدائرة العربية، ومن ثم مصر ذاتها. وكان اهتمام "مجلس قيادة الثورة" بهذه الدائرة جديدا على السياسة المصرية خاصة، والعربية عامـة. فقـد كان اهتمام مصر بأفريقيا يتبع مجرى النيل، ويحتل السودان مكانا مركزيا فيه منذ أيام محمد علـي والخـديو إسـماعيل (القرن التاسع عشر)، حيث اتسع الاهتمام المصـري بهـذا العمق الاستراتيجي لمصر ليشمل القـرن الأفريقـي شـرقا وأوغندا جنوبا، ثم انحسر هـذا الاهتمـام مـع الاحـتلال البريطاني لمصر ليصبح قاصرا على السودان. وإذا كانـت ثورة يوليو قد تبنت مبدأ " حق تقرير المصير" لأول مرة في السياسة المصرية تجاه السودان، واحترمت قـرار الشـعب السوداني بالاستقلال، فإن ذلك لا يعني أنهـا قـد أسـقطت السودان من اعتبارها، وكذلك الحال بالنسـبة لمصـر، وأي نظام في البلدين يسقط هذه الحقيقة من حسابه يعرض أمـن وادي النيل لخطر محقق.

وهكذا كان وعي ثورة يوليو بالدائرة الأفريقية له ما يبرره، لأن الصراع الذي كان يدور حول أفريقيا ومستقبلها السياسي كان لا بد أن يؤثر على مصر بحكم موقعها الاستراتيجي، وبحكم روابطها التاريخية ومصالحها في وادي النيل.. ولما كان الاستعمار – على حد قول عبد الناصر – "يفرض على القارة كلها حصارا قاتلا غير مرئي" فإن مصر صاحبة مصلحة حيوية في تصفية الوجود الاستعماري في أفريقيا. وحددت ثورة يوليو دور مصر في مساعدة الأفارقة على خوض النضال التحرري ضد الوجود الاستعماري، والعمل على معاونة الشعوب الأفريقية على بناء دولها الوطنية المستقلة بتقديم كل ما تحتاج إليه من عون مادي وفني في هذا المجال.

واتخذت الثورة الخطوة الأولى بتحويل "معهد الدراسات السودانية" التابع لجامعة القاهرة إلى "معهد الدراسات الأفريقية " ليكون مركزا بحثيا لخلق وعي مستنير بأحوال القارة الأفريقية بين المصريين والعرب، وخاصة صناع القرار، يضع الدراسات التي تسعى لتحقيق تقدم القارة ورفاهيتها، ولما كان العمل الأكاديمي لا يؤتي أكله إلا بعد

سنوات طويلة من البحث يتحقق خلالها قـدر معقـول مـن التراكم المعرفي، لم تنتظر ثورة يوليو ما قد يقدمـه "معهـد الدراسات الأفريقية" من دراسات، بل تم إنشاء "مكتب الشئون الأفريقية" برئاسة الجمهورية لتجميع المعلومات عن الواقـع الأفريقي، وإجراء عمليـات "اسـتطلاع" لمختلـف الـبلاد الأفريقية، سعيا وراء بناء جسور التعـاون مـع الحركـات الوطنية الأفريقية.

وتولى محمد فايق – أحد الضباط الأحرار – أمور هـذا المكتب، يعاونه فريق من الشباب الذين اختيروا بعناية مـن العسكريين والمدنيين. وعلى عكس ما فعله " مكتب الشـئون العربية" من قصر الصلات في كل بلد على فصيل سياسـي بعينه، عمل " مكتب الشئون الأفريقية" على عقـد أواصـر الصلة مع كل الفصائل السياسية الموجودة في كل بلد أفريقي دون أن يخص جماعة بالعناية والاهتمام ويهمل غيرها، مـا دام الجميع يعمل من أجل غاية واحدة، وهي الـتخلص مـن الاستعمار وتحقيق الاستقلال الوطني، فـإذا كانـت هنـاك خلافات محلية حالت دون توحد قوى النضال ضد الاستعمار في بلد ما، فإن مصر يجب أن تنأى بنفسها عن أن تتحـول

إلى طرف في تلك الخلافات، فهي ليست صاحبة مصلحة في ترجيح كفة طرف على حساب الآخر، ولكن مصلحتها تكمن في خروج الاستعمار من أفريقيا، وما دامت كل الأطراف تعمل من أجل هذه الغاية، فلا بأس من التعاون مع الجميع.

وقد أعطت هذه السياسة التي اتبعها "مكتب الشئون الأفريقية" قدرا كبيرا من المصداقية للدور المصري في أفريقيا، وأكسبته قدرا ملحوظا من الاحترام. بل جعلت الوساطة المصرية بين الفصائل المتنافسة في البلد الواحد مطلوبة من الأطراف المعنية، طالما كان الموقف المصري لا يتسم بالانحياز إلى طرف على حساب الآخر.

وكان لهذا البعد الأفريقي في السياسة المصرية دوره في إقامة أجهزة أخرى في الدولة المصرية لرعاية الشئون الأفريقية، ففي سبتمبر عام ١٩٥٥ أنشئت إدارة للشئون الأفريقية بوزارة الخارجية المصرية، وشهدت المرحلة (٥٢ – ١٩٥٩) إنشاء إدارة للشئون الأفريقية بمصلحة الاستعلامات، وخصصت الإذاعة المصرية برامج موجهة إلى أفريقيا، بدأ يمتد إرسالها رويدا رويدا، وتتنوع اللغات المستخدمة فيها، وشكلت منبرا يخاطب منه المناضلون

الأفارقة جماهيرهم بلغتهم الوطنية، لعبت دورا مهمـا فـي تعبئة الجماهير وراء حركات التحرر الوطني فـي بلادهـم، وأكسبت القاهرة مكانة مرموقة عند تلك الحركات الوطنية.

وإضافة إلى ذلك، استضافت مصر الأمانة العامة الدائمـة لمنظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية، كمـا سـاعدت على تأسيس رابطة في عام ١٩٥٧ باسم " الرابطة الأفريقية " ضمت المهتمين بأفريقيا من المصريين إلى جانب بعـض الشباب الأفريقي الذي جاء إلى مصر طلبا للعلم، مستفيدا من المنح الدراسية التي قدمتها حكومة ثورة يوليو لهم، وكان من أهم أهداف الرابطة نشر الوعي بالشئون الأفريقيـة، وجمـع الكتب والوثائق والمذكرات المتعلقة بأفريقيا، وإصدار نشرات عن الشئون الأفريقية، ولعبت الرابطة دورا مهما في تقـديم التغطية المطلوبة للشخصيات الأفريقية التي دعيـت لزيـارة القـاهرة، باعتبارهـا منظمـة غيـر حكوميـة، لا تثير الدعوات الموجهة منها ريبة الإدارة الاستعمارية في البلاد التي توجه الدعوات إلى بعـض عناصـرها الوطنيـة للحضور إلى القاهرة للاشتراك في المؤتمرات وغيرها مـن الفعاليات.

ولم يكن تحرك الثورة المصرية على الساحة الأفريقية سهلا ميسورا، فقد تنبهت الإدارات الاستعمارية في أفريقيا لخطورة "ترك الحبل على الغارب" للتواصل بين مصر وشعوب مستعمراتها أو الأنظمة التي أقامتها في بعض بلاد أفريقيا من العناصر الوطنية الموالية لها، وذلك النظام المصري المعادي للاستعمار. كذلك لم تنظر إسرائيل بعين الارتياح إلى سياسة مصر الأفريقية، فكانت لها هي الأخرى سياستها التي تسعى لقطع الطريق على الدور المصري، واحتواء البلاد التي تتطلع إلى مساعدة مصر. وحاولت إسرائيل، بمساعدة القوى الاستعمارية، أن تقيم خطا متقاطعا مع الجهود المصرية في أفريقيا.

وكان لا بد من تشويه وتخريب الدور المصري في أفريقيا، وإظهار مصر بمظهر الدولة الطامعة التي تريد أن تفرض وصايتها على شعوب القارة، وتم استغلال أحداث الكونغو عام ١٩٦٠ لشق جبهة الدول الأفريقية، وأدى ذلك إلى ظهور معسكرين على القارة الأفريقية: مجموعة راديكالية تقدمية هي "مجموعة دول برازافيل" التي ظهرت في مؤتمر أبيدجان (أكتوبر عام ١٩٦٠)، و " مجموعة الدار

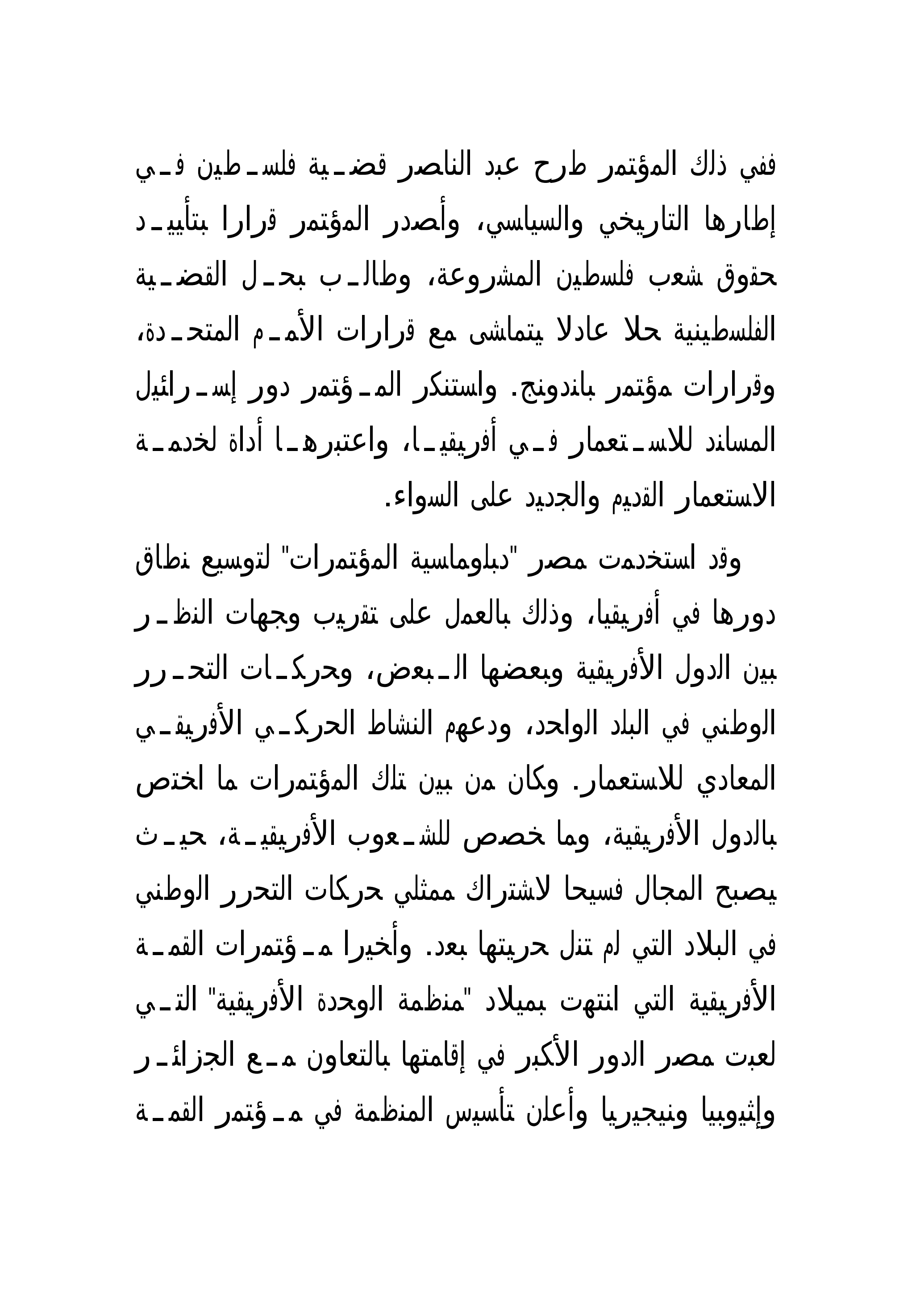
البيضاء " وضمت الأنظمة الأفريقية ذات العلاقات الحميمة مع القوى الغربية، وجاء ظهورها في مؤتمر الدار البيضاء (يناير عام ١٩٦١)، ومن ثم الجهود التي بذلك لعزل مجموعة الدار البيضاء في مؤتمرات تالية.

واتخذت سياسة ثورة يوليو تجاه أفريقيا عدة أبعاد تكاملت مع بعضها البعض لخدمة أهداف تلك السياسة. فقد حرصت مصر على تبني المطالب الأفريقية في المؤتمرات الدولية، وفي الأمم المتحدة، واستخدمت القاهرة شبكة علاقاتها الدولية لمساعدة حركات التحرر الوطني الأفريقية على الصعيد السياسي، ودعم مطالبها المشروعة في الحرية والاستقلال. وتقديم العون المادي سواء عن طريق تقديم السلاح لحركات التحرر الوطني، أو تسهيل حصولها عليه، وتدريب المناضلين على فنون القتال وحرب العصابات، هذا فضلا عن إعداد الكوادر الأفريقية لمرحلة الاستقلال. وقد أقامت مصر معهدا فنيا خاصا بالقاهرة (بوليتكنيك) للطلاب الأفارقة لدراسة الهندسة والزراعة والإدارة، كانت لغات التدريس فيه هي الإنجليزية والفرنسية والإيطالية والألمانية والإسبانية (حسب لغة الاستعمار في البلد الذي جاء منه الطالب)،

وتحملت الحكومة المصرية جميع نفقـات التعلـيم والإقامـة لأولئك الطلاب، الذين كانت توفدهم الـبلاد حديثـة العهـد بالاستقلال، أو حركات التحرر الوطني فـي الـبلاد التـي لازالت تخوض معركة التحرر من الاسـتعمار. واكتسـب خريجو المعهد سمعة طيبة في بلادهم، فكانت الكوادر الفنية الأولى في الكثير من تلك البلاد الأفريقية من خريجـي هـذا المعهد.

وكان اهتمام مصر بدعم الشعوب الأفريقية أيضا يتمثـل في التوسع في المنح الدراسية التي يقـدمها الأزهـر إلـى المسلمين في أفريقيا، وكان تطوير الأزهر ليصـبح جامعـة حديثة تخرج الأطباء والمهندسين والمحاسـبين والمعلمـين وغيرهم من مختلف التخصصات، إضافة إلى الثقافة العربية الإسلامية، من بين دوافع ثورة يوليو لتطوير الأزهر لإتاحة فرص أوسع لأبناء الشعوب الأفريقية والآسيوية الذين أقيمت من أجلهم "مدينة البعوث الإسلامية" بالقاهرة.

كذلك تضمنت سياسة ثورة يوليو الأفريقية تعقب التسـلل الإسرائيلي في أفريقيا. وقد بدأت مصـر مواجهـة التسـلل الإسرائيلي منذ مؤتمر الدار البيضاء (ينـاير عـام ١٩٦١)،



ففي ذلك المؤتمر طرح عبد الناصر قضية فلسطين في إطارها التاريخي والسياسي، وأصدر المؤتمر قرارا بتأييد حقوق شعب فلسطين المشروعة، وطالب بحل القضية الفلسطينية حلا عادلا يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة، وقرارات مؤتمر باندونج. واستنكر المؤتمر دور إسرائيل المساند للاستعمار في أفريقيا، واعتبرها أداة لخدمة الاستعمار القديم والجديد على السواء.

وقد استخدمت مصر "دبلوماسية المؤتمرات" لتوسيع نطاق دورها في أفريقيا، وذلك بالعمل على تقريب وجهات النظر بين الدول الأفريقية وبعضها البعض، وحركات التحرر الوطني في البلد الواحد، ودعهم النشاط الحركي الأفريقي المعادي للاستعمار. وكان من بين تلك المؤتمرات ما اختص بالدول الأفريقية، وما خصص للشعوب الأفريقية، حيث يصبح المجال فسيحا لاشتراك ممثلي حركات التحرر الوطني في البلاد التي لم تنل حريتها بعد. وأخيرا مؤتمرات القمة الأفريقية التي انتهت بميلاد "منظمة الوحدة الأفريقية" التي لعبت مصر الدور الأكبر في إقامتها بالتعاون مع الجزائر وإثيوبيا ونيجيريا وأعلن تأسيس المنظمة في مؤتمر القمة

الأفريقي المنعقد في أديـس بابـا (٢٢ – ٢٥ مـايو عـام ١٩٦٢)، فكان ذلك تتويجا لجهود مضنية بذلتها مصر مـع غيرها من الدول الأفريقية لتوحيد جهود الأفارقة لمواجهـة المشكلات السياسية والتنموية في بلادهم.

وقد لعبت مصر دورا مهما وحاسما فـي إنجـاح ذلـك المؤتمر التأسيسي لمنظمة الوحدة الأفريقية، فعنـدما احتـدم النقاش حول المقترحات الخاصة بشـكل الوحـدة، وشـكل المنظمة، وكاد يؤدي إلى وأد فكرة المنظمة، حسـم جمـال عبد الناصر النزاع بتأكيد أن " جميع التقسيمات التقليدية التي حاول الاستعمار فرضها على القارة وتمزيقها إلـى شـمال الصحراء وجنوبها، وإلى أفريقيا ناطقة بالفرنسية، وأخـرى ناطقة بالإنجليزية، قد انهارت جميعا، ولم يبق إلا لغة واحدة على أرض أفريقيا هي لغة المصير المشترك، مهما اختلفـت أساليب التعبير عنها" وطالب بألا يتمخض المؤتمر عن ألفاظ حماسية يصاغ بها بيان رسمي، أو واجهة تنظيمية شـكلية، وإلا في هذه الحالة نخدع أنفسنا، ولا نخدع غيرنا.. ونسـيء إلى أفريقيا وإلى السلام.. بل في هذه الحالة نكون قد ضيعنا كل ما نملك لرؤية مشاكلنا واجتماع إرادتنا" فكـان حـديث

عبد الناصر رأبا للصدع وعونا على جمع شـمل الشـعوب الأفريقية التي ترى عبد الناصر في مقدمة "الآباء المؤسسين" للمنظمة الأفريقية.

وقد تضمن ميثاق "منظمة الوحدة الأفريقية" الـذي أقـره مؤتمر أديس بابا (٢٥ مايو عـام ١٩٦٢) تحديـد أهـداف المنظمة بتقوية وحدة أفريقية وتضامنها، وتنسيق التعاون بين شعوبها من أجل حياة أفضل، والدفاع عن سيادتها وسـلامة أراضيها واستقلالها الوطني، والقضاء على الاستعمار بجميع أشكاله وعدم التدخل في الشئون الداخلية، واحترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها، والتسوية السلمية للمنازعـات بـين الأعضاء عن طريق التفاوض والوساطة والتحكيم والتوفيق، وتأكيد سياسة عدم الانحياز تجاه جميع الكتل.

وقد شهدت أفريقيا في الفتـرة الواقعـة بـين الاجتمـاع التأسيسي للمنظمة في أديس أبابا، واجتماع القمـة الأفريقـي الثاني بالقاهرة (يوليو عـام ١٩٦٤)، اجتماعـات مسـتمرة لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقيـة لدراسـة المشـاكل والقضايا السياسية الأفريقية والسعي لحلها بالطرق السـلمية من ناحية، والعمل على إيجاد جو من التعاون والتفاهم بـين

الدول الأفريقية من ناحية أخـرى، والعمـل علـى إحبـاط مؤامرات الاستعمار وأعوانه مـن ناحيـة ثالثـة وحصـر المشكلات الأفريقية داخل المنظمة حتى تقطع الطريق علـى ما قد يسببه تدخل الدول الاستعمارية من تفاقم للمشكلات إذا تم عرضها على الأمم المتحدة.

وكان الصمود المصري في مواجهة العدوان الثلاثي (عام ١٩٥٦)، وما ترتب عليه مـن مكاسـب سياسـية لمصـر، وخسائر للقوى الاستعمارية التقليدية، كان بمثابة بطاقة مرور مصر إلى أفريقيا، فقد اعتبرت حركـات التحـرر الـوطني الأفريقية مصر قاعدة أساسية لتحرير أفريقيا سعوا بأنفسـهم للوصول إليها، وطلبوا عونها المادي والسياسي. وقـد عبـر عن ذلك الزعيم الكيني جومو كينياتـا بقولـه: "إن معركـة السويس كانت معركة المناضلين في كل أفريقيا"، فقد أثبتـت ثورة يوليو أن أسلوب التفاوض وحده لن يجدي للتخلص من الاستعمار، ولكن يجب أن يقترن ويتوازى مع الكفاح المسلح، وهو درس استوعبته جيدا حركات التحرر الوطني الأفريقية، وسعت إلى مصر لتعميق خبرتها، والتماس عونها التـدريبي العسكري والسياسي والإعلامي.

وتبنت ثورة يوليو أيضا النضال ضد التفرقة العنصرية في أفريقيا، واعتبرتها توءم الاستعمار، وكانت مصر في مقدمة الدول التي أثارت مشكلة التفرقة العنصرية باعتبارها نموذجا حيا لما تعانيه أفريقيا من معوقات تحول دون حصولها على حريتها واستقلالها. وتبنت مصر هذه القضية في جميع المؤتمرات الدولية التي شاركت فيها. ففي مؤتمر القمة الأفريقي المنعقد في أكرا (أكتوبر عام ١٩٦٥) طلبت مصر اعتبار التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا وغيرها تهديدا للسلام والاستقرار في العالم، ودعت المؤتمر إلى إصدار قرار يدعو حكومات العالم إلى الامتناع عن الاستمرار في دعم اقتصاد جنوب أفريقيا. ولعبت مصر دورا في إصدار قرار مجلس الأمن رقم ١٩٠ (عام ١٩٦٤) الذي أدان السياسة العنصرية التي مارستها حكومة جنوب أفريقيا. وتبنت مصر حركة مقاطعة السفن والطائرات التابعة لجنوب أفريقيا والتعامل الاقتصادي معها، وهي الحركة التي شاركت فيها ١٠٥ دولة (عام ١٩٦٥)، واشتركت مصر في نفس السنة في تقديم مشروع الاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التفرقة العنصرية، وقد وقعت عليها في

٢٢ سبتمبر عام ١٩٦٦، وأصبحت سارية المفعول اعتبـارا من ١٢ مارس عام ١٩٦٩، بعد أن اكتمل النصاب القـانوني للدول الموقعة عليها.

ولم تكتف مصر بما تبذله من نشاط في المحافل الدوليـة دفاعا عن حقوق ومطالب الشعوب الأفريقية، وإنما استخدمت ما لثورة يوليو من مكانة خاصة عند حركات التحرر الوطنية الأفريقية في الوساطة والتوفيق بين القوى الوطنية الأفريقيـة المتنازعة، على نحو ما حدث في روديسـيا عنـدما قامـت مصر بالتوفيق بين الأحزاب الروديسية. كذلك ساند الإعـلام المصري حركات التحرر الوطني الأفريقية بإصدار النشرات والكتب التي تشرح مواقفهم باللغـات العربيـة والفرنسـية والإنجليزية، وشجعت تلك الحركات على أن تفـتح مكاتـب سياسية لها في القاهرة، تطل منها على الرأي العام الـدولي، وتتعرف من خلالها الحكومة المصرية على مطالـب تلـك الحركات وتقدم المساعدات المختلفة لبلادها عن طريقها.

كذلك مدت ثورة يوليو جسور التعاون الاقتصـادي مـع الدول الأفريقية حديثة العهد بالاسـتقلال، فمـدتها بـالخبرة اللازمة لها في مختلف المجالات، كما أقامت علاقات تجارية

نشطة معها مباشرة لأول مرة في تاريخ أفريقيا، حيث كانت التجارة الأفريقية تمر عادة عبر الشركات الاستعمارية. كمـا ساهمت مصر في تنمية بعـض الـدول الأفريقيـة بتقـديم المعونات لها في صورة مشروعات البنية الأساسـية كشـق الطرق وإقامة الموانئ والمطارات وغيرها من المشروعات.

لقد خاضت ثورة يوليو غمار المعركـة ضـد الوجـود الاستعماري في أفريقيا، في نفس الوقت الـذي كانـت فيـه مشتبكة في معارك متصلة ضد الهيمنة الأجنبية في الـوطن العربي ليقينها أن النضال ضد الاسـتعمار لا يتجـزأ، وأن تداخل المجالين العربي والأفريقي، يفـرض علـى مصـر ضرورة حماية مصالح الأمن القومي العربـي مهمـا كـان الثمن، ضمانا لاستقلال وطني حقيقي. ولذلك لا نجد غرابـة في حرص حلف الأطلنطي (كما أشرنا سابقا) على " قصـم ظهر" النظام الذي صنع كل هذه المتاعب للمعسكر الغربـي، رغم يقينهم أن ذلك النظام لم يفعل ذلـك خدمـة للمعسـكر الآخر، ولكنه فعله خدمة لمصالحه الوطنية وحرصـا علـى ألا يتحول الاستقلال الوطني إلى شكل دون مضمون، ولكـن

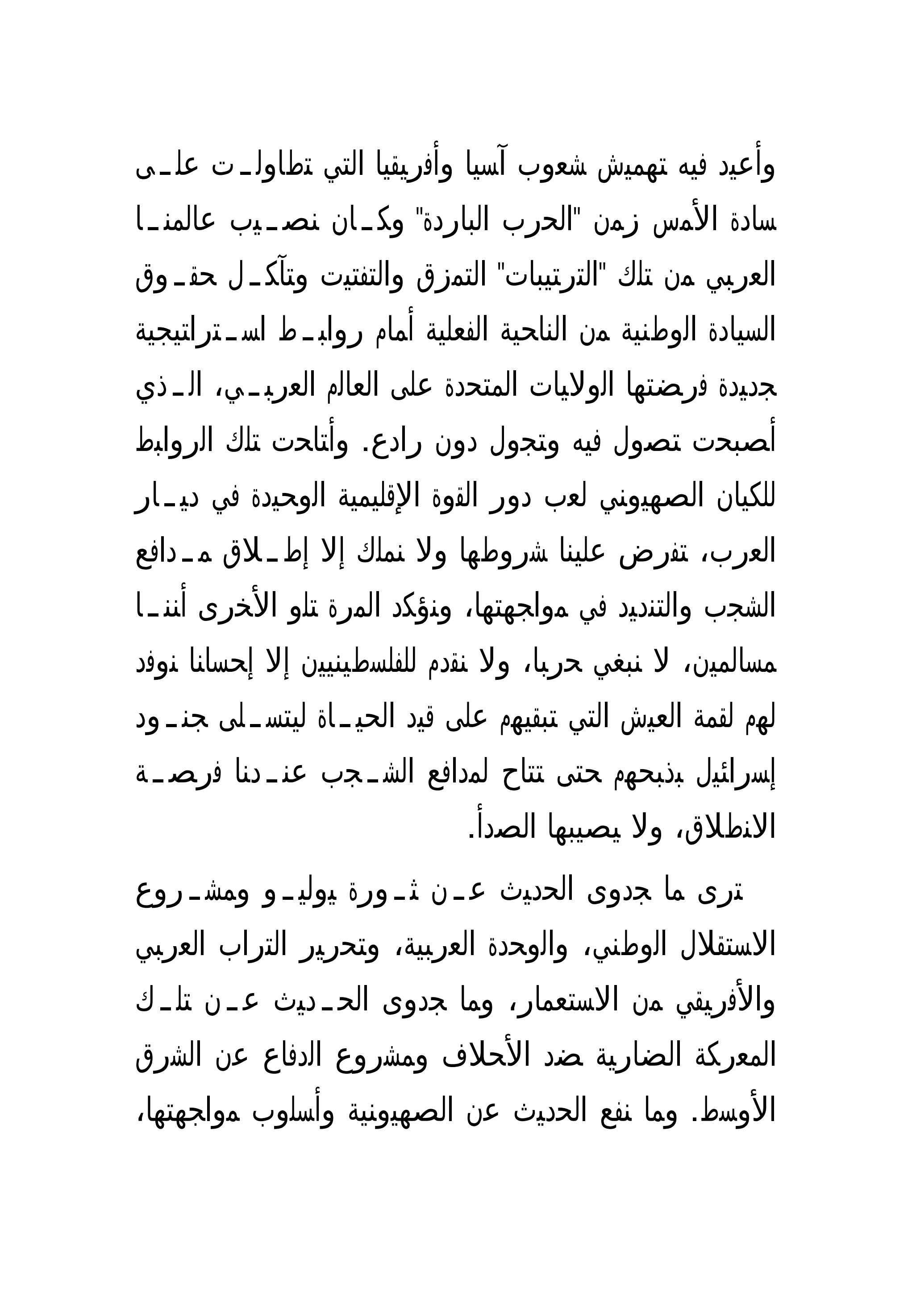


ذلك عندهم كان جرما لا يغتفر، دفعت ثورة يوليو ثمنا باهظا له في يونيو عام ١٩٦٧.

ثورة يوليو وآفاق المستقبل

إن الحديث عن ثورة يوليو بعد خمسين عاما من قيامهـا، حديث عن تجربة عربية تمت في سياق تاريخي معين، وفي عصر الصراع بين الاستعمار وحركات التحرر الوطني من جهة، وبين القوى الغربية والمعسكر الاشتراكي مـن جهـة أخرى. عصر أوجده نظام عالمي جديد (إن شـئنا اسـتخدام المصطلح الذي شاع استخدامه) وقام ذلك النظام من حطـام الحرب العالمية الثانية، ليهيئ المسرح لحرب من نوع جديـد هي "الحرب البـاردة" عـالم تصـارعت فيـه السياسـات والأيديولوجيات، وراحت فيه الشعوب التـي عاشـت علـى هوامش الدنيا تحاول أن تجد لنفسها مكانا مقبولا فـي تلـك الدنيا التي صنعوا هم وآباؤهم وأجدادهم رغدها وثراءها.

ونحن اليوم في قرن آخر، وعـالم آخـر، اختفـى فيـه المعسكر الاشتراكي من الوجود، وكشفت فيـه الإمبرياليـة الأمريكية عن وجهها الحقيقي القبيح، فراحت تعيـد ترتيـب الكون وفق هواها في إطار "نظام عالمي جديد" آخر، نشأ عن متغيرات سقوط الاتحاد السوفيتي، وسيادة "اقتصاد السـوق"،

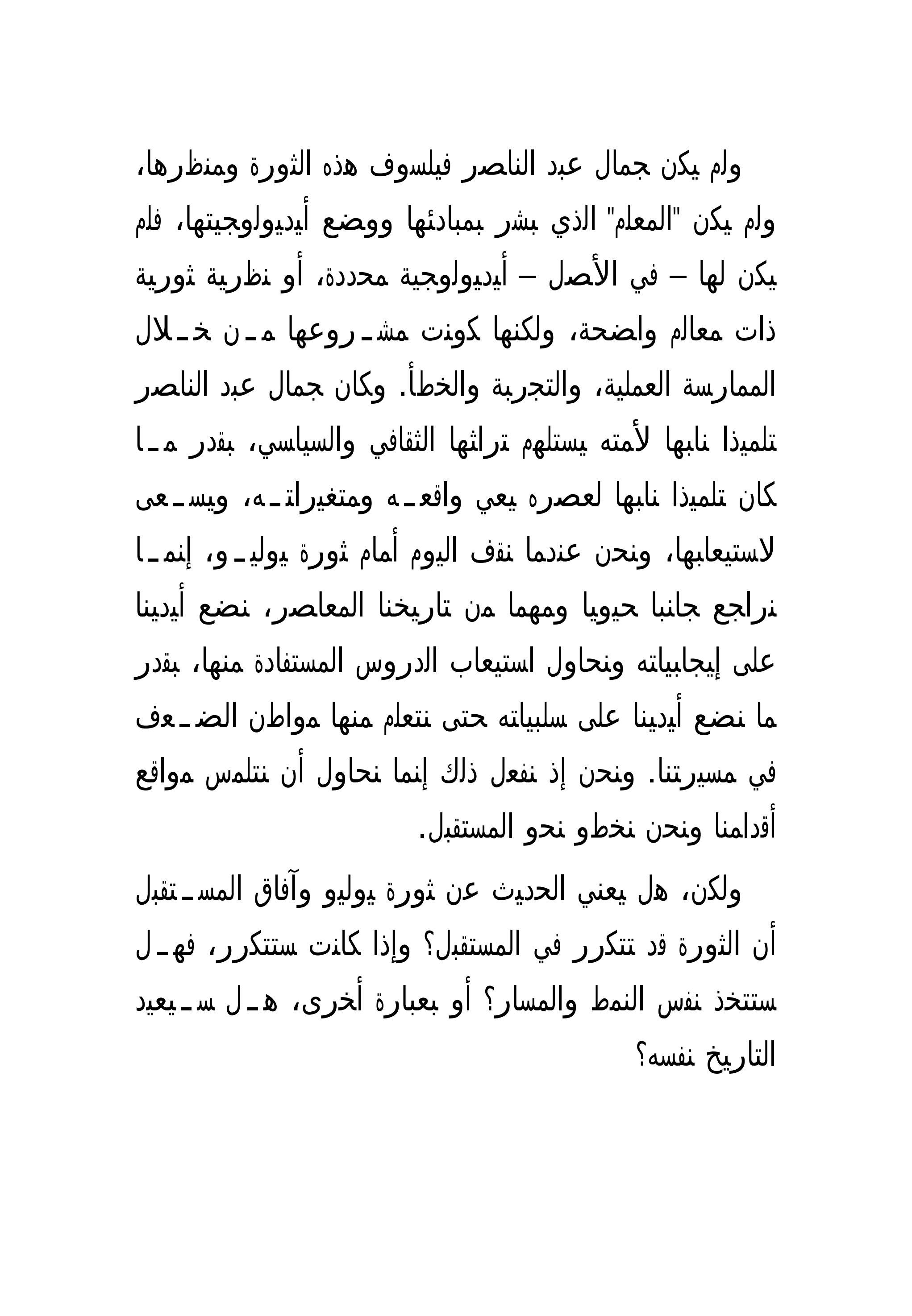


وأعيد فيه تهميش شعوب آسيا وأفريقيا التي تطاولـت علـى سادة الأمس زمن "الحرب الباردة" وكـان نصـيب عالمنـا العربي من تلك "الترتيبات" التمزق والتفتيت وتآكـل حقـوق السيادة الوطنية من الناحية الفعلية أمام روابـط اسـتراتيجية جديدة فرضتها الولايات المتحدة على العالم العربـي، الـذي أصبحت تصول فيه وتجول دون رادع. وأتاحت تلك الروابط للكيان الصهيوني لعب دور القوة الإقليمية الوحيدة في ديـار العرب، تفرض علينا شروطها ولا نملك إلا إطـلاق مـدافع الشجب والتنديد في مواجهتها، ونؤكد المرة تلو الأخرى أننـا مسالمين، لا نبغي حربا، ولا نقدم للفلسطينيين إلا إحساننا نوفد لهم لقمة العيش التي تبقيهم على قيد الحيـاة ليتسـلى جنـود إسرائيل بذبحهم حتى تتاح لمدافع الشـجب عنـدنا فرصـة الانطلاق، ولا يصيبها الصدأ.

ترى ما جدوى الحديث عـن ثـورة يوليـو ومشـروع الاستقلال الوطني، والوحدة العربية، وتحرير التراب العربي والأفريقي من الاستعمار، وما جدوى الحـديث عـن تلـك المعركة الضارية ضد الأحلاف ومشروع الدفاع عن الشرق الأوسط. وما نفع الحديث عن الصهيونية وأسلوب مواجهتها،

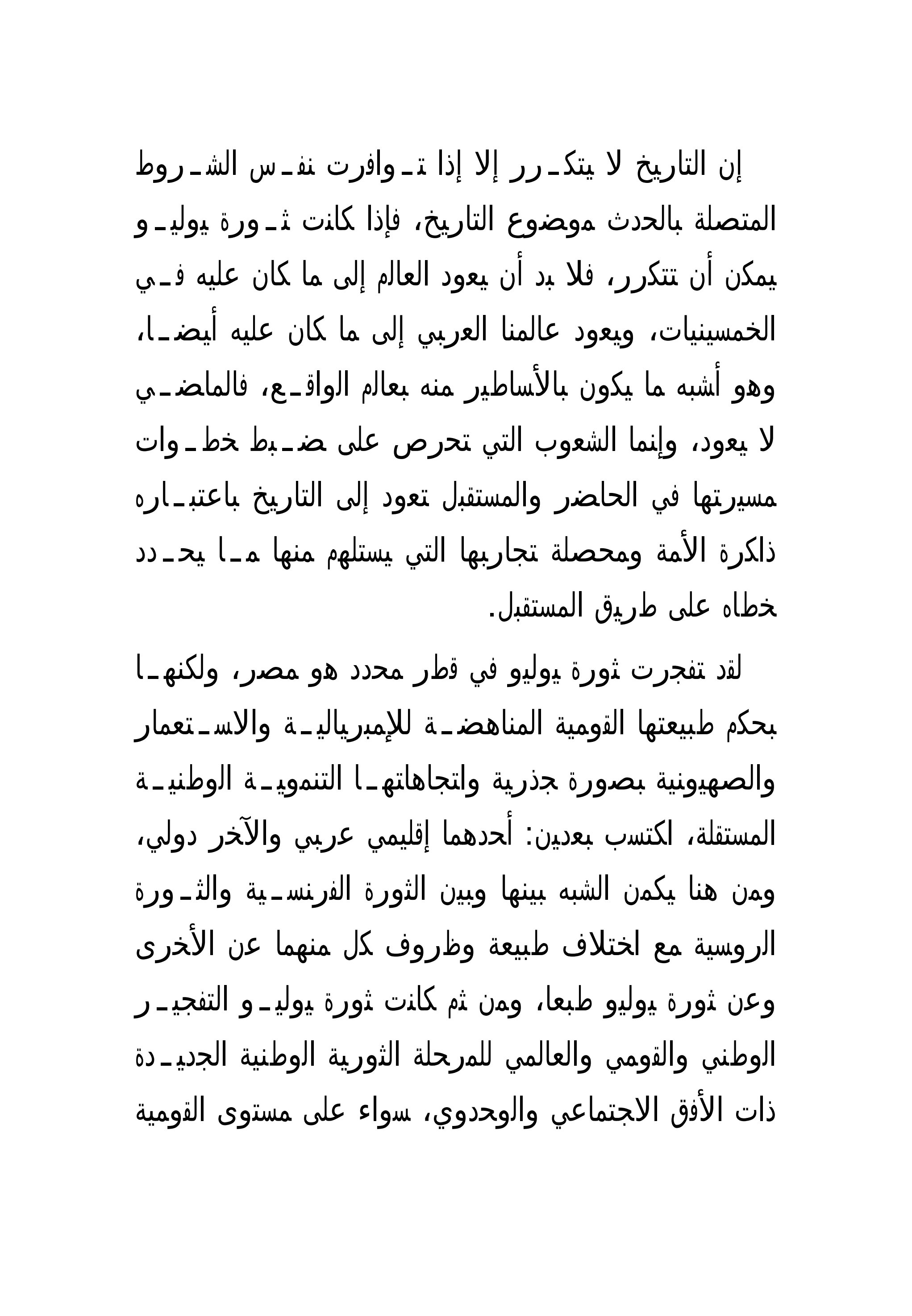
وعن بناء الدولة العصرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعيـة المستقلة؟ ما جدوى الحديث عن ذلك كله في عصر "العولمة" و "الكوكبة"، والجـات، وعـالم القريـة الواحـدة، وثـورة المعلومات، والمجتمع الاستهلاكي، زمن "القطـب الأوحـد" الذي تسوده سياسة من "ليس معنا عدو لنا" والذي أصبح فيه النضال الوطني المسلح "إرهابا".

إننا – رغم ذلك كله – عندما نتحدث عن ثورة يوليـو لا نسترجع من الذاكرة أساطير أمجاد نتأسى بها علـى حالنـا، ونبرر عجزنا الراهن بذكريات ما كان لنا من نضال طويت صفحته وانقضى عهده. إن حديثنا عن ثورة يوليو مراجعـة لتجربة تاريخية مهمة لا في حياتنا وحدنا كعرب، ولكن فـي حياة العالم، فموقع ثورة يوليو في تاريخ العالم لا يقل أهميـة عن موقع الثورة الفرنسية والثورة الاشتراكية فقد قدر لثورة يوليو أن تعبر عن اجتهـاد الأمـة العربيـة فـي صـياغة مشروعها النهضوي في ظل معطيات تاريخية معينة؛ على يد طليعة ثورية خرجت من مصر، واكتسبت الخبرة اللازمـة لبناء مشروعها النهضوي من التـراث الثقـافي والسياسـي لأمتها.



ولم يكن جمال عبد الناصر فيلسوف هذه الثورة ومنظرها، ولم يكن "المعلم" الذي بشر بمبادئها ووضع أيديولوجيتها، فلم يكن لها – في الأصل – أيديولوجية محددة، أو نظرية ثورية ذات معالم واضحة، ولكنها كونت مشروعها من خلال الممارسة العملية، والتجربة والخطأ. وكان جمال عبد الناصر تلميذا نابها لأمته يستلهم تراثها الثقافي والسياسي، بقدر ما كان تلميذا نابها لعصره يعي واقعه ومتغيراته، ويسعى لاستيعابها، ونحن عندما نقف اليوم أمام ثورة يوليو، إنما نراجع جانبا حيويا ومهما من تاريخنا المعاصر، نضع أيدينا على إيجابياته ونحاول استيعاب الدروس المستفادة منها، بقدر ما نضع أيدينا على سلبياته حتى نتعلم منها مواطن الضعف في مسيرتنا. ونحن إذ نفعل ذلك إنما نحاول أن نتلمس مواقع أقدامنا ونحن نخطو نحو المستقبل.

ولكن، هل يعني الحديث عن ثورة يوليو وآفاق المستقبل أن الثورة قد تتكرر في المستقبل؟ وإذا كانت ستتكرر، فهل ستتخذ نفس النمط والمسار؟ أو بعبارة أخرى، هل سيعيد التاريخ نفسه؟



إن التاريخ لا يتكرر إلا إذا توافرت نفس الشروط المتصلة بالحدث موضوع التاريخ، فإذا كانت ثورة يوليو يمكن أن تتكرر، فلا بد أن يعود العالم إلى ما كان عليه في الخمسينيات، ويعود عالمنا العربي إلى ما كان عليه أيضا، وهو أشبه ما يكون بالأساطير منه بعالم الواقع، فالماضي لا يعود، وإنما الشعوب التي تحرص على ضبط خطوات مسيرتها في الحاضر والمستقبل تعود إلى التاريخ باعتباره ذاكرة الأمة ومحصلة تجاربها التي يستلهم منها ما يحدد خطاه على طريق المستقبل.

لقد تفجرت ثورة يوليو في قطر محدد هو مصر، ولكنها بحكم طبيعتها القومية المناهضة للإمبريالية والاستعمار والصهيونية بصورة جذرية واتجاهاتها التنموية الوطنية المستقلة، اكتسب بعدين: أحدهما إقليمي عربي والآخر دولي، ومن هنا يكمن الشبه بينها وبين الثورة الفرنسية والثورة الروسية مع اختلاف طبيعة وظروف كل منهما عن الأخرى وعن ثورة يوليو طبعا، ومن ثم كانت ثورة يوليو التفجير الوطني والقومي والعالمي للمرحلة الثورية الوطنية الجديدة ذات الأفق الاجتماعي والوحدوي، سواء على مستوى القومية

العربية أو على مستوى وحدة نضال العالم الثالث في مواجهة إمبريالية ما بعد الحرب العالمية الثانية.

وعندما نتحدث عن ثورة وآفاق المستقبل يجب أن نوظف أبعادها التحررية الوطنية وأبعادها القومية والدولية معا، بداية مما انتهت إليه الثورة في مرحلتها الأخيرة (عند رحيل عبد الناصر) من إنجاز مادي وصياغات فكرية معا، ونتعرف على ما حدث من تفاعلات سياسية واجتماعية وثقافية داخل المجتمع نتيجة اختيارات أساسية قامت بها قيادة الثورة في ظروف معينة ولصالح طبقات اجتماعية معينة، وما ترتب على ذلك من نتائج، وهنا يجب أن نستفيد من الإيجابيات ونتحاشى السلبيات.

لقد بدأت ثورة يوليو قطرية، وكذلك بدأ عبد الناصر، إلا أنه ما لبث من خلال الواقع والتحديات أن أدرك أن التحرر الحقيقي والتنمية المستقلة لا يتحققان إلا في إطار عربي، ومن ثم تبنت الثورة القومية العربية، وأقامت دولة الوحدة، ولكن سلبيات تجربة الوحدة علمت عبد الناصر أن القومية لا تعني إلغاء الخصوصية القطرية، وأدرك أهمية العلاقة بين الخاص والعام في المسألة القومية، وهو ما يمكن أن نفيد منه

ونسعى لتطويره في سعينا لتحقيق أمانينا القومية، فيجب أن نبحث عن أسس للعلاقة بين القومية والقطرية عند صياغة مشروعنا القومي المستقبلي.

كذلك انفتحت ثورة يوليو منذ مؤتمر باندونج (عام ١٩٥٥) على كل المدارس السياسية والفكرية المعاصرة، بعد أن كانت تنفر من ذلك، وتبغض الفكر المستورد، وتصاعد الحوار بين الثورة والحركات القومية والاشتراكية داخل العالم العربي وخارجه، ولذلك يمكن لنا الاستفادة من هذه التجربة، فنحرص على تعميق الحوارات مع المدارس الفكرية المختلفة بما يثري فكرنا القومي. ويمكننا أن نستفيد أيضا من الطريقة التي سعت من خلالها ثورة يوليو لإدماج الموروث الثقافي العربي الإسلامي في المكتسب من المدارس الفكرية المختلفة، بما لا يخلق افتعالا يولد التناقض.

وفيما يتعلق بعلاقة الجيش بالثورة والنظام الذي نضع أسسه، لدى ثورة يوليو نموذج إيجابي يمكن الاستفادة منه في تحديد العلاقة بين العسكر والنظام المدني، فقد حاول جمال عبد الناصر أن يظل الجيش قوة وطنية تعمل على حماية أمن

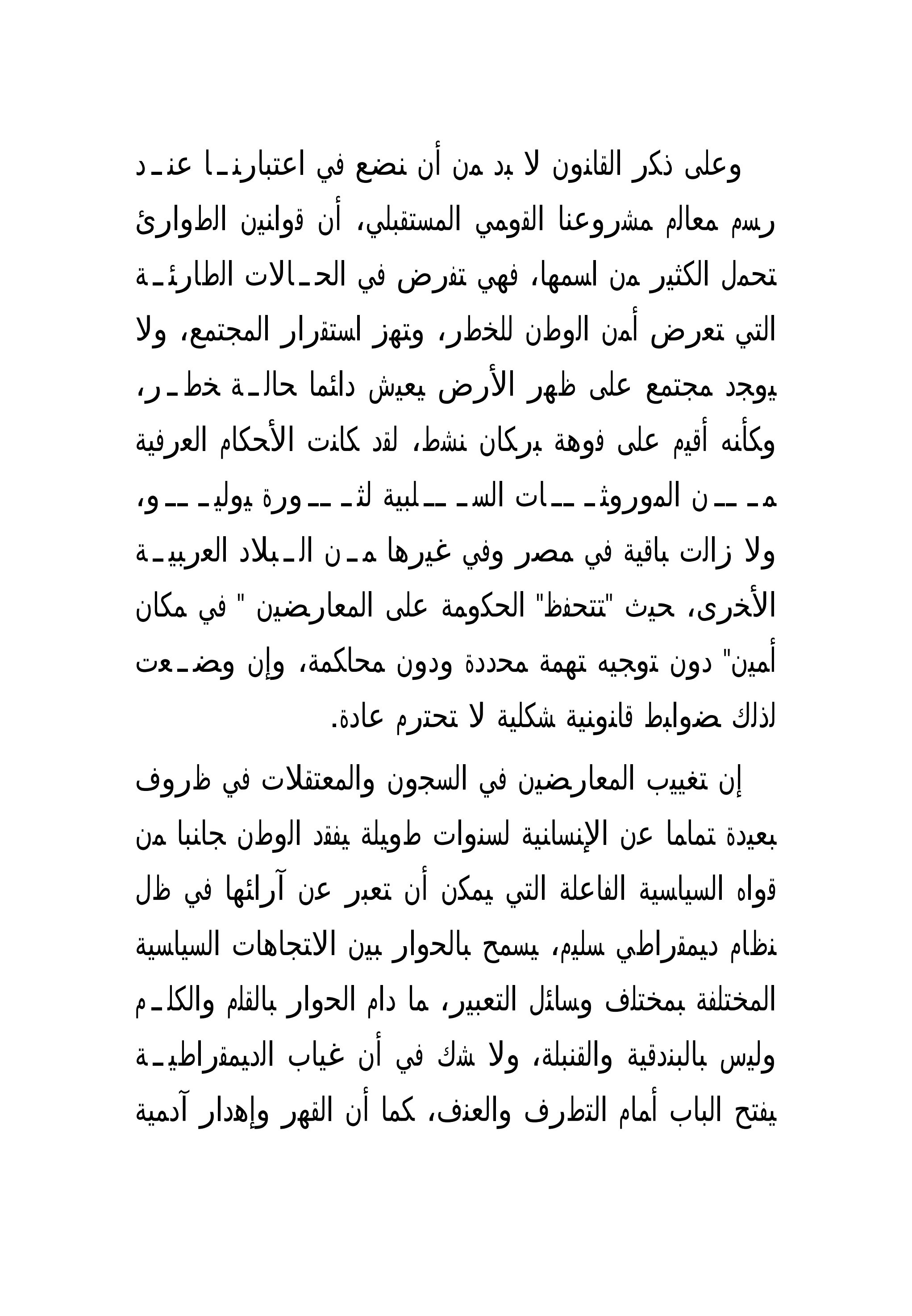
الوطن، وألا تتحول إلى مركز قوة سياسي، وهـي إشـكالية تأخر حلها إلى ما بعد هزيمة عام ١٩٦٧.

ورغم أن ثورة يوليو كانت ثورة شعبية قادتهـا طليعـة عسكرية، وأنها كانت دائما منحازة لمصالح الجماهير الشعبية من الفلاحين والعمال والطبقة المتوسـطة الصـغيرة إلا أن الثورة عجزت عن وضع أسس لنظام ديمقراطي يكفل الرقابة الشعبية على أجهزة الدولة، ويطلق المبادرة الجماهيرية مـن عقالها. ورغم أن عبد الناصر توصل إلى صيغة تحالف قوى الشعب العامل إلا أن التجربة الفعلية لـم تتضـمن وضـع صياغة تنظيمية صحيحة تتـيح لتلـك القـوى الاجتماعيـة المشاركة الحقيقية في صنع القرار والتعبير عن مصـالحها، وهي سلبية خطيرة ترتبت عليها كوارث سياسـية. فعنـدما تعرض النظام للخطر (في عام ١٩٦٧) لـم يكـن للتنظـيم السياسي المسمى " الاتحاد الاشتراكي العربي" دور ملموس، بعدما تحول إلى كيان بيروقراطي مترهل ومتسلط.

ولذلك علينا أن ندرك أهمية الديمقراطية بشقيها السياسـي والاجتماعي في صياغة مشروعنا القومي في المستقبل الذي يجب أن يفسح المجال للقوى الاجتماعية المختلفة للتعبير عن

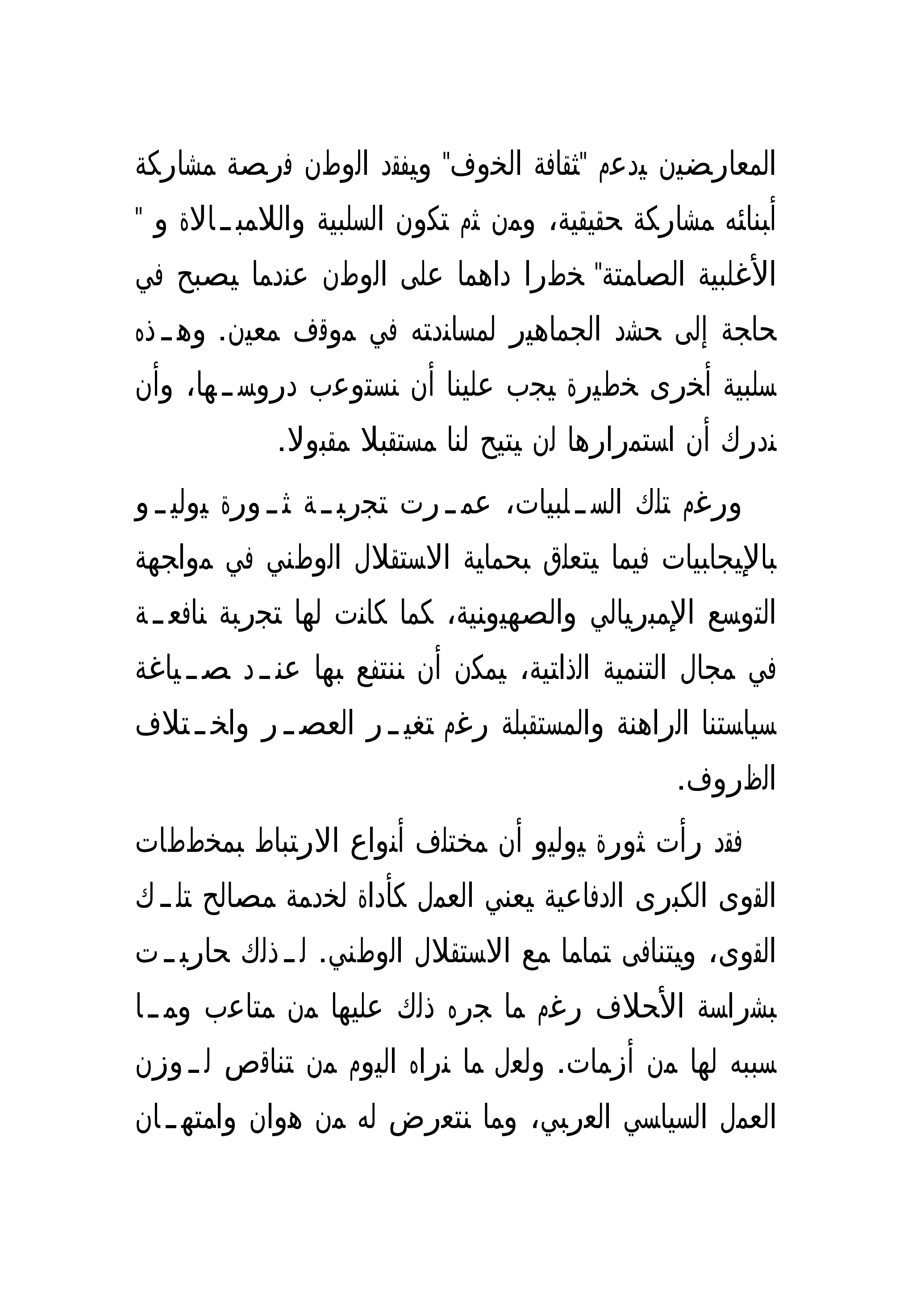
نفسها والمشاركة الفعلية في صنع القرار من خلال صناديق اقتراع تعبر تعبيرا فعليا وواقعيا عن إرادة الناخبين وليس إرادة الإدارة التي تتولى إجراء الانتخابات، وتقدم نتائج حقيقة لعملية الانتخاب وليس نتائج مفبركة لا تقنع أحدا.

ويرتبط بهذا التخلص من "ثقافة الخوف" التي خلفها تعاظم دور أجهزة الأمن وتعددها، وهو أيضا من سلبيات تجربة ثورة يوليو، فقد كان الهاجس الأمين، وتعدد الجبهات التي دار عليها الصراع داخليا وخارجيا إلى الاعتماد على سلسلة من الأجهزة الأمنية التي اختص كل منها بمجال معين، وكثيرا ما تداخلت المجالات وتقاطعت، وكثيرا ما وقعت تجاوزات من جانب تلك الأجهزة لسلطتها على نحو ما اتضح في محاكمات ما بعد هزيمة عام ١٩٦٧. فلا يمكن أن تكون هناك ممارسة ديمقراطية حقيقية في غياب الحريات الشخصية، وإنما يجب أن يحسها المواطن ويمارسها، وأن يحظى باستخدام كل وسائل التعبير عن رأيه طالما كان ذلك لا يخالف القانون.



وعلى ذكر القانون لا بد من أن نضع في اعتبارنـا عنـد رسم معالم مشروعنا القومي المستقبلي، أن قوانين الطوارئ تحمل الكثير من اسمها، فهي تفرض في الحـالات الطارئـة التي تعرض أمن الوطن للخطر، وتهز استقرار المجتمع، ولا يوجد مجتمع على ظهر الأرض يعيش دائما حالـة خطـر، وكأنه أقيم على فوهة بركان نشط، لقد كانت الأحكام العرفية مـن الموروثـات السـلبية لثـورة يوليـو، ولا زالت باقية في مصر وفي غيرها مـن الـبلاد العربيـة الأخرى، حيث "تتحفظ" الحكومة على المعارضين " في مكان أمين" دون توجيه تهمة محددة ودون محاكمة، وإن وضـعت لذلك ضوابط قانونية شكلية لا تحترم عادة.

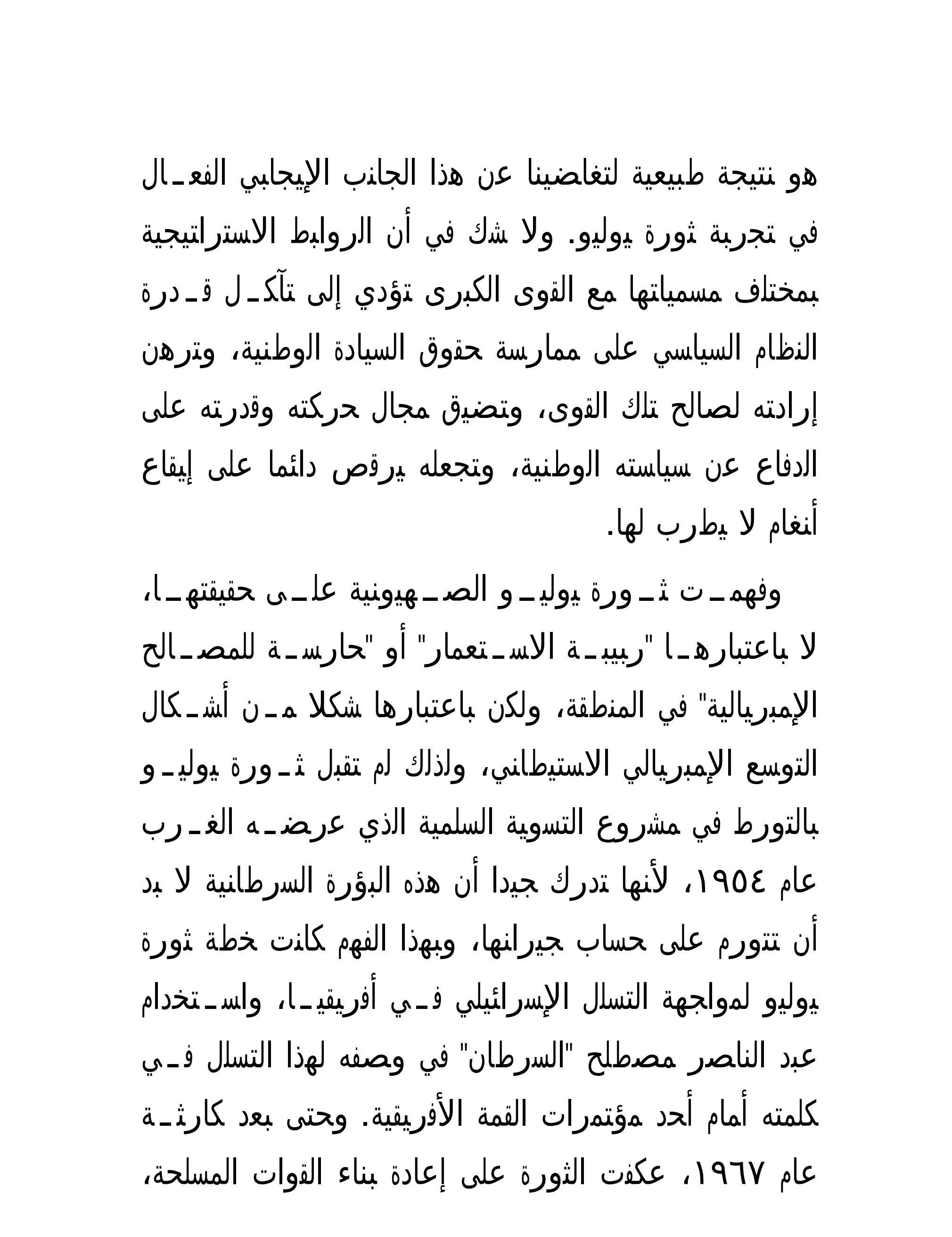
إن تغييب المعارضين في السجون والمعتقلات في ظروف بعيدة تماما عن الإنسانية لسنوات طويلة يفقد الوطن جانبا من قواه السياسية الفاعلة التي يمكن أن تعبر عن آرائها في ظل نظام ديمقراطي سليم، يسمح بالحوار بين الاتجاهات السياسية المختلفة بمختلف وسائل التعبير، ما دام الحوار بالقلم والكلام وليس بالبندقية والقنبلة، ولا شك في أن غياب الديمقراطيـة يفتح الباب أمام التطرف والعنف، كما أن القهر وإهدار آدمية



المعارضين يدعم "ثقافة الخوف" ويفقد الوطن فرصة مشاركة أبنائه مشاركة حقيقية، ومن ثم تكون السلبية واللامبـالاة و " الأغلبية الصامتة" خطرا داهما على الوطن عندما يصبح في حاجة إلى حشد الجماهير لمساندته في موقف معين. وهـذه سلبية أخرى خطيرة يجب علينا أن نستوعب دروسـها، وأن ندرك أن استمرارها لن يتيح لنا مستقبلا مقبولا.

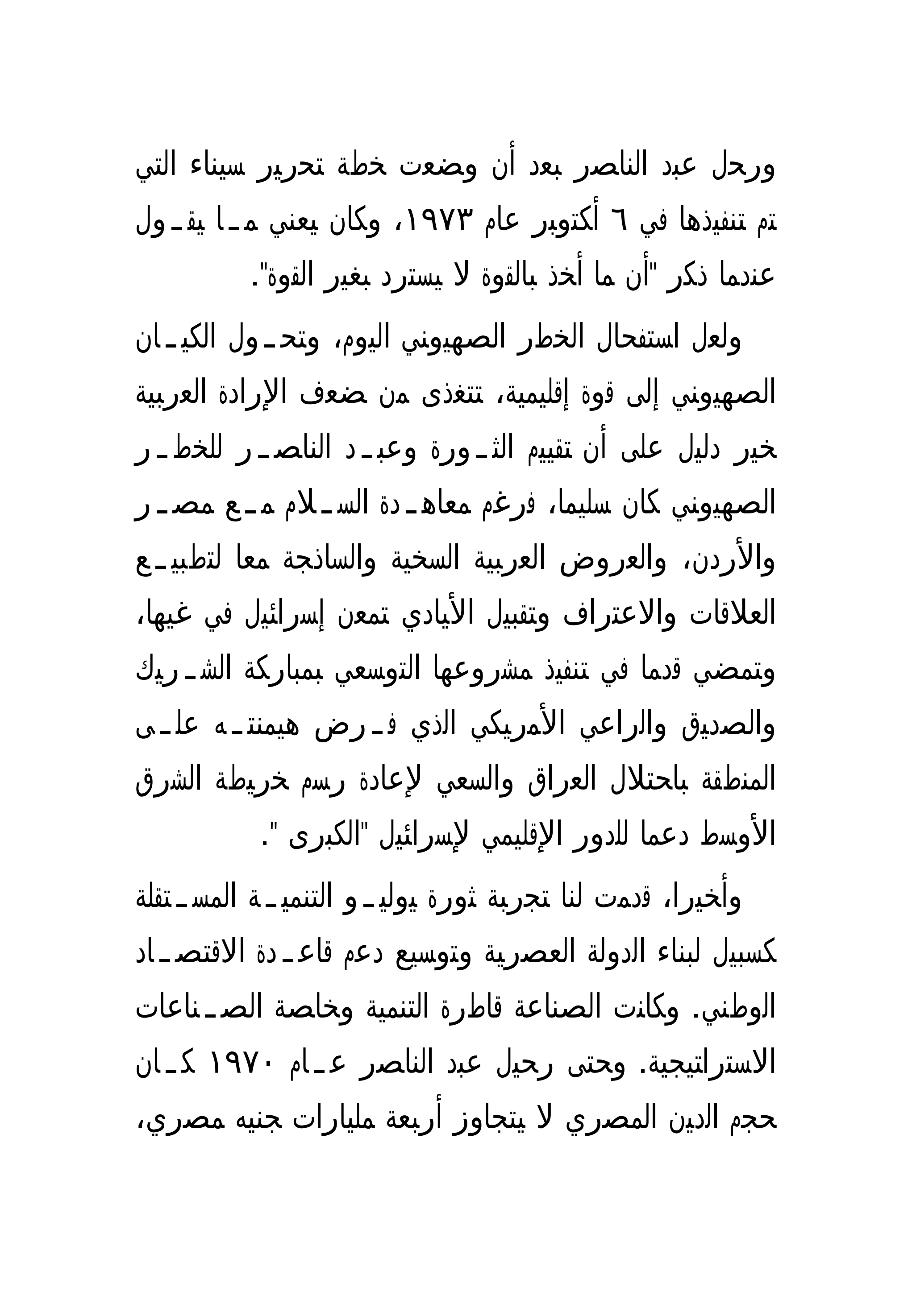
ورغم تلك السـلبيات، عمـرت تجربـة ثـورة يوليـو بالإيجابيات فيما يتعلق بحماية الاستقلال الوطني في مواجهة التوسع الإمبريالي والصهيونية، كما كانت لها تجربة نافعـة في مجال التنمية الذاتية، يمكن أن ننتفع بها عنـد صـياغة سياستنا الراهنة والمستقبلة رغم تغيـر العصـر واخـتلاف الظروف.

فقد رأت ثورة يوليو أن مختلف أنواع الارتباط بمخططات القوى الكبرى الدفاعية يعني العمل كأداة لخدمة مصالح تلـك القوى، ويتنافى تماما مع الاستقلال الوطني. لـذلك حاربـت بشراسة الأحلاف رغم ما جره ذلك عليها من متاعب ومـا سببه لها من أزمات. ولعل ما نراه اليوم من تناقص لـوزن العمل السياسي العربي، وما نتعرض له من هوان وامتهـان



هو نتيجة طبيعية لتغاضينا عن هذا الجانب الإيجابي الفعـال في تجربة ثورة يوليو. ولا شك في أن الروابط الاستراتيجية بمختلف مسمياتها مع القوى الكبرى تؤدي إلى تآكـل قـدرة النظام السياسي على ممارسة حقوق السيادة الوطنية، وترهن إرادته لصالح تلك القوى، وتضيق مجال حركته وقدرته على الدفاع عن سياسته الوطنية، وتجعله يرقص دائما على إيقاع أنغام لا يطرب لها.

وفهمـت ثـورة يوليـو الصـهيونية علـى حقيقتهـا، لا باعتبارهـا "ربيبـة الاسـتعمار" أو "حارسـة للمصـالح الإمبريالية" في المنطقة، ولكن باعتبارها شكلا مـن أشـكال التوسع الإمبريالي الاستيطاني، ولذلك لم تقبل ثـورة يوليـو بالتورط في مشروع التسوية السلمية الذي عرضـه الغـرب عام ١٩٥٤، لأنها تدرك جيدا أن هذه البؤرة السرطانية لا بد أن تتورم على حساب جيرانها، وبهذا الفهم كانت خطة ثورة يوليو لمواجهة التسلل الإسرائيلي فـي أفريقيـا، واسـتخدام عبد الناصر مصطلح "السرطان" في وصفه لهذا التسلل فـي كلمته أمام أحد مؤتمرات القمة الأفريقية. وحتى بعد كارثـة عام ١٩٦٧، عكفت الثورة على إعادة بناء القوات المسلحة،



ورحل عبد الناصر بعد أن وضعت خطة تحرير سيناء التي تم تنفيذها في ٦ أكتوبر عام ١٩٧٣، وكان يعني مـا يقـول عندما ذكر "أن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة".

ولعل استفحال الخطر الصهيوني اليوم، وتحـول الكيـان الصهيوني إلى قوة إقليمية، تتغذى من ضعف الإرادة العربية خير دليل على أن تقييم الثـورة وعبـد الناصـر للخطـر الصهيوني كان سليما، فرغم معاهـدة السـلام مـع مصـر والأردن، والعروض العربية السخية والساذجة معا لتطبيـع العلاقات والاعتراف وتقبيل الأيادي تمعن إسرائيل في غيها، وتمضي قدما في تنفيذ مشروعها التوسعي بمباركة الشـريك والصديق والراعي الأمريكي الذي فـرض هيمنتـه علـى المنطقة باحتلال العراق والسعي لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط دعما للدور الإقليمي لإسرائيل "الكبرى ".

وأخيرا، قدمت لنا تجربة ثورة يوليـو والتنميـة المسـتقلة كسبيل لبناء الدولة العصرية وتوسيع دعم قاعـدة الاقتصـاد الوطني. وكانت الصناعة قاطرة التنمية وخاصة الصـناعات الاستراتيجية. وحتى رحيل عبد الناصر عـام ١٩٧٠ كـان حجم الدين المصري لا يتجاوز أربعة مليارات جنيه مصري،

مثلت معظمها استثمارات في مشاريع صناعية منتجة، وقد تمت تصفية هذه التجربة في مصر كجزء من صفقة السلام مع الصهيونية، وتوطيد أواصر الصداقة مع أمريكا، واتساع النمط الاستهلاكي واتساع نطاق العجز التجاري. وشتان بين اقتصاد وطني لم يتحمل فقط أعباء ومتطلبات المجتمع المصري الذي تزايد سكانه، وإنما مول الحركات الوطنية في العالم العربي وأفريقيا دون أن يتورط في الديون على هذا النحو، وبين اقتصاد تابع يعاني خللا هيكليا، ويعيش أزمة خانقة.

إن إهدار تجربة التنمية الوطنية الذاتية يقود إلى التخلف، ربما قيل إن العصر جاء بقوانين أخرى للسوق، وإن بقاء الحال على ما كان عليه من المحال، ولكن أمامنا نموذج الصين التي حافظت على البنية الهيكلية لاقتصادها الوطني واستفادت من ظروف السوق الدولية حتى أن إحدى المجلات اليابانية الأسبوعية الشهيرة خرجت في يوليو عام ٢٠٠٢ تحمل عنوان "الصين مصنع العالم" ولكن كما يقول المثل "لو كنتم مثلنا لفعلتم فعلنا".

والختام...